الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 54 - أيلول / سبتمبر 2021م

المحور الأول:

الإستراتيجية والأمن القومي للإدارات والدولة

الأمن القومي
NATIONAL SECURITY

- الإستراتيجية والأمن القومي
- الأقليات وانعكاساته على الأمن القومي
- الأمن القومي والإعلام ... خطوط التماس

المحور الثاني: الإدارة والسلطة

- الأزمة وإدارتها- إدارة الأزمات الدولية نموذجاً
- ماهية الإدارة والسلطة
- الفيدرالية السورية ...
- الإدارة والحوكمة

المحور الثالث:
الحرب الحديثة والتغلغل الغربي في الشرق

- الصراع الديني في الشرق الأوسط ودور حركات الإسلام السياسي
- الحرب السيبرانية ... تعدد الميادين والمخاطر
- إخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة جديدة

في العدد أيضاً:

- تطور الأنماط المعمارية في سوريا
- مآلات صعود وسيطرة طالبان
- حركة إيتا من النشوء ... إلى الحل

الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٥٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم

عواس علي

أحمد دالي

مصطفى شيخ مسلم

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح

ياسر شوحان

جاسم الهويدي

حسن ظاظا

هجار شكر

الإخراج الفني

كليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27907104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد :54 - أيلول - 2021

كلـــمة العـــدد — رئيس التحرير — ٣

◆ الاستراتيجية والأمن القومي للإدارات والدولة

الاستراتيجية والأمن القومي ..... عواس علي ٤ - ١٤

الأقليات وانعكاساته على الأمن القومي ..... جاسم العبيد ١٥ - ١٨

الأمن القومي والإعلام... خطوط التماس ..... حسام فاروق ١٩ - ٢١

◆ الإدارة والسُلطة

الأزمة وإدارتها، إدارة الأزمات الدولية نموذجاً ..... ولاء أبو ستيت ٢٢ - ٢٨

ما هية الإدارة والسُلطة ..... شرفان مسلم ٢٩ - ٣٧

الإدارة والحوكمة وكيفية التوافق بين المجتمعية والدولتية ..... أحمد دالي ٣٨ - ٤٦

الفدرالية السورية شرٌّ لا بد منه ..... فادي عاكوم ٤٧ - ٦٢

◆ الحرب الحديثة والتغلغل الغربي في الشرق

الحرب السيبرانيّة... تعددُ الميادين والمخاطر ..... رامـــان آزاد ٦٣ - ٧٩

إخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة ..... أنمـــار نزار الدروبي ٨٠ - ٩٧

الصراع الديني في الشرق الأوسط ودور حركات الإسلام السّياسيّ جمـيل رشـــيد ٩٨ - ١١٤

◆ مواضيع متنوعة

العلاقات الكردية العربية في الإسلام حتى نهاية العصر العباسي ..... عبدالله شكاكي ١١٥ - ١٢٢

مآلات صعود وسيطرة طالبان ..... أحمد العناني ١٢٣ - ١٢٤

تطور الأنماط المعمارية في سوريا ..... حسين محمد ١٢٥ - ١٣٧

حركة إيتا من النشوء إلى الحل ..... مصطفى شيخ مسلم ١٣٨ - ١٤٠

كلمة العدد ٥٤

هيئة التحرير

لا ريب أنّ المشكلات والأزمات والنكبات التي تنهال على أيّة بقعة في العالم مبعثُها سوء التخطيط، والافتقاد للخطط الاستراتيجيّة، ومن بين هذه البقع هي بقعة الشرق الأوسط مثار اهتمام مجلّتنا، فمن النكبات التي تنهال على الشرق الأوسط هي عدم التفكير المستقبلي والاستشراف الدقيق للمخاطر التي ستنهال على الدولة والشعب في آن واحد، وذلك لتعقيد هذه الحرب الشعواء على الشرق الأوسط، فمعظم مفكّرينا يصفون المشكلة، ويشخّصونها بشكل جيد، لكنّهم يفتقرون إلى الحلّ الناجع، وهذا ما رأيناه في أزمات ربيع الشعوب الذي ابتدأ في تونس، وأضحى خريفاً، بل شتاءً قارساً.

إنّ انهيار الأمن القوميّ من خلال خلق ثنائيّات التضاد، بعد أن كانت توافقات واتّحادات أدّى إلى خلخلة هذا الأمن، فإثارة النعرات الطائفيّة والأثنيّة يخلق مشكلات جمّة تقع الدولة بحدّ ذاتها في هذا الفخّ الذي صنعته بيدها، فمصطلح الأقلّيات مصطلح جديد طارئ على ثقافة الشرق الأوسط، مثل هذا المصطلح يشابه الكثير من المصطلحات المفبركة التي لا معنى لها، ولا وجود لها في التاريخ، فمفهوم الأقليّات هو صناعة من صناعات الحداثة الرأسماليّة، فباتت الأكثريّة أقلّيّة بعد أن رسمت الحدود بدقّة لا متناهيّة لخلق النعرات والتنابُذات.

ما زال البحث عن الحلّ أحاديَّ الجانب، فالغرب الذي خلقَ المشكلات في الشرق يريد أن يضع الحلّ، فهل صانع المشاكل قادر على وضع الحلّ المستدام، لذلك ظهرت مصطلحات غربيّة للحلّ تقابل مصطلحات الحلّ الديمقراطيّ المجتمعي، فظهر مجتمع الحوكمة الذي يقابل الإدارة، وصارت إدارة الأزمات الدوليّة تبحث عن حلّ لمشاكلها المستعصية، فكلّ الأزمات هي من صنع الدولة، فالدولة هي الجهاز الذي يخلق الأزمات تلقاء نفسها، لكن عندما تعود المبادرة إلى المجتمعات فستعرف كيف تحمي نفسها، فالدول - بحدّ ذاتها - هي صانعة الإرهاب، وهي التي تغذّيه، لتعود فتقضي عليه، والدول هي المبدعة في الحروب، بل تطوّر وتتفنّن في أنواع الحروب، وهذه الحروب تجدّد نفسها دائماً، وتتحوّل إلى أنواع عدّة، ولعلّ الحرب السيبرانيّة هي الحرب الجديدة في العالم، وكلّ يوم نسمع بنوع جديد من التفنّن في الدمار، ولا حلول للسلام وحماية البيئة والفقر والتشرّد والإبادة والصهر والتهجير، بل صراعات جديدة متجدّدة.

في فلك هذا التحليل لمشكلات الشرق الأوسط، وتوصيفها، والبحث عن حلول لها، حاولنا أن نلقي الضوء على هذه المعضلات من خلال محاور هذا العدد، ففي هذا العدد حاول كتاب المجلّة أن يعالجوا هذه المسارات عبر عدّة محاور مهمّة وهي الاستراتيجية والأمن القومي للإدارات والدولة، ومن خلال المحور الثاني الذي يلقي الضوء على الإدارة والسلطة، أمّا المحور الثالث فهو عن الحرب الحديثة، والتغلغل الغربيّ في الشرق، وهناك مواضيع أخرى متنوّعة تصبّ في بوتقة هذه المحاور، والتمعّن في بعض الحركات والانتفاضات العالميّة.

الاستراتيجية والأمن القومي

عواس علي

لم تكن الغاية من كتابة هذا البحث تقديم مادة لمجلة الشرق الأوسط الديمقراطي لملء صفحاتها، بل كانت الغاية الأساسية لفت انتباه الإداريين في الدولة ومفاصلها للتعرّف على الشخص الاستراتيجي، الذي يمتلك قدرات استراتيجية وقادر على أن يرسم لإدارته استراتيجية تجعلها في نموّ متكامل ومستديم، وإلا فما عليه إلا أن يترك مكانه لغيره ويتيح الفرصة لمن هو أجدر بإدارة تلك اللجنة أو الإدارة، عبر رسم استراتيجية مُثلى، فالنتيجة المتولدة عن جهله بأمور الإدارة الناجحة التي تقوم على الاستراتيجية والتخطيط العلمي، تنعكس على جميع أفراد الدولة، وربما هو الناجي الوحيد عبر ما يتقاضاه من مرتّبات ومكافآت فاسدة.

ويجب أن نعلم بداية أن الغاية من وجود الدولة هي إشباع حاجات المجتمع، وتأمين الأمان والرفاهية للشعب، بموجب فرض قوانين تداري مصلحة الشعب وتغلّبها على المصلحة الفردية والخاصة.

ويجب أن نعلم أيضاً أن أهمّ ميّزة في الإدارة التي تنوي العمل على الاستراتيجية، هي أن تكون إدارة أو حكومة رشيدة.

فماذا تعني الحكومة الرشيدة؟

الحكومة الرشيدة هي الحكومة التي تمتلك الإمكانات والصفات التي تجعلها قادرة على وضع الخطط الاستراتيجية وتحقيق النمو المتزايد (التنمية المستدامة)، وبالإضافة لتلك الإمكانيات يجب أن يكون لدى تلك الحكومة الإيمان التامّ بالعمل من أجل المصلحة العامة، وأن تمتاز بالنزاهة المطلقة والتفاني، وألا ينظر أفرادها إلى المناصب في الإدارات على أنها تحقيق طموح لمكسب مادي في جمع الأموال والعيش بالترف والبذخ.

ويلخّص ذلك قول عمر بن الخطاب حيث قال: «وُلّينا على الناس لنسدّ جوعتهم ونؤمّن لهم صنعتهم و ندفع العدوّ عنهم».

وتتلخص مهامّ الدولة أو الحكومة بتلك النقاط الرئيسية، فمن واجب الدولة أن تقوم بتأمين الغذاء للشعب، وأن تجد أو تخلق له فرص العمل، وذلك في سبيل مكافحة البطالة، والمهمة الثالثة التي ترتبط بالمهمتين السابقتين، هي تأمين الأمن والاستقرار، وذلك ما يدعى بالأمن القومي "الأمن الوطني" ولا يمكن أن تحقق الدولة مهامّها بدون تأمين الأمن الذي يزرع في نفوس الشعب الطمأنينة والاستقرار، وكل ذلك لا يأتي إلا مع وجود الحكومة الرشيدة.

وخير مثال على الحكومة الرشيدة؛ الرئيس السنغافوري والوضع العامّ لدولة سنغافورا التي كانت مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٥ نالت استقلالها، وكانت نسبة الأمية حينها تفوق ٧٥ بالمئة بين السكان، و لكن الرئيس السنغافوري "لي كوان يو" انطلق من دافعٍ الوطنية في تحقيق النموّ في فترة قصيرة جداً، وبدأ من التعليم والعمل على إيجاد ثقافة عامة للشعب، ثقافةٍ تحتوي على الالتزام والعمل الجادّ، وساعده في ذلك نزاهته وتضحيته وتماسكه مع فريقه الاستراتيجيي، وانطلق من أهمّ مفصل في النموّ وهو مفصل التربية والتعليم، لتصبح سنغافورا ثالث دول العالم من حيث الرفاهية للفرد، وفي معدّل الدخل يقول (لي كوان يو) في كتابه (من العالم الثالث إلى الأول): "بعد عدة سنوات في الحكومة، أدركت أنني كلما اخترت أصحاب المواهب والكفاءات كوزراء وإداريين ومهنيين، كانت سياستنا أكثر فعالية ونجاحاً". وما يقصده كوان بالسياسة هي السياسة الاستراتيجية.

والأمر الثاني الذي يسرّع في عملية رسم الاستراتيجية والسعي لتحقيقها، هو البنية الاجتماعية المتماسكة، فلا يمكن لدولة أن ترسم استراتيجيتها وأن تحقق أهدافها العامة التي تتمحور حول حماية الأمن القومي، دون مجتمع متماسك يمتلك ثقافة وطنية تشمل القيم الأساسية للوطن، وتقدّمها فوق جميع القيم، وأن تحتوي جميع الثقافات الفرعية للأقليات الإثنية في المجتمع وتعمل على حمايتها وفق خصوصيتها.

القوة الشاملة

القوة الشاملة تعني أنّ الدولة يجب أن تمتلك قوة متكاملة من جميع الأطراف والمحاور، فالقوة العسكرية لوحدها لا تكفي، ولا بدّ أن يكون بجانبها قوة اقتصادية وقوة علمية، وقوة ثقافية وقوة إعلامية...الخ.

فأيّ نقص في جانب من جوانب القوة الشاملة يجعل تلك الدولة مهدّدة في أمنها القومي، ومثال على ذلك: الدولة التي تملك قوة عسكرية ضاربة ولكنها لا تملك مساحات لزراعة القمح، نجدها مهددة في أمنها الغذائي، ولا نستطيع أن نقول عن تلك الدولة إنها تمتلك قوة شاملة قادرة على حماية أمنها القومي.

بات العالم في بداية القرن التاسع عشر مقسّماً بين ثلاثة عوالم: العالم الأول والعالم الثاني والعالم الثالث، وربما في هذا القرن تحوّل التقسيم إلى عالم مصنّع للتكنولوجيا وعالم مستهلك لها، وقد نصيب فيما لو قسّمنا العالم إلى عالم يعيش وفق استراتيجية وعالم مشرف على حدود الاستراتيجية، وعالم آخر يعيش على الهامش ولا يعرف من الاستراتيجية سوى مفهومها الخاطئ.

إن وقع مفهوم الاستراتيجية على أسماعنا، يرسم في مخيلتنا ذلك المفهوم الذي يعني في مضمونه أنواع العلاقات الدولية والأحزاب والإدارات، فهناك علاقات استراتيجية وعلاقات تكتيكية، وفي حقيقة الأمر إن هذا المفهوم ليس إلا خطوة من الخطوات التي قطعتها الاستراتيجية في مضمارها عبر الزمن، حتى تحوّلتْ إلى مفهوم يحيط بجميع جوانب الحياة، فإذا كان الأمن القومي هو الهدف فالوسيلة التي لا بدّ منها للوصول؛ هي الاستراتيجية، والتخطيط هو عيون تلك الاستراتيجية، وربما كل الدول تسعى في سعي متواصل للوصول إلى القوة الشاملة التي بدونها لا يمكن تحقيق الأمن القومي.

بدأ ظهور مفهوم الاستراتيجية في الأساس، كمفهوم مرتبط بالقوة العسكرية، وتعني قيادة الجيش، أي اقتصر هذا المفهوم على القوى العسكرية وأسلوب إدارة تلك القوى في الحرب، وسرعان ما تحوّل ذلك المفهوم عبر الزمن إلى وضع الخطط العسكرية، وثم تحوّل إلى مفهوم عام وشامل لجميع جوانب الحياة، بداية من الأسرة والفرد وانتهاء بالدول. ومن خلال التطرق لمفهوم الاستراتيجية نجدها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتخطيط، فالاستراتيجية لا يمكن إيجادها بدون تخطيط.

التخطيط والاستراتيجية

التخطيط يرسم المسار الذي يمكن أن تمرّ عبره الاستراتيجية حتى تحقق هدفها، ولا بدّ من التفريق بين التخطيط الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي،

> **إن وقع مفهوم الاستراتيجية على أسماعنا، يرسم في مخيلتنا ذلك المفهوم الذي يعني في مضمونه أنواع العلاقات الدولية والأحزاب والإدارات، فهناك علاقات استراتيجية وعلاقات تكتيكية، وفي حقيقة الأمر إن هذا المفهوم ليس إلا خطوة من الخطوات التي قطعتها الاستراتيجية في مضمارها عبر الزمن، حتى تحولتْ إلى مفهوم يحيط بجميع جوانب الحياة، فالأمن القومي هو الهدف، والوسيلة هي الاستراتيجية**

فالأول ينطلق من تحليل الواقع الذي سينطلق منه، أما التفكير الاستراتيجي فيعمل على جمع أجزاء الواقع الذي سينطلق منه.

والتخطيط لا بدّ أن يكون له مواصفات، فالتخطيط الاستراتيجي يمتاز بالأمد الطويل، ويجب أن يحقق التكامل بالاستناد إلى استراتيجية الإدارات الأخرى، ولا يكون بمعزل عنها، ويحتاج لكادر متخصص ومؤهل وملمّ بجميع جوانب الاستراتيجية المراد العمل عليها ومتماسك بنفس الوقت، فالكادر المتنافر لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في عمله، و أن يكون لديه الإمكانية لدراسة الماضي وتحليله مقارنة بالحاضر الذي يحتوي و يتضمن الواقع الذي ستنطلق منه الاستراتيجية، للوصول إلى التنبؤ بالقدْر المستطاع لرسم ملامح المستقبل، ووضع الخطط البديلة، فلا يكفي رسم خطة واحدة، بل لا بدّ من خطط بديلة، وكذلك أن تتضمن الخطة الموضوعة المرونة لسهولة التعديل، في حال مواجهة العراقيل والصعوبات.

الاستراتيجية والتخطيط والتنمية المستدامة

إن غاية الاستراتيجية والتخطيط تحقيق تنمية مستدامة، والتنمية المستدامة تكون تنمية في الموضوع الذي تتناوله الاستراتيجية، وقد تكون تنمية بطيئة، ولكنها تتميز بالديمومة، وتحقيق تزايد في ديمومتها.

وقد تفرّعت الاستراتيجية حتى أصبحت ذات جوانب متعددة، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الثقافي والجانب التعليمي والجانب السياسي والجانب الإعلامي، وأصبح الجانب العسكري للاستراتيجية هو الجانب الأخير، وتجتمع جميع هذه الجوانب لتشكل الاستراتيجية العامة للدولة.

ولا بدّ من التطرق للمفهوم الجديد للاستراتيجية، ولا بدّ أن ننوّه إلى أنه تمّ استخدام مفاهيم بسيطة لئلا يصعب على القارئ معرفتها وفهمها، ودون حاجة للرجوع إلى القواميس السياسية، فقد عملنا على تبسيط المفاهيم إلى الحدّ الذي يمكن للقارئ فهمها.

اتّسع المفهوم العام للاستراتيجية حتى أصبح يعني امتلاك الدولة نظرة بعيدة مدروسة، ومخططة لكافة جوانب الحياة لتحقيق هدف ما، ونعني بالجوانب العامة، الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والتربوي والإعلامي...الخ.

وعندما نأخذ الجانب الاقتصادي لربما يتبادر لذهن المرء، أن الطبيعة كانت سخية مع بعض الدول بمواردها وشحيحة مع الأخرى، وهذا المفهوم مفهوم خاطئ، ففي أحد الأعوام عانت اليابان من ندرة اللحم، فما كان عليها إلا تصنيع اللحم من لحاء الأشجار، وهذا يعني أن الاقتصاد والموارد تتوقف على مدى التطور والبحث العلمي في الدولة، والمثال الآخر يُضرب بالسودان، تلك الدولة الواقعة على خط الاستواء وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، ومع ذلك نجدها تعاني من المجاعة مع كل هذه الظروف الطبيعية، فلا يكفي للدولة أن تمتلك الموارد الاقتصادية، بل لا بدّ لها أن تعرف كيف تستفيد من هذه الموارد، وتأتي الاستفادة من خلال رسم استراتيجية لكيفية استثمار هذه الموارد وتنميتها، فالدولة التي تملك أراضي زراعية يجب أن تقوم بوضع استراتيجية لاستثمار هذه الأراضي، عبر نوعية البذار الملائم، والأسمدة التي تحتاجها، والحراثة، وطرق الري، ونوع المحصول وتقديم الدعم للفلاح لتشجيعه على الزراعة، وتحديد المساحات الزراعية ونوع المحصول ذي الأهمّية بالنسبة للدولة، لتأمين الحدّ الذي يجعلها تحافظ على أمنها الغذائي، وتلي أهمّية الأمن الغذائي أهمّية التسويق في الأسواق العالمية، فلا بدّ أن يمتلك ذلك المحصول القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في الحدّ الفائض عن الحاجة، فالقمح المطلوب عالمياً هو نوع القمح القاسي الذي يصلح للخبز، والذي لا يحتوي على كمية من بذور النباتات التي تخالطه أثناء الحصاد، فلا بدّ من استخدام المبيدات للقضاء على الأعشاب التي تخالط القمح، والتي تُفقده قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

و الحقيقة أن الدولة يمكن أن تحقق أمنها القومي عبر تحالفاتها السياسية الاستراتيجية، ولا يمكن للدولة أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن الدول الأخرى، فالفائض من القمح يحقق مدخولاً من العملة الصعبة، الأمر الذي يُمكّن الدولة من شراء ما هي بحاجته من الأسواق العالمية عبر تحالفاتها السياسية.

والمُحزن أن بعض الدول تمتلك مخزوناً مائياً وأنهاراً، وتعاني من المخزون الاستراتيجي للقمح، وتعتمد على الزراعة البعلية، فتجد الفلاح يهرب من الزراعة المروية ويلجأ إلى الزراعة البعلية، كونها لا تتطلب منه سوى الدعاء والتضرّع لله ليمنّ على أرضه بقطرة مطر، وسبب تهرّبه هو عدم تقديم الدعم له من قبل الدولة (الحكومة)، وفي سنوات المواسم الخصبة تجده يحتار في تسويق محصوله، فتقوم الدولة بشراء محصوله بثمن بخس، فيضطر في السنة اللاحقة إلى الاستغناء عن الزراعة، ويُضاف إلى أسباب عدم امتلاك الدولة لاستراتيجية زراعية، أن الفلاح يهرع إلى زراعة

الثوم الذي ارتفع سعره لندرة زراعته، فيتفاجأ بتدنّي سعره في العام التالي كون معظم الفلاحين قاموا بزراعة الثوم.

ولو تطرّقنا للجانب الإعلامي، فليس من الخطأ القول إن الحرب في هذا القرن انتقلت من الحرب العسكرية للحرب الإعلامية، ويجب أن نعلم أن الدولة تخصص ميزانية ليست بالهيّنة للإعلام ودوره في الحرب النفسية والمعنوية والاستخباراتية.

الدولة التي لا تملك استراتيجية إعلامية ليس لها مكانة بين الدول، فالإعلام هو محطة التعريف العالمي بالدولة وقدراتها، ويكاد أن يكون الإعلام جزءاً لا يتجزّأ من القوة العسكرية، فالقوة العسكرية التي لا تملك استراتيجية إعلامية لن تستطيع أن تكسب الرأي العالمي وتأييده لها في أزماتها، فالإعلام الناجح يستطيع أن يغير مجريات الحرب، وأن يحوّل الحق لباطل والباطل لحق، وما أكثر المرات التي أظهر فيها الإعلام ناساً تتباكى على مقتل الأطفال، وبثّ صوراً مرعبة غيّرت وجهة نظر العالم، وكسبت الرأي العالمي للوقوف إلى جانبهم.

وربما المثال الحي هو الإعلام الأمريكي الذي يُظهر الجندي الأمريكي مدجّجاً بالسلاح كجندي خارق، يخوض الحرب بدون خوف ويحقق النصر دون خسائر، وهو يدافع عن الأطفال والنساء، بينما الإعلام الفاشل يُظهر كيف يقومون بقطع رأس أحد الصحافيين، وكيف يقتلون الجنود الأسرى، ويستطيع الإعلام الذي يملك استراتيجية تغيير مجريات الحرب على الأرض، عبر نقل صور حية من المعركة تظهر حقائق مغايرة للواقع.

ومن جانب آخر تجد الحوارات في الإعلام الناجح تجذب المشاهد لمتابعتها، عبر طريقة التصوير الاحترافي والحوار الناجح ذي الحيوية، بينما الحوار في الإعلام الفاشل تجده حواراً جافاً وملاً، ويتم اتخاذ لقطة من جهة واحدة وبطريقة غير احترافية. ولا يفوتنا أن نذكر دور الإعلام وما يلعبه في الداخل من دور في تجييش الشعب وتهييجه، ضد جهة معينة، وما يلعبه من دور في إخماد المظاهرات والفوضى وتنفيذ سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

”يمتاز التخطيط الاستراتيجي بالأمد الطويل، ويجب أن يحقق التكامل بالاستناد إلى استراتيجية الإدارات الأخرى، ولا يكون بمعزل عنها، ويحتاج إلى كادر متخصص ومؤهل وملم بجميع جوانب الاستراتيجية المراد العمل عليها، ومتماسك بنفس الوقت، فالكادر المتنافر لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في عمله، وأن يكون لديه الإمكانية لدراسة الماضي وتحليله مقارنة بالواقع الذي ستنطلق منه الاستراتيجية“

يمتلك الإعلام الناجح استراتيجية ناجحة وتتضمن:

١ ـ تحديد الأهداف العامة لعمل الإعلام

٢ ـ تحديد الجهات المستهدفة

٣ ـ تحديد الطريقة المؤثرة على الجهة المستهدفة إن كانت الجهة المستهدفة تتأثر بالدين أو العاطفة مثلاً

٤ ـ انتقاء أفضل طرق التصوير التي تؤثر في المشاهد

٥ ـ العمل على إظهار نقاط الضعف لدى العدو

٦ـ العمل على إظهار نقاط القوة لدى القوى الحليفة

٧ ـ الاحترافية العالية في نقل المعلومة للمتلقي، هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي فإظهار منجزات الإدارة وما تقدمه من

خدمات أساسية للشعب، بدون مبالغة مكشوفة تجعل ذلك الإعلام محل سخرية، فاللقطة الأولى هي التي تلخّص مضمون العرض، وتجذب المشاهد للمتابعة، ويجب أن يكون الإعلام تجاه الداخل منبراً للحقيقة التي يقبلها الشعب، فليس من المعقول أن الناس تفتقد السكر ويذهب الإعلام لإظهار مضارّ السكر، فذلك ما يجعل الموضوع الإعلامي ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي.

ويجب أن نعلم أن افتقاد الدولة للاستراتيجية، ينعكس سلباً على الوضع الاجتماعي الذي سنتناوله بالتفصيل، من عدم الشعور بالأمان والاستقرار، والاكتفاء الذاتي، والبحث عن طريقة الاكتناز للمستقبل البعيد لتأمين مستقبل عائلته، فيلجأ إلى الاختلاس والرشوة والفساد.

وبداية يجب أن نعرف أن الغاية الأساسية للاستراتيجية والهدف المنشود، هو تحقيق الأمن القومي للدولة.

والأمن القومي للدولة لا يتحقق بدون تحقيق القوة المتكاملة أو الشاملة.

والقوة المتكاملة لا تتحقق بدون التنمية الشاملة والمستدامة.

فهذه سلسلة مترابطة ببعضها البعض، ولا يمكن الاستغناء عن أي حلقة من هذه السلسلة، ولو فقدنا إحدى الحلقات، فهذا يعني أننا لن نستطيع تحقيق الأمن القومي للدولة، وهو الهدف لكل دولة في العالم.

فلا بد من التطرق للأمن القومي بداية وهو الهدف المنشود لكل دولة.

ربما مفهوم الأمن القومي مفهوم يضيق بجانب مفهوم الأمن الوطني، فلو نظرنا إلى ما يعنيه مفهوم الأمن القومي، فهو يشتمل على معنى أمن قوم معينين بذاتهم، أي قومية محددة بعينها، والحقيقة لو أجرينا استبانة لجميع دول العالم، فلن نجد دولة تضم قومية بحالها، فالقوميات تتعدد في كل دولة، حتى الفاتيكان ربما تتّحد في الدين لكنها لا تتّحد قومياً، وحين نقول الأمن القومي فنحن نعني قومية بذاتها في الدولة، و ننفرد عن باقي القوميات التي قد تُعتبر أقلية في الدولة، لذلك نرى أن مفهوم الأمن الوطني أعمّ وأشمل من الأمن القومي.

لكي تحقق الدولة أمنها الوطني لا بدّ أن تملك القوة الشاملة، والتي تتبلور في الاستراتيجية من جوانبها العديدة، والتي هي ذات الجوانب التي يشتمل عليها الأمن الوطني والذي يعني "أن الدولة يجب أن تمتلك كافة الاحتياجات التي تجعلها قادرة على ضمان الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي».

وبداية سنتعرف على الجوانب التي يشملها الأمن القومي للدولة، حيث يشمل الأمن الداخلي جوانب أو مرتكزات عدة:

١. الجانب الاجتماعي

٢. الجانب الاقتصادي

٣. الجانب الثقافي

٤. الجانب العلمي والتربوي

٥. الجانب الأمني

٦. الجانب السياسي

٧. الجانب الإعلامي

٨. الجانب العسكري

يعتبر الأمن القومي بمفهومه العام والمختصر هو: قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها داخلياً وخارجياً.

فالجانب الداخلي مرتبط برضى الشعب وقبوله بالحكومة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر تأمين الأمن المجتمعي، وذلك عبر تطبيق المساواة بين أفراد المجتمع من حيث الوظائف العامة والعدالة، وخاصة الدول التي تضم بداخلها أكثر من مجموعة أثنية،

سواء أثنية دينية أوعرقية أو طائفية، وذلك ما ينعكس على شعور الفرد والمجتمع بالعيش في أمان واستقرار، ومن جانب آخر يأتي ذلك الشعور من تأمين الحياة الكريمة للشعب، وتوفير جميع حاجياته ومتطلباته، من السكن مروراً بالغذاء والدواء، فالدولة التي لا تستطيع أن تؤمن متطلبات شعبها، لا يمكن أن توفر الأمن المجتمعي، وإن توفر فهو عبر استخدام العنف والإرهاب ضدّ الشعب، وسيأتي اليوم الذي ينفجر فيه الشعب بوجه الحكومة، والأمثلة تكاد لا تُحصى في الشرق الأوسط وإفريقيا، فأغلب تلك الدول تعيش حالة استقرار داخلي وهمي، عبر استخدامها القوة والعنف ضد المعارضة الفردية أو المنظمة، وأقرب مثال على ذلك الحالة السورية والحالة اليمنية، فكنا نرى ظاهر المجتمع السوري يسوده الأمان والترابط المجتمعي، هذا في الظاهر ولكن الحقيقة المبطنة، أن الشعب السوري كان متشرذماً يعيش على شكل مجموعات أثنية، فالسنّة يشكلون مجموعة الأخوان المسلمين، والأكراد مجموعة قومية تشمل عدة أحزاب قومية، وكذلك التركمان والدروز، وكانت الحقيقة المبطنة هي: مجتمع مهلهل ومفكك عبر الممارسات السلطوية من قبل الحكومة تجاه التنوع الأثني، خاصة تجاه الأكراد والسنّة، فأغلب المراكز في الحكومة والأمن يتبوّؤها رجالات من الطائفة العلوية المستولية على الحكم في سوريا، وسرعان ما انفجر ذلك الشعب وظهرت الحقيقة، مجتمع متفكك ومتصارع ولا يمتلك أدنى مقومات الثقافة الوطنية.

الجانب الاقتصادي

يجب أن نعلم أن مجمل الصراعات في بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا، هي عبارة عن صراعات اقتصادية مبطنة، فأغلب الحروب هي نتيجة مصالح اقتصادية، يراد تحقيقها عبر الحرب، وفي أكثر الأحيان تأتي على شكل أزمات مفتعلة من قبل الدول التي تمتلك القوى العسكرية و تعاني من أزمات اقتصادية، والأمثلة لا تحصى.

وربما من الحقائق أن الدول الفقيرة في تنميتها الاقتصادية، كانت تلك الموارد نقمة عليها بدل النعمة، فكانت السبب وراء اندفاع الدول الاستعمارية عليها.

ويقول بعض المفكرين إن الأمن القومي هو التنمية بذاتها، فالدولة التي لا تنمّي مقدراتها الاقتصادية تبقى عاجزة عن تأمين أمنها القومي، فالجانب الاقتصادي من الأمن القومي يشتمل على تنمية تلك الموارد لبلوغ حدّ الاكتفاء الذاتي، ومن ثم العمل على تنشيط التجارة الاقتصادية، وسبق أن تحدثنا عن صفات التجارة، ويجب أن يتم توزيع تلك الموارد والخدمات بشكل عادل بين أفراد المجتمع والمناطق، من بناء المعامل والمشاريع والخدمات العامة، ففي بعض الدول نجد أن الخدمات في بعض المناطق تتدنى عن البقية، كما هو الحال في إيران، فنجد الخدمات في المناطق السنّية أقلّ من المناطق الشيعية، وكذلك المناطق الكردية، ونجد أن أغلب الوظائف العامة في الدولة يحوزها الشيعة، وكذلك في إثيوبيا نجد أن الخدمات تتركز في المناطق التي يقطنها المهريّون وتقل في المناطق التي يقطنها التغريّون وبقية المكونات الأثنية.

كل تلك العوامل تجعل المجتمع مجتمعاً مشرذماً ومهلهلاً وغير متماسك، وتنعكس كل تلك الظروف على الأمن الوطني، فذلك الوضع يسهّل الدخول للدول الطامعة والتغلغل بين السكان والتحريض على الصراع الداخلي والحرب الشعبية، وبالتالي نجد أن الدول التي تمتلك القوى العظمى تجتاح تلك الدول بحجة الدفاع أو الوقوف إلى جانب بعض الأقليات، تحت مسمى حقوق الإنسان، فلا بدّ للدولة التي تطمح إلى الحفاظ على أمنها الوطني أن تعمل على تماسك البنية الاجتماعية لمجتمعها.

الجانب الثقافي

ربما يمتاز الجانب الثقافي في المجتمع بأهمّية خاصة، كونه يعبّر عن البنية الأخلاقية وأسلوب التعامل العام للأفراد مع بعضهم البعض، وأسلوب التعاطي مع المواقف الاجتماعية، ومدى الالتزام العام بالقوانين والقيم الاجتماعية المثلى والقيم الوطنية.

"يظهر الإعلام الأمريكي الجندي الأمريكي مدججاً بالسلاح كجندي خارق، يخوض الحرب بدون خوف ويحقق النصر دون خسائر، وهو يدافع عن الأطفال والنساء، بينما الإعلام الفاشل يظهر كيف يقومون بقطع رأس أحد الصحافيين، وكيف يقتلون الجنود الأسرى، ويستطيع الإعلام الذي يملك استراتيجية تغيير مجريات الحرب على الأرض، عبر نقل صور حية من المعركة تظهر حقائق مغايرة للواقع."

وتعكس الثقافة العامة الثقافة الوطنية، وغالباً ما تكون الثقافة الوطنية عبارة عن ثقافة مكتسبة، تعمل الدولة على زرعها في نفوس أفراد المجتمع، كتقديم المصالح الوطنية العامة على مصالح الأفراد، ومكافحة الفساد والالتزام بالقوانين والحفاظ على الأملاك والخدمات العامة. وسنوضح ذلك من خلال مقارنة بين بعض الدول، إذ يجد جلّ المفكرين والباحثين، أن الأسباب الرئيسية وراء انهيار معظم الدول الاستراكية، هو أسلوبها الخاطئ في بناء الإنسان، ببنية فكرية إيديولوجية حزبية "التمسك بالإيديولوجية الشيوعية" والابتعاد عن البنية الوطنية، فنجد المواطن الروسي يقدّس الحزب أكثر من الوطن، وارتباطه بالحزب أكثر ارتباطاً من الوطن، والاهتمام بالبناء الفكري أكثر من البناء العلمي والتقني، مما خلق أزمة في الولاء الوطني لصالح الولاء الحزبي، وكذلك معظم دول الشرق الأوسط وإفريقيا، نجدها تقدّم الولاء للقيادات والأحزاب على الولاء للوطن، والولاء للمجموعة الأثنية سواء على مستوى القبيلة أو الدين أو القومية، كل ذلك انعكس على البنية المجتمعية التي أضحت بنية متشرذمة، أما في الجانب الآخر فنجد في القارة الأوربية دولاً تحتوي على مجموعات أثنية تحتفظ بخصوصيتها، وتحمل ثقافة صغرى على مستوى الجماعة وثقافة كبرى على مستوى الوطن، وكان السبب وراء ذلك هو العمل على إيجاد ثقافة وطنية شاملة لمجموع الثقافات الصغرى، تحتوي على قاسم مشترك بين جميع الثقافات وهو الثقافة الوطنية الشاملة، التي تعمل على رفع القيم الوطنية وتقديسها، بدل الثقافات الفكرية والحزبية والإيديولوجية الضيقة، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك حزبان رئيسيان يعملان وفق الثقافة الوطنية الأمريكية العامة، ولا نجد أفكاراً إيديولوجية خاصة بأي حزب يعمل على تحقيقها.

الجانب التربوي العلمي

يُقصد بهذا الجانب، الجانب التعليمي، والذي ينطلق منه الجانب الثقافي، ويشتمل على العمل على تطوير التربية والتعليم في المدارس في كافة مراحلها، من الابتدائي وحتى الجامعة، والعمل على تطوير المناهج التعليمية والأخلاق العامة، وما يتناسب مع حاجيات المجتمع والقيم الإيجابية والتشجيع على التعليم، وتقديم العون للعاملين في هذا المجال عبر اكتفائهم المعيشي والعيش بكرامة دون الحاجة والعوز، وما أذكره من الامثلة في جامعة حلب، أنه كان أغلب الدكاترة المدرّسين في الجامعة يتزاحمون مع الطلبة على ركوب باص النقل الداخلي، بينما المسؤول الحزبي (حزب البعث) يأتي بسيارته الفارهة ويدخل بها إلى الحرم الجامعي، وكلنا يعلم أن التنمية في سنغافورا بدأها الرئيس "لي كوان يو» بأن منح المدرّسين والمعلمين أكبر سقف من الرواتب، وكذلك التشجيع للأبحاث العلمية و توفير الأماكن البحثية للباحثين، ومنحهم الوقت الكافي بتفريغهم لمجالاتهم البحثية، وتقديم العون لهم.

الجانب الأمني

ينطلق الجانب الأمني من التعريف بالمفهوم الأمني

ورجالاته، عبر العودة به إلى المسار الصحيح الذي انحرف عنه ذلك المفهوم.

فمفهوم الأمن ورجال الأمن يأتي من الحفاظ على أمن المواطن، وتوفير الاستقرار والعيش الآمن له، وعدم ترويعه وتخويفه، ومهمة رجل الأمن الأساسية هي زرع الأمان في الوطن والحفاظ على الأموال العامة، والخدمات العامة، غير أن الحقيقة في معظم بلدان الشرق وإفريقيا أن رجل الأمن مهمته الحفاظ على السلطة وتأمين الأمن لرجالاتها في وجه المواطنين، فبدل أن يقف رجل الأمن مع المواطن ضدّ السلطة، نجده يقف مع السلطة ضد المواطن ويعمل على محاربة كل من ينتقد أو يكشف حقائق الفساد في السلطة، فتحوّل من إنسان أمني مجتمعي إلى إنسان أمني سلطوي، غايته الحفاظ على السلطة وحمايتها، والتجسس على الشعب لمعرفة مدى ارتباطه بالسلطة أو الاساءة لها، فنجد غايتهم هي ملاحقة المعارضة وزجّها في السجون، وخير مثال ما حدث في تركيا ويحدث، فرجال الأمن مهمتهم تنفيذ أوامر الرئيس التركي في ملاحقة المعارضة واعتقالها وزجّها في السجون، بحجة العمالة لأطراف خارجية، وتهديد الأمن الوطني (الأمن القومي)، ونجد معظم الحكومات في البلدان النامية تضرب حولها طوقاً أمنياً لحمايتها من الشعب، ولا تنسى أن تجد لها عدوّاً خارجياً كشمّاعة تعلّق عليها أسباب اعتقال كل من يعارضها في أحكامها وقراراتها الفاسدة، ونجد حتى القوى العسكرية في تلك البلدان التي تنحصر مهمتها بالدفاع عن أمن الوطن من الاعتداءات الخارجية، نجدها تعمل على الدفاع عن السلطة بدل الوطن، وقد تمّ الزرع في نفوس تلك القوى ثقافة "السلطة هي الوطن"، وقدسية أفراد السلطة قبل قدسية الوطن، ونجد ولاءها للسلطة أكثر من الوطن، لذلك يجب على الدولة أن تُوجِد قوى أمنية تحافظ على أمنها المتبلور في أمن المواطن، بدل الحفاظ على أمن السلطة، وغاية تلك القوى الحفاظ على أمن المواطن ومكافحة الجريمة، فلا بدّ من تصحيح مسار مفهوم قوى الأمن الذي يجعل المواطن يشعر بالأمن والاستقرار الذي ينعكس على بنية المجتمع وتماسكه.

الجانب السياسي

يُعتبر الجانب السياسي من الجوانب المزدوجة، فهو ذو بعدين، بعد خارجي وبعد داخلي، ويعكس الإطار الخارجي والداخلي للأمن الوطني (الأمن القومي).

فالإطار الخارجي يشتمل على الفريق الذي يضمّ العاملين في وزارة الخارجية والفريق الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، ويجب أن تتوفر في ذلك الفريق أو الكادر؛ القدرة على بناء تحالفات دولية وتكتّلات إقليمية، ويعمل على تحقيق الاستراتيجية السياسية للدولة، والتي تتضمن القدرة على التفاوض وتحقيق المصالح الوطنية على المستوى الخارجي، وبناء علاقات دولية وكسب التأييد الدولي والرأي العالمي، لتحقيق السياسة الاستراتيجية للدولة وإدارة الأزمات الخارجية، وتجنيبها ويلات الحرب والصراع الدولي أوالعقوبات، عبر التفاوض.

أما على المستوى الداخلي، فيشتمل هذا الجانب على قدرة الحكومة على بناء تحالفات مع جميع القوى الداخلية، بالاتفاق على المصالح العامة الوطنية، ووضع سياسة داخلية تقوم على إشراك جميع مكونات المجتمع برسم السياسة الداخلية للدولة، عبر بناء ثقافة سياسية وطنية شاملة، واستنفار جميع القوى الموجودة في سبيل الوصول إلى تحقيق القوة الشاملة للدولة، ولا بدّ من التنويه إلى الأحزاب السياسية المعارضة منها والموالية، أن تمتلك برامج تعمل على بناء ثقافة وطنية عامة، تدين بالولاء للوطن قبل الولاء للأفكار والثقافات الحزبية ذات الآفاق الضيقة، والابتعاد عن الإيديولوجيات الحزبية التي تنعكس بشكل سلبي على تماسك المجتمع، ورسم السياسة الاستراتيجية في الداخل والخارج، والعمل على استقطاب الأقليات الأثنية ضمن بوتقة المصلحة الوطنية.

الجانب الإعلامي

الجانب الإعلامي أيضاً ذو بعدين: بعد داخلي وبعد خارجي، ويعكس السياسة الاستراتيجية الإعلامية للدولة، التي تُعتبر السند القوي للسياسة الاستراتيجية الخارجية والداخلية للدولة من

» يعتبر الأمن القومي بمفهومه العام والمختصر هو: قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها داخلياً وخارجياً. فالجانب الداخلي مرتبط برضى الشعب وقبوله بالحكومة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر تأمين الأمن المجتمعي، وذلك عبر تطبيق المساواة بين أفراد المجتمع من حيث الوظائف العامة والعدالة، وخاصة الدول التي تضم بداخلها أكثر من مجموعة أثنية، سواء أثنية دينية أوعرقية أو طائفية «

حيث التأثير على الرأي العام الدولي والداخلي.

فالبعد الخارجي للإعلام هو العمل على مساندة الفريق العامل على الاستراتيجية السياسية الخارجية للدولة، فالكل يعي دور الإعلام في تحجيم قدرات الدولة أو تضخيمها، وتخفيف واقع الأزمات الدولية أو الإقليمية على المستوى الداخلي أو العالمي، أو تضخيمها من حيث كسب الرأي العالمي وتأييده، لذلك لا بدّ من الدولة أن تعمل على إيجاد فريق إعلامي متخصص وقادر على خوض العراك في خضم الإعلام الدولي والإقليمي، عبر امتلاكه كادراً قادراً على نقل الاستراتيجية السياسية للدولة على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال امتلاك كادر متعدد اللغات، واختصاصي في مجاله، ونحن كلنا نعي أن الإعلام له دور فعّال في الحروب والأزمات الدولية، حتى أنه اُعتبر في الحروب على أنه الجبهة الخلفية.

أما البعد الداخلي فيتبلور حول الرقابة التامّة على تصرفات الحكومة، ولفت انتباهها لبعض الأمور والمواضيع المهمة عبر النقد البنّاء، ونقل الحقيقة للمجتمع بطريقة واضحة وصريحة، والابتعاد عن بثّ المعلومات الدعائية الخادعة والمبالغ فيها، كونها تنعكس على مدى مصداقية الإعلام سواء الخارجي أو الداخلي، فبالقدْر الذي يكون الإعلام واضحاً وصريحاً في نقل الحقيقة التي تحوز على ثقة المجتمع الدولي أو الشعبي، يكسب القدرة على التأثير على الرأي العالمي والداخلي، فالإعلام ـ كلنا يعلم ـ أضحى بحدّ ذاته علماً في العمل في مجال محدد ومعين بذاته.

وخير مثال على ما فعله الإعلام ويعمله في إدارة الحروب والأزمات الدولية أوالإقليمية أو الداخلية، في تأجيج الصراع أو تخفيفه، وخلق أزمات مفتعلة كانت مبرراً لحروب طاحنة، واحتلال دول مستهدفة لثرواتها أو مواردها، وكسب الرأي العالمي.

فحرب الخليج الثانية التي سُميت بعاصفة الصحراء، كان الإعلام له دور فعال جداً فيها، فقد تم قصف العراق على مستوى عالٍ وصل إلى نسبة نصيب كل متر مربع من أراضي العراق صاروخ، ومع ذلك كان الإعلام العالمي الأمريكي يخرج علينا بتصريح فحواه: أن القوات الدولية لم تستطع أن تدمّر من القدرات العسكرية للحكومة العراقية سوى عشرة بالمئة، فترى الناس تهلهل وتزغرد للقوات العراقية، حتى صبيحة اليوم الذي أعلن فيه سقوط بغداد.

وفي الجانب الآخر وفي نفس السياق نجد الإعلام الإسرائيلي هوّل من آثار الصواريخ العراقية المطلقة تجاه إسرائيل، وراح يستنجد بالعالم كله، حتى وجدنا العالم كله يقدّم الدعم المادي والمعنوي والعسكري لإسرائيل، فكانت معظم الشعوب المؤيدة للنظام العراقي تهلهل، بينما إسرائيل تحصل على المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً.

الجانب العسكري

كلنا يعلم مدى أهمّية الجانب العسكري بالنسبة لتأمين الأمن الوطني (الأمن القومي)، وقدرته على

صدّ العدوان والأطماع الخارجية على الدول، فلا بدّ للدولة من امتلاك قدرات عسكرية واستراتيجية عسكرية دفاعية، وأحياناً هجومية، ويجب أن نعلم أن القوى العسكرية تتحكم بالقرارات الدولية، ومن ضمنها قرارات الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، فالولايات المتحدة التي تمتلك قوة عسكرية استراتيجية، لها ميزانها الدولي في تنفيذ القرارات العسكرية المتخذة من قبل الأمم المتحدة، والقرار الذي لا توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية يكون عرضة لمهبّ الريح، وجميع القرارات الدولية تقع تحت تأثير القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، ونعرف مدى تأثير القوة العسكرية على المفاوضات الدولية وحلّ الخلافات العسكرية، فالدولة التي تملك قوة عسكرية واستراتيجية عسكرية، تجعل الخصم يحسب ألف حساب قبل الإقدام على أي اعتداء عسكري، ونعلم بأن أمريكا تعتبر نفسها الحامي للسلم والأمن الدولي، عبر امتلاكها استراتيجية عسكرية تبسط هيمنتها على جميع دول العالم، وتعتبر أن تهديد السلم والأمن العالميين يعتبر تهديداً للأمن الوطني (الأمن القومي) الأمريكي، و نرى أن الأمن الوطني (الأمن القومي) الأمريكي يمتدّ إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ولولا تملّك الولايات المتحدة الأمريكية لأسلحة استراتيجية، لما كانت قادرة على فرض عقوبات متنوعة على بقية الدول المنافسة لها في تملّك الأسلحة الاستراتيجية.

ويجب أن نعلم أن تحقيق الأمن القومي الشامل لأي دولة في العالم، يكون على حساب بقية الدول في العالم، فتملّك الصين لأسلحة استراتيجية عسكرية لضمان أمنها القومي، في حد ذاته تهديد للأمن القومي في الدول الأخرى، فالأمن القومي مفهوم نسبي وديناميكي، يتغير بين لحظة وأخرى، وإن كان هناك قوانين دولية حرّمت استخدام القوة العسكرية في حلّ النزاعات الدولية، ووضعت تدرّجاً لفرض العقوبات على الدول التي تهدد الأمن والسلم العالمي، عقوبات دبلوماسية وعقوبات زجرية وقانونية وعقوبات عسكرية، فإنه من المؤسف أن أكثر الدول لا تلتزم بتلك القواعد القانونية، ويتم فرضها حسب مزاجية بعض الدول التي تمتلك القوة العسكرية الاستراتيجية.

وعبر هذا السرد عن مضمون الاستراتيجية والأمن القومي والعلاقة بينهما، وبين التنمية المستدامة، والتداخل الحقيقي بين الاستراتيجية كمفهوم وبين الأمن القومي، والتنمية المستدامة، يكاد يصعب على المرء أن يفكّ التناسب بينهما، فهما مترابطان إلى الحدّ الذي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فالاستغناء عن الجزء يؤدي إلى الاستغناء عن الكل، ولا بدّ لكل دولة أن تسعى إلى تحقيق الأمن القومي عبر التنمية الشاملة، التي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر استراتيجية مخططة الأبعاد وشاملة ومتكاملة، لترتقي إلى مستوى امتلاك القوة الشاملة، وللعلم فالقوة الشاملة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن بقية الدول الأخرى في العالم، وربما يُضرب المثل ببلوغ القوة الشاملة، اليابان كدولة قد ارتقت إلى المستوى الذي حققت فيه امتلاك قوة شاملة، ولكن الحقيقة غير ذلك، فما زالت اليابان بحاجة إلى بعض الدول في تقديم العون لها وبناء تحالفات معها، لتستطيع بلوغ حدّ امتلاك القوة الشاملة.

ولا بدّ من التنويه أن هناك جوانب أخرى للأمن القومي، لم يتمّ التطرق إليها، كالجانب التقني للدولة والجانب التكنولوجي والمعلوماتية والاتصالات.

موضوع الأقليّات وانعكاساته على الأمن القومي؟

جاسم العبيد

تعريف الأقليَة:

الكلمة بذاتها إشكالية تعددت حولها الآراء والمفاهيم والتعاريف واختلفت الآراء بين رفضها كمفهوم وقبولها النسبي مقارنة بالآخر بأنها مجموعة من الناس يتعايشون بشكل مشترك مع مجموعة أخرى أكثر هيمنة وسيطرة، حيث أنّ مجموعة الأقليّات تكون تابعة وليست مسيطِرة. وللأقليّات خصائص ومميّزات ثقافيّة ودينيّة أحياناً ورُبّما إثنيّة.

تعريف الموسوعة البريطانيّة للأقليّات:

الأقليّات جماعة من الأفراد يتمايزون عرقيّاً أو دينيّاً أو لغويّاً أو قوميّاً عن بقيّة أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه. ولا يكاد يخلو بلد في العالم من وجود الأغلبيّة والأقليّات المختلفة والتي قد تعتبر أقليّة في نوع معيّن، أو في أكثر من نوع من الاختلافات الدّاعية لتسميتهم بالأقليّات.

ومصطلح الأقليّات ليس دقيقاً ولا يجوز اعتماده في دراسة علميّة جادّة، فهناك جماعات تُصنّف في خانة الأقليّات وتُعدّ بعشرات الملايين ومنهم (الكُرد) على المستوى العرقيّ، وهم يتوزّعون ما بين تركيّا والعراق وإيران وسوريّا، ويُقدّر عددهم بخمسين مليون نسمة. وهناك الأقباط في مصر على المستوى الدّينيّ، ويُقدّر عددهم بـ/١٠/ مليون نسمة. وهناك الأمازيغ في دول شمال إفريقيا، ويُقدّر عددهم بـ/٢٠/ مليون نسمة. فخارطة الشّرق الأوسط تضمُّ عدداً هائلاً وكبيراً من الطوائف المسيحيّة والإسلاميّة واليهوديّة والصابئة والإيزيديّة، وأقليّات عرقيّة مثل الأرمن والشركس والكلدان والتركمان وبقايا جاليات أوروبيّة.

ومفهوم الأقليّة والأغلبيّة حديث العهد نسبيّاً في القانون الدّوليّ، رغم أنّه من الواضح وجود الاختلافات بين المجتمعات المحلّيّة على مرّ التاريخ. ومنحت بعض النُّظم السّياسيّة في الواقع حقوقاً مجتمعيّة خاصّة لأقليّاتها.

فالأقليّات تُثري المجتمعات في كلّ بلدان العالم، بلا استثناء، ويجب أن تتمثّل أهدافها الرّئيسة من خلال العمل على ضمان حقوقها؛ في ألّا يخشى أحد الاعتراف بهُويّته كفرد في أقليّة خوفا من أن يترتّب على قراره هذا حرمان، وأن تضمن الحماية لوجود الأشخاص المنتمين لأقليّات، والحفاظ على هُويّتهم، وأن يفيدوا من مبدأي المشاركة الفعليّة وعدم التميّز.

في دول الشّرق القديم عموماً، والتي تعاقبت عليها الحضارات القديمة والأمم، وخاضت صراعات وحروباً، وفي مختلف العصور، تكون الأقليّات أكثر تواجداً وتداخلاً وتنوّعاً.

لم يكن للأقليّات في الأزمنة القديمة أيّ نوع من الحقوق، فما حدث في زمن العبودية – أوضح أنواع الأقليّات – وصمة عار في جبين الإنسانيّة بالتّعامل مع هذه الأقليّة أو تلك بأقسى وأبشع الطرق المجحفة المذلّة، حتّى أنّ بعض الحيوانات كانت تجد رعاية وحقوقاً أكثر ممّا كان يلاقيه المغلوب على أمره.

لكن بعد انقضاء الحرب العالميّة الثّانيّة؛ زاد الاهتمام بحقوق الإنسان عامّة وحقوق الأقليّات خاصّة، وأثمرت جهود المجتمع الدّوليّ عن ميلاد ميثاق الأمم المتّحدة، والذي صدر في مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م، فكان معبّراً عن رغبة الدّول في إقامة عالم جديد أكثر إنسانيّة ومبنيّاً على أسس حضاريّة تهدف لاحترام إرادة الشّعوب وحقوقها في التّعايش السّلميّ والاستقرار، وقد حضّ القانون الدّوليّ الدّول التي توجد فيها أقليّات إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة، ألا تُحرم الأشخاص المنتسبين إلى تلك الأقليّات من حقوق التمتّع بثقافتهم الخاصّة وحُرّيّتهم في التفكير والضمير، والحقّ في الإعراب عن عقيدتهم وديانتهم، وبالتّعليم والممارسة وإقامة الشّعائر، ومراعاتها بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

حقوق الأقليّات:

١- الحقّ في حماية الوجود وعدم التمييز.

٢- الحقّ في حماية الهُويّة.

٣- الحقّ في المشاركة السّياسيّة.

ومع هذا فستظلّ الأقليّات وخاصّة في الشّرق الأوسط تواجه مخاطر جسيمة وتمييزاً وعنصريّة، وتُستَبعد من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة المتاحة للأغلبيّة في بلدان الشّرق

الأوسط أو المجتمعات التي يعيشون فيها. فالأقليّات في مجتمعات الشّرق الأوسط تواجه حالة استقطاب من أطراف وقوى خارجيّة؛ بهدف الشّعور بـ"المظلوميّة» أحياناً. لكنّ العقلاء من أبناء الأقليّات في الدول الشّرق أوسطيّة يرفضون أيَّ انتماء غير وطنيّ. وحالة الصراع الرّاهنة؛ تتطلّب مجتمعاً متماسكاً ومتّحداً يؤمِنُ بأنّ مصلحة الوطن فوق كلّ مصلحة.

تبرز مسألة الأقليّات في منطقة الشّرق الأوسط، التي لاقت اهتماماً كبيراً لدى العديد من الدّارسين والبّاحثين في السّياسة الدّوليّة بشكل لافت. وجدير الإشارة إلى أنّ المسألة الكُرديّة تُعدُّ من بين القضايا التي عرفت – ولا تزال – تشهد اختلافات عديدة في إطار تحديد أصل الكُرد وتوزّعهم الجغرافيّ، إضافة إلى أهميّة التطوّرات التي تشهدها هذه القضيّة في علاقاتها مع الدّول التي تتعايش معها ومع أبنائها، واندماجهم مع الشّعوب التي تساندها، الأمر الذي أضفى على القضيّة الكُرديّة أهميّة مختلفة عن باقي الأقليّات في الشّرق الأوسط. وكذلك تمكين الطوائف المهمّشة سياسيّاً كما حدث مع شيعة جنوب العراق، وهذا ليس حُبّاً في الأقليّة أو الطائفة، ولكن لغرض توظيف كامل لتحقيق الإستراتيجيّة الأكبر في شنّ حرب استباقيّة على مصادر العنف الذي قد يصل يوماً ما إلى أراضي أوروبا أو أمريكا.

الأقليّات في إيران مضطّهدة لأبعد الحدود، ومحالٌ أن تنطبق عليها إستراتيجيّة «الأقليّة الوظيفيّة». هذه الأقليّات لا تحلم بالدّعم أو التمكين والتّوظيف من الدّول الكبرى المعنيّة بلعبة الشّرق الأوسط الجديد، ليس لأنّها بعيدة عن محور العمليّات الإستراتيجيّ؛ بل لأنّها تعمل في عمق دولة هي إيران، والتي تساعد – أي إيران – كلّ من أمريكا وروسيّا على تنفيذ إستراتيجيّتهما وتحقيق مصالحهما على أتمّ وجه في سوريّا وغيرها، حتّى لو فنيت سوريّا والشّرق الأوسط، على حدٍّ سواء.

وهناك أقليّات تسعى وتحرص على بقاء

> **"عد انقضاء الحرب العالمية الثانية؛ زاد الاهتمام بحقوق الإنسان عامة وحقوق الأقليات خاصة، وأثمرت جهود المجتمع الدولي عن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة، والذي صدر في مدينة سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م، فكان معبراً عن رغبة الدول في إقامة عالم جديد أكثر إنسانية ومبنياً على أسس حضارية تهدف لاحترام إرادة الشعوب وحقوقها في التعايش السلمي والاستقرار."**

شخصيّتها الذّاتيّة مستقلّة عن مكوّنات الدّولة التي تنتمي إليها، وتمارس نشاطاً سياسيّاً بهذا الاتّجاه، وربّما تصطدم مع مصالح وتوجّهات الدّولة التي تشكّل جزءاً منها.

وقد بدأ التّفاعل التّاريخيّ بين الأقليّات في الشّرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانيّة، التي ادّعت أنّها تمثّل الإطار الجامع لكلّ الأديان والطوائف والمِلَلْ التي تسكن جغرافيّة الشّرق الأوسط، فيما فرضت نموذجاً سُنيّاً طبع الإمبراطوريّة بها، إلى جانب تنامي النّزعة "التركيّة" أواسط القرن الثّامن عشر، ونتيجة لتدخّل الاستعمار الغربيّ للدّول الامبرياليّة في الشّرق الأوسط ونشوء الدّول القوميّة، وسيطرة حكومات شموليّة على مقاليد الحكم بالحديد، وتهميش أغلبيّة السكّان، ممّا خنق الأصوات المطالبة بالحُرّيّات، فتدهورت الأوضاع الاقتصاديّة وأدّت إلى انعدام التنمية البشريّة وتكرار الهزائم العسكريّة أمام العدو.

بالأصل بُنِيَ الشّرق الأوسط على نظريّة سطوة الدّولة الإقليميّة أو الدّولة الوظيفيّة. كما تُسمّى في بعض الأدبيّات. وتقضي الإستراتيجيّة بتنظيم هذه الدّولة على السيطرة وتحويل مسار الأحداث دائماً لصالح القوى الاستعماريّة التي رحلت والتي لم ترحل.

أمّا الشّرق الأوسط الجديد؛ فمن الجليّ أنّه يُطبَخ على نار مشتعلة. باستخدام فنّ نظريّة الأقليّة الوظيفيّة! وللحقّ أقول: إنّ عمليّة اعادة تركيب الشّرق الاوسط بدأت في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وجرى تطبيق مفهوم تمكين الأقليّات كما حدث للقضيّة الكُرديّة في العراق. حيث قال رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني في حوار مع صحيفة الحياة اللندنيّة في ٦ فبراير/ شباط عام ٢٠١٥: «إنّ الحدود الموروثة من اتّفاقيّات سايكس – بيكو هي حدود مصطنعة. وإنّ الحدود الجديدة في المنطقة ترسم بالدم داخل الدّول أو بينها». وقال الكاتب الصحفيّ «غسّان شربل»: «لا العودة إلى الحدود السّابقة مطروحة. ولا الاعتراف بالحدود الجديدة واردة». فقد يتمّ تشكيل دول قائمة على أسس جديدة. أو توسيع دول قديمة بشكل مختلف عن التصوّرات الأمريكيّة السّابقة. التي جسّدها مشروع الشّرق الأوسط الجديد أو الفوضى الخلاّقة الرّامية إلى التفتيت أو التقسيم. فلم تَعُدْ هناك أهميّة محوريّة لما يطلق عليها «ديكتاتوريّة الجغرافية» أو «السّيادة المطلقة» للدّول في الإقليم.

هناك مجموعة من التحولات الرّئيسية التي تبرهن على تحول جغرافية الصراع داخل منطقة الشّرق الاوسط على نحو ما تعكسه النقاط التالية:

١- استحالة عودة الدّولة المركزيّة الموحّدة إلى ما كانت عليه.

٢- استعادة المطامع التاريخية للقوى الإقليمية.

٣- تزايد التدخّلات الإيرانية في شؤون دول الشّرق الأوسط.

٤- تنامي الممارسات الانفصالية للأقليات المسلحة.

٥- تغير التوازنات الجغرافية الجديدة للقوى الدّولية.

ومن هنا يأتي دور الأقليّات وينبثق عملها الفاعل ونشاطها للوقوف بوجه كلّ المخطّطات والتطوّرات والمطامع الدّوليّة. فإمّا أن تكون فاعلة في دورها بقياداتها الحكيمة. أو تذوب في هامش المخطّطات والتصوّرات الدّوليّة .فدور الأقليّات أخذ يبرز وبشكل هام على السّاحة الدّوليّة. وذلك من زمن بعيد. ويستمر إلى الوقت الحالي؛ نظراً للتطوّرات التي عرفها العالم. وكذلك التغييرات التي يشهدها النّظام الدّوليّ من خلال أحداث وحروب. كان لها الأثر في ظهور هذه المسألة. بشكل يوضّح الدّور الذي باتت تلعبه الأقليّات في المشهد الدّوليّ والإقليميّ. خاصّة وأنّها أصبحت لا تُعدُّ فقط من الشؤون الدّاخليّة للدّول التي تتواجد فيها. بل تَعدّى الأمر إلى نطاق جغرافيّ وسياسيّ أوسع. **ممّا أدّى إلى اتخاذ هذه المسائل بُعداً داخلياً وآخر خارجياً. سواءً على المستوى الإقليمي أو الدّوليّ.**

لعلّ أهمّ نقطة تُثارُ عند الحديث عن مسألة الأقليّات؛ هي ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنيّة واستقرار الدّول التي توجد فيها. وحتّى بالاستقرار الدّوليّ والإقليميّ. كما أنّ الأقليّات تُعدُّ ضمن العوامل المؤدّية إلى إثارة النّزاعات الدّاخليّة والدّوليّة أحياناً. وذلك كلُّه يرجع إلى طبيعة الأقليّات ومطالبها وأهميّتها وأساليبها. من جهة أخرى إلى جانب سياسة تعامل الدّولة معها؛ فدورها القوميّ فاعل ومحرّك وثابت ومحوريّ أيضاً.

الأمن القومي والإعلام.. خطوط التماس

د. حسام فاروق

لم يعد مفهوم الأمن القومي قاصراً على البُعد العسكري التقليدي، ولكنّه اتسع ليشمل أبعاد أخُرى، لا تقل أهمية، باعتبارها تهديدات غير مباشرة يُمكنها أن تؤدي إلى خلل في بنية المجتمع والدولة معاً، حيث ضم المفهوم مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، كالإصلاح الاجتماعي، والارتباط بالقضاء والعدل، والتربية والإرشاد، ويعد الاستخدام السيئ أو غير المسئول لوسائل الإعلام، والاختراق الإعلامي، والحرب الإلكترونية من أكبر الأخطار التي تهدد الأمن القومي.

إنّ الأحداث المتسارعة التي شهدها العالم بشكل عام، ومنطقتنا العربية بشكل خاص خلال العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين تُوجِب ضرورة إعادة التفكير في علاقة الإعلام بالأمن القومي، وضرورة وضع توصيفات محدّدة لمهام الإعلام، ووظائفه التقليدية التي أُنشئ من أجلها، وكذلك المستحدثة التي ظهرت في ظلّ تطوّر تقنيّ رهيب في مجال المعلومات والاتصالات خلال السنوات القليلة الماضية.

إنّ علاقة الأمن القومي بالإعلام وانعكاس ذلك على دور الأخير في العلاقات الدولية، معضلة قديمة جديدة، ليست في مصر أو المنطقة العربية فحسب، ولكن في العالم أجمع بما فيها الدول الكبرى التي تُوصف بارتفاع سقف الحريات فيها وإعلاء قيم الديمقراطية، لاسيما مع ازدياد سطوة الحروب الدعائية من خلال ماكينات الإعلام الدولية التي تعمل بصورة ذكية، وبإمكانيات ضخمة، بحيث يصعب التفريق بين الإعلام الموجه من جهة، وحق المتلقي في الحصول على الأخبار والمعلومات وممارسة حرّيّة الرأي والتعبير من جهة أخرى.

هل من حق الإعلام أن يعرض ما يشاء من معلومات مهما كانت خطورتها وتأثيرها على الأمن القومي تحت شعار الحرية؟ وما هي المعايير والخطوط الحمراء التي يجب ألّا يتجاوزها الإعلام في نشر المعلومات؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية الإعلام وبين الحفاظ على الأمن القومي؟ وهل يجوز تجريم من ينشر معلومات تضر بالأمن القومي؟

كل هذه الأسئلة عند النظر إليها بعين المنطق والعقل والقانون في أيّ بلد في العالم تكون الإجابة أنه حال شكل الإعلام بمفهومه التقليدي والمستحدث تهديداً على أمن الأفراد والمجتمع، بدوافع سياسية أو بهدف الإثارة، أو السبق الإعلامي، أو المنافسة اللا أخلاقية، أو دواعي الحرية اللا مسؤولة فهذا غير مقبول على المستويات كافة: شرقية وغربية، عربية وعالمية، وبالتالي فمن حقّ الدول التدخل بالقانون والتشريعات والأجهزة المعنية ، لتأمين أيديولوجياتها، وتعزيز استقلالها السياسي، وتحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي، وضمان وحدتها الوطنية، ودفع أيّ تهديد يستهدف الجهد اليومي الذي تبذله الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ومجابهة أيّ مُحاولات للإضرار بتلك الأنشطة، ومن ثم فللدولة أن تطمئن من ناحية وعي القائمين على الإعلام بمفهوم الأمن القومي، وأن توضّح لهم أين تنتهي حرياتهم في إطار الحرية المسؤولة، التي تراعي مصلحة الوطن والنسق القيمي للمجتمع دون مجاملة أو مواربة أو نفاق، ومن حقّها أيضاً وضع خطوط حمراء تضمن بها حماية أمنها القومي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنّ القوانين الأمريكية لا تحظر النشر الصحفي في أيّ مجال، إلا أنّ المحكمة الدستورية العليا أقرّت أنّ هناك حالتين لا تحميهما النصوص الدستورية؛ أولهما نشر تفاصيل حول تحركات الجيوش في زمن الحرب، وثانيهما نشر الكلام البذيء الذي من شأنه أن يثير أعمال عنف أو ارتكاب جرائم، وإن نظرنا إلى الحالتين فسنجد أنّه بإمكاننا أن نفتح قوسين ونضع عنواناً بالبنط العريض وهو: «كلّ ما يهدد أمن الوطن يخالف القانون».

وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال كيف طالب ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بإجراء تحقيقات واستجوابات لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، ومسؤولي التحرير والنشر فيها لأنها كشفت فضيحة التجسس والتنصت على مواطنين أمريكيين، وكشفت برامج سرية حكومية تستخدم لمراقبة التحركات المالية المصرفية للمشتبه بقيامهم بأعمال إرهابية، دون سند قانونيّ، ووصف ديك تشيني نيويورك تايمز بعدم الأمانة الصحفية، وعدم الالتزام بالوطنية، والتسبّب في جعل عملية الحرب على الإرهاب أكثر صعوبة، بإصرارها على نشر معلومات مفصلة حول برامج حيوية خاصة بالأمن القومي الأمريكي، وقال: نحن في حالة حرب، لذا وما فعلته نيويورك تايمز يُعد خيانة!.

وفي مايو ٢٠٢٠ وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذيّاً يستهدف مواقع التواصل الاجتماعي بهدف إلغاء بعض جوانب الحماية القانونية الممنوحة لها، ويتيح ملاحقتها قضائيّاً، ويتّهم موقع تويتر بخنق حرية التعبير.. بسبب سياسة المحتوى التي وصفها بأنّها تهدّد السلم المجتمعي الأمريكي.

على الجانب الآخر هناك من يحاول دائما تسييس المقاربة بين حدود الأمن القومي وحريّة الإعلام، ويطالب بمسح أيّ خطوط حمراء تحت شعار الشفافية وحرّيّة التعبير، وسرعة تداول المعلومات، وإن سلّمْنا أن بعض أنصار هذه الاتجاه لديهم قناعات فعليّة بما يتبنّون، فما من شك أنّ البعض

الآخر، غير خالص النية، ولا نبالغ إن قلنا: إنّه يعمل وفق مُخططات أُتقن صُنعها تجاه قضايا وأهداف محددة، لم يكن من الممكن تحقيقها دون مساندة من الإعلام بتفعيل الشق الماكر من وظيفته السياسية.

حيث أدركت الدول المتصارعة سياسيّاً مدى القوة الكامنة في الإعلام، باعتباره نقطة ارتكاز للمخططات الاستراتيجية داخليّاً وخارجيّاً، وعملت على تجنيد وتدريب وتمويل عناصر في الداخل والخارج لخدمة هذه المخططات تحت شعار حرية التعبير والديمقراطية.

في الوطن العربي سيظل النقاش حول الأمن القومي لا يخلو من التسييس بسبب تغيير خريطة المنطقة بعد التقلّبات السياسية التي شهدتها، والتي ساهم فيها الإعلام بشكل رئيسي سواء بشكله التقليدي متمثلاً في الصحافة ومحطّات الإذاعة والتلفزة أو المستحدث متمثلاً في شبكات التواصل الاجتماعي أو الإعلام الجديد.

في الحالة المصرية بعد ٢٠١١م كان المدخل دائما من بوابتين؛ الأولى حقوق الإنسان، والثانية غياب مفهوم محدد لمصطلح الأمن القومي، فيما يخصّ حقوق الإنسان، فكانت ولا زالت مسمار جحا الذي تستخدمه قوى خارجية، لخرق سفينة الدولة المصرية التي بدأت تتحرك بعد سنوات من الركود، وتحاول به تقويض استقرار الداخل وهذا تحدّ صريح للأمن القومي، وللعلم ليس هناك أي تعارض مع الأمن القومي، وحقوق الإنسان في مصر مثلما يحاول البعض في الإعلام الموجّه من الخارج إيهام الرأي العام بذلك.

أمّا من يزعم بغياب التحديد، ومطاطية مصطلح الأمن القومي، فهذه أيضاً حجّة مرفوضة على المستويين النظريّ والعمليّ حيث أنّ لفظ «الأمن» من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة البيِّنة، إذ تُعرف حقيقته عند النطق به، وشدة وضوحه لا تتعارض مع كثرة استخدامه، وكثرة تعريفاته واشتقاقاته.

في حرب مصر الشرسة على الإرهاب بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣م كانت هناك محاولات كثيرة قامت بها وسائل إعلام خارجية مُسيسة ومُمولة لضرب الأمن القومي عبر الشائعات والمعلومات المغلوطة حول هذه الحرب ودوافعها، وارتكبت هذه الوسائل في سياق حربها على الدولة المصرية أخطاء إعلامية وُصفت بالفضائح، تحدث عنها خبراء الإعلام حول العالم، نذكر على سبيل المثال تغطية بعض القنوات التليفزيونية التابعة لتنظيم الإخوان الإرهابي في لندن، وقناتي الشرق ومكملين في تركيا الحوادث الإرهابية على أنّ الدولة هي التي تصنع الإرهاب، وهي التي تقتل أبناءها من الجيش والشرطة، وكانت الفضيحة الأشهر لوكالة رويترز البريطانية في٢٠ أكتوبر ٢٠١٧م عند تغطيتها الحادث الإرهابي في طريق الواحات، وذكرها أنّ المعركة بين الشرطة والمتمردين وقع فيها ٥٢ قتيلاً من الشرطة، ناهيك عن وصفها للإرهابيين بالمتمردين، والفرق كبير بين الكلمتين، فالحقيقة أنّ الحادث استشهد فيه ١٦ شهيدا من الشرطة، وأُسر ضابط واحد تم تحريره لاحقاً.

الذين ينصبون أنفسهم حماة حرية التعبير في مصر، ومعظمهم من ذوي التوصيفين مثل «إعلامي وناشط سياسي»، «محامي حقوقي وإعلامي»، «مدون وناشط»، «باحث وناشط» جميعهم يلبسون الباطل ثوب الحق عندما يروجون إلى أنّ دعوة وسائل الإعلام بكافة أشكالها التزام المصداقية والمهنية والضوابط، والأكواد الخاصة بالنشر والبث تقوض من حرية التعبير وتعتدي على حقوق الإنسان!!

فمن حقّ أي دولة حماية نفسها من خطر سلاح تدفق المعلومات المغلوطة والافتراءات الباطلة التي لها انعكاسات خطيرة على استقرارها؛ ومن ثم فمن حق مصر أن تحمي نفسها من شبكات الإعلام والاتصال الداخلية والخارجية التي لا تحترم القوانين، أو تمثّل خطراً على أمنها القومي، ومن حقها أيضا أن تطالب وسائل الإعلام، بتوثيق المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم اللجوء إلى التهويل أو المبالغة أو الاعتماد على المصادر مجهولة الهوية، ولها في ذلك أن تشرع القوانين، وترسم ما تراه مناسباً من خطوط حمراء لحماية أمنها القومي.

الأزمة وإدارتها:
إدارة الأزمات الدولية نموذجًا

ولاء أبو ستيت

مقدمة:

تعيش البشرية في الوقت الراهن عصر الأزمات بامتياز، في ظل أزمات متلاحقة في مختلف مجالات الحياة، ولعلّ أكبر هذه الأزمات التي تتخذ إطاراً دولياً، هي أزمة كوفيد 19 التي تقترب من عامها الثالث، وتتعاظم تأثيراتها رغم مساعي مواجهتها وإداراتها.

ومع كل ذلك تبقى إدارة الأزمات من أهم الشواغل التي تسعى الدول إلى تعزيزها في كافة المجالات، كما أنّ وحدات إدراة الأزمات أصبحت عنصراً أساسياً في الوزارات وفي المشاريع الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، لمواجهة أية أزمة بطريقة علمية.

وفي هذا السياق يأتي موضوع البحث حول إدارة الأزمة، والتي أصبحت علمًا واضح المعالم، وبالأخص إدارة الأزمات الدولية، والتي برزت في بداية ستينيات القرن الماضي، بينما كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أوجها، وعلى المحكّ برزت أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر ١٩٦٢، كإحدى أبرز الأزمات في تاريخ البشرية بسبب الخطر الحقيقي للحرب النووية بين القوى العظمى، فكانت هذه الأزمة بمثابة قنبلة موقتة لظهور حرب عالمية ثالثة ذات أبعاد نووية.

واعتُبرت هذه الأزمة بمثابة التحدي البارز الذي تمّ معه ظهور مصطلح الأزمة، والتعامل معها وفقاً للإطار الفعلي، لتكون أوّل أزمة فعلية يُطبق عليها الإطار العلمي والعملي لإدارة الأزمات، ولتدشّن مسار إداراة الأزمات في السياق الدولي.

وفي السياق فإن هذه الورقة البحثية ستضم مبحَثين رئيسيين؛ الأول: الإطار النظري، ويضم:

أولاً: مفهوم الأزمة

ثانياً: أسباب الأزمة

ثالثاً: مراحل إدارة الأزمة

ويأتي المبحث الثاني؛ ليشمل دراسة الحالة، ويعرض أول أزمة دولية يتم التعامل معها في السياق العملي لإدارة الأزمات، وهي أزمة الصواريخ الكوبية.

أ- **الإطار النظري**: الأزمة.. رؤية مفاهيمية

منذ فجر التاريخ والإنسان يقابل في حياته الأزمات حتى من قبل الدخول في الإطار التنظيمي، في ظل دولة أو حتى في كيان اجتماعي أقلّ، وظلّ التعامل معها بأطر وأساليب تتطور مع تطور التكوين الاجتماعي وتدرّج المراحل، وذلك وصولًا للسياق العلمي في التعامل مع الأزمة وإدارتها.

أولاً: مفهوم الأزمة الدولية

الأزمة في سياق تعريفها الأولي هي أزمات مفاجئة تطرأ على الوضع الداخلي للدولة أو المنظمة، أو على الوضع الخارجي بسبب عوامل بعينها، ولكن في هذا السياق وقبل التطرّق أكثر لتعريفات الأزمة المتعددة، فإن هناك مفاهيم وتسميات أخرى شائعة لا بدّ من التفرقة بينها وبين الأزمة، ومن بينها:

الكارثة: وتُعدّ من أكثر التسميات قرباً من الأزمة إلى حدّ الالتصاق، فالكارثة قد تؤدي إلى أزمة أو أزمات، وكذلك الأزمة قد تتحول إلى كارثة حالَ لم يتم التعامل معها وإدارتها.

المشكلة: وهي تغيير غير محسوب يحتاج إلى مزيج من مهارات التخطيط والاحتواء لدى الإدارة لمواجهتها.

الأزمة: **هي حدث أو موقف غير متوقع يهدد أفراداً أو منظماتٍ على البقاء، أما الأزمة الدولية فتتعدد تعريفاتها، ومن بينها تعريف أمين هويدي، بأنها «سواء كانت إقليمية أو عالمية فهي: مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر، تعيش في حالة صراع شديد يصل إلى احتمال عالٍ لنشوب الحرب، ويواجه صانع القرار موقفاً يهدد المصالح العليا لدولته في ظل ضيق الوقت».**

ثانياً: أسباب الأزمات الدولية

تنبع الأزمات نتيجة عدة أسباب تؤدي إلى وقوعها، وهي أسباب كثيرة من بينها: سوء الفهم، سوء الإدارة، سوء التقدير، الشائعات، استعراض القوة، إستراتيجية افتعال الأزمات، تعارض الأهداف والمصالح.

ثالثاً: مراحل إدارة الأزمة وتطورها

تمر الأزمة بعدة مراحل، يختلف عددها وفقًا

لتعدد المدارس المتخصصة في السياق، لكنها في العموم تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة ظهور الأزمة، مرحلة التصعيد، وأخيرًا حل الأزمة.

وستقدم الورقة الرؤية التحليلية للأزمة وإدارتها عبر القسم الثاني منها، والتي تقيم رؤية تحليلية عبر دراسة الحالة، متناولة أول أزمة في العلاقات الدولية تم التعامل معها بسياق إدارة الأزمات الدولية، ونجحت في الوصول إلى حل الأزمة وإيقاف حرب كانت وشيكة.

ب- **دراسة الحالة**: أزمة الصواريخ الكوبية

بداية ستينيات القرن الماضي بينما كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أشدّها، والتهديد بالحرب النووية بين القوتين العظميين كان هاجسًا يؤرّق الجميع، في ظل حالة مطّردة من التسلح. وفي ظل حالة الشحن الكبيرة بين القطبين برزت على السطح أزمة كانت كفيلة باندلاع حرب عالمية ثالثة، لولا الحكمة في إدارة الأزمة التي تم التعامل معها بإطار علمي يؤصل لإدارة الأزمات الدولية برؤية متوافقة بين الطرفين، لتنهي بذلك الأزمة بحيث لا تصل إلى مرحلة الاحتراب.

تمثلت تلك الأزمة فيما أطلق عليه وقتها أزمة الصواريخ الكوبية، أو أزمة الكاريبي (أكتوبر ١٩٦٢).

الوضع الدولي المرافق لبروز الأزمة:

كان العالم قبيل بروز أزمة الصواريخ الكوبية، أو أزمة الكاريبي (وفقا للطرح السوفيتي)، في حالة تصعيد وتشاحن كبيرة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بكوبا، التي شكلت أزمة للولايات المتحدة بسبب المخاوف الأمريكية من تصدير الثورة الشيوعية إلى أمريكا اللاتينية، فجاءت خطة الـ CIA المعروفة بمحاولة غزو خليج الخنازير في أبريل ١٩٦١، عبر مجموعة من المنفيين الكوبيين.

"تعدّ الأزمة حدثاً أو موقفاً غير متوقع يهدّد أفراداً أو منظماتٍ على البقاء، أما الأزمة الدولية فتتعدد تعريفاتها، ومن بينها تعريف أمين هويدي، بأنها "سواء كانت إقليمية أو عالمية فهي: مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر، تعيش في حالة صراع شديد يصل إلى احتمال عالٍ لنشوب الحرب، ويواجه صانع القرار موقفاً يهدد المصالح العليا لدولته في ظل ضيق الوقت"

ورغم الفشل في محاولات الغزو الأمريكي في خليج الخنازير، إلا أن الإدارة الأمريكية صعّدت من تحركاتها السرية في مواجهة النظام الكوبي في إطار العملية "النمس" التي طرحها روبرت كيندي شقيق الرئيس الأمريكي جون كيندي في وقتها، الأمر الذي اعتبر أحد أبرز صور التصعيد .

جاء بعد ذلك نصب الولايات المتحدة الأمريكية لخمسة عشر صاروخ «جوبيتر» المزودة برؤوس نووية في تركيا، تتحكم فيها الولايات المتحدة.

نشأة الأزمة:

اكتشفت الولايات المتحدة وجود قواعد صواريخ سوفيتية متوسطة المدى تحت البناء في كوبا، على مقربة من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يمكّن موسكو من تعويض تخلفها في مجال الصواريخ البالستية بعيدة المدى.

الهدف الرئيسي للاتحاد السوفيتي من نشر الصواريخ في كوبا:

كان السبب البارز هو الدفاع عن كوبا ضد هجوم آخر من جانب الولايات المتحدة في خليج الخنازير، وهو ما أكده المؤرخ الأمريكي جون جاديس.

أما وزير الدفاع السوفيتي السابق المارشال ديمتري يازوف، الذي كان في هذا التوقيت ضمن الحملة في كوبا، وراجع فيما بعد كافة الوثائق الخاصة بالأحداث، فيؤكد على أن السبب الرئيسي لإرسال الصواريخ إلى كوبا جاء رداً بالأساس على الصواريخ الأمريكية المنصوبة في تركيا، وكذلك في أوروبا، (إيطاليا بالأساس).

مراحل التطور:

أولا: ظهور الأزمة

كان عنصر المفاجأة للولايات المتحدة الأمريكية بنشر الصواريخ الروسية في كوبا، بمثابة الحدث الذي شكل أزمة كبرى لصنّاع القرار في الولايات المتحدة، لا سيما أن الأمر بدأ ينال ردود أفعال صعبة في الداخل الأمريكي، حتى أن الأمريكيين في المناطق القريبة لكوبا بدؤوا بالنزوح شمالاً، الأمر الذي شكل أزمة كبرى خاصة في ظل تصعيد الإعلام الأمريكي للحالة، والأمر الذي وصل إلى حدّ نشر خريطة بالصواريخ السوفيتية المنصوبة في كوبا والإشارة للمدينة الأمريكية التي سيستهدفها الصاروخ.

واكتشفت المخابرات المركزية الأمريكية مصادفة في أكتوبر ١٩٦٢ قواعد لصواريخ سوفيتية متوسطة المدى تحت البناء في كوبا، على مقربة من الولايات المتحدة، ما يمكّن موسكو من تعويض تخلفها في مجال الصواريخ البالستية بعيدة المدى.

كانت الأزمة الأبرز للولايات المتحدة ورغم توقع حدوث تصعيد من جانب الاتحاد السوفيتي، هو أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لم تفطن لهذه الخطوة مبكراً، حتى تفاجأت ببعض الصواريخ المنشورة على الأرض.

وفي حديث لدميتري يازوف، وزير الدفاع السوفيتي الأسبق، قال إن الولايات المتحدة لم تعرف شيئاً عن الصواريخ إلا بعد وقت كانت فيه القوات الروسية قد انتشرت على الأرض في كوبا.

ويسرد يازوف أن الرئيس خروشوف، وخلال زيارة له إلى بلغاريا في مايو ١٩٦٢ وكانت صواريخ جوبتر الأمريكية قد نُشرت في تركيا، كما نُشرت صواريخ في إيطاليا، ولدى عودته من بلغاريا أدرك مدى قِصَر المسافة مع الدول الأوروبية وطرح نشر صواريخ في كوبا.

فور عودة خروشوف وبعد رحلة استجمام في القرم، بدأ في طرح الأمر وبدأ التنفيذ على الأرض وبصورة سريعة، وحتى غير مدروسة الجوانب وفقاً لدميتري يا زوف.

كانت كوبا القريبة من الولايات المتحدة المكان الأمثل، وفي نفس الوقت دعم حالة الارتباط الفكري بين الاتحاد السوفيتي ونظام فيدل كاسترو هناك، وبدأت رحلة الخداع الإستراتيجي عبر وفد زراعي برئاسة رئيس أوزباكستان وضمن الوفد قادة عسكريون استطاعوا الاتفاق مع كاسترو، وبدأ التحضير واختيار الأماكن والأرضية التي ستُزرع فيها الصواريخ.

جاءت الأمور مفاجئة، لكن روسيا أرسلت كل شيء وبدأت الأفواج في الوصول إلى كوبا، وبعثت سرباً كاملاً من القاذفات النووية، وطائرات حاملة للقنابل النووية، منها (طائرة ٢٨L) التي كان يمكنها قصف ميامي مثلاً.

واستخدمت روسيا ٨٥ سفينة لهذا الغرض، ولم يُكتشف الأمر بسبب حالة التمويه التي فرضتها موسكو على العملية.

ويقول يازوف إن الولايات المتحدة لم تكتشف الأمر بمفردها، وإنما أبلغها بذلك المستشار الألماني آنذاك (كونراد أديناور) الذي أبلغ الرئيس كيندي بالأمر، عبر جاسوس في الكرملين أرسل المعلومة للسفارة الألمانية في موسكو.

وصلت في هذا الوقت إلى كوبا أربعة أفواج ميكانيكية وكتيبتا مدرّعات، بها أكثر من ١٢٠ دبابة، وكانت مهامها منع أي إنزال برّي على كوبا.

وهنا كان عنصر المفاجأة لأمريكا التي اكتشفت بعد عمليات استخباراتية للتأكد من المعلومة، أن الأرض الكوبية أصبح بها انتشار لصواريخ سوفيتية، في الوقت الذي كانت المعلومة لدى كيندي وقتها أن كوبا بها ١١ ألف خبير زراعي سوفيتي.

كيف أدارت الولايات المتحدة الأزمة؟

وفي هذه الجزئية سنتطرق إلى الدور الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع بروز الأزمة، التي هناك اختلاف على توقيت التعرّف عليها فعلاً، وهل سبق ذلك أكتوبر ١٩٦٢، أو أن الأمر سبق ذلك.

شكلت الولايات المتحدة خلية أزمة بالمعنى الحديث، وبدأت في تدارس الأزمة المفاجئة التي تشكل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة.

وكان هناك اختيار بين ثلاثة بدائل، كان على الرئيس جون كيندي الاختيار فيما بينها، بعد طرحها من المسؤولين الأمريكيين، وهي:

الأول: يتمثل في هجوم عسكري مباشر ضد كوبا يسبقه هجوم جوي خاطف لتدمير قواعد الصواريخ السوفيتية.

الثاني: الاكتفاء بتدمير هذه القواعد دون أم يمتد الأمر إلى هجوم شامل ضد كوبا، لإسقاط نظامها القائم والموالي للسوفييت آنذاك.

أما الخيار الثالث: فتمثل في فرض حصار بحري على الشواطئ الكوبية.

كانت الأزمة الأبرز أن الاقتراحين العسكريين الأولين، يحملان في طياتهما خطر وقوع حرب نووية عامة بين الطرفين مما يزيد حدة الأزمة، ومن هنا اختارت الإدارة الأمريكية فرض الحصار البحري.

"اكتشفت المخابرات المركزية الأمريكية مصادفة في أكتوبر ١٩٦٢ قواعد لصواريخ سوفيتية متوسطة المدى تحت البناء في كوبا، على مقربة من الولايات المتحدة، ما يمكّن موسكو من تعويض تخلفها في مجال الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وكانت الأزمة الأبرز للولايات المتحدة ورغم توقع حدوث تصعيد من جانب الاتحاد السوفيتي، هو أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لم تفطن لهذه الخطوة مبكراً، حتى تفاجأت ببعض الصواريخ المنشورة على الأرض"

كان القادة العسكريون الأمريكيون يرون أن الحل يكمن في هجوم جوي مكثّف على كوبا، لتدمير المباني الأسطوانية الشكل لقواعد الصواريخ.

انقسم رؤوس هيئة الأركان المشتركة إلى قسمين فيما يتعلق بالحكمة من الغزو.

وكان ذلك في ١٩ أكتوبر ١٩٦٢، وقال وقتها الرئيس كيندي لشقيقه روبرت كيندي المدّعي العام، والذي بدأ في دخول المعترك السياسي مع شقيقه، حتى أنه كان مهندس عملية النمس، الرامية لإسقاط النظام الكوبي والوصول إلى حالة ثورة مضادة، قال له "لم يعدْ أمامنا كثير من الوقت"..

واعتبر كيندي أن الخطر الأكبر في كل ما يجري، هو وقوع خطأ في الحسابات أو وقوع أية غلطة.

- في ٢٠ أكتوبر قرر الرئيس كيندي فرض الحصار على كوبا، كما أصدر أوامره للجيش الأمريكي بالتجهيز لهجوم قوي على الجزيرة.

- وضعت الولايات المتحدة في ٢٢ أكتوبر حالة دفاع من الدرجة الثالثة، أي أقل بدرجتين من الحرب الشاملة.

- خرج كيندي على الشعب الأمريكي ليقول إن الاتحاد السوفيتي يواجه حربا نووية محتملة إذا لم تسحب الصواريخ من كوبا.

- ٢٤ أكتوبر دخلت القوات الأمريكية حالة التأهب الدائم، وأرادت القوات الكوبية مهاجمة الطائرات الأمريكية، لكن قادة القواعد الروسية في كوبا استطاعوا كبح جماحهم.

ثانياً: مرحلة التصعيد

في ٢٦ أكتوبر صعدت قوات تابعة لسلاح البحرية الأمريكية إلى سفينة شحن سوفيتية، وعلى أثر ذلك، تم تفويض القادة العسكريين السوفييت في كوبا للقيام باستخدام أسلحة ميدان نووية قصيرة المدى إذا بادرت أمريكا بالهجوم.

كان يوم ٢٧ (السبت) أخطر أيام الأزمة، حيث أسقطت كوبا طائرة تجسس أمريكية، وهنا تخوّف نيكوتا خروتشوف من أن تباغت الولايات المتحدة بالرد بهجوم، في وقت كان يشك في قدرته السيطرة على «كاسترو» وعلى ٤٠ ألف جندي سوفيتي كانوا موجودين في كوبا.

ثالثاً: مرحلة الحل

جاء الحل مشتركاً بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكلا الطرفين كان على دراية أن المشهد سيذهب إلى مزيد من التعقيد، وأن الحرب النووية لن تكون نزهة، كما أنها غير مأمونة العواقب، خاصة أن الولايات المتحدة تتفوق على روسيا في هذا المجال، فوقتها كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية خمسة آلاف رأس نووي مقابل ٣٠٠ لروسيا فقط.

- فكّر خروتشوف أن الأزمة تتعمق، وأرسل برقية لاتفاقية عاطفية طويلة تعرض اتفاقية جوهرها، أنه إذا وعدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا على الإطلاق فإن السوفييت سيسحبون أسلحتهم.

- فكّرت الولايات المتحدة في بحث البرقية، لكن الموقف شابَهُ ارتباك عندما وصلت برقية ثانية من موسكو، تقترح قيام الاتحاد السوفيتي بسحب الصواريخ من كوبا مقابل سحب صواريخ جوبيتر الأمريكية من تركيا.

- ونزع خروتشوف فتيل الأزمة في اليوم التالي عندم أعلن سحب الصواريخ من كوبا، مقابل تعهد أمريكا بعدم غزو كوبا.

- في هذا الوقت قال جون كيندي: «إن العقل هو الذي انتصر في هذه الأزمة».

- وفي النهاية تحوّل الأمر للأمم المتحدة للوصول إلى قرار نهائي، وفق الاتفاق الأمريكي الروسي بين خروشوف وكيندي.

تشخيص الأزمة:

يذهب المؤرخون إلى أن سوء الإدراك خلق الأزمة، ويحدد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع في حكومة كيندي أشكالاً عدة لسوء الإدراك هذا، منها:

- موسكو كانت تعتقد أن الولايات المتحدة تنوي غزو كوبا للإطاحة بكاسترو.

- واشنطن كانت تعتقد أن الاتحاد السوفيتي لن ينشر صواريخ خارج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

- اعتقد الزعماء السوفييت أنهم قادرون على نصب الصواريخ في كوبا سراً، ومن ثم وضع الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع لتتقبله عند كشفه.

- اعتقد مستشارو كيندي خطأ أن بلادهم يمكن أن تستخدم القوة العسكرية، دون أن تثير ردّ فعل سوفيتي عسكري.

- اعتقدت المخابرات المركزية أنه لا توجد رؤوس نووية في كوبا، إلا أنه كان هناك ٣٦ رأساً حربياً لأربعة وعشرين صاروخاً بالستياً متوسط المدى.

- لم تكن الولايات المتحدة تدرك أن القائد السوفيتي في كوبا، مفوّض باستخدام صواريخ نووية تكتيكية.

عوامل نجاح إدارة الأزمة:

كان من بين أهم العوامل لتجاوز الأزمة، حالة المرونة والتوفيقية من كيندي وخروتشوف، الأمر الذي جنّب العالم حرباً نووية خطيرة بين القوتين الأكبر في العالم.

الأمر الأهم هو تحليل الأزمة بشكل حكيم والتعرف على أن الحل لم يكن من الممكن أن يكون عسكرياً صرفاً، وأن أي مواجهة كانت ستؤدي في النهاية لكارثة ولإشعال فتيل الحرب العالمية الثالثة.

دروس مستفادة:

- يُعتبر أهم درس مستفاد من هذه الأزمة متمثلاً في وجود الخط الساخن بين الرئيسين الأمريكي والسوفيتي، والذي كان بمثابة صمّام أمان لئلا تقع أي مشكلة بين القوتين العظميين مستقبلاً.
- الدرس الأهم هو انتباه جهات الأمن القومي في العالم، و كذلك الباحثون في مراكز الأبحاث، أنهم بدؤوا ينظرون باهتمام إلى مسألة إدارة الأزمات، وبدأ التفكير والسعي إلى تدريس وتدقيق ملفّات التفاوض وإدارة الأزمات.

نهاية الأزمة:

انتهت الأزمة بعد ما تمّ التوصل إليه من اتفاقات عبر المفاوضات بين البلدين، ووافق الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه من كوبا، وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا أبداً.

وعلى جانب آخر وافقت الولايات المتحدة على تفكيك وسحب صواريخ جوبتر النووية، التي نشرتها في تركيا وإيطاليا.

لكن رغم التأكيد على تفكيك الأسلحة النووية الأمريكية في إيطاليا، يبقى التساؤل حول حقيقة الوضع في قاعدة أنجرليك التركية، التي تُعدّ القاعدة الوحيدة خارج الأراضي الأمريكية التي تتضمن أسلحة نووية.

دور الإعلام في الأزمة وتهيئة الرأي العام:

كان الإعلام الأمريكي له دوره المؤثّر، وربما الضغط على صنّاع القرار في الولايات المتحدة، كما أنه ساهم في إحداث حالة من الأزمة الداخلية في الولايات المتحدة، بدأت في إثرها حالة نزوح.

وأخيرًا وفي ظل المساعي الدولية في الوصول إلى سلام دائم، رغم الأزمات والأوضاع المضطربة التي تعيشها الدول في علاقاتها مع بعضها، وتشهدها الدول الكبرى في ظل مساعٍ لفرض هيمنة دولية وإقليمية مع صعود أقطابٍ جديدة غير الولايات المتحدة، التي كانت حتى وقت قريب منفردة في قيادة العالم، كقطب أوحد. وفي ظل أزمة كورونا التي أوقفت العالم في حالة عجز أدت به إلى اللجوء إلى إغلاق تام لمواجهة الأزمة، باتت إدارة الأزمات هي الورقة الأهم التي يحتاجها العالم في ظل ما يعيشه أيضًا من صراعات وحروب وأزمات كبرى، تحتاج إلى حكمة وإلى حلم لحلها، بدلاً من الخوض في مزيد من الأزمات التي قد تتخذ طابع الصراعات أو الحروب.

المراجع:

- د.إسحق عزيز فريج، الصراع الأمريكي الكوبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2018.
- د.مروان سالم العلي، استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، ع19.
- ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
- جالس توستن كامب، أزمة الصواريخ الكوبية.. خمس وأربعون عاماً في الميزان، مقال منشور بمجلة القوة الجوية والقدرة الفضائية.
- مقابلة تلفزيونية لوزير الدفاع الروسي السابق مارشال دميتري يازوف دور الإعلام، قناة روسيا اليوم، 2014.

ماهية الإدارة والسُّلطَة

شرفان مسلم

مدخل:

تحليلُ المصطلحات ومعرفة جذورها وتحليلها أمرٌ مهمٌّ للغاية، وهناك زَخمٌ كبير من المغالطات حول مفهوم بعض المصطلحات والجذور التي تستند إليها. من ضمن المصطلحات التي أخذت حيّزاً واسعاً من تفكيري؛ مصطلحا (الإدارة والسُّلطَة). ويكمن الفرق بينهما من حيث كونهما مصطلحان متشابكان، وأيضاً أثناء ترجمتهما كأفكار على أرض الواقع. كما أنَّ الفارق الأساسيّ بينهما يكمن، وفقاً لقناعتي، بالبُنية الفكريّة التي يستند عليها كلُّ مصطلح، وتعبيراته كمفاهيم في المؤسّسات.

الإدارة والسُلطَة تاريخيّاً:

هل الإدارة والسُّلطَة موجودان طبيعيّان من الموجودات المعنويّة في النّفس البشريّة، أو أنّهما حالة مكتسبة من الواقع المعاش؟

انطلاقاً من مبدأ التّوازن البيئيّ وقانون الثنائيّة الطبيعيّة المبنيّ على التّضاد، وفرضيّة وجوب الخطأ والصواب في الرأي؛ وبناءً على الرأي الآخر في عالم الاحتمالات، سنحاول جاهدين ألا نقع فريسة للمطلقيّة، وسنتناول الموضوع بكلّ شفافيّة، حتّى تتثّنى لنا الفرصة لملامسة الواقع الحيّ للمجتمع، ومخاطبة الذّهنيّة والوجدان.

وحتّى تفرض نفسها المُفارقة بالجدليّة الهيغليّة لإثبات صحّة الفرضيّات الواردة خلال عرض نصّ هذا الموضوع، ليُستخلص منها ما هو الأقرب إلى الحقيقة؛ لن يَغيب في بحثنا هذا عنصر الاجتهاد، وسنعمل على ألا تغيب المصداقيّة أيضاً، في إرجاع الأفكار الى أصحاب الفكر الذين تناولوا مسبقاً هذا الموضوع.

اختلف الكثير من الفلاسفة حول موضوع السُّلطَة والإدارة، وكلٌّ صاغَ تعريفه الخاص به للمصطلحين بصور مختلفة. وقد اختلفت آراؤهم على الجزئيّات تارّةً؛ والاختلاف الجوهري على المضمون تارّةً أُخرى؛ نظراً للتشابك المعقّد والعويص عن التفكّك النّاجم عن التّعريف الخاطئ لكلٍّ من المصطلحين؛ الإدارة والسُّلطَة.

سنقوم في بحثنا هذا على مقاربة الوجهات حول الحقيقة، ونجمع بين الأفكار لاستخلاص النّتيجة المبنيّة على ما سيتأخّر من حديث في سياق هذا الموضوع حول الفرضيّات المطروحة، والتّفسيرات الاجتهاديّة والفلسفيّة والتّحليليّة.

عند تناول هكذا موضوع؛ يجب اعتماد الجرأة والشّجاعة في إبداء الآراء؛ لتبيان الحقيقة الخاضعة لقانون الثنائيّة وفرضيّة وجوب الخطأ والصواب في عالم الاحتمالات. لكن يجب علينا اتّخاذ الحيطة والحذر في طرح الأفكار والمُعطيات، حتّى لا نخرق التّوازن ونعطي الشّرعيّة والتّبرير للسُلطةُ في ممارساتها؛ وألا نوحّدَها مع الإدارة، من خلال شرح نظريّة ثنائيّة التّضاد في الجوهر لكلّ الموجودات الكونيّة.

ولكي ننظّم العلاقات الاجتماعيّة والسّلوكيّات الفرديّة مع المجتمع، وتعامل المجتمع بدوره مع الفرد والسُّلطَة وعدم تخلّيها عن الإدارة الذّاتيّة وتَقبّل السُّلطَة؛ علينا كشف النّقاب عن الوجه الحقيقيّ لكلٍّ من «الإدارة والسُّلطَة»، والسُّؤال عن مشروعيّة كلّ منهما من القاعدة الجماهيريّة، لنسهّل على المرء الاختيار والتّفريق بينهما.

سنطرح كلّ هذه الأفكار حتّى نخلق الجدل الذي يُمكّن الفرد من إدراك أسباب الخلاف والتّقاتل بينه وبين أخيه الإنسان، وحتّى يَتمكّن من الفصل والبتّ في القضايا النّابعة من عدم التّفريق بين مصطلحي الإدارة والسُّلطَة، اللّذَين يُسيّرانه وفقاً لرغباتهما، وحتّى يَتمكّن من اختيار القيادة الأنسب له؛ والتي تُمكّنه للوصول إلى الحياة الآمنة والمُسالمة والتي تمثّل حقيقته كإنسان.

ماهيّةُ الإدارة والسُلطَة:

هل الإدارة والسُّلطَة موجودان طبيعيّان من الموجودات المعنويّة في النّفس البشريّة، أو هي حالة مكتسَبَة؟

إنّ مصطلحَي الإدارة والسُّلطَة يبدوان من المصطلحات الشّائكة والمعقّدة جدّاً، لكن عند تعريفهما وتحليل الواقع الاجتماعيّ؛ سنجد أنَّ الفرق شاسعٌ جدّاً بينهما من حيث القيمة البُنيويّة، سواءً الماديّة منها أو المعنويّة، وهذا يعود بنا إلى الحقيقة الكونيّة القائمة على القواعد المشكّلة لبنيتها الماديّة والمعنويّة، والتي تشكّل في ترابطها وتمأسُسِها، كقانون الثُّنائيّة الطبيعيّة لكلّ الموجودات الكونيّة المبنيّة على التّضاد.

ولدى تحليل الواقع المُعاش؛ سنتمكّن أكثر

من إثبات صحّة الفرضيّة أو القانون القائم على ثنائيّة التّضاد لكلّ الموجودات في جوهرها. وحسب جدليّة هيجل وثنائيّة التّضاد؛ فهناك التّضاد المُضاد، والتّضاد المقابل (تضاد تنافري، تضاد تجاذبيّ)، ووحدة الأضداد وجدليّتها القائمة على مبدأ: أطروحة + أطروحة مضادة = تركيبة جديدة.

إذاً الحقائق الكونيّة مبنيّة على التّضاد في جوهرها، فالذّكاء العاطفيُّ يقابله الذّكاء التّحليليّ (المرآة، الرّجل، السّماء، الأرض... الخ)؛ وهو جملة من الثّنائيات المبنيّة في جوهرها على التّضاد لخلق التّوازن. وبما أنَّ لكلّ وجود نقيض، أي ثنائيّة الكون في كلّ شيء ووحدة الأضداد البنيويّة للموجودات الماديّة والمعنويّة؛ سنقدّم تحليلنا وفق هذا القانون، ثُنائيّة الأضداد.

لذا وإن اعتمدنا هذا القانون أساساً في بحثنا؛ سنصل إلى نتيجة متوقّعة وهي: "أنَّ السُّلطَة والإدارة هما أيضا نقيضان طبيعيّان من قانون ثنائيّة التّضاد لكلّ الموجودات الكونيّة، الماديّة منها والمعنويّة". وأنَّ كلّ ثنائيّة أو موجود يعتمد في طريقة عيشه على القوانين الطبيعيّة الثّلاثة لضمان صيرورة حياته، وكلُّ نقيض أو وجود في الكون، بما فيهما السُّلطَة والإدارة، هما من الموجودات الكونيّة، من الثُّنائيّات (المضادة)، تخوض حرب الوجود لضمان صيرورته على حساب الآخر. وأنَّ كلُّ من الإدارة والسُّلطَة تقومان على المقوّمات الثّلاثة: "المأمن، المأكل، والتّكاثر" على حساب شريكها/ نقيضها الآخر، لديمومة صيرورتها الطبيعيّة ككلّ الموجودات الأخرى التي تحافظ على ديمومتها وفقاً لهذه المبادئ الثّلاث، والتي هي قوانين الاحتياجات الضروريّة لضمان استمراريّة الحياة واستحالتها دونها.

إنَّ الصراع بين التّضادين؛ السُّلطَة والإدارة، أدّى إلى إبراز الخلاف ضمن الوسط المُعاش في العلاقات الاجتماعيّة وتحوّل "التّجاذب" إلى "التّنافر"؛ واستغلَّ كلُّ منهما المبادئ الأساسيّة الثّلاث لضمان صيرورته ضدّ الآخر، بدلاً من ترابطهما وتكاملهما في العلاقات، بسبب تغلّب النّقيض

"اختلف الكثير من الفلاسفة حول موضوع السُلطِة والإدارة، وكل صاغِ تعريفُه الخاص به للمُصطلحين بصور مختلفة. وقد اختلفت آراؤهم على الجزئيات تارةً؛ والاختلاف الجوهري على المضمون تارةٍ إخرى؛ نظراً للتشابك المعقّد والعويص عن التفكك النّاجم عن التّعريف الخاطئ لكلٍ من المصطلحين؛ الإدارة والسُلطِة، لذلك سنقوم في بحثنا هذا على مقاربة الوجهات حول الحقيقة."

المضاد "السُّلطَة" على "الإدارة" كذهنيّة مُسيّرة للسلوكيّات العامّة والخاصّة.

فعندما كانت الإدارة هي الأم؛ كانت السُّلطَة مقيّدة تماماً ضمن أطر التكافليّة، لا تتجاوز الكلمة المسموعة المبنيّة على العاطفة والتي استمدّت شرعيّتها من الإدارة الطبيعيّة والدّور الطبيعيّ الذي أفرزته الطبيعة لها كأم وكواهبة للحياة، وأيضا اكتسابها الشّرعيّة بسبب طريقة تعاملها وتكريس نفسها لخدمة النّاس من حولها، وخصوصاً الأبناء.

لكن دخول جزئيّة السُّلطَة المُقيّدة والشّرعيّة في مسلك الأنانيّة، والتَحوّل نحو إبراز نفسها كثنائيّة مضادة، أحدثت خللاً في توازن حياة "الكلان/ القبيلة"، خصوصاً بعد معرفة الرّجل لدوره في الحياة إلى جانب المرأة، والذي أدّى إلى ولادة الأسرة المبنيّة على أسس الثنائيّة "الأب/ الأم"، بدلاً من "الكلان" المتمثّل بالأم وحدها. ومع هذا التغيير والتحوّل في الحياة البشرية، تحوّلت

وحدة التّضاد بين المرأة والرَّجل من ثنائيّة مكمِّلة إلى ثنائيّة مضادة، خصوصاً في مراحل متقدّمة من الحياة البشريّة.

ومع ولادة الثّورة الزّراعية قبل حوالي /١٠/ألف سنة قبل الميلاد، بدأ الخلاف على الإدارة والصراع على السُّلطَة، وسيطرت السُّلطَة المتمثّلة بالرَّجل رويداً رويداً على إدارة المرأة في سياق تطوّر الحياة واختلاف مراحلها، وأحكمت قبضتها تماماً على كلّ تفاصيل الحياة مع ولادة "سومر" وتقاتل الآلهة مع بعضها البعض على السُّلطَة، ومن ثُمَّ في عصر الرّقيق وإلى يومنا هذا، رغم ظهور الحركات الحقوقيّة النّسويّة كـ"الفامينيّة" وحركات التّحرّر النّسوي وغيرها.. الخ.

وبما أنّنا نناقش الموضوع وفقاً لبراديغما الفيلسوف "عبد الله أوجلان"، والمتمثّلة بالعصرانيّة الدّيمقراطيّة والقائمة على مبادئ وقواعد وقوانين فلسفيّة وعلميّة عدّة، مثل أنّ "لا شيء يُخلق من العدم)، و(أنَّ العدم واللا وجود واحد..!)، واعتماداً على مبدأ الطّاقة والمادّة بجدليّة هيجل؛ نرى بأنَّ السُّلطَة كانت من الموجودات الطبيعيّة كمادة خامّة في العقل الباطن، لكن كان التّقيض المُضاد للسُلطةُ "الإدارة" هو المُحرّك المُسيّر لذهنيّة المجتمع الطبيعيّ، وإلا لما تطوّرت وسيطرت على مفاصل الحياة حتّى الآن لو لم تكن موجودة كمادة.

وهنا كيلا ندخل في جدليةٍ ونُشرعن السُّلطَة، سنقوم بصياغة المقارنة السّابقة وحلولها.

بداية، نرى بأنَّ هذه القوانين والقواعد بحدِّ ذاتها تحتاج إلى صياغة وتعرية التّعريفات، على مبدأ العصرانيّة الدّيمقراطيّة، وحسب فلسفتها القائمة على النّظرية العلميّة (الكوانتم)، والتي تقوم على مبادئ عدّة، منها: أنَّ كلَّ موجود/ شيء حي لا يموت، بل يعود الى أصله ويتحوّل من مادّة إلى طاقة، وثُمَّ من طاقة إلى مادة (شكل) جديد مرّة أُخرى، وهذا يتوافق إلى حدٍّ ما مع منظور البوذيّة في تناسخ الأرواح.

إذاً وبحسب تلك النّظريّة؛ بإمكاننا تعريف السُّلطَة النّابعة من العقل التّحليليّ، والذي كان سبباً في تحوّلها وانحرافها من سياقها في المجتمع الطبيعيّ الذي كانت فيه الهرميّة التّكامليّة، لضمان صيرورة حياة (الكلان)، عندما كانت الأم توجّه أبناءها نحو القيام بالأعمال المطلوبة منهم.

لكن كان من الخطأ المساواة بين تلك الهرميّة التّكامليّة والسُّلطَة المتسُلطةُ القائمة، حتّى لو كانت نابعة ومتحوّلة من تلك الهرميّة الطبيعيّة، دون شرح الذّهنيّة والمنظور والجوهر لكلّ منها، ودون كشف النّقاب عن الحقيقة الكونيّة، والتطرّق إلى طريقة عيش الموجودات على مبدأ التّكامل والتّوازن.

فالسُّلطَة خرجت من السّياق وانحرفت عن مسارها الطبيعي لتصبح عبئاً على المجتمع. ولو جرّدنا هذا المفهوم أكثر وعُدْنا إلى طريقة عيش (الكلان) والحياة المشتركة بين الرّجل والمرأة، وطبيعة عمل كلّ منهما، والدّور الذي أفرزته الطبيعة لهما؛ سنتوصّل إلى الحقيقة القائمة وهي بأنَّ السُّلطَة (المتسُلطةُ) ذكوريّة، وليست كالإدارة الهرميّة للمرأة التي كانت تقوم على مبادئ التّكامليّة والحفاظ على حياة الأفراد، لا التَسلُّط عليهم.

وعند تحليل الواقع المعاش آنذاك؛ سنتمكّن أكثر من إثبات صحّة المقولة: "بأنَّ السُّلطَة المتسُلطةُ ذكوريّة، وليست كالإدارة الهرميّة". ولكنَّ السُّلطَة المتسُلطةُ ذكوريّة بسبب طبيعة عمل الرّجل، الذي كان دوره الصيد والحماية، والذي كان يفرض عليه القتل والتّعامل مع مختلف أنواع الحيوانات المتوحّشة، والانتقال للمواجهة مع الصّعاب في الطبيعة، نتج عنه تطوّر عقله التّحليليّ أكثر من العاطفيّ، وذلك ربّما للعاطفة التي تربطه بـ(الكلان) الذي يعيش فيه ومسؤوليّته تجاه أفراده في تأمين الصيد والحماية؛ اضطرّه إلى القتل واستخدام الحنكة، والتي تطوّرت وتحوّلت فيما بعد إلى سُلطةُ خرجت عن مضمونها وجوهرها لضمان صيرورة

الحياة؛ إلى الأنانيّة وتفضيل الذّات على البقيّة

كلّ ذلك حصل بسبب العوامل والمتغيّرات التي حدثت تباعاً في الحياة البشريّة مع الثّورات التي انطلقت، بدءاً من ثورة اللّغة ومروراً بالثّورة الزّراعيّة، خاصّة عندما وقف الرّجل إلى جانب المرأة في القيام بالأعمال التي كانت تقوم بها هي، وأيضاً ثورة الصّناعة التي تطوّرت من خلال أدوات الصّيد والزّراعة، وصولاً إلى الرّأسماليّة القائمة على مبدأ النّفي ونفي الآخر، جميع هذه العوامل أخرجت التطوّر الطبيعيّ من سياق الحياة الكونيّة القائمة على مبدأ التّوازن عن جوهرها، وأفرزت السُّلطَة التي ربطت بنفسها مختلف القضايا الاجتماعيّة، واعتبرت نفسها مركزها.

لكن كلّ تلك المتغيّرات رُبَّما لا تُبرّر للرَّجل هذا التحوّل في ذهنيّته، وبالتّالي فرض السُّلطَة على المرأة، وذلك عندما أقحم نفسه في أعمالها اليوميّة التي كانت من نتاج التطوّر الطبيعيّ لسياق الحياة، وخصوصاً بعد الاستقرار مع انطلاقة الثّورة الزّراعيّة في الألفيّة العاشرة قبل الميلاد، والتي أفرزت تغييرات جذريّة في نمط الحياة آنذاك على المستوى الفرديّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، والتحوّل من حياة التنقّل إلى حياة الاستقرار وزيادة الإنتاج وتربية الحيوانات.

التطوّر الذي طرأ على (الكلان)، والتي تحوّلت إلى أسرة من ثُمَّ عشيرة وقبيلة، أسوةً بالمجتمعات الوطنيّة في يومنا الرّاهن، مع تغيّر المعتقدات والاعتقادات والظروف المعيشيّة، التي زاد فيها يوماً بعد يوم دور الرَّجل وتأرجح كفّته على كفّة المرأة، بسبب استخدامه الذّكاء التحليليّ أكثر من العاطفيّ، نظراً لطبيعة عمله الذي وقع هو نفسه في فخّه، عندما تجاوز حدوده الطبيعيّة، وفضّلَ نفسه على المرأة وخالف قانون الثُّنائيّة المقابلة مع التطوّر والتقدّم في سياق الحياة عبر التاريخ، ثنائيّة الحياة البشريّة التي مفادها (الإنسانيّة = الرَّجل + المرأة)، واستغلَّ التطوّرات الطبيعيّة في الحياة ووظّفها في خدمته، مستفيداً من فائض الإنتاج وعناصر الحماية

"الحقائق الكونيّة مبنيّة على التّضاد في جوهرها، فالذّكاء العاطفيُّ يقابله الذّكاء التّحليليّ (المرآة، الرجل، السّماء، الأرض... الخ)؛ وهو جملة من الثّنائيات المبنيّة في جوهرها على التّضاد لخلق التّوازن. وبما أنّ لكلّ وجود نقيض، أي ثنائيّة الكون في كلّ شيء ووحدة الأضداد البنيويّة للموجودات الماديّة والمعنويّة؛ سنقدّم تحليلنا وفق هذا القانون، ثنائيّة الأضداد."

التي تشكّلت من الطبقة الشّابّة، والتي تعلّقت به مع مرور الزّمن عبر الصَّيد، وتعليمهم لها نتيجة لخبرته المهنيّة التي اكتسبها من التنقّل، والتعرّف والمراقبة للطبيعة، ممّا جعله مدركاً لمتغيّراتها وعواملها، فاستغلها لفرض سلطته على الشّباب، حيث استطاع أن يجذبهم إلى جانبه، بدلاً من الاصطفاف إلى جانب الأم التي كانت تُدير الأمور الحياتيّة بالذّكاء العاطفيّ بعيداً عن الذّكاء التّحليليّ والتي لم تُسخّر خبرتها كالرَّجل في خدمتها، بل كرّستها في خدمة الحياة المشتركة ولم تخالف الثُّنائيّة الطبيعيّة إلى جانب الرَّجل، بل كانت تقوم بتربية وتعليم الفئة الشّابّة وتدرّبهم على كيفيّة الاستفادة من الموجودات الماديّة والمعنويّة، وتُسخّرها لخدمتهم والارتقاء بنمط عيشهم، وكانت هي الرّائدة والمبادرة بالقيام بالأعمال اليوميّة التي تقع على عاتقها، لضمانة صيرورة حياة (الكلان).

لكن رُبَّما لأنَّ جانبها المعنويّ لم يَكن مهمَلاً كالرَّجل الذي كان مُهمِلاً في الحياة بشكله

الكلاني، قبل أن يعرف دوره في إنجاب الأولاد، حيث كان يعاملهم – أي الأولاد – كعدد، وبعد أن يكبر في السِنّ يُقدّمون له الطعام والشّراب. أمّا المرأة فكانت مقدّسة من قبل (الكلان)، وخصوصاً بعد أن تكبر في العمر لتصبح عرّافةً وسيّدة فيه. بل وبعد وفاتها يوضع رأسها إلى جانب مسكن (الكلان) لحماية أفرادها، نظراً للاعتقاد السّائد ذاك الحين بأنّ روحها تحمي (الكلان) من الشرّ. وربّما لأنّها (أمّ) أيضاً ولم تتحوّل إلى سُلطةٌ ولم يتفوّق نقيض الإدارة عندها على الإدارة. وهذا قد يشير إلى صراع منذ الأزل بين الرَّجل والمرأة، لكن الصراع كان بادئ الأمر كان من أجل تأمين صيرورة الحياة للكلان لا من أجل تأمين صيرورتهم على حساب (الكلان). حيث كان الرَّجل إلى جانب المرأة يشكّلان إدارة المجتمع المتمثّل بـ(الكلان) آنذاك. ومع التغييرات تأرجحت كفّة النّقيض للإدارة (السُّلطَة) على الإدارة، وخصوصاً عند الرَّجل، وذلك ربّما بسبب الظرف الذي كان يعيش فيه ولإهمال جانبه المعنويّ بسبب ذهنيّة (الكلان)، والجهل الاجتماعيّ الذي عاش فيه.

هنا إن عُدنا إلى الحقيقة الكونية القائمة على مبدأ ثنائية التّضاد، سنرى أنّ الإنسانية أيضاً أُغتُصِبت على يد الرَّجل بسبب الخلاف والتمييز بين الجنسين. ومردُّها الذهنية السُّلطوية الذكورية والتي لم تكن موجودة في المجتمع الطبيعيّ، ولهذا كان الرَّجل والمرأة معاً يشكّلان مفاصل الحياة والإنسانية.

أشكال الإدارة:

١ – الإدارة الذّاتيّة:

وتتمثّل في مشروع الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وهي إدارة الشّعب والمجتمع لنفسه بنفسه، وقدرة هذا المجتمع على توجيه نفسه وحلّ قضاياه بنفسه. وهي الهيكل التّنظيميّ وجسد النّظام الدّيمقراطيّ والكومونياليّ (الرّوح الجماعيّة). ويهدف الوصول بالمجتمع إلى حالة يمتلك فيه الإدارة والقرار. أي أن تكون إدارة المجتمع من المجتمع بالذّات وليست من خارجه لكي يتمكن من قيادة نفسه وفقاً لرغباته، نظراً لإدراكها – أي الإدارة – بعاداته ومعتقداته وتقاليده، وبالتّالي تبنّيه للإدارة؛ لأنّها تمثّله. وعلى هذا الأساس يطوّر المجتمع الإدارة ويحافظ عليها، لأنّها تتحرّك وفقاً لمصلحته، لذلك يبدي مقاربات إيجابيّة منه لارتباطه العاطفيّ. وفي هذه الحالة لا يمكن للإدارة أن تتحوّل إلى سُلطةُ/ ولا المجتمع يخرج على الإدارة، وبهذا الشّكل السلس تنتهي المشاكل البشريّة القائمة على مبدأ الإدارة والقيادة، وهذه تمثّل حقيقة المجتمع البشريّ قبل حوالي ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد، حيث كان المجتمع آنذاك يعتمد على الإدارة الذّاتيّة والقيادة في طريقة عيشه، قبل تحوّلها إلى الإدارة الرّئاسيّة والسُّلطَة بتغيّر العوامل والظروف.

٢ – الإدارة الغريبة:

وهي القريبة من الإدارة الرّئاسيّة، التي غالباً ما تكون من خارج بيئة ذاك المجتمع، وتتحرّك وفقاً لمنصبها المخوّل لها، ولا تربطها بالمجتمع أيُّ علاقة إثنيّة ولا تجمعها معه معتقدات وعادات ذاك المجتمع. فتديره بناءً على المهارات الإداريّة والخبرات العمليّة والذّكاء التّحليليّ وبما يتناسب مع مصالح الجهة العليا التي تشرف عليها، ما يُسبّب في اندلاع الخلافات والنّزاعات وتأجّج النّعرات الشّوفينيّة والقوميّة لدى المجتمع، والتي في حقيقتها لا تُمثّل حقيقة المجتمع البشريّ، بل هكذا إدارة تَستمدُّ شرعيّتها من فائض القوّة اتي تمتلكها وفرض السُّلطَة. وتاريخها يعود إلى حوالي ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد.

أشكالُ السُلطَة:

للسُلطةُ أشكال كثيرة، نظراً لانغماسها في أدقّ تفاصيل الحياة اليوميّة وتسلّلها وتسرّبها حتّى إلى الشُّعيرات في جسد الإنسان، وهي متداخلة مع الإدارة وتحاول دائماً التهامها. إنّ السُّلطَة تفرض نفسها في عصرنا الحالي كإدارة ضروريّة لا يمكن الاستغناء عنها، بل وتوهمنا بحتميّة الفوضى والنّزاعات الأبديّة بين البشر في حال غيابها، وتُسيّر نفسها كحقيقة مطلقة

في الواقع الاجتماعي. لكنّها لا تغدو كونها حقيقية واهية، بل ومناهضة للحقيقية في الواقع الاجتماعيّ المُعاش.

قبل أن تُقحم السُّلطَة نفسها في بنية المجتمعات مع ولادة المدنية والرّأسمال للقضاء عليها، ومن ثُمَّ ارتداؤها قناع الإدارة بعد نفيها لها. ومن يومها وإلى الآن نحن مخدوعون بالقناع المزيّف للإدارة على وجه السُّلطَة. لكن بعد التّحليلات الذي قدّمها الفيلسوف عبد الله أوجلان؛ سقط القناع عن وجهها الحقيقيّ، الذي بدأ بالآلهة السّومريّة المقنّعة والآلهة العُراة في عصر الحداثة الرّأسماليّة. ومن هنا سنُقدّم بعض الأفكار لنُحدث هزّة بل ثورة في النّفس البَشريّة وتَهتزُّ معها القناعات المثبّتة بقواعد الإيديولوجيا المتعصبّة، ولتعيد السُّلطَة حساباتها من جديد حول حقيقتها المزيّفة. ولكنّ السّؤال الجوهريّ يمثّل في البديل عنها. كما توجد السُّلطَة الاقتصاديّة والاجتماعية، والكثير من أشكال السُّلطات المتجذّرة والمتداخلة مع الإدارة، وسببها الرّئيسيّ غياب الوعي.

السُلطَة الفكريّة:

إنَّ سُلطةُ الفكر هي السُّلطَة الأخطر على الإطلاق، وهي الأساس والمرجع لباقي أشكال السُّلطَة، لأنَّها تشكّل الذّهنيّة والإيديولوجيّة المُحرّكة والمتحرّكة في النّفس البشريّة، وتحدّد رغباتها وأهدافا، بسبب سيطرتها على جوانبها الماديّة والمعنويّة، فتسيّرها وفقاً لرغباتها وأهدافها نحو الهدف المُراد. مثال: النَصُّ الدّينيّ الإسلاميّ، حيث يُشكّل النَصُّ الدّينيّ الإسلامي إطاراً مرجعيّاً عامّاً للفكر العربيّ الإسلاميّ، فكان له، من حيث هو نَصٌّ، دور محوريٌّ في توجيه التطوّر اللّاحق لذاك الفكر. وشكّل النَصُّ (القرآن والسُنّة) سُلطةُ فكريّة حكمت منذ البداية مُجمل عمليّة الإنتاج المعرفيّ الإسلاميّ في العصرين الأوّل والوسيط، وحدّدت أبعاده المعرفيّة والمنهجيّة وهيمنت على توجّهاته المتعدّدة، لارتباطها المثيولوجي بالخالق الميتافيزيقيّ، والخوف من العقاب والآخرة، فحجّمت تفكير المجتمع ورسمت له الطريق المُسيّر والمُخيّر وفقاً للعقيدة.

إذاً لا يمكن فصل السُّلطَة الدّينيّة هنا عن سُلطةُ الفكر؛ لأنَّ كلّ منها تستخدم الآخر لتحقيق أهدافها. والدّين نفسه هو عبارة فكرة، والفكرة ولّدت الدّين وتجاوزته وعادت إليه مع التكرار، تماماً كـ(الطّاقة والمادّة)، حسب جدليّة هيجل.

ولقد استخدم علماء الاجتماع السُّلطَة الفكريّة لمصلحة السُّلطَة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وسيّرت الأفكار إلى الاستسلام والرّضاء والاقتناع بالسُّلطَة، كما فعل الإسلام، بغضّ النَّظر عن صحّة أو خطأ الفرضيّة في موضوع القدر والقدريّة.

وتنبع من مقولة «ديكارت»، أنا أفكر إذاً أنا موجود، معظم القضايا الاجتماعيّة، لتتطوّر إلى وضع قوانين وتشريعات تكبّل من حُريّة المجتمع. وكلّ الاعتقاد أنّ أكثر من مثّل التوجّه الفكريّ في السُّلطَة هو ميكيافيللي، والذي أجرم بقوله: «الغاية تُبرّر الوسيلة». فإن أردنا نفي السُّلطَة والتحرّر منها، يجب أن نبدأ أوّلاً بسُلطةُ الفكر ونعيد برمجة الأفكار، ونصحّح الجداول المؤرشفة في الذّاكرة المجتمعيّة التي كُتِبَت بيد السُّلطَة منذ حوالي خمسة آلاف عام، وعلينا أن نعتمد في ذلك على العصور القديمة ومراجعة التّاريخ غير المكتوب، من خلال دارسة الواقع المُعاش آنذاك وخصوصاً بشكله الكلاني، وصياغة التّاريخ المكتوب بحياديّة تامّة.

السُلطَة الدّينيّة:

لا يمكن فصل سُلطةُ الدّين عن سُلطةُ الفكر؛ لأنَّ الدّين نفسه فكرة ولِدت من جديد. وتحتلُّ سُلطةُ الدّين المرتبة الثّانية في هرم السُّلطَة، وهي متساوية مع السُّلطَة السّياسيّة الممزوجة معها. لكن الدّين، وبغضّ النّظر عمّا إذا كان ديناً سماويّاً أو من صنع البشر، وحسب قانون الثُّنائيّة والتّضاد، قد قدّم مساهمات إيجابيّة للمجتمع البشريّ، وكذلك أثّر عليه سلباً أيضاً، في مختلف

”هناك صراع واضح وجليّ ما بين التّضادين؛ السلطة والإدارة، مما أدّى إلى إبراز الخُلاف ضمن الوسط المعاش في العلاقات الاجتماعيةُ وتحول "التجاذب" إلى "التّنافر"؛ واستغل كل منهما المبادئ الأساسية الثّلاثُ لضمان صيرورته ضد الآخر، بدلاً من ترابطهما وتكاملهما في العلاقات، بسبب تغلب النقيض المضاد "السلطة" على "الإدارة" كذهنية مُسيرة للسلوكيات العامّة والخُاصّة.“

مراحل التّاريخ منذ نشوء الأديان، وكذلك اختلاف تطبيق تعاليمها عبر الزّمن، وخصوصاً بعد وفاة الأنبياء الحاملين للرّسالة السّماويّة، والقادة الحقيقيّين لها، حيث دخلت الأديان في منعطفات وخرجت من سياقها الطبيعيّ وتحوّلت إلى سُلطةُ سياسيّة بأيدي الخلفاء والحكّام، ومازالت أداة للسُلطات في عصرنا الحالي عبر الدّول القوميّة. لكن الدّين كفكرة، له تأثير كبير على الفرد والمجتمع، لأنّه يسيطر على جوارحه من خلال سيطرته على الذّهنيّة عن طريقة الإيديولوجيّة العقائديّة (العقيدة/ الشّريعة) المبنيّة على الميثولوجيا، والمعتمدة على الإله الميتافزيقيّ والخوف من العقاب في الآخرة. لكنَّ هذا الخوف الميتافزيقيّ؛ رسم خطّاً أخلاقيّاً في المجتمع، وكان الرّادع والعاصم عن الأخطاء المنصوص عليها في العقيدة، كما نظّم العلاقات الاجتماعيّة ضمن المجتمع، وخلق التّوازن والاعتدال. وربَّما كان هذا هو الهدف من الإله الميتافزيقيّ، قبل أن يتحوّل ويُستغل لصالح الدّين السُّلطويّ والسّياسيّ، وقبل أن يقع الدّين نفسه فيما بعد في المطلقيّة الفرضيّة (الإله الميتافيزيقيّ) المُقترحة لتحقيق الهدف المرجو وهو الأمان والسّلام، وليصبح هدفه النّهائيّ إرضاء هذا الإله الميتافيزيقيّ، والذي رُبَّما صُنِعَ كفكرة ووسيلة، ليبدّل منهجه لاحقاً؛ نظراً لحاكميّة الفكرة عليه فيما بعد، ليغدو المصطنع هو الصانع أي المخلوق هو الخالق.

فالأمثلة عن السُّلطَة عديدة، تناولنا أهمّها، ولسُلطةُ القانون والسّياسة دورٌ رئيسيٌّ ومترابط مع السُّلطَة الفكريّة والدّينيّة أيضاً.

سُلطةُ الأبوين:

هي السُّلطَة المتجذّرة من الدّور الطبيعي الذي أفرزته الطبيعة لهما كأب وأم، وتختلف حجم ممارستها بينهما بسبب اختلاف طبيعة عمل ودور كلّ منهما. وسُلطةُ الأم تكون أقلّ حدّيّة من سُلطةُ الأب غالباً، وذلك من خلال تعاملها مع الأبناء، نظراً للعاطفة الزّائدة باعتبارها أمٌ. ويكون التّعامل بلطف تارةً وبالعنف تارةً أخرى حسب الموقف مع الأبناء بهدف تحقيق حياة أفضل لهم.

هنا لو قارنا سُلطةُ الأبوين مع السُّلطَة الدّينيّة الميتافيزيقيّة، والهدف منها، سنجد أنَّها طبيعيّة. لكن لو وقع الآباء في الفخّ الذي وقع فيه الدّين وصدّقوا الميتافيزيقيا، وحوّلوا أنفسهم إلى سُلطةُ ضروريّة وحتميّة لا يُستغنى عنها، حينها سيخروجون عن الطبيعة وتتحوّل حياة الأسرة إلى جحيم لا يُطاق، خصوصاً في حالات الاصطدام بين الأم والأب، وهو شبيه بالاصطدام بين الأديان حول العقيدة. والتّنافر بين الأبوين يخلق طابعاً سلطويّاً في نفس الأبناء، ومنها تبدأ المشاكل الاجتماعيّة فيما بعد. لذا يجب خلق التّوازن بين الذّكاء العاطفيّ والتّحليليّ في التّعامل مع الأبناء، وتشكيل الثُّنائيّة بين الأب والأم في التربية، فضلاً عن تحقيق مبادئ الحياة الندّيّة الحُرّة ضمن الأسرة.

النتيجة:

إنَّه مع إدراك الفرق بين مصطلحي الإدارة والسُّلطَة، يمكننا من إعادة صياغة وترتيب حياتنا الاجتماعيّة وسلوكيّاتنا اليوميّة، والعيش بطريقة أفضل لتتواءم مع حقيقتنا الإنسانيّة. لذا يجب على كلّ منّا أن يبدأ ثورته الذّهنيّة، ويقوم بترويض الأنا بعيداً عن السُّلطَة وضمن الجماليّات المعنويّة لا الشكليّة، حتّى نعيد التّوازن للثُّنائيّة الطبيعيّة، للوصول إلى الحياة الندّيّة الحُرّة بشكلها الكومونياليّ والإيكونومي.

هنا وبحسب المقاربة السّابقة؛ نرى بأنَّنا نسير حقّاً في تلك الصحراء (السُّلطَة) ولا زلنا نركض خلف السَّراب فيها، في سبيل الوصول إلى الدّيمقراطيّة والحُرّيّة. وما هو مؤكّد في هذه الحالة هو الموت عطشاً قبل بلوغ الحُرّيّة والدّيمقراطيّة. وما إصرارنا على البحث عنهما في غياهب السُّلطَة إلا جنونٌ بحدّ ذاته؛ لأنَّ الحُرّيّة والدّيمقراطيّة مفقودان أصلاً في ثنايا السُّلطَة، تماماً كما المياه في الصحراء. لذا يجب البحث عن الإدارة والخروج من الصحراء (السُّلطَة)، وإلا سنموت عطشاً فيها.

أشكالٌ أخرى من السُلطات:

١ – السّلطَة السّياسيّة:

هي الشكلُ الأكثر رواجاً وشيوعاً. وتُعَبِّر عن وظيفةِ الإدارة والتّشريع والتّنفيذ للدّولة وإسقاطاتها (كنماذج الأحزاب ومنظّماتِ المجتمع المدنيّ التي تأخذ الدّولةَ أساساً). وهي الشكلُ المُعَبِّن بنسبةٍ فائقة، إذ طالما رَجَحَت كفّتُه في التركيز عليه واللّجوء إليه على طولِ مِحَكِّ التّاريخ.

٢ – السّلطَة الاقتصاديّة:

وتُعَبِّر عن القوى الاحتكاريّة القائمة على تنفيذِ عمليةِ سلبِ فائضِ الإنتاج والقيمة والاستيلاء عليه. وقد طُبِّقَت الأشكالُ العديدةُ منها في سياقِ التّاريخ.

٣ – السّلطَة الاجتماعيّة:

وتُعَبِّر عن عمليةِ وتقاليدِ القوة التي تُسَلِّطها الشّرائحُ الاجتماعيّة الأساسيّةُ على بعضها البعض. ولها تقسيماتُها العديدةُ الهامّة ذات الأصولِ المتأتيّة من العائلة، الطبقة، الجنس، والإثنيّة. هذا إلى جانبِ تناوُلِ بعضِها الآخر بشكلٍ منفصلٍ بذاته. فمثلاً؛ الأب في العائلة، نَهَّابُ القيمةِ الزّائدة في الطبقيّة، الرَّجلُ في التمييز الجنسيّ، والمضطَّهِد المتحكّم في التمييز الإثني؛ كلّهم يمثّلون السُّلطَة.

٤ – السّلطَة الأيديولوجيّة:

وتعني الذّهنيّةَ الحاكمةَ المُديرةَ لدُفّةِ الحكم. الشخصياتُ والمجموعاتُ رفيعة المستوى في العلاقات العلميّة والثّقافيّة هي في منزلةِ السُّلطَة الأيديولوجيّة.

٥ – السّلطَة العسكريّة:

وهي المؤسّسةُ الأولى في تكافئها مع السُّلطَة. وهي شكلُ السُّلطَة الأكثر تطرّفاً، والأكثر لا اجتماعيّة، والأكثر لا إنسانيّة. إنها أُمُّ جميعِ السُّلطات (أو بالأحرى أبوها).

٦ – السّلطَة الوطنيّة:

وهي السُّلطَة المركزيّةُ السّارية ضمن إطارِ الأمة. وتحرص على التّعبير عن ذاتها على أنَّها واحدةٌ لا تتجزّأ. يمكن نعتها بالهيمنة الوطنيّة أيضاً.

٧ – السّلطَة الكونيّة:

وتُعَبِّرُ عن مستوى هيمنةِ المدنيّة أو الحداثة أو إمبراطوريّتها. والحداثةُ الرّأسماليّة في حاضرنا تستخدم سُلطتها هذه بريادةِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال الاحتكار الاقتصاديّ العالَميّ والدّول القوميّة.

الإدارة والحوكمة وكيفية التوافق بين المجتمعية والدولتية

أحمد دالي

تمهيد

ثمة اقتران بين مصطلحي الإدارة والحوكمة وخصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة، في سعي من المهتمين إلى إيجاد آليات ووسائل ونظم حكيمة، لرفع شأن العمل الإداري والمؤسساتي في الشركات الخاصة، وكيفية تنظيم أمور العمل والارتقاء به، وصولاً إلى إدارة حكيمة رشيدة تملك القدرة على تسيير جميع جوانب العمل المؤسسي بشكل عالٍ وراقٍ، فتعطي كلّ ذي حقٍّ حقّه من المكافآتً والترقيات، وفي الوقت عينه تسيّر العمل الإداري بوتيرة عالية ومتقدمة، في إطار محكم من الشفافية والمتابعة والمساءلة.

ولكن وقع اختلاف بين العلماء والمفكرين حول تحديد ماهية ومفهوم الحوكمة، أو حتى وضع تعريف موحّد لهذا المصطلح، لأنها تُعتبر مفهوماً جديداً في عالم الإدارة والعلوم والاقتصاد، لكن بشكل عام يمكن تقديمها على أنّها مجموعة الآليات والتدابير والنظم والقوانين التي تعمل على رفع سوية العمل المؤسساتي وضمان تنظيمه والارتقاء به، وما لا شكّ فيه أنّ الحوكمة وخاصة في السنوات الأخيرة قد دخلت ميدان المؤسسات والإدارات العامة، وأصبحت من أهم ضرورات العمل وفي مختلف المجالات سواء الإدارية أو الاقتصادية أو السياسية أو التعليمية ....

وبالنسبة للأهداف المرجوّة من الحوكمة أولاً وأخيراً، فهي الوصول إلى وضع القواعد والأسس التي من شأنها تكريس الشفافية والارتقاء بمستوى إدارة المؤسسات، وكيفية الرقابة عليها، ومحاربة الفساد، وصولاً إلى أسلوب «الإدارة الرشيدة» التي يمكن إسقاطها على جميع المجالات التي ذكرناها، وبالتالي تطبيق السبل الضامنة والكفيلة باستمرار العمل والاحتياط للأزمات والقدرة على المنافسة.

وعلى ما يبدو إلى الآن، أن الإدارة الرشيدة بمعاييرها وقياساتها المعروفة ـ الأهداف التي أشرنا إليها ـ نشطة في ميادين العمل أو القطاع الخاص أكثر من العام، وربما لهذا الشأن أسبابه الموضوعية والذاتية، منها اختلاف مستوى الكفاءات والموارد البشرية ما بين القطاعين العام والخاص، والحوافز والمكافآت التشجيعية، ومستوى حجم البيروقراطية وسرعة اتخاذ القرارات، والجرأة في تنفيذها في كل من القطاعين.

وبما أن مفهوم الحوكمة في أساسه ينطلق من الإدارة ويصب فيها، فإنه لا بدّ أن تتقاطع أو تتنافر مع مؤسسات الدولة، ذلك أن الدولة بمفهومها التقليدي المعروف هي الإدارة التي تدير شؤون المجتمعات، فالدولة هي الراعية وهي المسؤولة عن رعيتها، ولكن إذا حادت الدولة بصفتها راعياً عن المجتمع بجميع مستوياته وجماهيره، عن الطريق المرسوم لها وفقاً لدستورها أو عقدها الاجتماعي، فكيف يمكن للمجتمع أن يتوافق مع إدارة لا تراعي مصالحه بالدرجة الأولى، وكيف يمكن للدولة حينها أن تبرهن أنها الراعية على الجماهير وصاحبة السيادة على المجتمع من عدمه؟.

إن الخوض في موضوع من هذا النوع يتطلب منا البحث في جوانب متعددة، ولذا سنعمل من خلال بحثنا هذا على تسليط الضوء على النقاط التالية:

ـ **المبحث الأول**: إستراتيجية الحوكمة المؤسساتية والإدارية

وفيه سنتناول

ـ أدوات الحوكمة

-. عناصر الإدارة

ـ **المبحث الثاني**: مقومات الحوكمة ومبادئها ومعاييرها

وفيه سنتناول

ـ المقومات الداخلية

ـ المقومات الخارجية

ـ مبادئ الحوكمة

ـ معايير الحوكمة

ـ **المبحث الثالث**: كيفية التوافق بين المجتمعية والدولتية

ـ **المبحث الرابع**: الإدارة الرشيدة في البلدان النامية

- المبحث الأول

إستراتيجية الحوكمة المؤسساتية والإدارية

أدوات الحوكمة

تكمن أدوات الحكم الرشيد أو الحوكمة بالموارد المتاحة والممكنة، وتتمثل هذه الموارد مهما علت أو نزلت، بمجموعة متكاملة ومتلازمة، على رأسها الموارد البشرية، لأن الموارد البشرية هي المسؤولة عن باقي الموارد بل هي الولّادة والمنتجة لها، فالموارد القانونية والتشريعية وهي المسؤولة عن إصدار التشريعات وخلق البيئة القانونية لجلب الأعمال والأموال والاستثمارات، وتقديم الضمانات المطلوبة التي تزرع الراحة والطمأنينة في نفوس الزائرين والمستثمرين، لا يمكن لتلك الموارد ـ أعني القانونية والتشريعية ـ أن تنشط وأن تكون ذات فاعلية في ظل بيئة هشة ومتخلخلة من حيث قوة الموارد البشرية.

إن الموارد البشرية تتمثل بالطاقة والحيوية الكامنة لدى أي شعب، من حيث فئاته العمرية وتطلعاته وآماله وثقافته، وحرصه وخوفه على بلده ومجتمعه، ومدى استعداده لخلق بيئة عملية لتطبيق المبادئ النظرية، التي منها القوانين والتشريعات، وإلى جانب ذلك لا بدّ من توفر الموارد المالية والمادية، التي تُعتبر عصب الدورة الاقتصادية، فهي المحرك للسوق والاستثمار والربح، ثم إن هذا الأمر بدوره يحتاج إلى الموارد الفكرية والبحثية التي بدورها تنشأ عن قوة الموارد البشرية كما أشرنا منذ البداية، فالمجتمعات التي تهمل دور الفكر والبحث في غاياتها، وتزيلهما من حياتها، ستبقى مجتمعات عرجاء تمشي على ساق واحدة، وستبقى متخلفة عن ركب أقرانها وجيرانها من المجتمعات، ثم إن الموارد الفكرية والبحثية تحتاج إلى المستشارين والخبراء، وهم من تقع على عاتقهم مهمة وضع الإستراتيجيات والخطط، وفي النهاية سنجد أن مجموع الموارد التي أتينا على ذكرها، لايمكن ولا تكاد تنفصل عن بعضها، لأنها كلّ لا يتجزّأ، بل

" إن الموارد البشرية تتمثل بالطاقة والحيوية الكامنة لدى أي شعب، من حيث فئاته العمرية وتطلعاته وآماله وثقافته، وحرصه وخوفه على بلده ومجتمعه، ومدى استعداده لخلق بيئة عملية لتطبيق المبادئ النظرية، التي منها القوانين والتشريعات، وإلى جانب ذلك لا بدٍ من توفر الموارد المالية والمادية، التي تُعتبر عصب الدورة الاقتصادية، فهي المحرك للسوق والاستثمار والربح "

هي مجموعة أجزاء متكافلة ومتضامنة في كلّ .

عناصر الحوكمة

من الذكاء أن تنطلق الإدارة الرشيدة والحكيمة، من التخطيط السليم والتنظيم الدقيق، وإدارة مسؤولة وجريئة قادرة على ضبط إيقاع العمل الجماعي، انطلاقاً من المسؤولية الفردية تجاه المؤسسة الإدارية سواء كانت خاصة أم عامة، فالخطوات السابقة توصل إلى اتخاذ القرارات الرشيدة والحاسمة، أي أنها تعمل في مستوى صناعة القرار واتخاذه، ولكن يأتي بعد ذلك دور الإجراءات التنفيذية، وهذه الأخيرة تتطلب بدورها مجموعة من التدابير، منها نظم المعلوماتية المتطورة، والقياس والتحليل عند فقدان النص الصريح والقرار الواضح، والتقييم والمساءلة عند إنجاز كل خطوة، ولا بدّ من تجزئة وتفويض السلطات، إذ لا يجوز ربط جميع السلطات بشخص واحد.

هناك من يفرّق بين الحوكمة العمودية والحوكمة الأفقية في المؤسسات، ويرون أن الحوكمة العمودية (الرأسية) تكون ضمن نطاق المؤسسة، وتتعلق بعمليات اتخاذ القرارات الملائمة، بينما تكون الحوكمة الأفقية في إطار علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى

المبحث الثاني

مقومات الحوكمة ومبادئها ومعاييرها

مقوّمات الحوكمة

بعد أن دخلت الحوكمة إلى ميادين الحكومات والمؤسسات والشركات، بات نجاحها مرتبطاً ومنوطاً بمدى التطبيق الفاعل والناجح لها، ويتوقف هذا الأمر على مجموعة من المقوّمات أو المحددات الداخلية والخارجية التي من شأنها أن ترسم وتقود سبيلها إلى ذلك النجاح المأمول.

المقوّمات الداخلية:

يمكن القول إن هذه المحددات، هي تلك المتعلقة بالإجراءات والأسس والقواعد المرسومة، من أجل تحديد كيفية دراسة القرارات واتخاذها وسبل تطبيقها داخل المؤسسة، وآلية توزيع السلطات والصلاحيات داخلها، بحيث يؤدي كل ذلك بالنتيجة إلى التقليل من التنازع في الاختصاصات، وحصر التداخل في الصلاحيات والتضارب والتعارض في مصالح أطراف المؤسسة جميعاً. فالعمل في النهاية وفق الرؤية السابقة سيؤدي إلى نمو الاقتصاد الكومي، وسينسحب كل ذلك بلا شكّ على الاقتصاد الخاص، ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة بالاقتصاد القومي ورفع معدلات الاستثمار و تحقيق الأرباح و خلق فرص العمل، وهذا ما تحتاجه الحكومات قبل الشركات والمؤسسات الخاصة.

المقوّمات الخارجية:

من الطبيعي أن تتوقف هذه المحددات على المناخ والبيئة العامة للاستثمار في الدولة، وضخّ رؤوس الأموال فيها، وكما يُقال (رأس المال جبان) وهو لا يحب المغامرة ويبتعد عن المجازفة، ولذلك فهو يبحث دائماً عن البيئة الخصبة والصالحة للنمو والزيادة، ومن هنا يأتي التركيز على القوانين والأنظمة الراعية والناظمة للاقتصاد، مثل قوانين المنافسة والإفلاس والاستيراد والتصدير ومنع الاحتكار، إضافة إلى حالة البنوك والمصارف وكفاءة القطاع المالي، والأجهزة والهيئات الرقابية، والظروف السياسية للبلد وعلاقاته بالمجتمع الدولي، ومدى توفر الأمن والسلم، ومن المهم هنا أن تعي الإدارة أو السلطة الحاكمة في بلد أو مجتمع ما، هذه المقومات، وأن تسعى إلى خلق هذه البيئة الصالحة للعمل والاستثمار، ومن بديهيات الإدارة الرشيدة أن تعرف كيف تتماشى مع المجتمعات والدول الرائدة في هذا المجال، ومن واجبها أن تجيد التعاطي معها، ومطلوب منها أن تحمل على عاتقها مسؤولية توفير المناخ المناسب لحياة كريمة ومستقرة لشعبها.

وترجع أهمية المقوّمات «المحددات» الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين، التي هي بدورها تضمن حسن سير العمل والإدارة في المؤسسات والشركات، و بالتالي فإن هذه المحددات تشكل بيت الأمان لرأس المال وحركته، وهي الضمان لتشجيع حركة الأسواق سواء العامة التي تعود للقطاع العام من حيث تحريكها وفاعليتها أو الخاصة، لأن السوق الخاصة أيضاً بالنتيجة تعود بالفائدة على الدولة والمجتمع من ناحية حركة رؤوس الأموال، وتوفير فرص العمل، والحدّ من البطالة، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، فيصبّ الخاص بصورة وأخرى في خدمة العامّ.

مبادئ الحوكمة

بما أن مصطلح الحوكمة حديث نسبياً، فقد جرى الحديث عن المبادئ والأسس التي يمكنها أن تميز هذا المصلح، وتجعله مخصوصاً بسمات وصفات خاصة، ولهذا ظهرت وتعددت مبادئ مختلفة للحوكمة، ولكن يكاد أن يكون هناك إجماع من

قبل المتخصصين على المبادئ الأربعة التالية:

ـ الشفافية: إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة ـ سواء في القطاع الخاص أو العام ـ أن يوضحوا ويبيّنوا بشكل جلي وصريح لأطراف المؤسسة، من أصحاب رأس المال والمساهمين والمودعين، أسباب اتخاذهم للقرارات الجوهرية، بمعنى أن يتوفر الصدق والأمانة والدقة، بخصوص المعلومات التي يتم تقديمها عن أعمال وأنشطة المؤسسة للأطراف البعيدين وغير المشاركين بشكل فعلي في الإدارة، بسبب ظروفهم التي قد لا تمكّنهم من الإشراف أو الحضور أو المتابعة.

ـ المسؤولية: وهنا يجب على أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباتهم بمهنية واحترافية، و أن يتحلّوا بروح المسؤولية، بمعنى تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف، والعمل على أدائها بكل أمانة ودقة وإخلاص.

ـ المساءلة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة في موضع المساءلة عن قراراتهم و المحاسبة من قبل المساهمين، بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته.

ـ العدالة: إذ يجب هنا أن يحظى جميع المساهمين بالمساواة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. والعدالة تُعتبر من أهم أركان العقود بغضّ النظر عن الأطراف ونوع العقد.

ويضاف إلى هذه المبادئ الأربعة سيادة القانون والنزاهة والمرونة، والانضباط المتمثل باتّباع السلوك الأخلاقي المناسب، وأخيراً المسؤولية الاجتماعية التي هي بمثابة ثقافة الالتزام بالمسؤولية، ضمن أولويات التخطيط الإستراتيجي للدولة والمجتمع.

بعض من معايير الحوكمة

جاء من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإشارة إلى بعض خصائص الحكم الجيد والإدارة الرشيدة، وقد لخّصت تلك المعايير بالخطوات التالية:

"تعني المشاركة المجتمعية قدرة أفراد المجتمع على إقامة علاقات فاعلة ودائمة مع السلطات الحاكمة في الدول، بهدف إيصال رؤيتهم التي يؤمنون بها، ويرون فيها صلاح وخير مجتمعهم، وتطبيقها بما يعود بالفائدة على الجميع، العام والخاص. وتتخذ المشاركة المجتمعية، تحريك المجتمعات المستهدِفة نحو التغيير أساساً لممارسة دورها، أي إن المشاركة المجتمعية العملية والفعلية، هي وسيلة لتحقيق التغيير الإيجابي"

ـ الكفاءة والفعالية: والتي تعني أن استخدام المؤسسات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى إشباع رغبات المجتمع، وينبغي أن يتم استخدام الموارد المتاحة إلى أقصى صورة ممكنة.

ـ التضمين والمساواة: بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع، لا سيما أصوات المهمّشين.

ـ المحاسبة والشفافية: وهذا يعني أن القرارات المتخذة و طريقة تطبيقها تتبع القواعد والإجراءات، وهو ما يتأسس على حرية تدفق المعلومات وتحقيق التوافق بين مختلف الفاعلين والمصالح في المجتمع.

ـ المشاركة: وتشمل جميع أفراد المجتمع سواء مباشرة أو من خلال ممثلين.

ـ حكم القانون: الذي يتضمن أُطُراً قانونية يتم إنفاذها بحيادية، بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.

بدورها وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، في العام ٢٠٠٣ موجّهات وقواعد ومعايير عامة، تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوّعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، و ذلك على مستويات أربعة كالتالي:

ـ الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

ـ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

ـ إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.

ـ القيادة

المبحث الثالث

كيفية التوافق بين المجتمعية والدولتية

تعني المشاركة المجتمعية قدرة أفراد المجتمع على إقامة علاقات فاعلة ودائمة مع السلطات الحاكمة في الدول، بهدف إيصال رؤيتهم التي يؤمنون بها، ويرون فيها صلاح وخير مجتمعهم، وتطبيقها بما يعود بالفائدة على الجميع، العام والخاص. وتتخذ المشاركة المجتمعية، تحريك المجتمعات المستهدَفة نحو التغيير أساساً لممارسة دورها، أي إن المشاركة المجتمعية العملية والفعلية، هي وسيلة لتحقيق التغيير الإيجابي، ويتصدّر هذه المشاركة والوسيلة إشراك المواطن في عمليات الدراسة والتخطيط وصناعة القرار على المستوى المحلي.

ويمكننا الخوض في العنوان السابق الذكر من خلال البحث في أسباب دخول الحوكمة إلى الأجهزة الحكومية والجهات العامة، فثمة أسباب موضوعية ورؤىً عقلانية استدعت دخول الحوكمة إلى ميدان الإدارات والأجهزة الحكومية، منها ـ بل على رأسها ـ قضايا الفساد وانعدام الشفافية وغياب الرقابة، أضف إلى ذلك فقدان المرونة، من هنا بُنيت الآمال على الحوكمة لوضع المؤسسة أو الجهة الإدارة على الطريق الصحيح، ورسم الرؤى التي تتفق مع التوجه العام للحكومات والدول، بما يحقق مصداقية الحكومة وتطمين الجهات والدول التي تتعامل أو تتعاقد معها، وهنا لا بدّ من أن تتصرف الحكومة أو السلطة الإدارية الحاكمة بصفتها الراعي المسؤول عن مصالح شعبها ومجتمعها، وأن تأخذ على رأس أولوياتها، كيفية تطويع الإمكانات الداخلية المتاحة والاستثمارات الداخلية والخارجية، لخدمة جماهير الشعب. وتُعتبر نيوزيلندا في مقدمة الدول التي لجأت إلى الحوكمة في مؤسساتها الرسمية.

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، تم التركيز على تفعيل دور المجتمع المدني في منظومة الحوكمة وتدعيم مشاركته، بما يتيح الوجود الفعلي والحقيقي لأبناء المجتمع في دائرة التخطيط والتنفيذ، حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة من جهة ورخاء المجتمع وتقدمه من جهة ثانية، ثم إن الحوكمة انعكاس للتطورات والمتغيرات الحديثة التي فرضت نفسها كواقع من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية، وثمة عوامل عدّة وقفت وراء هذا الدفع والزخم في فرض الحوكمة لنفسها كإطار ومنظومة متدفقة، من شأنها المضيّ قُدماً في أيّ مجال تدخل إليه، ولعلّ من أبرز تلك العوامل

ـ ازدياد مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول التي تنتهج نظام الاقتصاد الرأسمالي، ما أدى إلى تغيّر وتراجع الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي.

ـ ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، وخصوصاً في العقد الأخير من القرن الماضي، نتج عنها ولادة تيار جديد يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة، حيث تستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي فيما يتعلق بالعمل في السوق، وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تقييد سلطة الحكومة المقيدة للفرد.

ـ شيوع وانتشار ظاهرة الفساد عالمياً، وهذا ما سرّع التفكير في الأخذ بالحوكمة، وانتهاج آليات جديدة ومبتكرة تجعل من الأجهزة الإدارية

أكثر شفافية ومرونة، بغية القضاء على هذه الظاهرة؛ ظاهرة الفساد.

- حدوث تحولات كبيرة على مستوى العالم، منها الأزمات والانهيارات الاقتصادية ومنها تحوّل العالم إلى قرية صغيرة نتيجة العولمة.

- الرغبة في زيادة نسبة رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام، وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

- رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي، وتحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية، وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الحكومية.

كل تلك العوامل دفعت بالدول والحكومات إلى الإسراع في الترحيب بالحوكمة في أجهزتها الإدارية وأنظمتها الاقتصادية.

وتوصي المؤسسات الدولية اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى، بتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة من أجل تحسين مشاركة المواطنين، وضمان حماية البيئة، ولهذا تقوم الدول المتقدمة دائماً بمراجعة مفهوم الحوكمة وتحسين أدائها وتطوير مبادئها وآلياتها، ما يسمح لبلدانهم باستقطاب الاستثمارات وزيادة المكاسب، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الدولة والمواطنين معاً.

وفي هذا الإطار يرى الدكتور أشرف جمال الدين وهو أستاذ محاضر في معهد (حوكمة) في دُبي، أن الحوكمة لابدّ لها من أن ترتكز على أربعة عناصر لتكون قادرة على القيام بوظيفتها:

١- مبدأ المساءلة: حتى يشعر كل شخص أو كل إدارة بصفتها شخصية اعتبارية، بأن هناك مسؤوليات ملقاة على عاتقها و أنه ينبغي إنجازها.

٢- الرؤية المستقبلية: بمعنى التوجه المستقبلي الذي يتناسب مع التوجه العام للدولة.

٣- الإستراتيجية: لابدّ لكل خطة أو مشروع من إستراتيجية عمل معينة تأخذ في الحسبان الأهداف و الأسباب و النتائج و إمكانية التحقيق.

٤- الإشراف: وهو بمثابة مرجعية للجهة التنفيذية، أو هو جهة إشرافية على أدائها للتحقق من إنجاز ما هو مطلوب وفق الرؤية المرسوم لها في الدراسة والتخطيط، وفي حال التقصير؛ يقوم الإشراف بالتحقق فيما إذا كان ذلك التقصير قد وقع عمداً أو خطأ.

و أهم المجالات التي يمكن أن تكون ميادين لنظام الحوكمة في الدولة العصرية التي تساهم في التنمية الإنسانية هي:

أ-الحوكمة الاقتصادية: وتضم مسارات صنع القرار التي تؤثر مباشرة على نشاطات الدولة، أو علاقتها مع اقتصاديات الدول الأخرى، وهي ذات تأثير كبير على القضايا الاجتماعية، كالمساواة والرفاهية والفقر ونوعية الحياة ومستواها.

ب- الحوكمة السياسية: وتشير إلى صنع القرار وتنفيذ سياسة الدولة، وتشترط فصل السلطات والمشاركة والتعددية السياسية.

ج-الحوكمة الإدارية: وهي نظام لتنفيذ السياسات الإدارية، ويقوم هذا النظام على وجود قطاع عام مستقل و منفتح، ويخضع للرقابة والمحاسبة.

المبحث الرابع

الإدارة الرشيدة في البلدان النامية

تشير جميع الدراسات تقريباً والأبحاث التي استهدفت دراسة الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة في الدول النامية، تشير إلى فشل القوانين والتشريعات التي من المفترض أنها تعالج قضايا الفساد المالي والإداري في مؤسسات تلك الدول، ودورانها في حلقة مفرغة عاجزة عن وضع اليد على المشكلة، قبل التفكير في امتلاك الحلول.

> **تعاني البلدان النامية بصورة عامة من المحسوبيات في العمل الإداري والمؤسسي، وربما يفرض الولاء للسلطة الحاكمة نفسه على الكفاءة والخبرة، فتطفو هنا على السطح إشكالية جديدة تكمن في تحديد طبيعة العقلية المؤسسية، ما بين الكفاءة والولاء، وهو داء قديم جديد يتوالد على مر الأزمان، ولا يخفى على أحد أنّ شعوب البلدان النامية وحكوماتها ميالة إلى التنظير والشعارات أكثّر من التطبيق العملي**

صدر في العام ٢٠١٧ تقرير للبنك الدولي حول السياسات العامة، بحثّ كلاً من البلدان النامية ووكالات التنمية الدولية على تطبيق تجربة الإدارة الرشيدة، وقد تناول تقرير خاص عن التنمية صدر في نفس العام، تناول الحوكمة والقانون، وبحث في كيفية أن المجتمعات التي لا تُوزّع فيها السلطة بشكل قانوني وعادل، وخاصة مع وجود الإجحاف والتهميش، كيف أن كل ذلك يتعارض مع الفعالية التي يمكن أن تحدثها السياسات الإيجابية والعقلانية المتّبعة، لأن التوزيع غير العادل للقوة يفرغ كل شيء من مضمونه، ومن شأنه أن يؤدي إلى إبعاد وإقصاء مجموعات أو أفراد من المكاسب الناتجة عن المشاركة في تلك السياسات.

وأشار التقرير إلى أن السبب في فشل قوانين مكافحة الفساد في البلدان النامية يعود إلى التفاوت في القوة، وأن تحسين نظام الحوكمة هو عملية تتفاعل من خلالها الدولة مع الجهات غير الحكومية لرسم السياسات وتنفيذها، و من خلال تعقيبه على التقرير المذكور أشار رئيس البنك الدولي "جيم يونغ كيم" إلى دور الحكومات، وأنه لا بدّ أن تستخدم مواردها بأقصى قدر ممكن من الشفافية والفعالية، وهذا يعني الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وثوثيق العلاقة والعمل مع المجتمع المدني، من أجل القضاء على الفقرمن جهة، وتعزيز الرخاء من جهة أخرى.

و يخلص التقرير إلى أن السياسات الرشيدة غالباً ما يتعذر تطبيقها في الدول النامية، لأن فئات معينة هي من تستغلّ الأوضاع القائمة هناك، وتحقق مكاسب من ذلك، وهذه الفئات ربما تكون قوية بما يكفي لمقاومة الإصلاحات المطلوبة.

و يرى خبراء الحوكمة أن ثروات البلد وغناه ليس هو الأساس في نجاح الحوكمة، بل الأسباب الحقيقية لنجاح الحوكمة وتعزيزها، إنما تعود إلى النظم والتشريعات والقوانين والشفافية قبل غِنى البلد ومقدّراته وثرواته، وهذا ما لا يتوفر بسهولة ويُسر في البلدان النامية، وكل ذلك بالنتيجة لا يشجع الاستثمار فيها، وهذا الأمر يتوقف على الجهات الحكومية وليس على مؤسسات القطاع الخاص، فعلى الدولة هنا أن تمتلك الإستراتيجية والرؤية البعيدة، ولا ينحصر دورها في حلّ المشاكل الطارئة والعراقيل اليومية، ومن جهة ثانية تفتقر هذه البلدان إلى الثقافة المؤسسية، أي إن مجرد وضع القواعد وتحديد المعايير غير كافٍ، ولا يسهم ذلك في تقدّم البلد وتطوره، وإنما كيفية تطبيقها والرغبة في تطبيقها قبل كل شيء هو الأساس، يُضاف إلى ذلك افتقارها إلى وضوح الرؤية بالنسبة للخطط بعيدة المدى.

وتعاني البلدان النامية بصورة عامة من المحسوبيات في العمل الإداري والمؤسسي، وربما يفرض الولاء للسلطة الحاكمة نفسه على الكفاءة والخبرة، فتطفو هنا على السطح إشكالية جديدة تكمن في تحديد طبيعة العقلية المؤسسية، ما بين الكفاءة والولاء، وهو داء قديم جديد يتوالد على مرّ الأزمان، ولا يُخفى على أحد أن شعوب البلدان النامية وحكوماتها ميّالة إلى التنظير والشعارات أكثر من التطبيق

العملي، بمعنى أنها لا ترتقي إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث البحث والدراسة ووجود مراكز أبحاث خاصة بذلك، يُضاف إلى كل ما تقدّم، أنه في بعض الأحيان تخرج مشكلة (الأنا) على الساحة، وهي المتمثلة في تفضيل الذات على الآخر دون أي اعتبار منطقي سوى أنه أفضل من غيره، وهذا بطبيعته لم يأتِ من فراغ، بل هو نتاج تراكمات تاريخية ودينية ومجتمعية طويلة، لأن الإنسان ابن بيئته، ولا يمكن إنكار أن كل هذه الأعراض إن جاز التعبير، ستولّد تأثيراً عكسياً وسلبياً على جميع نواحي الحياة، بدءاً من الأفراد ومروراً بالمجتمعات، ـ ولا شكّ ـ وصولاً إلى العقلية الإدارية والمؤسسية بعامّها و خاصّها.

خاتمة

تُعتبر الحوكمة مفهوماً جديداً على ساحة العلم والدراسات، وهي بشكل عام مجموعة الآليات والتدابير والنظم والقوانين التي تعمل على رفع سوية العمل المؤسسي وضمان تنظيمه، وقد أضحت الحوكمة وخاصة في السنوات الأخيرة من أهم ضرورات العمل على مختلف مستوياته و مجالاته سواء العمل الإداري أو الاقتصادي أو السياسي أو التعليمي ...

إن سبب اهتمام الأدبيات العربية والغربية بمفهوم الحكم الرشيد؛ أي الحوكمة، هو ربط ذلك بتحقيق التنمية الإنسانية، بمعنى أن الحديث عن الحوكمة يعني تناول آليات توزيع السلطات، وآليات المشاركة والمساءلة في المجتمع، وتحقيق الحريات والفرص المتساوية. وهناك إجماع على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تفعيل مبادئ الحوكمة، ألا وهي المساءلة والشفافية والمحاسبة والعدالة والمسؤولية والمرونة.

إن البلدان التي نجحت في تحقيق الحوكمة، يعود الفضل في تحقيق تلك النجاحات إلى التضافر والتعاون ما بين المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، و كذلك وجود البيئات والبنى التحتية الثقافية اللازمة لذلك، لأن تجاوز المراحل نحو الأفضل يستدعي دائماً ربط المفهوم بضرورات نجاحه السياقية، و لذا تُعدّ عمليات إصلاح المؤسسات وإدارة المجتمعات والبلدان عملية ليست باليسيرة، فهي تنطوي على فهم التحديات والعقبات التي قد تعترض ذلك، ويتطلب إلى جانب ذلك دراسة وفهم الإمكانات والموارد المتاحة سواء البشرية منها أو الاقتصادية، وعليه فإن منظومة الحوكمة تتطلب أن يترافق معها إصلاح الجهات الإدارية والسلطات الحاكمة، وتفعيل دور المواطنين بصورة حقيقية لا شكلية، ليكون عاملاً مؤثراً وإضافةً فاعلة كي يتمكن الجميع من تأدية أدوارهم في عملية الإصلاح والارتقاء بالتنمية الشاملة، التي تنعكس في النهاية على جميع فئات وأفراد المجتمع، وهنا يتصدر المشهد من جديد.... آلية نقل الدراسة النظرية إلى واقع عملي.

المراجع

ـبحث الحوكمة: مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي .العدد 49

.مجلة العلوم القانونية والسياسية: الأستاذة سليمة بن حسين .العدد رقم 10

. محاضرة في الحوكمة والإدارة الرشيدة: الدكتور أشرف جمال الدين المدير التنفيذي لمعهد حوكمة. دُبي

.الحوكمة في الدول النامية وفشل مكافحة الفساد: إيهاب علي النوب .شبكة النبأ المعلوماتية

.تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف في البلدان النامية: هلا أبو حجلة . جريدة الدستور يناير 2017

. مفهوم الحوكمة. التعريف والمبادئ: سعد محمد السياري .صحيفة مال الاقتصادية

.الحوكمة في القطاع العام: موقع مقال الالكتروني

الفيدرالية السورية... شرّ لا بد منه

فادي عاكوم

بات واضحاً أنّ سوريا بعد انتهاء الحرب، لن تكون نفسها كما كانت قبل الحرب، فالحرب التي بدأت في العام 2011 وبدأت ملامح بداية نهايتها في أواخر العام 2017، ستحدث تغيّرات جذرية على جميع الأصعدة، بدءاً من شكل ونظام الحكم، مروراً بالواقع الاجتماعي والديموغرافي والعلاقات الخارجية، وصولاً إلى الواقع الاقتصادي المدمّر بشكل شبه كلي.

وكثرت منذ العام ٢٠١٧ أطروحات الحل السياسي بعد عقم الحلول العسكرية، وبات الجميع مقتنعاً بوجوب التوجه والسير نحو الحل السياسي مهما كانت الأثمان، إلا أن هذا الحل السياسي نفسه ليس بالأمر السهل الذي من الممكن الحصول عليه دون تنازلات من قبل جميع الأطراف، خصوصاً من قبل الرئاسة السورية نفسها، خصوصاً وأن الهدف المتفق عليه محلياً وإقليمياً ودولياً، هو الحفاظ على سوريا الدولة بعيداً عن الانقسامات والتقسيمات، فعلت الأصوات للاتجاه نحو الفيدرالية كونها الحل الأمثل المرضي للجميع، أو على الأقل النسبة العظمى من القوى المتناحرة على الأرض.

مع الإشارة إلى أنه إنْ كان الأمر متعلقاً بالسوريين أنفسهم، فربما كان من السهل الوصول إلى حل يتناسب مع رؤى وتطلعات الجميع، إلا أن الأمر مرهون بحسابات الارتهان أو التحالف مع القوى الخارجية، والتي باتت متجذّرة في المسألة السورية بشكل لافت وأكيد، فلا حلول إلا عبر بعض الدول، وهي على الأقل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، وإذا أردنا التوسع قليلاً، فمن الممكن الحديث أيضاً عن الأمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وقطر، بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا.

فالأمر معقد شئنا أم أبينا، والتعقيد لا يقتصر على التشابكات السياسية الإقليمية والعالمية، بل يتعلق بواقع الشرخ السوري-السوري، فللحرب آثارها النفسية والسوسيولوجية المدمرة، والتي تجعل إعادة اللحمة تحت سقف الوطن الواحد أمراً مستحيلاً، خصوصاً خلال السنوات الأولى التي تلي وقف الحرب بالكامل، ولعل الواقع اللبناني خير مثال على الشرخ المجتمعي المدمر للمجتمع الذي يمر بالحرب الأهلية، ففي لبنان ورغم الإيحاءات الكاذبة بالخروج من الحرب الأهلية بوطن واحد موحد، إلا أن الواقع على الأرض معاكس تماماً، فلبنان ومع توقف آلة القتل واجه واقعاً تقسيمياً للمجتمع اللبناني، وهذا التقسيم لم يقتصر على الجغرافيا بل في بنية المجتمع نفسه، والفارق بين التقسيم واللا تقسيم هو الإعلان الرسمي للتقسيم، وما يجري حالياً على الأرض من منطلق المحاصصة والتبعية الدينية والطائفية يؤكد هذا الأمر، ولزم اللبنانيون فترة امتدت لأكثر من عشر سنوات ليتقبل ابن منطقة ما الوافد من منطقة أخرى، مع كثير من الخوف والحرص، ولعل التوترات الأمنية الماضية دلت وبشكل أكيد على أن يد الجميع ما تزال على الزناد، فكل يريد الحفاظ على مكتسبات طائفته ومنطقته.

ومن هنا فإنّ الشعب السوري ورغم تعلق الجميع بكل مكوناتهم العرقية والدينية والطائفية بسوريا كوطن، ألا أن مسألة تقبّل الآخر تُعتبر حاجزاً كبيراً يمنع التوافق الفوري والتام، فابن اللاذقية لن يتقبل أوامر ابن الحسكة، وابن الرقة لن يتقبل الوافد من طرطوس، ولا بد من المرور بفترة انتقالية تمهد وبتمهل لمسألة تقبل الآخر، ومن هنا فالحل الفيدرالي يبدو مناسباً بل ضرورياً لأقصى الدرجات، خصوصاً وأنه (أي هذا الحل) سيحافظ على خصوصية كل منطقة وخصوصية كل قومية وطائفة، ولعل ما تقوم به الإدارة الذاتية في منطقة الشمال السوري من تنظيم للحكم الداخلي الذاتي، ربما يُعتبر أنموذجاً حياً لما من الممكن أن تكون عليه الأمور في سوريا، وربما يكون هذا الحل هو الذي يرضي كافة المكونات دون استثناء.

تجربة الإدارة الذاتية في الشمال السوري

عمّمت الإدارة الذاتية المجالس المدنية لإدارة المناطق، واستحدثت نظام الكومينات، الذي رأى النور من خلال انتخابات شرعية جرت بسلاسة وهدوء، وهذا الأمر سيكون دون شك مفتاح الحل لتهدئة الأوضاع، خصوصاً وأن كل منطقة ستختار من يديرها ويتحكم بأمورها المعيشية والاقتصادية العامة والاجتماعية والأمنية، وأكدت الانتخابات التي جرت لاختيار ممثلي الشعب في الكومينات، أنه لا عزاء لمن اتّهم الكرد بالعنصرية والعمل على تهجير العرب وتغيير الواقع الديموغرافي

في منطقة روج آفا بالشمال السوري، فها هي انتخابات الكومينات تؤكد الاتجاه الصحيح الذي يسلكه أهالي تلك المنطقة، من خلال اختيار المجموعات والأشخاص الذين سيسيّرون أمورهم ويراقبون أحوالهم المعيشية والتنموية والأمنية، وذلك بعد موجة كبيرة من الأكاذيب التي طالت الانتخابات هذه نفسها، والتي وصلت إلى حدّ وصفها بانتخابات بعض الأنظمة العربية التي تنتهي بنتيجة نعم بنسبة ٩٩,٩٩٪.

والكومينات لمن لا يعرفها هي عبارة عن لجان مهمتها إدارة المنطقة الإدارية المحددة لها، وذلك لمختلف النواحي، الاقتصادية والتنموية والأمنية والتربوية، بمعنى أن أهل كل ناحية سيديرون منطقتهم بأنفسهم، لتتشكل لجنة عليا من الكومينات للتنسيق فيما بينها، مرتبطة بإدارة عليا لاقتسام الثروات وتأمين الاحتياجات الخاصة والعاجلة.

وحسب التوزيع الديموغرافي في سوريا وفي منطقة الشمال تحديداً، فإن هذه اللجان ستكون متنوعة الأعراق والطوائف، فالتداخل كبير جداً في العديد من النواحي والبلدات والقرى والمدن، بحيث يجعل من المستحيل تكوين كومين واحد من لون عرقي أو طائفي واحد، حتى أنّ التقسيم الإداري للجان راعى هذا الأمر حسب النسبة والتناسب لكل الأعراق والطوائف المسيحية والإسلامية، باختصار... الجميع ممثَّل وصوت الجميع موجود.

وبالمحصلة نستطيع القول: إنّ الكومينات في روج آفا ليست إلا كومينات سورية وطنية، تؤسس لمرحلة ما بعد الحرب، والتي بسبب مآسيها ودمارها والشقّ الاجتماعي الكبير الذي أحدثته الحرب، ستكون الكومينات الدواء الناجح لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإن بالحد الأدنى، مع ملاحظة أن الكومينات لا تعني الانفصال عن الدولة الأم، بل على العكس فإن هذه الطريقة من إدارة المناطق ربما تعزز روح الانتماء إلى الدولة الأم، بعد زوال أسباب النقمة الشعبية بسبب الإقصاء وسياسة الإفقار والاضطهاد الممنهج.

"لإرساء السلام الدائم في سوريا، يجب مراعاة العديد من النقاط التي قد تكون مشعلاً لفتيل التوتر من جديد، ومن بين هذه المشعلات؛ التمثيل المناطقي في مجلس عام يمكن تسميته المجلس الفيدرالي، فمن الطبيعي وضع الأسس الثابتة لطرق إدارة الحكم من خلال مجلس أعضاؤه يتحدّرون من المناطق الفيدرالية كافة، حيث تكون لأبناء هذه المناطق حرية الاختيار الكامل والتام لممثليهم."

إلا أنّ الخطوة الأهم والأصعب هو تحديد المناطق بحد ذاتها، علماً أن الخطوط العريضة للمناطق الفيدرالية موجودة وواضحة، إلا أنّ حدودها الجغرافية ستكون المشكلة الكبرى التي ستواجه المسؤولين عن الحلّ، فعلى سبيل المثال أين ستكون حدود المنطقة الكردية؟ أستضم منطقة الرقة وأطراف دير الزور أم لا؟ ومنطقة الطائفة السنية؟ أستكون كتلة واحدة موحدة تمتد من أطراف دمشق إلى الرقة والبادية ودير الزور هل صبح تقريباً المساحة الفيدرالية الأكبر؟، وهل ستكون دمشق مستقلة أم ترتبط بمنطقة الساحل؟ علماً أنّ الحل الأمثل يكون بتحييد العاصمة وجعلها منطقة حرة مفتوحة للجميع، إلا أن الحسابات السياسية الضيقة والإقليمية ستقف حائلا أمام هذه النقطة.

الحلول والمسهّلات

قبل إطلاق الضوء الأخضر لأيّ خطوات تأتي بعد إرساء السلم وإنهاء حالة الحرب، لا بدّ من إرساء

المصالحة الوطنية باعتبارها المفتاح الأساسي لإعادة أجواء الأمن والاستقرار، على جميع الأراضي السورية دون استثناء، وهذه المصالحة لن تأتي إلا بعد اقتناع جميع الأطراف بإنهاء حالة الحرب أولاً، والاستعداد للسلام ثانياً، وهنا يأتي دور اللجان الأولية التي ستتصدر المشهد السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، وستكون مهمتها العمل على تجميع الآراء والشروط الموضوعة من جميع الأطراف، والقيام بطرحها علناً ومناقشتها للوصول إلى الحلول الوسطى التي ترضي الجميع، دون تقديم تنازلات كبرى، فتقديم التنازلات مهمّ في هذه المرحلة الأولى، والتي من خلال عملها سيتم الاتفاق على أسس سوريا الحديثة، خصوصاً اسم الدولة، إذ يرى جزء كبير من مكونات الشعب السوري أنّ التسمية الحالية مجحفة بحقهم، وربما يكون الحق بأن بلداً كسوريا متعدّد الأعراق يستحق تسمية محايدة، كما من خلال هذه اللجان سيتم الاتفاق على المجالس التي ستدير الدولة من مجالس فيدرالية أو مجالس شيوخ ووزارات ومؤسسات خدمية وغيرها، إلّا أنه من المتوقع أنّ ملفّاً محدداً سيكون له أهميته الكبرى، ألا وهو وضع لائحة بأسماء متّهمين أُدينت بجرائم الحرب، أو أشخاص ومؤسسات كان لها دور كبير في تعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمادية للشعب السوري، وهذه اللائحة "السوداء" أو حتى الحديث عنها ليست مقتصرة على فئة أو منطقة، بل على العكس، فإنّ مثل هؤلاء منتشرون في جميع المناطق السورية، (مع تفضيل وجود مكثف في مناطق أكثر من غيرها) وليس من المعقول إشراك المجرمين والفاسدين في عملية بناء الدولة تقريباً من حدود الصفر إن جاز التعبير.

المجلس الفيدرالي

لإرساء السلام الدائم في سوريا، يجب مراعاة العديد من النقاط التي قد تكون مشعلاً لفتيل التوتر من جديد، ومن بين هذه المشعلات؛ التمثيل المناطقي في مجلس عام يمكن تسميته المجلس الفيدرالي، إذ من الطبيعي وضع الأسس الثابتة لطرق إدارة الحكم من خلال مجلس أعضاؤه يتحدّرون من المناطق الفيدرالية كافة، حيث تكون لأبناء هذه المناطق حرية الاختيار الكامل والتام لاختيار من يمثلهم في المجلس، عن طريق انتخابات محلية بإشراف لجنة مشتركة فيدرالية عامة.

للمجلس الفيدرالي أهميته في الكثير من النواحي، فله السلطة على الوزراء والأداء الحكومي العام، بالإضافة إلى وضع الأسس الثابتة للعلاقات بين أبناء المناطق الفيدرالية المختلفة، وربما تكون المجالس الفيدرالية حول العالم خير دليل على نجاح هذه الفكرة، فلهذا المجلس سلطة تُعتبر الأكبر في البلد الذي يمتد نفوذه عليه، خصوصاً من ناحية الإشراف على توزيع الثروات بطريقة منصفة على كافة المناطق، بالإضافة لإشرافه على سير كافة النقاط التي من الممكن الاتفاق عليها، لتنفيذها بشكل متتالٍ والتي تُعتبر بدورها نقاط وقف الاقتتال بشكلٍ دائم، والأهم أن لهذا المجلس السلطة العليا لتحديد العلاقات الخارجية ومسارها، ومراقبة الاتفاقيات على أنواعها خصوصاً الثقافية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه من الممكن إنْ تمّ إنشاء المجلس الفيدرالي، فسيقفز بالمستقل السوري خطوات كثيرة إلى الأمام، إذ إنّه يضمن الابتعاد عن الأحادية في القرار، وهو الأمر الأساسي الذي فجّر الأزمة السورية وعمّق جراح السوريين طيلة السنوات الماضية، وبالتالي فإنّ السلطة الأساسية ستكون بيده كما أسلفت، وتكون الوزارات مؤسساتٍ خدمية بشكل تام، والأمر تصاعدي وصولاً إلى القمة وهي الرئاسة السورية، والتي من الممكن أن تكون معضلة الوصول إلى الاتفاق العام المنويّ إرساؤه لتحقيق السلام.

ومن هذا المنطلق فالرئاسة السورية مع وجود مجلس فيدرالي، ستكون منصباً شرفياً لا أكثر، إذ أنّ صلاحيات رئاسة الجمهورية ستكون شبه معدومة، وهذا الحال ينطبق على الكثير

من الدول والتي تُعتبر قدوة في إدارة أمورها السياسية (داخلياً وخارجياً) والاقتصادية. أما رئاسة الوزراء فسيكون لها الدور الأهم من خلال العمل الدائم على التنسيق التام بين جميع وزارات ومؤسسات الدولة. بالإضافة إلى التنسيق بين الحكومة والمجلس الفيدرالي. ونجاح هذه المهمة يُترك لشخص رئيس الحكومة نفسه. وبيده إدارة أمور البلاد وتسييرها نحو القمة أو إعادتها إلى بُؤر الخلافات.

مجلس الشيوخ

التعددية الدينية في سوريا تاريخية ولا يمكن القفز من فوقها عند القيام بأي خطوة أو إجراء مرحلي أو مستقبلي. ولطالما كان قرار رؤساء الطوائف تابعاً للإرادة السياسية. ولا شك بأنّ الوقت قد حان لإنشاء مجلس خاص بأمور الطوائف وإيجاد البروتوكولات والقوانين والمراسيم. لتنظيم وتسيير الأمور الحياتية والاجتماعية التي لها شق ديني أو طائفي. إلّا أنّ سوريا اليوم وبعد التعددية الحزبية خصوصاً في مناطق الشمال السوري. تفرض واقعاً يجبر رجال الدين الالتقاء مع العلمانيين. من خلال مجلس الشيوخ الذي سيكون من أولى اهتماماته تنظيم الحياة اليومية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا الحصر. تنظيم مسألة تعدد الزوجات. فبعض مناطق الشمال ترفض التعدد إلا بشروط معينة. واعتبر كثيرون أن هذه الشروط تتعارض مع الفكر الديني وخصوصاً الإسلامي. علماً أن هذه الشروط هي الشروط الإسلامية البحتة لزواج الرجل من امرأة أخرى. وبالإمكان الرجوع إلى هذه الشروط وهي متاحة من خلال الإدارة الذاتية في شمال سوريا. وربما هذا المثال يُعتبر أكبر دليل على إمكانية تلاقي الفكر العلماني مع الفكر الديني للوصول إلى نقاط مشتركة تكون أساساً للمستقبل.

علما أنّه بالإمكان ربط مجلس الشيوخ بوزارة في الحكومة. تكون مهمتها نقل الاقتراحات واقتراحات القوانين والمراسيم. التي تنظم الحياة

"يمكن ربط مجلس الشيوخ بوزارة في الحكومة، تكون مهمتها نقل اقتراحات القوانين والمراسيم، التي تنظم الحياة الاجتماعية والدينية في سوريا، خصوصاً إذا ما تم تفعيل ممثلي جميع الطوائف بشّكل متوازن، بالإضافة إلى ممثلي القواعد الحزبية الأساسية المنتشرة على جميع الأراضي السورية، ومن البديهي ظهور الكثير من العراقيل، خصوصاً من ناحية تبعية بعض الأحزاب ذات الصفة الدينية إلى ممثلي الأحزاب أنفسهم."

الاجتماعية والدينية في سوريا. خصوصاً إذا ما تمّ تفعيل ممثلي جميع الطوائف بشكل متوازن. بالإضافة إلى ممثلي القواعد الحزبية الأساسية المنتشرة على جميع الأراضي السورية. ومن البديهي ظهور الكثير من العراقيل والخلافات خصوصاً من ناحية تبعية بعض الأحزاب ذات الصفة الدينية إلى ممثلي الأحزاب أنفسهم. مما سيخلق تكتلات كبرى بمواجهة التكتلات الصغرى خصوصاً عند التطرق إلى أي قرار حاسم ومصيري. إلا أن قواعد إنشاء المجلس من الممكن أن تعمل على تفادي هذا الأمر كونه من البديهيات المنتظرة.

المعوّقات

التعليم

لا جدال على أنّ الحل السياسي - الفيدرالي يحتاج إلى بناء أو إعادة بناء العديد من الصروح الأساسية ومنها التعليم. ولعل الحجر العثرة

لا يتمثل بطرق التعليم والمنهجية التي سيتم اتباعها، بل بمضمون الكتب الدراسية والمناهج نفسها، بدءاً من اللغة مروراً بالكادر التعليمي ووصولاً إلى مضمون المنهج فيما يتعلق بالتربية المدنية والتاريخ والجغرافيا، على اعتبار أنّ المواد العلمية من الممكن أن يتم الاتفاق على مضمون منهجها كونها ثابتة وغير قابلة للتحريف أو الانحياز المؤدي إلى الاختلاف.

فاللغة التي سيتم اعتمادها في التدريس هي أساس العملية التعليمية، وبالتالي فإن الاتفاق عليها لا بد من أن يكون أساسياً وضرورياً، كما أنّه من غير الممكن بعد الآن فرض لغة أساسية ولغة ثانية على جميع الأراضي السورية، بسبب التغيرات الواقعية على الأرض، وستفرض المقاطعات الفيدرالية نفسها على اختيار اللغة، والتي من الممكن أن تكون كالآتي، اللغة الكوردية أساسية واللغة العربية لغة ثانية في فيدرالية شمال سوريا، وهو أمر لا بد منه بعد أن بدأت السلطات التربوية في شمال سوريا بتطبيق هذا الأمر فعلاً على الأرض، حتى أنّها خيّرت الطلاب العرب حول اختيار اللغة الأساسية، ومع تعدد القوميات والطوائف في الشمال السوري فمن الممكن أن نرى الأمر أيضاً على الشكل التالي: كردي - عربي وعربي - كردي، كردي - آشوري وعربي - آشوري.

وفي مناطق الشمال السوري الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة (المعارضة) المدعومة من تركيا، فقد باتت اللغة التركية واقعاً أساسياً في المناهج الدراسية، وأصبح التعليم عربي - تركي وتركي - عربي، أما باقي المناطق السورية وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية والإنصاف، فمن الممكن أن تتوزع اللغات كالتالي: عربي - أرمني، عربي كردي، عربي روسي، عربي إنكليزي، عربي - فرنسي، عربي - فارسي.

ومع هذا العدد الكبير من اللغات الأساسية واللغات الرديفة أو الثانية سيجد القائمون على العملية التعليمية أنفسهم أمام طريق شاق لكنه ممكن التنفيذ، وقد تعتريه بعض العراقيل في البداية خصوصاً خلال وضع المناهج نفسها بهذه اللغات وطرق تعليمها والامتحان بها، إلّا أنّه ومن جانب آخر؛ فهذا التنوع سينتج تنوعاً ثرياً للغات المستخدمة في سوريا، مما سيفتح الآفاق الواسعة أمام الطلاب السوريين مستقبلاً بعد التخرج، وهذا الأمر يتعلق بالتخصص العالي والدخول إلى أسواق العمل المحلية والعالمية.

الجيش

لسوريا حدود ممتدة على مسافات شاسعة تربطها مع عدد كبير من الدول المجاورة لها، (العراق، الأردن، لبنان، تركيا) بالإضافة إلى الحدود البحرية، وهذه الحدود تحتاج تأميناً أمنياً عالياً لمنع عمليات التسلل والتهريب التي نشطت خلال السنوات الماضية، كما أنّ جميع المناطق تحتاج العناصر الأمنية التي ستتولى إدارة المقاطعات الفيدرالية، والسؤال: مَن وكيف سيتم حفظ الأمن وتأمين الأمان للمواطن السوري؟ ومن سيتولى تنظيمه وتحت أي شكل ومن سيتولى التسليح والتدريب؟ ونظراً للانقسامات الحادة في السلاح السوري ووجود قوى أساسية جديدة على الأرض، لا بد من الوصول إلى حلّ يُرضي الجميع دون أي شعور بالتهديد.

والحل الأنسب حسب العديد من المراقبين، هو تشكيل مجلس عسكري أعلى، يضم ممثلين عن كافة القوى العسكرية الموجودة على الأرض، على أن تُترك مسألة التسليح والتدريب لكل منطقة على حدا، على أن تمر الاتفاقات من خلال المجلس العسكري الأعلى، والذي سيكون له مهمة ثنائية، الأولى داخلية والثانية حماية الحدود، وبالتالي فصل القوى العسكرية إلى قسمين: جيش وشرطة، ومن الممكن ترك الشرطة المحلية لتكون تابعة من حيث المبدأ إلى المجالس المحلية لتنفيذ أوامرها، مع تحديد العديد والعتاد بشكل متواز بين جميع المناطق بشكل نسبي، وربما تكون مسألة تنظيم الشرطة أخطر وأهمّ من مسألة تنظيم الجيش، كونها ستكون على تماس يومي مع المواطن السوري .

مسألة تشكيل الجيش ورغم دقتها إلا أنها ستكون ربما من أسهل الأمور التي من الممكن تخطّيها، وذلك من خلال تشكيل ألوية خاصة بكل منطقة، على أن تكون تابعة للمجلس العسكري الأعلى، بشرط تحديد كمية ونوعية التسليح وعديد الفرق التي ستؤلف هذه الألوية، ونظراً للواقع على الأرض فإن القوة الأكبر ستكون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية والجيش السوري حالياً، ومعها كل المعدات والتجهيزات الحديثة، وهذا الأمر ممكن تخطيه من خلال العدد التمثيلي في المجلس الأعلى، مع التأكيد على أن الوقت وحده سيتيح دمج الجميع ضمن إطار الجيش السوري، إي أنّ مسألة المجلس الأعلى ستكون أمراً مرحلياً لتفادي أيّ احتكاك في المرحلة الحالية، والتي ستلي مرحلة الاتفاق النهائي، وهذا الأمر سيحتاج إلى الجهد والوقت والوعي، ومن الممكن الاستناد إلى التجربة اللبنانية من ناحية استيعاب الميليشيات ضمن إطار جيش لبنان الوطني الواحد، حيث ورغم كل العراقيل تم تنفيذ الخطوة للعديد من الميليشيات مع تسليم جميع الأسلحة التي كانت بحوزتها، إلّا أن التنفيذ في الملف السوري لا بدّ وألّا يستثني أي ميليشيا أو تنظيم لتفادي الانقسام الحاصل في لبنان، بعد استثناء حزب الله من حركة الاستيعاب وما تسبب به الأمر من انقسام وتوترات في الشارع اللبناني، أي أن قرار الحرب والسلم لا بد وأن يكون بيد الحكومة الفيدرالية الموحدة التي يتبع لها الجيش الوطني دون أي اختراقات أو امتيازات لطرف دون الآخر.

الاتفاقات الدولية

العقدة الإيرانية

من أهم عراقيل التوصل إلى حل نهائي للأزمة السورية إيران، فالحرس الثوري الإيراني استطاع خلال العقود الماضية السيطرة على مقدرات الدولة السورية شئنا أم أبينا، وذلك من خلال التوغل السياسي والطائفي والاقتصادي والعسكري، وبالتالي فإن أي عمل لا بد وأن يتقاطع مع مصالح إيران، كما أنّ أي حل بالتالي سيكون مقلّصاً لأرباح إيران المتوقعة، وبالتالي فإن مساعي إفشال الحلول ستتصدر الواجهة ولوقت طويل، وبات الجميع يتكلم في هذه الفترة عن التواجد الإيراني في سوريا وعن السيطرة شبه الكاملة للحرس الثوري الإيراني على مفاصل سورية عدة، مرجعين السبب للأحداث التي بدأت العام ٢٠١١ على اعتبار أنّ إيران استغلّت حاجة سوريا للدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، إلّا أنّ الأمر أعمق من هذا الكلام، فالدخول الإيراني لسوريا بدأ منذ أكثر من عقدين عن طريق البوابة الناعمة أي الاقتصاد.

فإيران لها أطماعها في المنطقة وهو أمر لا تخفيه إطلاقاً، وبدأت منذ الإعلان عن تأسيس الجمهورية الإسلامية الترويج لمبدأ تصدير الثورة، وظن الجميع أن الأمر يقتصر على إنشاء مجموعات تابعة للحرس الثوري على شاكلة حزب الله اللبناني وفروعه العربية والخليجية، إلا أن القيادة الإيرانية والتي يبدو أنها تلاعبت بالجميع، دخلت من الباب الخلفي وهو باب الاقتصاد، ونشرت آلاف الشركات لتكون جزءاً أساسياً من اقتصاد الدولة السورية، ولا بدّ من الإشارة إلى استحواذ الحرس الثوري على كافة الشركات الأساسية في إيران، كشركات التعدين والتنقيب والنفط والكهرباء والإنشاء والاتصالات والتصنيع الخفيف والثقيل، وأنشأ آلاف الشركات التابعة له التي تنتشر وتستحوذ وتحقق الأرباح الطائلة.

ومن هنا بدأ إلقاء الطعم للحكومات السورية المتعاقبة منذ بداية ثمانينيّات القرن الماضي، وبعد اتّخاذ القرار السياسي بدأت الاتفاقيات المشتركة بالظهور والتي كانت تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والمالية دون استثناء، ومنذ العام ١٩٩٨ وحتى الآن ارتبطت الشركات الإيرانية بالاقتصاد السوري بشكل وثيق، أو بالأحرى جرى رهن الاقتصاد السوري للشركات الإيرانية، وباتت كافة القطاعات تعمل من خلال التمويل الإيراني أو الخبراء الإيرانيين وصولاً إلى المصانع والمعامل الثقيلة وتجميع السيارات.

> **إن الوجود الإيراني في سوريا له ثمن، ومن الواضح أنه باهظ جداً، وسيدفع الاقتصاد السوري الثمن باهظاً بعد الحرب وبدء عملية إعادة الإعمار، مع وجود مئات الشركات الإيرانية التي تم التعاقد معها منذ الآن لتنفيذ أعمال البنية التحتية، وإعادة إعمار بعض المدن والبلدات والقرى، حتى إن بعض هذه الأعمال بدأ بالفعل في دمشق والقلمون ومناطق أخرى من سوريا.**

فالوجود الإيراني في سوريا له ثمن، ومن الواضح أنه باهظ جداً، وسيدفع الاقتصاد السوري الثمن باهظاً بعد الحرب وبدء عملية إعادة الإعمار، مع وجود مئات الشركات الإيرانية التي تم التعاقد معها منذ الآن لتنفيذ أعمال البنية التحتية، وإعادة إعمار بعض المدن والبلدات والقرى، حتى أنّ بعض هذه الأعمال بدأ بالفعل في دمشق والقلمون، حيث يُلاحظ قيام عدة مناطق سكنية على الرغم من الأوضاع الأمنية السيئة جداً في أكثر من منطقة سورية.

تعديل قوانين الاستثمار

ولتسهيل عمل الشركات الإيرانية جرى تعديل بعض القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إشراك بعض الشركات السورية المملوكة من بعض النافذين بالعمليات الجارية، واستحداث شراكات بنسب ضئيلة جداً، وبالتزامن مع هذا الانتشار المالي، نقلت إيران آلاف الإيرانيين والأفغان المقيمين في إيران للسكن في العديد من المناطق، لتأمين قاعدة سكانية تحمي وتساند هذا الوجود.

للأسف فإن ما يجري والسيطرة شبه الكاملة لإيران على مقدرات الاقتصاد السوري، لم يكن ليحصل لولا البعد العربي عن سوريا، واتباع سياسة النبذ دفعت سوريا إلى اللجوء إلى التمويل الإيراني لإبقاء عجلة الاقتصاد دائرة، علماً أن مصر ربما تكون الدولة الوحيدة التي تسير حالياً ضد التيار، وتحاول إبعاد شبح السيطرة الإيرانية الكاملة من خلال إعادة سوريا شيئاً فشيئاً عبر الدبلوماسية الناعمة، على أمل أن تصحو بقية الدول العربية لتدارك الخطأ ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه.

سوريا المفيدة

إنّ مشروع إيران القاضي بإقامة سوريا المفيدة، هو فعلاً مفيد لكن ليس لسوريا، بل لإيران نفسها، فمن يراقب التمدد المالي والاقتصادي والاستثماري الإيراني في سوريا، يعلم تماماً أن ثمة خطة إيرانية للسيطرة على المقدّرات الاقتصادية السورية، فالأمر لا يتعلق فقط بشركات الإنشاءات التي برز دورها مؤخراً في عملية بناء المناطق المحيطة بمدن دمشق وحمص وغيرها من المناطق، بل يمتد إلى معظم النواحي الاستثمارية، وقد تم ربط البلدين بمجموعة كبيرة من الاتفاقيات الثنائية التي تعطي لهذا الدخول المالي الطابع القانوني، وأضاف أن الغزو الاقتصادي الإيراني أشدّ خطراً على سوريا والسوريين من الغزو العسكري والأمني، إذ بات يشمل مجمل النواحي الاقتصادية والاستثمارية والمالية، مما يجعل من مسألة تخارج العلاقة بين البلدين أمراً مستحيلاً، وإن تم بطرق صعبة سيحمل معه الويلات للاقتصاد السوري وبشكل كامل.

كما أنّ البلدين ارتبطا بالعديد من الاتفاقات الثنائية منذ ما بعد الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أن التعاون الثنائي كان خجولاً، وبدأ يتخذ شكله الحالي منذ العام ١٩٩٠ حيث وبتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٩٠ تم التوقيع على حزمة

من الاتفاقيات التي شملت التعاون الاقتصادي والتجاري، واتفاقية إنشاء شركات مقاولات وإنشاء مشتركة، واتفاقية خاصة بإنشاء شركات استثمارات ومقاولات مشتركة، واتفاقية تبادل خبرات التخطيط الخاص بالميزانيات، وتلى ذلك اتفاقية تجارية تسهّل انسياب البضائع بين البلدين (١٩٩٦/٨/٢)، وقد قام النظامان بحماية هذه الاتفاقيات عبر اتفاقيات خصصت لهذا الغرض، كاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات التي تم توقيعها في العام ١٩٩٨ (١٩٩٨/٢/٥)، ومذكرة تفاهم وُقّعت بتاريخ ١٥/٥/ ١٩٩٩ خاصة بالقوانين الجمركية وتطبيقها، ويبدو أن الهدف هو تحرير التبادل التجاري بين البلدين، وهو أمر يصب بمصلحة إيران لسبب رئيسي، وهو أن الميزان التجاري يميل بشدة لصالحها، وقد تم إنشاء لجنة لدراسة تحرير التبادل التجاري تم التوقيع عليها بتاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠٠٣، وتم تعزيز هذا الاتجاه من خلال إطلاق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢١، كما تم الاتفاق على إنشاء مصرف سوري إيراني مشترك.

لا بدّ من الإشارة إلى أن الواجهة التي تبدو للمراقبين، تبدو وكأنها عمليات تجارية استثمارية عادية، وبأن إيران تستثمر في سوريا شأنها كشأن باقي البلدان في أي بقعة في العالم، وقد تمّت التغطية من خلال إنشاء اللجنة السورية الإيرانية المشتركة، ومجلس رجال الأعمال المشترك، وغيرها من الواجهات الإعلامية التي توحي بأنّ كلّ شيء يتم من خلال رجال الأعمال ومصالح المستثمرين، لكن الحقيقة أبعد من ذلك، فإيران دأبت وخصوصاً منذ اندلاع الأحداث في سوريا، على دعم النظام السوري بالقروض والهبات لتعويض الخسائر الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد السوري ككلّ، إلّا أن لكل قرض مقابل فعلي، فمثلاً القرض البالغ ٣ مليار و٦٠٠ مليون دولار والذي حصلت عليه دمشق، نالت طهران مقابله موافقة سوريا على دخول عشرات الشركات وفي مجالات مختلفة إلى الأسواق السورية، ومن بينها شركات الصرافة، حيث تم إقفال الشركات السورية خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر من العام ٢٠١٣ وتم تسليمها عبر الاستحواذ لشركة رجل الأعمال السوري رامي مخلوف، الذي أعاد العمل بها بعد التحالف مع شركات إيرانية، كما أنّ الشروط ليست دائماً مالية أو استثمارية، بل فرضت إيران قبول المؤسسات الحكومية السورية فتح جامعة المصطفى في قلب مدينة دمشق، وهي جامعة دينية معروفة بالتوجه المتطرّف الذي يركّز على نشر فكر ولاية الفقيه، وهي بإشراف مباشر من ضباط الحرس الثوري والمقرّبين من ولي الفقيه نفسه، وفي نفس الإطار الديني تسعى إيران إلى زيادة ما تسمّيه زيارة العتبات المقدسة، من قبل الحجاج الإيرانيين إلى دمشق، علماً أنّ هذه الزيارات لم تنقطع طيلة الفترة الماضية رغم الأوضاع الأمنية السائدة، وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة السياحة السورية إلى أن عدد الإيرانيين الزائرين وصل في العام ٢٠١٠ إلى مليون زائر.

التغيير الديموغرافي

تشير التقارير المؤكدة أن بعض رجال الأعمال السوريين، يساهمون ببعض شركات مخلوف، ومنهم عبد القادر صبرا وأيمن جابر، ومن هذه الشركات العاملة في هذه المناطق والمملوكة بأكثرية أسهمها لرامي مخلوف: (شركات صروح والفجر والبتراء والحدائق وبنيان الشام وأراب سي وراماك)، حيث قامت هذه الشركات بالاستحواذ على كامل هذه المناطق من مالكيها الأصليين بطرق مختلفة، مشيراً إلى أنه تم إفراغها تماماً من المواطنين المنتمين للطائفة السنية، وأصبح جميع من يسكن هذا الحزام ليس فقط من الطائفة الشيعية أو العلوية، بل من الشيعة المؤمنين فقط بولي الفقيه، وذلك لضمان الولاء التام للمشروع الإيراني في سوريا، حيث يتم فعلياً إقامة الحزام السكاني المحيط بدمشق، لافتاً إلى أن بعض المناطق انتهت فيها بعض الأقسام الخاصة بالعمائر السكانية، وتم إسكان مدنيين من الجنسية الإيرانية واللبنانية والأفغانية والسورية، كما أنّ مخلوف دخل بشراكات مع شركات إيرانية أبرزها شركة خاتم

الأنبياء المملوكة بالكامل من قبل الحرس الثوري الإيراني، حيث تقوم شركة خاتم الأنبياء بتوزيع الأعمال على بعض الشركات الإيرانية الصغيرة والتي بدورها تتبع للشركة الأم، مما حوّل هذه المناطق إلى خلية نحل تعجّ بالإيرانيين، حيث يتم استقدام العمالة الإيرانية والأفغانية للعمل في هذه المواقع، كونها على ما يبدو أرخص من العمالة السورية، بالإضافة إلى عامل السرية والانضباط المطلوبَين، حتى إن حرّاس هذه المناطق من المليشيات التابعة للحرس الثوري بشكل مباشر، خصوصاً حزب الله اللبناني الذي يبدو أنه حصل على حصته من هذه المناطق السكانية، لإسكان عدد من مقاتليه الذين تم نقلهم من لبنان.

مع الإشارة إلى أن هذه العمليات الجارية، من شأنها بالطبع تغيير وجه سوريا الحضاري، بالإضافة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية من خلال إبعاد مكوّن أساسي من الشعب السوري، فهذه المناطق كغيرها من المناطق السورية كانت مختلطة بين العلويين والسنة، وشهدت نهضتها على مدى عقود بسبب هذا الاختلاط، إلّا أنّ الأمر يُختصر حالياً بأن دمشق المستقبل ستكون محمية بأسوار من المجمّعات السكنية من مكوّن واحد، لمنع المكوّن الآخر حتى من الاقتراب إلى دمشق.

فخ طويل الأمد

إنّ الارتباط مع إيران اقتصادياً وتجارياً ليس بالسرّ الذي تخفيه الحكومة السورية، حيث تم الإعلان عن الأمر اكثر من مرة عبر وسائل الإعلام من قبل المسؤولين الحكوميين، وفي المقابل رمت إيران الطعم للسوريين من خلال رفع قيمة الخط الائتماني إلى أكثر من عشرة مليار دولار أميركي، وبسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة، لم يجد النظام السوري غير هذا الحلّ للبقاء على قيد الحياة، علماً أن العديد من التشريعات والمراسيم الجمهورية صدرت خلال السنوات الماضية، لتسهيل وتسريع الحركة التجارية بين البلدين، أو بمعنىً أدقّ: لتسهيل وتذليل العقبات أمام حصول إيران على حقوق حصرية تتعلق بمدّ سوريا بالمواد الأولية، أو بالحصول على عقود إعادة الإعمار، وذلك قبل أن تتجه الأنظار عالمياً إلى الساحة السورية للمساهمة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

فالعقود التجارية والصناعية الخاصة بقطّاع الكهرباء، التي ارتبطت بها الحكومة السورية مع النظام الحاكم في إيران، لا تقتصر على ما تمّ الإعلان عنه خلال شهر أيلول / سبتمبر٢٠١٧، بل سبق وتمّ تمرير صفقة أخرى أواخر العام ٢٠١٣، حيث جرى التوقيع بين الحكومة السورية وشركَتَي "سانير» و"مبنى» الإيرانيتين على صفقة كبيرة آنذاك، بلغت قيمتها ١٦ مليون دولار أميركي، وتشمل الصفقة توريد قطع غيار لمعامل الكهرباء، بالإضافة إلى تقديم الصيانة وتأهيل محطات التوليد وشبكات الكهرباء، التي تضررت بسبب الحرب الدائرة، كما تم الإعلان عن صفقة كبيرة بلغت ١٣٥ مليون يورو أول شهر أيلول / سبتمبر.

والمزعج في الأمر ليس فقط استيراد قطع الغيار الضرورية لتشغيل أو ترميم المحطات الكهربائية المتضررة، بل إنّ العقود وبشمولها على الصيانة والتأهيل، تضع هذا القطاع الأساسي والحيوي بيد الإيرانيين تماماً، خصوصاً وأن الاتفاقات الملحَقة بالعقود تمتد لسنوات طويلة، كما أنّه من شأن هذه العقود الإضرار باليد العاملة السورية، خصوصاً وأن العديد من الشبان السوريين يملكون الخبرات اللازمة لإدارة وتشغيل وصيانة المشاريع الكهربائية.

الوتر الطائفي

ومن يراقب المجتمع السوري عن كثب، لا بد وأن يلاحظ أن الإيرانيين توغلوا فعلاً داخل نسيج المجتمع السوري عبر المال والدين، حيث استغلوا النعرات الطائفية لدى الطائفة الشيعية باعتبارهم (أي الإيرانيين) الوحيدين القادرين على الدفاع عن الطائفة وحمايتها من المخططات الخارجية التي تحاول القضاء عليها حسب

وصفهم. كما أنّ الكثير من مؤسسات الصّرافة وبعض المصارف العاملة في سوريا تتبع لإيران، كبنك «ملي» و»صادرات إيران» حيث كانوا يقدمون القروض الصغيرة والمتوسطة للشباب المنتمين للطائفة الشيعية دون فوائد. والسداد يبدأ أحياناً بعد خمس سنوات، وذلك تحت حجة مساعدة الشباب. وبالتالي فإنّ السيطرة عليهم تصبح سهلة، ويصبحون جزءاً من المنظومة الاقتصادية الإيرانية من خلال مشاريعهم وتجارتهم. كما أنّ هذا التمويل يشكل المرحلة الأولى التي تبدأ بعدها المرحلة الثانية، وهي اختيار العناصر الملائمة لتنضم إلى تشكيلات أو ميليشيات تابعة لإيران، ويخضع المختارون لتدريبات عسكرية في لبنان أو سوريا على يد عناصر من حزب الله اللبناني وجنود الحرس الثوري، ويتم اختيار النخبة منهم للتدرّب في إيران ليكونوا في مواقع مسؤولة، كقادة مجموعات أو عناصر مخابرات مرتبطين بالأجهزة الإيرانية .

ولا بدّ من التطرق إلى التواجد العسكري الإيراني في سوريا كونه مرتبطاً بكثافة بالوجود المدني الإيراني في الكثير من المدن السورية، والذي نشط من خلال السياحة الدينية والنشاط الاقتصادي، فالمعروف أنّ التجارة من أدوات التوسّع المعتمدة للحرس الثوري لإنقاذ الاقتصاد والافلات من العقوبات الاقتصادية، وبالتالي فإن عناصر الحرس الثوري متواجدون بكثافة في سوريا لتأمين النشاط التجاري وتأمين الحماية للمنشآت الإيرانية الاستراتيجية كالمصانع ومراكز تكرير البترول والشركات الكبرى.

كما أنّ الحرس الثوري الإيراني قام وعلى مدار السنوات الماضية، بتدريب مجموعات كبيرة من الجيش النظامي السوري، وخصوصاً الجنود المنتمين للطائفة الشيعية، بالإضافة إلى تدريب مجموعات من المدنيين حتى أصبح في سوريا ما يشبه تنظيم حزب الله في لبنان، لكن تحت إدارةٍ مباشرة من النظام السوري وبعض الضباط شديدي الولاء لآل الاسد. وعن عمليات التدريب فإنها تتم في إيران أو العراق وفي الداخل السوري، وبعض المعسكرات المغلقة للحرس الثوري

"قوات سوريا الديمقراطية باتت مسيطرة على أغلب الإنتاج النفطي في سوريا، والمتركز بشكل رئيسي في محافظتِي الحسكة ودير الزور، كما إنها تسيطر على أهم معمل لإنتاج الغاز (كونيكو) في الشرق الأوسط، وكذلك مصادر المياه السطحية من خلال مجموعة من الأنهار والجوفية، والأراضي الزراعية التي تؤمن الغذاء لكل سوريا، ويعني ذلك أن لفيدرالية شمال سوريا أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى عموم سوريا."

الموجودة في منطقة البقاع اللبنانية، ولا بدّ من العودة بالزمن سنة تقريباً، عندما أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري، أنّ عناصر من فيلق القدس التابع لقواته موجودة بالفعل في سوريا وفي لبنان أيضاً، حيث إن مهمة هذه القوات في سوريا هي لدعم النظام في أزمته، مشدّداً على أن مهمته استشارية وليست عسكرية. وإن سلّمنا جدلاً أن التدخل بشكل "مشورة" فقط، فالمشورة في اللغة العسكرية تُعتبر أخطر من التدخل العسكري المباشر من قبل العناصر المسلحة.

فإيران ولتفادي المساءلات الدولية، تقدم لنظام الرئيس السوري بشار الأسد كافة أنواع الدعم العسكري، التزاماً باتفاقية تعاون عسكري كان وزير الدفاع السوري السابق حسن تركماني قد وقعها مع نظيره الإيراني السابق العميد مصطفى محمد نجار في طهران (منتصف يونيو/حزيران ٢٠٠٦) والذي يشدّد على "تعزيز التعاون المتبادل وكذلك ضرورة الحفاظ على

السلام والاستقرار في المنطقة". كما وقع وزير الدفاع السوري و نظيره الإيراني في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في دمشق مذكرة تفاهم في مجال الدفاع المشترك والشؤون العسكرية، وأعلن التلفزيون الإيراني باللغة الإنكليزية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أنه تم تفعيل هذه المذكرة ثلاث مرات، إذ تشير إحدى بنودها إلى أن "أي هجوم على سوريا هو بمثابة هجوم على إيران وستصل صواريخنا إسرائيل" كما يردّد القادة العسكريون في إيران.

الأطماع التركية

لم يعدْ سرّاً على أحد أنّ تركيا كانت البوابة الأولى لعبور الإرهابيين من مختلف دول العالم إلى سوريا، كما لم يعد خافياً على الإطلاق الدعم التركي اللامتناهي للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيما داعش والنصرة، إذ ظلت وعلى مدى ثلاث سنوات تقريباً الممرّ الوحيد والأكبر لكل المسروقات التي تم بيعها في الأسواق العالمية، من نفط وآثار وموادّ أولية وأجهزة وآلات المصانع، لكن يبقى السؤال: لماذا؟ والجواب ببساطة أنه يعود للأطماع التاريخية التركية بسوريا، والتي ما تزال حلماً متجدداً في أذهان أردوغان وأعوانه وأتباعه، والمؤسف في الموضوع أنّ قسماً ليس بقليل من سوريي الشمال بات يفضّل فعلياً العيش ضمن الأراضي التركية، وضم منطقتهم إلى الدولة التركية بعد الانسلاخ عن الوطن الأم سوريا.

الخطة الأولى والتي تم إفشالها، كانت تسعى إلى إيصال الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم بعد إنجاح ما سُمّي بالثورة السورية، إلّا أنّ بقاء الحكم صامداً بعد الدعم الروسي والإيراني، أفشل الخطة وأصبح حتى التفكير فيها ضرباً من الجنون، وتم الانتقال بعدها إلى الخطة البديلة، وهي إنشاء منطقة سورية تقع تحت السيطرة التركية الكلية، وبدأت ملامحها تظهر في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الخطة يبدو أن تنفيذها سيكون مجتزءاً، إذ يتطلب نجاحها السيطرة على طول الخط الحدودي الفاصل، وهذا الأمر بات مستحيلاً مع تعاظم قوة القوى الكردية المسلحة والتي أصبحت لاعباً أساسياً ومحورياً في المنطقة.

إلا أنّ الأكراد ورغم كونهم المانع الأساسي لوقف الأطماع التركية، سيكونون في المرحلة المقبلة أداة أردوغان للترويج الداخلي بضرورة التدخل في سوريا بشكل مباشر، لقطع الطريق على إنشاء دولة كردية قد تمتد إلى السواحل البحرية، لذا نجد إصرار الأتراك على مسرحية تطهير مدينة إدلب وريفها من الإرهاب، بسبب موقعها الجغرافي الذي يُعتبر نقطة وسط بين القوات الكردية المنتشرة في أرجاء الشمال السوري.

وطبقاً لأسس اللعب الدولي سياسياً، فبين ليلة وضحاها نشأ الحلف الجديد بين روسيا وإيران وتركيا، لمواجهة القوى الجديدة على الأرض وعلى رأسها القوى الكردية، فتلاقت أنقرة وطهران على المصلحة المشتركة بينهما لوقف المدّ الكردي، وأتت روسيا لتشارك بوقف المدّ الأميركي عبر الحلفاء على الأرض والمتمثلين بشكل أساسي بالقوات الكردية، فأنشأت تركيا ما سُمّي بدرع الفرات لتأمين الخطة البديلة، وهي السيطرة على المنطقة الآمنة الممتدة بين مدينتَي جرابلس وعفرين، بالإضافة إلى التواجد في إدلب وبعض أطراف حلب، ليبقى للأكراد المنطقة الشرقية من نهر الفرات، والتي قد تتحوّل يوماً إلى مقاطعة فيدرالية ليس أكثر، بسبب ضيق المساحة وقلّة الموارد الاقتصادية فيها مقارنة مع باقي المناطق.

مع الإشارة إلى أنّ الأطماع التركية قد عبّر عنها أردوغان علناً في بداية الأحداث في سوريا، إذ نقلت عنه صحيفة الصباح الصادرة باللغة الإنكليزية في عددها الصادر يوم الإثنين، الثامن من تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١٢، إذ "حددت تركيا أربعة خطوط حمر إذا تخطت دمشق أياً منها فستُواجه بردّ عسكري تركي سريع. ومن بين الخطوط موقع داخل سوريا بالذات ولا سلطة لنظام الأسد عليه، وقد تقرع تركيا طبول الحرب وتدخلها إذا ما تعرّض للاستهداف العسكري لأنه قطعة من أرضها في الخارج" مع أنه ليس سوى قبر قرب حلب، وموجود هناك منذ أكثر من

ثمانية قرون.

كما أنّ الطلب الذي تقدّم به رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، من مجلس النواب الأسبوع الماضي ليمنحه صلاحية الردّ عسكرياً على أي اعتداء من الجانب السوري تتضمّن أربعة خطوط حمر، تلخصها "العربية.نت» بتصرف، وهي: إذا تعرض أيّ موقع تركي للاعتداء، أو تعرض ضريح سليمان شاه للاعتداء أيضاً، أو إذا تسببت سوريا بمتاعب جدية لأي من جيرانها، أو إذا تغيرت الأوضاع بالشمال السوري لصالح حزب العمال الكردستاني، وقالت "صباح" عن الخط الأحمر الثاني "أنه يمثل للحكومة التركية واحداً من أكثر المسائل حساسية" وفق تعبيرها عن الضريح المحتل موقعه ٨٧٩٧ متراً مربعاً من هضبة "قرة قوزاك" القريبة من حلب والقريبة ٣٥ كيلو متراً من مدينة كوباني».

الواقع الاقتصادي لمنطقة شمال سوريا

ربما تُعتبر الأوضاع الاقتصادية المفتاح الأساسي الذي يفتح أو يغلق باب الفكرة الفيدرالية، فمن المفترض أن تتمكن كل منطقة من التحكم بقدراتها الاقتصادية لإحداث نوع من التوازن بينها وبين باقي المناطق، وقد وضع الدكتور أحمد يوسف الضوء على الأمر من خلال بحث قام به، وأكد فيه على وجود مقوّمات اقتصادية لا يُستهان بها في الشمال السوري، وتحديداً في منطقة روج آفا، أو المنطقة التي ستكون يوماً الفيدرالية الكردية، ويقول "إن جغرافية شمال سوريا تحتل مكانةً حيوية في الحسابات الاقتصادية السورية، نظراً لتميزها بخصائص جيولوجية تكاد تكون معدومة في المناطق السورية الأخرى، وتجعل منها أهم مصدر للثروات الباطنية والسطحية، مما يمنح القوى التي تسيطر عليها في مكانةً تفاوضيةً هامة لتأمين حقوق مكوّناتها، ولرسم ملامح الخارطة المستقبلية لسوريا، وقد استطاعت الإدارة الكردية لمناطق Rojava المحافظة نسبياً على معظم مقوّمات البناء والتطور الاقتصادي، إذ إنها حافظت عليها من الخراب والدمار، رغم خروج بعضها من العملية الإنتاجية خلال سنوات الحرب، وتشكل المؤسسات التي تمت المحافظة عليها مرتكزات قوية للنظام الفيدرالي المعلن عنه، والذي سيدخل حيّز التطبيق بعد الانتهاء من انتخابات مؤتمر الشعوب الخاص بفيدرالية شمال سوريا، في التاسع عشر من كانون الثاني لعام ٢٠١٨م.

يمكن تقسيم المرتكزات الاقتصادية لفيدرالية شمال سوريا إلى نوعين من المرتكزات، أحدهما يتمثل في المرتكزات الطبيعية والثاني يتمثل في المرتكزات المؤسساتية والبشرية.

أولاً: المرتكزات الطبيعية

- الأراضي الزراعية: بلغت مساحة المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (٤٤) ألف كم٢، وذلك في المحافظات الشرقية الثلاث (الحسكة، دير الزور، الرقة)، وهي بغالبيتها أراضٍ صالحة للزراعة، إذ تتميز محافظة الحسكة باستحواذها على أكبر مساحة للأراضي الزراعية بين المحافظات السورية، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها (١٥٧٩) ألف هكتار، وهي تعادل (٢٧,٧٪) من إجمالي المساحات القابلة للزراعة على مستوى سوريا البالغة (٥٦٩٧) ألف هكتار، وتصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية إلى (٢٠٨٠) ألف هكتار إذا أضيف نصف الأراضي القابلة للزراعة في محافظتي الرقة ودير الزور إلى المساحة القابلة للزراعة في محافظة الحسكة، وبذلك تبلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة والخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية من إجمالي المساحات القابلة للزراعة في سوريا (٣٦,٥٪)، وتُشتهر هذه المساحات بكونها مصدراً هاماً لإنتاج الحبوب والقطن، إذ أنّ محافظة الحسكة لوحدها تنتج ٣٧٪ من إنتاج سوريا من الحبوب، و٣٩٪ من إنتاجها للقطن، وبالتالي فهي تُعدّ مصدر الأمن الغذائي في البلد، إلى جانب كونها تشكل بنية تحتية قوية للصناعات الزراعية.

تدلّ الدراسات على أن سوريا تحتاج لما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار أميركي لإعادة إعمارها، ومن هنا سيكون لمجلس إعادة الإعمار مهمة دبلوماسية مع الدول المعنية بالحرب السورية إقليمياً ودولياً، من خلال توزيع حصص إعادة الإعمار بشكل متوازن داخلياً وخارجياً، فمفتاح التهدئة هو إعادة تفعيل بعض الاتفاقيات وإنجاز اتفاقيات جديدة، بمشاركة واسعة من كبرى الدول العالمية.

ـ **تنوع مصادر المياه:** تُعدّ مناطق فيدرالية شمالّ سوريا من أغنى المناطق السورية بالمياه على مستوى سوريا، فهي من ناحية تتراوح ما بين مناطق الاستقرار الأولى والثانية والثالثة، ومن ناحية أخرى تمرّ فيها ثمانية أنهار، أهمها نهرا الفرات ودجلة. تم إقامة مجموعة من السدود على تلك الأنهار إضافةً إلى السدود السطحية المخزنة للمياه السطحية، ويبلغ عدد السدود الواقعة في مناطق فيدرالية شمال سوريا والمقامة في محافظتي الرقة والحسكة وعفرين ستة عشر سداً بطاقة تخزينية تتجاوز ٣٠٠ مليار متر مكعب من المياه، وتُعدّ سدود الفرات وتشرين وميدانكي من أهم تلك السدود.

ـ **الثروات النفطية والغاز الطبيعي:** تستحوذ فيدرالية شمال سوريا على أكثر من ٧٠٪ من الاحتياطي النفطي المكتشف في سوريا، فهي تسيطر على الحقول النفطية في محافظة الحسكة، وبدأت توسّع دائرة سيطرتها على الحقول والآبار الواقعة إلى الشمال والشرق من نهر الفرات في محافظة دير الزور، حيث تشير بعض الأرقام الإحصائية إلى أن إنتاج سوريا من النفط في العام ٢٠١٠ قد بلغ ٣٨٥ ألف برميل يومياً، ويتوزع إنتاج النفط في سوريا على ثلاث مناطق رئيسية: الأولى في محافظة الحسكة، والتي كانت الحقول النفطية فيها تنتج ما يزيد على ٢٢٠ ألف برميل يومياً من النفط الثقيل، والثانية في محافظة دير الزور والتي كانت تنتج نحو ١٤٠ ألف برميل يومياً من النفط الخفيف، أمّا الباقي فهي حقول صغيرة متناثرة في ريفَي حمص وحماة.

يلاحَظ ممّا سبق أن قوات سوريا الديمقراطية باتت مسيطرة على أغلب الإنتاج النفطي في سوريا، والمتركز بشكل رئيسي في محافظتي الحسكة ودير الزور، كما أنّها تسيطر على أهمّ معمل لإنتاج الغاز (كونيكو) في الشرق الأوسط، وكذلك مصادر المياه السطحية والجوفية والأراضي الزراعية التي تؤمن الغذاء لكل سوريا، وهي تشكل واحدةً من أهم نقاط القوة الاقتصادية لفيدرالية شمال سوريا.

وبشكل عام تتجاوز مساهمة الناتج المحلي لفيدرالية شمال سوريا ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا، ويعني ذلك أن لفيدرالية شمال سوريا أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى عموم سوريا، ويمنحها هذه الميزة القدرة على تعميم التجربة الفيدرالية لعموم سوريا، في حال توفر الإرادة السياسية والاقتصادية لبناء سوريا فيدرالية ديمقراطية لكل مكوّناتها.

ثانياً: المرتكزات المؤسساتية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية أن توفر الموارد الطبيعية لا تكفي لتحقيق الرفاه الاقتصادي، إذا لم يقترن ذلك بتوفر العنصر الأكثر أهمية في أي عملية تنموية، وهو العنصر البشري الذي يظهر دوره من خلال البناء المؤسساتي. ويظهر هذا الأمر واضحاً في الكثير من التجارب الدولية، كالتجربة اليابانية التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، وبدأت

نهضتها ببناء الإنسان والمؤسسات الناظمة لعمله، بهدف تغطية الفراغ الذي يتركه فقدان الموارد الطبيعية.

وإدراكاً لأهمية الجانب المتعلق بالبناء المؤسساتي في مناطق فيدرالية شمال سوريا، فقد قامت الإدارة الذاتية الديمقراطية في Rojava بمنح الأهمية الكبيرة لبناء المؤسسات التي تضمن مشاركة المجتمع بعمومه، في القرارات التي تخص جميع المكونات التي تسكن في مناطق سيطرتها. لا شكّ أن الحالة التي تعتبر تميزاً إدارياً في تاريخ الشرق الأوسط، تهدف إلى توقيف العمل بالمفاهيم الإدارية التي تؤدي إلى إبعاد الشعب عن اتخاذ القرارات المتنوعة، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، وتفعيل دور الشعب عبر اللجان الاقتصادية في المؤسسات التي تتخذ الصفة الشعبية الضامنة للمساهمة الفعالة للشعب، والابتعاد عن الاحتكار في أي مجال من المجالات الاقتصادية.

بين هذا وذاك من المقومات الاقتصادية لفيدرالية شمال سوريا، وإلى جانب الانهيار الاقتصادي لمؤسسات المنظومة الحاكمة في دمشق، وفشل القوى العسكرية التي عارضت النظام واستهدفت إسقاطه في جميع مشاريعه العسكرية والمدنية، بتأثير عوامل مختلفة؛ هناك سؤال يطرح نفسه، وهو: هل ستتمكن فيدرالية شمال سوريا من إدارة العجلة الاقتصادية في مناطقها في المرحلة القريبة القادمة، أم إنها ستُسقط تجربتها الاقتصادية، حالها كحال الطرفين الآخرين؟

تُعدّ القضايا الاقتصادية من القضايا الأكثر تعقيداً على مستوى العالم، لذلك يكون نجاح السياسات الاقتصادية بمثابة دليلٍ على قدرة النظم الإدارية، على استيعاب خبايا المفاهيم العامة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، نظراً للتأثير المتبادل لتلك الجوانب في بعضها البعض. لذلك نرى أن نجاح تجربة فيدرالية شمال سوريا اقتصادياً، يتوقف على عاملين يمتلكان نفس الأهمية، فالعامل الأول هو بناء الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية واستيعابها، والعامل الثاني هو إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق النظرية الاقتصادية، آخذاً في الاعتبار عوامل التأثير في البيئتين المحلية والعالمية. وكل ما عدا ذلك لن يكون سوى ضرب من الخيال في عالم يحتاج إلى فهم الواقع وإدراك حيثياته".

مجلس إعادة الإعمار

نتائج سنوات الحرب كانت كارثية، وبالتالي فإنّ حجم الدمار في البنية التحتية كان كبيراً جداً، والأمر لا يقتصر على البنية التحتية المعروفة، بل يتعداها إلى البنية التحتية الاجتماعية ومعها دمار المدن والمؤسسات، لذا فإنه من المتوقع إنشاء مجلس إعادة الإعمار بحيث يتولى مهمات إعادة الإعمار بكافة جوانبها، ولهذا الملف أهمية كبيرة إذ يتعلق أيضاً بالاقتصاد كونه معنيّاً بإعادة إعمار المؤسسات الاقتصادية والمعامل، والبنية الاقتصادية ككل، وتدلّ الدراسات على أن سوريا تحتاج لما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار أميركي لإعادة إعمارها، ومن هنا ستكون للمجلس ـ هذا إن أنشئ ـ مهمة دبلوماسية مع الدول المعنية بالحرب السورية إقليمياً ودولياً، من خلال توزيع حصص إعادة الإعمار بشكل متوازن داخلياً وخارجياً، فمفتاح التهدئة هو إعادة تفعيل بعض الاتفاقيات وإنجاز اتفاقيات جديدة، بمشاركة واسعة من كبرى الدول العالمية، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول التي كان لها حصة سياسية أو عسكرية بما جرى، فالدولة السورية بطبيعة الحال لن تستطيع وحدها إعادة الإعمار بتكاليفه الباهظة.

أما إعادة الإعمار الداخلية فتشمل بطبيعة الحال البنية التحتية لإعادة بناء المدن والبنى التحتية بأنواعها، ومحطات المياه ومحطات إنتاج الكهرباء والمستشفيات والجسور والمدارس وغيرها، ورغم أنّ هذا الأمر من البديهيات إلا أنه يتطلب معالجة حكيمة بتوزيع حركة الإعمار لتشمل الجميع بشكل متوازن، ويصل عدد المنازل

المدمرة كلياً في سوريا إلى نحو ثلاثة ملايين منزل حسب تقديرات البنك الدولي، وبالتالي فإن الأمر مترابط بمسألة إعادة اللاجئين وتأمين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعودتهم، وربما تكون الرقة ودرعا وحلب وريف دمشق وحمص وإدلب، من أكثر المناطق تدميراً وبحاجة إلى المعالجة المتأنّية والعاجلة في الوقت نفسه، وهنا سيجد مجلس إعادة الإعمار نفسه أمام مسألة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، كون الإعمار مرتبط بشكل وثيق بإعادة الأهالي إلى مناطقهم، والأمر لا يبدو سهلاً، إذ يرتبط بأكثر من خمسة ملايين نازح ولاجئ.

ويبدو واضحاً أن بعض الدول وخصوصاً إيران وروسيا والصين، قد استبقت الأحداث وبدأت فعلاً بالحصول على قطعة من كعكة إعادة الإعمار، من خلال نتائجها التي بدأت بالظهور في أطراف دمشق ومناطق القلمون، وكما تطرّقنا سابقاً فإن الاتفاقات ملزمة قانوناً للدولة السورية، وبالتالي فإنه من الممكن القفز فوق هذه الاتفاقات، بالعمل على احتسابها فعلياً من حصة كل دولة بدأت فعلاً بالعمل على الأراضي السورية في هذا المجال.

إلّا أنّ بعض العراقيل ستظهر فوراً، أقلها رفض الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية على الأقلّ، خلال الفترة المقبلة المنظورة الجلوس على طاولة مفاوضات إعادة الإعمار بتواجد أساسي من منظمة «جهاد البناء» الإيرانية، والتي تعتبر الذراع الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني، ومن المعلوم أن المنظمة بالذات متهمة بدعم الفصائل الإرهابية حول العالم، فهذه من المعضلات السياسية - الاقتصادية التي ستواجه القيادة السورية المقبلة ومعها المجتمع الدولي، والخروج من نفقها بسلام ضروري جداً حتى لا تُترك سوريا من جديد لتغرق في الرمال الإيرانية، وتبتعد عن المنظومة الإقليمية والدولية، لتُعاد كرة الحرب مرة أخرى بعد سنوات قليلة مقبلة، وحسب التعددية الموجودة حالياً على الأرض، فإنه من الواضح أن هذا الملف سيكون من الملفات الخلافية الكبرى التي إن تم تذليلها، فستُذلل كافة العقبات الأخرى بسهولة تامة ويسر، وستسير بعدها باقي المجالس واللجان بعملها لبناء سوريا المستقبلية.

ولا بدّ من التذكير بأنّ ملف إعادة الإعمار لا بدّ وأن يشمل ضحايا هذه الحرب العبثية، خصوصاً الأيتام والأرامل، والعمل على إيجاد الوسائل المناسبة لعيشهم الكريم تحت مظلة الدولة الحديثة المنتظرة.

كلّ ما سبق ليس إلا النقاط الأساسية لملفات يطيل شرحها والاستفاضة بها مطوّلاً، وكان القصد من استعراضها وعرض بعض الاقتراحات، هو إلقاء الضوء على ما ينتظر سوريا والسوريين في المستقبل القريب، مع اقتراب الوصول إلى الحلّ السياسي العادل الذي يحفظ كرامة السوريين جميعاً دون استثناء، كما أنّه كان بالإمكان الاستفاضة بهذه الملفات، إلّا أنّ القارئ سيجد نفسه أمام باب من التحليلات المنفّرة، ووابل من الأرقام والإحصائيات المملة التي لن يهمه منها إلا النتائج وتطبيقها على الأرض، فنشْرُ هكذا أعمال مقتصرة موجّه للجميع، فليس كل قارئ ملمّ بالنواحي الاستراتيجية والجيوسياسية للانتقال به إلى دوائر مغلقة من التحليل، فالحالة الراهنة تتطلب معرفة وتعريف جميع الطبقات ما ينتظرهم وما هم مقبلون عليه، فالمشاركة الاجتماعية والسياسية ستكون عنوان المرحلة المقبلة، وإلا ستذهب دماء السوريين هدراً، وأقول «السوريين» وأقصد كل السوريين، فمن حمل سلاحه ضدّ حكومته رفعه (ربما) عن اقتناع بضرورة التغيير والقتال، والبعض الآخر وقع في الفخ السياسي والديني، ومن بقي مع الحكومة رفع السلاح (ربما) عن اقتناع أيضاً، والبعض وقع فريسة الأمر الواقع وموجات التحريض، فلا توجد مجموعة لها منّة على مجموعة أخرى، والملفات يجب أن تُقفل إن كانت هناك نية حقيقية للحوار والسلام، ولكل طرف الحقّ بالحصول على واقع اجتماعي سياسي مادي يتناسب وواقعه، وهذا أمر لن يختلف عليه أيّ طرف من الأطراف الأساسية للنزاع في سوريا.

الحربُ السيبرانيّة...
تعددُ الميادينِ والمخاطرِ

رامان آزاد

مع تفجّرِ الثورةِ الرقميّةِ والمعلوماتيّةِ دخلتِ الحروبُ مرحلةً كلُّ ما فيها جديدٌ، على مستوياتٍ عديدةٍ، ومن مظاهرها بروزُ ظاهرةُ الجيوشِ الإلكترونيّة، والاغتيالاتِ عبر الطائراتِ المسيّرة وكذلك عملياتُ الاختراقِ الإلكترونيّ لشبكاتِ المعلوماتِ، سواءٌ بغايةِ التخريبِ أو التجسسِ وسرقةِ المعلوماتِ، كما تطورتِ لدرجةٍ كبيرةٍ صناعةُ الأسلحةِ، وزادتِ دقّتها وإمكانيّةُ توجيهها بعد الإطلاقِ، وشكّلتِ وسائلُ التواصلِ الاجتماعيّ فضاءاتٍ مفتوحةً لتكونَ شكلَ الإعلامَ الموازي، الذي ينافسُ الإعلامَ الرسميّ ويؤثرُ في الرأي العامِ في المجتمعاتِ. ومجملُ هذه الاستخداماتِ تُصنّفُ تحتَ عنوانِ الحربِ السيبرانيّة.

تعريفُ الحربِ السيبرانيّة

تُعرّفُ الحربُ السيبرانيّةُ Cyber Warfare بأنّها عمليّةُ اختراقِ شبكاتِ الحواسيب في دولةٍ ما، عبر شبكات الإنترنت والحواسيب من دولة أخرى أو منظمة ما، وتسمّى الأنشطة الجارية بهذا الخصوص، "الهجوم السيبرانيّ". وتشملُ عملياتِ القرصنةِ لغاياتِ جمعِ المعلوماتِ الاستخباريّة، والاطلاعِ على معطياتٍ خاصة، وتشكّلُ جزءاً من التجسسِ في الهجماتِ السيبرانيّة.

كما تُعرّفُ الحربُ السيبرانيّة، بأنّها التدميرُ الشاملُ دون إطلاقِ رصاصةٍ واحدةٍ، وتشملُ الهجماتِ الدقيقةَ والمعقّدةَ للغايةِ عبر نُظمِ وشبكاتِ الكمبيوتر والأجهزةِ الذكيةِ، مستهدفةً البنيةَ التحتيّةَ المدنيّةَ والعسكريّةَ للدول، من محطاتِ الطاقةِ والكهرباءِ، ونُظمِ الاتصالاتِ والمواصلاتِ والأقمارِ الصناعيّةِ، وتحديد الموقعِ الجغرافيّ والسياراتِ ذاتيّةَ القيادةِ وإنترنت الأشياءِ، فضلاً عن المفاعلاتِ النوويّةِ والسدودِ وخزانات الماء.

تعتبرُ الحروبُ الإلكترونيّةُ والهجماتُ السيبرانيّة رابعَ ميدانٍ للحروب، فهي النموذجُ الخفي لاقتحامِ الأنظمة الإلكترونيّة وتسبقُ العملَ العسكريّ، وإن كانت لا تحسمُ نتيجةَ المعركة إلا أنّها تساهمُ بشكلٍ أساسيّ بتشتيتِ العدوِ وتحديدِ إمكانياته.

تُصنّفُ الهجماتُ الإلكترونيّة كأحدِ أبرزِ المخاطرِ التي تحدقُ بالدولِ، وزاد حجمُ الهجماتِ السيبرانيّة بين الدولِ في السنواتِ الأخيرة مستهدفةً قطاعاتٍ حيويّة للدول، كالبُنى التحتيّة والمؤسسات الخاصة والرسميّة عبر اختراقِ الحواسيب والهواتف، ونشر الفيروسات والتضليلِ المعلوماتيّ الإلكترونيّ بهدف التجسس والتخريب، لذلك خصصتِ الدولُ وحداتٍ إلكترونيّةً خاصة بالأمنِ السيبرانيّ ومنحتها مزيداً من الصلاحيات.

الفضاءُ السيبرانيّ هو ميدانُ المعركةِ الرئيس للجيوشِ السيبرانيّة، ولكنه ليس الوحيدَ، فالقواتُ المسلحة تقاتلُ في الميادينِ التقليديّة (الأرضِ والبحر والجو) فيما تقاتل الجيوشُ السيبرانيّةُ في كلِّ هذه الميادين، إضافة لقتالها في الفضاءِ السيبرانيّ ليكونَ الميدانُ الافتراضيّ هو الرابع، ويُتوقعُ مستقبلاً أن تطيحَ الحروبُ الإلكترونيّة والهجماتُ السيبرانيّة تدريجيّاً بالحروبِ التقليديّةِ العسكريّةِ، وأن تزدادَ حدّتها بين الدولِ، ورغم أنّها ليست دمويّةً دائماً، إلا أنّ مساحةَ الضرر منها ستكونُ أكثر من الحروبِ العسكريّةِ التقليديّةِ مستقبلاً، وسيكونُ السيناريو الافتراضيّ نموذجَ حروبِ المستقبل.

تقودُ الحربَ السيبرانيّة مجموعاتٌ من المختصين في اختراقِ شبكاتِ الحاسبِ الآليّ، يشكّلون جيشاً سيبرانيّاً، وتضمُّ مبرمجين وباحثين أمنيين ومكتشفي الثغراتِ ومحللي الشيفراتِ ومطوّري البرمجيات (قراصنة المعلومات)، يعملون خلفَ شاشاتٍ وأجهزةِ الكمبيوتر، مسلّحين ببرمجيات وفيروسات فتّاكة يمكنها تحقيق ما تعجزُ عنه الدباباتُ والطائرات في الحروبِ التقليديّة.

مهمةُ الجيشِ السيبرانيّ الرئيسةِ وقتَ السلمِ، تقديمُ الدعمِ المعلوماتيّ واللوجستيّ، والتجسسُ على العدوِ باختراقِ شبكاته لكشفِ أسراره، وسرقةِ تصاميمِ الأسلحةِ المتطورة لديه والخططِ الإستراتيجيّةِ والاقتصاديّةِ في حالةِ الحرب، ومعرفةِ نوعِ تسليحه ومناطقِ توزيعِ الأسلحةِ النوعيّة ومنظوماتِ الصواريخ والدفاعِ الجويّ، وبنكِ الأهدافِ الذي يسعى لتدميره بحالِ نشوبِ الحرب، وكذلك مناطقِ انتشارِ القواتِ ومجملِ النشاطاتِ المتعلقةِ بالقواتِ المسلّحةِ في أدقِّ تفاصيلها.

وفي وقتِ الحربِ، يؤدّي مهمتي الهجوم والدفاع على حدٍّ سواء، فضلاً عن مهمة تقديمِ الدعمِ للوحدات العسكريّة المقاتلة في الميادين المختلفة، بالقيام بالهجوم عبر محاولة شنِّ هجمات سيبرانيّة، تستهدف نظم التحكم والسيطرة الخاصة بالعدو بتعطيل أنظمة الدفاع الجويّ،

ومنصات إطلاق الصواريخ، والسيطرة على الأسلحة ذاتيّة التشغيل كالدرونز Drones والروبوتات العسكريّة، وقطع شبكاتِ الاتصالِ بين الوحدات العسكريّة، فضلاً عن القيامِ بعملياتِ الخداع والتشويش الرقميّ على أجهزة العدو، ومن ناحية أخرى الحرب السيبرانية مسؤولة عن الدفاع بتأمين الاتصالات بين الوحدات العسكريّة الصديقة المقاتلة، ومنع أيّ محاولات لاختراقها أو التجسس عليها، وضمان سلامة وسهولة التواصل بين الوحدات المقاتلة، وتأمين القوات العسكريّة خلف خطوط العدو بتعطيل نظمه العسكريّة وكشفِ الكمائنِ التي ينصبها لهم.

المثير في الأمر أنّ الأسلحة التقليديّة مثل الدبابات والطائرات والمدفعية والصواريخ الباليستيّة وغيرها، أصبح لها جميعاً جوانب سيبرانيّة، وتعتمد على بنية تحتيّة مرتبطة بالفضاءِ السيبرانيّ والأقمار الصناعيّة، مثل نظم تحديد الموقع الجغرافي GPS ونظم تحديد التوقيت Timing Systems ونظم الإدارة والتحكّم عن بُعد Control And Command Systems ، وأصبحت تتطلب نظم حماية وتأمين متخصصة في صدِّ الهجمات السيبرانيّة والاختراق الخارجيّ والتلاعب عن بعد، وليس فقط دروعاً تحميها من الاختراق من القذائف، وبالتالي فالتقاطع بين الأسلحةِ التقليديّةِ والفضاءِ السيبرانيّ أصبح كبيراً، وبعبارة أخرى الفضاء السيبرانيّ هو البنية التحتيّة الحديثة للحرب التقليديّة والسيبرانيّة معاً.

تمثّلُ الحروبُ السيبرانيّة دوليّاً إحدى العناصر المؤثّرة بالسياسة والاقتصادِ، نتيجة انتقالِ جزءٍ كبيرٍ من الصراعات بين القوى العظمى في العالم، إلى شبكةِ الإنترنت والأوساط الرقميّة، ورغم عدم إمكانيّة المعرفةِ القطعيّةِ لمصدرِ الهجماتِ على الشبكةِ العنكبوتيّة، وما إذا كانت حكوميّة أو لا، إلا أنّها أضحت تثيرُ جدلاً متبادلاً بين الدولِ ومصدر مخاوف جديّة.

وتتهمُ الولاياتُ المتحدةُ ودولٌ غربيّة، دولاً مثل روسيا والصين وإيران وكوريا الشماليّة بالوقوفِ

"الفضاءُ السيبرانيّ هو ميدانُ المعركةِ الرئيس للجيوشِ السيبرانيّة، ولكنه ليس الوحيدَ، فالقواتُ المسلحة تقاتلُ في الميادينِ التقليديّة (الأرضِ والبحر والجو) فيما تقاتل الجيوشُ السيبرانيّةُ في كلِّ هذه الميادين، إضافة لقتالها في الفضاءِ السيبرانيّ ليكونَ الميدانُ الافتراضيّ هو الرابع، ويُتوقعُ مستقبلاً أن تطيحَ الحروبُ الإلكترونيّة والهجماتُ السيبرانيّة تدريجيّاً بالحروبِ التقليديّةِ العسكريّة، وأن تزدادَ حدّتها بين الدول، ورغم أنّها ليست دمويّةً دائماً"

وراء هجماتٍ سيبرانيّةٍ مؤثرةٍ، وتردُّ تلك الدول بأنّها ضحيةٌ حقيقيّةٌ لأعمالِ القرصنة السيبرانيّة، وتسعى الدول إلى تعزيزِ بنيتها التحتيّة الأمنيّة في الوسطِ الرقميّ، وتدريبِ الكوادرِ المعنيةِ، للتصدّي للاختراقاتِ ذاتِ المصدرِ الخارجيّ.

الأمن السيبرانيّ ـ Cyber Security

أصبحت شبكةُ المعلوماتِ الإلكترونيّة جزءاً مهماً من حياتنا اليوميّة، واليوم تتعاملُ جميعُ المؤسساتِ الحكوميّة والأهليّة وصولاً للمستخدمين العاديين، مع المعلوماتِ الرقميّةِ في كلِّ عملياتِ المعالجةِ والتخزينِ والمشاركةِ، وبزيادةِ هذه المعلوماتِ وانتشارها انبثقت ضرورةُ حمايةِ المعلوماتِ، لما لها من تأثيرٍ فعّالٍ على الأمنِ القوميّ والاستقرارِ الاقتصاديّ والمستوى الخدميّ، ومن الواضحِ أنَّ الحربَ الحالية والقادمةَ هي حربُ المعلوماتِ.

بالإضافةِ إلى الإجراءاتِ الأمنيّة المتعارفِ عليها

في حمايةِ الأشخاصِ والمؤسساتِ، وكذلك الحماية على الصعيدِ الوطنيّ عبر بناء جيشٍ قوي مزوّدٍ بالمعداتِ والأسلحةِ المتطورةِ للحمايةِ والردّ. زاد التفكيرُ بالأمنِ المعلوماتيّ الذي يُعدُّ من الأولوياتِ التي تُقاس بها متانةُ الحالةِ الدفاعيّةِ للدولِ.

يشكّلُ الأمنُ السيبرانيّ جزءاً أساسيّاً من أيّ سياسةٍ أمنيّةٍ وطنيّةٍ، وبات صنّاعُ القرارِ في الدول الكبرى كالولاياتِ المتحدة الأمريكيّة ودولِ الاتّحادِ الأوروبيّ وروسيا والصين والهند وغيرها من الدول، يصنّفون مسائلَ الدفاعِ أو الأمن السيبرانيّ كأولويةٍ في سياساتهم الدفاعيّةِ الوطنيّةِ. وأعلنت دولٌ كثيرةٌ في العالمِ عن تخصيصِ أقسامٍ وإعدادِ سيناريوهات خاصةٍ بالحربِ السيبرانيّةِ ضمنَ فِرقِ الأمنِ الوطنيّ. وتُضافُ جميعُ هذه الجهودِ إلى الإجراءاتِ الأمنية التقليديّة لمحاربةِ جرائمِ الاحتيالِ الإلكترونيّ والوجوه الأخرى للمخاطرِ السيبرانيّة.

تشملُ قاعدةُ البياناتِ على المستوى الوطنيّ في أغلبِ الدولِ المتقدمةِ، معلوماتٍ إلكترونيّةً كاملةً من جميعِ النواحي، وعلى سبيلِ المثالِ لكلِّ فردٍ سجلاتٌ طبيّةٌ، ومع كلِّ مراجعةِ طبيبٍ تُضافُ إلى سجله الصحيّ معلوماتٌ عن حالته الصحيّة والتغيراتِ الطارئة، إما يدويّاً من قبلِ الطبيبِ أو بطريقةٍ آليّةٍ عبر مجموعةِ أجهزةٍ طبيّة مثل أجهزةِ اللياقةِ البدنيّة وغيرها التي يمكنها توفيرُ بياناتٍ حول ضغطِ الدمِ والسكرِ وغيرها، ولذلك فإنَّ أيَّ تلاعبٍ بهذه البياناتِ قد يؤدّي إلى نتائج سلبيةٍ لصحّةِ المريض. وهناك العديدُ من الأمثلةِ في مجالاتٍ كالتعليمِ والمعاملات الماليّة والإداريّة والخدماتِ العامةِ، وصولاً إلى تنظيمِ الانتخاباتِ العامة. ويمكنُ استغلالُ هذه المعلومات بطرقٍ غير شرعيّة، وعبر الاتصال بالإنترنت يمكنُ لآخرين خارج دائرة المعارف المباشرين أن يعرفوا معلوماتك الشخصية، واسم المستخدم ومعلومات الحسابات المصرفيّة وغيرها، ولذلك يجبُ الحذرُ والتقنينُ في تقديمِ حجمِ المعلومات لئلا تكونَ قناةً للاستهدافِ أو الإضرارِ، فيكون الأفراد ضحايا للاحتيالِ والجرائمِ الإلكترونيّة.

الأمنُ السيبرانيّ هو مجموعُ الأطرِ القانونيّة والهياكلِ التنظيميّةِ وإجراءات سيرِ العملِ والوسائلِ التقنيّة والتكنولوجيّة، التي تمثّلُ الجهودَ المشتركةَ للقطاعين الخاص والعام، المحليّة والدوليّة والهادفة إلى حمايةِ الفضاءِ السيبرانيّ الوطنيّ، مع التركيزِ على ضمانِ توفيرِ أنظمةِ المعلوماتِ وتعزيزِ الخصوصيّةِ وحمايةِ سريّةِ المعلوماتِ الشخصيّةِ، واتخاذِ جميعِ الإجراءاتِ الضروريّةِ لحمايةِ المواطنين والمستهلكين من مخاطرِ الفضاءِ السيبرانيّ. كما يشملُ الأمن السيبرانيّ جهودَ حمايةِ شبكاتِ وبياناتِ المؤسساتِ والأفرادِ من الاستخدامِ غير المصرّحِ به، أو أيّ أذىً أو اختراقٍ للشبكةِ.

على المستوى الشخصيّ، يحتاجُ الأفراد إلى حمايةِ هوياتهم وبياناتهم وأجهزتهم، وكذلك على مستوى الشركةِ أو المؤسسةِ، ويتحملُ الجميعُ مسؤوليّةَ حمايةِ سمعةِ المؤسساتِ وبياناتها وعملياتها وعملائها. أما على مستوى الدولة، فالأمنُ القوميّ وسلامةُ المواطنين ورفاهيتهم على المحكّ.

أصبح الأمنُ السيبرانيّ من الاهتماماتِ الكبرى للدول، وبخاصةٍ بعد التهديداتِ والهجماتِ المختلفةِ التي تمسُّ بأنظمةِ المعلوماتِ ومراكز القوة والدفاع، ما جعلها تسعى لتطويرِ وتعزيزِ منظومتها الدفاعيّة في مواجهةِ الجرائمِ السيبرانيّة والهجمات الإلكترونيّة، سعياً منها لحمايةِ أمنها القوميّ، وسلامة حدودها وحماية مواطنيها، وأمام هذا الواقع تحولت مخاوف الدولِ من الاعتداءاتِ وواقعها المحتمل، إلى هاجسِ الحربِ السيبرانيّة، ما فرضَ النظرَ إلى هذه الحربِ على أنّها حربٌ حقيقيّةٌ، وبدأ البحثُ عن مكانتها في قانونِ النزاعاتِ المسلحة، ومدى إمكانيّة تطبيقِ القانونِ الدوليّ الإنسانيّ عليها، بالتوازي مع البحثِ عن المبادئ والقواعد الواجبة التطوير في هذا القانون لتتلاءم مع واقعِ هذه الحربِ.

نماذج من الهجمات الإلكترونيّة- الحروب السيبرانيّة

الهجمات الروسية

تُعتبر روسيا في مقدمةِ الدولِ النشطةِ في مجالِ الهجماتِ السيبرانيّةِ، ويعزو مراقبون الأمرَ إلى شخصيّةِ الرئيسِ بوتين كأحدِ أكثر المحاربين الرقميين عدائيّةً وتسبباً للأعطالِ الإلكترونيّة عالميّاً. وقامت روسيا بالكثير من أعمالِ القرصنةِ الحاسوبيّة المروّعة داخل الولايات المتحدة على مدار العام الماضي. وفي ٢٠٢١/٧/٣ أقرَّ الرئيس بوتين إستراتيجيّةَ الأمنِ القوميّ الجديدةِ للدولةِ الروسيّةِ، والتي تنصُّ على إضافةِ الأمنِ السيبرانيّ إلى قائمةِ الأولوياتِ القوميّةِ الإستراتيجيّةِ لروسيّا، وتضمُّ قسماً مخصصاً للأمنِ المعلوماتيّ.

في عام ٢٠٢٠ قام اللصوصُ الرقميون، الذين تربطهم الشركاتُ واختصاصيو الأمنِ والحكومةُ الفيدراليّة الأمريكيّة بالحكومةِ الروسيّةِ، بعملياتِ اختراقٍ لشبكاتِ الحواسيب التابعةِ لشركة سولارويندز، أهم مزودي برمجيّات تكنولوجيا المعلومات. فقد تمكنوا من التسللِ سراً إلى نظام سولارويندز لعدةِ أشهر، ما أتاح لهم زرعَ برامجَ ضارةٍ على الشبكاتِ الحكوميّةِ وشبكاتِ الشركاتِ الأخرى في أنحاء مختلفةٍ من العالمِ.

وكانت شركاتُ الاتصالاتِ والمحاسبةِ والطاقةِ والتكنولوجيا والرعايةِ الصحيّةِ والسياراتِ، من بين العملاء لدى شركةِ سولارويندز. كما تعاملتِ الشركةُ نفسها مع خمسةِ فروعٍ في الجيشِ الأمريكيّ، ومع وزاراتِ الدفاعِ والعدلِ والخارجية، ووكالة الأمنِ القوميّ، وإدارةِ البريدِ، والإدارةِ الوطنيّة للملاحةِ الجويّةِ والفضاءِ، والمكتبِ التنفيذيّ للرئيسِ. وقد اعترفتِ المعاهدُ الوطنيّةُ للصحّةِ، ووزاراتُ (التجارة، والخارجية، والخزانة، والأمن الداخليّ)، بأنّها تعرضت لعملياتِ اختراقٍ مماثلةٍ ضمن عمليةِ قرصنةِ شركة سولارويندز.

> **يشكّلُ الأمنُ السيبرانيّ جزءاً أساسيّاً من أيّ سياسةٍ أمنيّةٍ وطنيّةٍ، وبات صنّاعُ القرارِ في الدول الكبرى كالولاياتِ المتحدة الأمريكيّة ودولِ الاتحادِ الأوروبيّ وروسيا والصين والهند وغيرها من الدول، يصنّفون مسائلَ الدفاعِ أو الأمن السيبرانيّ كأولويةٍ في سياساتهم الدفاعيّة الوطنيّة. وأعلنت دولٌ كثيرةٌ في العالمِ عن تخصيصِ أقسامٍ وإعدادِ سيناريوهات خاصة بالحربِ السيبرانيّةِ ضمنَ فرقِ الأمنِ الوطنيّ**

وأشار المحللون إلى أنّ الهجوم كان معقداً لدرجةِ أنّه لا يمكنُ إلا لجهةٍ فاعلةٍ حكوميّةٍ أن تأمرَ بتنفيذه. وأفاد قادةُ الشركاتِ بأنّهم لا يعلمون نطاقَ عمليّةِ القرصنةِ، وأنّه من الممكنِ لعملياتِ الاختراقِ أن تكونَ مستمرةً.

تعرضت شركة خط أنابيب كولونيال بايبلاين، أكبر شركة مشغلة لأنابيب الوقود في الولاياتِ المتحدةِ، للاختراقِ في مطلع أيار ٢٠٢١، وتعطلت عمليات الشركة لعدةِ أيام، وقد نجم ذلك من برنامج فيروسي لدفع الفدية، بعد قيام القراصنةِ من روسيا بسحبِ ملايين الدولارات من أموالِ الشركةِ. وجاء في بيان صدر في ٢٠٢١/٥/١٠ يحملُ اسمَ جماعةِ «دارك سايد» المشتبه بمسؤوليتها عن الهجوم أنَّ «هدفنا هو جني المال وليس التسببُ في مشكلاتٍ للمجتمع». ويتمركز العديدُ في روسيا من هؤلاء الأفرادِ الذين شنّوا هجماتِ الاختراقِ المماثلة ضدَّ شركةِ خطِ أنابيب كولونيال، ومن غير المرجح أن يعملَ أكثرهم نشاطاً من دون موافقةِ الكرملين.

وبعد أسابيع قليلة من الهجوم على الشركةِ، تسبب قراصنةُ الإنترنت في إخضاعِ شركة «G.B.S" أكبرِ شركةٍ لتوريدِ اللحوم بالعالم، وقد ربطتِ الشركة، ومقرها البرازيل، وتديرُ مصانع عديدة في الولايات المتحدة، والبيت الأبيض، ربطت الهجوم بمنظمةٍ إجراميّة في روسيا، ودفعت الشركة الأمريكيّة مبلغ ١١ مليون دولار.

في ٣ تموز ٢٠٢١ أعلِن أنّ قراصنة مرتبطين بروسيا استهدفوا نحو ٢٠٠ شركة في الولايات المتحدة في هجماتِ فديةٍ إلكترونيّة واسعة النطاق، بحسب ما رصدته شركة "هانترس" للأمن السيبرانيّ، واستهدفت الهجماتُ بالدرجة الأولى الشركات المزوّدةَ للخدماتِ MSP، والتي غالباً ما تقدم دعماً تكنولوجيا للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشارتِ الشبكةُ الأمريكيّة إلى أنّ استهداف الشركات المزودة للخدمات يمكّنُ المتسللين من الوصول إلى شبكات الكمبيوتر الخاصة بعملائهم والتسلل إليها.

وبرز دورُ الفضاءِ الإلكترونيّ، كمجالٍ جديدٍ في العملياتِ العدائيّةِ في الصراع بين أستونيا وروسيا عام ٢٠٠٧، والحربِ بين روسيا وجورجيا عام ٢٠٠٨، وبين كوريا الشمالية والولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ والتي شهدت هجماتٍ إلكترونيّةً كوريّةً على شبكاتِ البيتِ الأبيض.

لعل الهجوم الأكثر وضوحاً هو ما فعلته روسيا في أوكرانيا عدة مرات في السنوات الأخيرة، باستهداف شبكة الكهرباء الوطنيّة الأوكرانيّة، ما تسبب بانقطاع التيار الكهربائيّ عن أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في شتاء ٢٠١٥. وأظهر هذا الحادثُ قدرةَ الهجماتِ السيبرانيّة على إخضاعِ مجتمعاتٍ بأكملها، وحينها حمّلت «كييف» و»واشنطن» روسيا مسؤوليّة الهجوم، فيما أشارت الولايات المتحدة بأصابع الاتهام بنهاية عام ٢٠٢٠ تحديداً لبعض ضباط وكالة الاستخبارات العسكريّة الروسيّة، التابعة لمديرية المخابرات الروسيّة GRU. وفي عام ٢٠١٧ أغلق القراصنة الروس قطاعاً كبيراً من شبكات المعلومات في أوكرانيا.

في عام ٢٠١٤ وقع اختراقٌ روسيٌّ لشبكاتِ البيتِ الأبيضِ ووزارة الخارجية، وفي عام ٢٠١٥، وصلت خطورة هذه الهجمات إلى حد اختراق القراصنة شبكات كمبيوتر أوقفت بث قناة فرنسيّة.

فيما صمدت الولايات المتحدة في وجه الهجمات الإلكترونيّة الروسيّة السابقة، والتي تضمنت اختراق الحملة الانتخابيّة لهيلاري كلينتون والحزب الديمقراطيّ، للتأثير على نتائج الانتخاباتِ الرئاسيّةِ الأمريكيّةِ عام ٢٠١٦، والتي شكّلت أحد أكبر السجالات التي شغلت الأجندة العالميّة، فيما يخصُّ القرصنة السيبرانيّة. كما استهدفت شبكات متسللين يستخدمون برمجيات الفدية، المستشفيات، والمدارس، والشركات الصغيرة، والجامعات، والمؤسسات البحثيّة، والشرطة. كما عانت بلدان أخرى من هجمات خطيرة.

في ٤ كانون الثاني ٢٠٢٠ تعرّضُ المئاتُ من السياسيين الألمان، لعمليةِ تسريبٍ واسعةٍ لمعلوماتٍ خاصةٍ، ويُعتقدُ أنَّ مجموعةَ "تورلا" أو "أوروبوروس"، المرتبطة بالاستخباراتِ الروسيّةِ متورطةٌ بذلك، بحسب صحيفةِ العربِ اللندنيّةِ.

في ٢١ شباط ٢٠٢٠ اتهمت جورجيا روسيا بقيامها بهجماتٍ سيبرانيّةٍ بهدف "زرعِ الانقسامِ وزعزعةِ الأمنِ وتقويضِ المؤسساتِ الديمقراطيّة". بحسب شبكة سكاي نيوز.

وتتهم دول غربية، روسيا باستغلال وسائل التجسس السيبرانيّ والدعاية السوداء، لتوجيه الرأي العام في مراحل حساسة، كالانتخابات والاستفتاءات الشعبية في الآونة الأخيرة.

ومن بين تلك الاتهامات، مزاعم تورط روسيا في محاولات للتأثير على المقترعين في استفتاء "بريكست"، حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبيّ، والانتخابات في فرنسا وألمانيا.

في ١ تموز ٢٠٢١ اتهمتِ المخابراتُ الأمريكيّةُ والبريطانيّة قراصنةَ إنترنت عسكريين روس

بالوقوف وراء حملةٍ إلكترونيّةٍ مستمرةٍ لسرقةِ رسائلِ البريدِ الإلكترونيّ وغيرها من المعلومات، بما في ذلك البرلمانات الأوروبيّةِ. وتركّزُ الحملةُ بشكلٍ أساسيّ على الولايات المتحدة وأوروبا.

هجمات صينية

في عام ٢٠١٤ انخرطتِ الصينُ بعمليّة استهدفت سرقة بيانات خاصة بالطائرة المقاتلة إف ــ ٣٥، ولفت تقريرٌ سنويّ صدر عن مكتب الاستخبارات الوطنية الأمريكيّة DNI، في كانون الثاني ٢٠١٩، إلى تصاعدِ أنشطةِ التجسسِ السيبرانيّ التي تقومُ بها الصينُ. وادّعى التقريرُ أنَّ الحكومةَ الصينيّة طوّرت قدراتها في الهجماتِ السيبرانيّةِ، بما في ذلك توجيهُ آراءِ المواطنين الأمريكيّين.

في ٣ أيار ٢٠٢٠ تعرضت مجموعةٌ من المستشفياتِ الأمريكيّةِ ومختبراتِ البحثِ ومزوّدي الخدماتِ الطبيّةِ، وشركاتِ الأدويةِ، لهجماتٍ إلكترونيّةٍ ومحاولاتِ اختراقٍ من قبل قراصنةٍ إلكترونيّين، ويُعتقد أنَّ الصينَ وراء ذلك.

وقال السيناتور مارك ورنر، نائبُ رئيسِ لجنةِ الاستخباراتِ في مجلس الشيوخ الأمريكيّ، إنَّ شركتي هواوي و"Z.T.A" الصينيتين للاتصالات، تشكّلان تهديداً للولاياتِ المتحدةِ، بل وصلَ الأمرُ إلى المجالِ البحثيّ والطبيّ، فأصدر مكتبُ التحقيقاتِ الفيدراليّ ووزارة الأمن الداخلي تحذيراً في أيار ٢٠٢٠ من محاولاتِ اختراقٍ صينيّ لسرقةِ نتائج البحوثِ الجاريةِ لاكتشافِ لقاحٍ لمكافحةِ فيروسِ كورونا.

ولعل أهمَّ الاختراقاتِ من الناحيةِ السياسيّةِ، الهجومُ الصينيّ في ١٧ تموز ٢٠٢٠ حيث شنّت مجموعة APT٢٩ هجماتٍ إلكترونيّة على مؤسساتٍ تشاركُ في تطوير لقاح مضاد لكوفيد ــ ١٩ في كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأكّد مركزُ الأمنِ الإلكترونيّ الوطنيّ البريطانيّ أنَّ الأمر كان لصالحِ جهازِ المخابراتِ الروسيّ، بحسب BBC.

في ٢٩ تموز ٢٠٢٠ نفّذ قراصنة صينيون عدة هجماتٍ إلكترونيّةٍ على شبكات الكمبيوتر بالفاتيكان.

في ١٨ أيلول ٢٠٢٠ قام قراصنة صينيون بسرقةِ بياناتٍ من مختبراتٍ إسبانيّةٍ، تسعى لتطوير لقاح ضد كوفيد-١٩.

في ١٩ تموز ٢٠٢١، اتهمت دول غربيّة الصين بتنفيذِ هجومٍ إلكترونيّ كبير في وقت سابق من العام الحالي، واستهدف الهجوم خوادم شركة مايكروسوفت الخاصة بخدمةِ البريد الإلكتروني، ما أثّر على ما لا يقلّ عن ٣٠ ألف مؤسسة في العالم. وقالت بريطانيا إنَّ جهات صينيّة مدعومة من الحكومة مسؤولة عن الهجوم، بينما قال الاتحاد الأوروبيّ إنّ الهجوم جاء من "الأراضي الصينيّة". كما اتُهمت وزارة أمن الدولة الصينيّة أيضاً بممارسةِ أنشطة تجسسيّة واسعة ونمط أوسع من السلوك "المتهور". بالمقابل نفت الصين في السابق مزاعم القرصنة، وقالت إنّها تعارضُ جميعَ أشكالِ الجرائم الإلكترونيّة.

الولايات المتحدة ــ إيران

تعودُ الهجماتُ الإلكترونيّةُ الإيرانيّةُ ضد الولاياتِ المتحدةِ إلى عام ٢٠٠٩، عندما قام ما يُسمّى «الجيشُ السيبرانيّ الإيرانيّ» بتشويهِ صفحةِ «تويتر» الرئيسيّة، رداً على احتجاجاتِ الثورةِ الخضراء، التي اندلعت في إيران احتجاجاً على مزاعم بالتزويرِ في إعادةِ انتخابِ الرئيس السابق، محمود أحمدي نجاد.

في سياق الأزمةِ حول الملف النوويّ الإيرانيّ، اتّهمت إيران في عام ٢٠١٠، كلاً من الولاياتِ المتحدةِ وإسرائيل، بأنّهما صنعتا الفيروس الإلكترونيّ «ستوكسنتStuxnet " الذي ضرب منشأة "نطنز" النوويّة، وأصاب يومها آلافَ الحواسيبِ الإيرانيّة، وعطّل عملَ أجهزةِ الطردِ المركزيّ المستخدمةِ في تخصيبِ اليورانيوم.

وأشار تقرير "إيران بريمر"، إلى أنَّ الرئيس الأمريكيّ

”في عام ٢٠١٤ اخرطت الصينُ بعمليّة استهدفت سرقة بيانات خاصة بالطائرة المقاتلة إف ـ ٣٥، ولفت تقريرٌ سنويّ صدر عن مكتب الاستخبارات الوطنية الأمريكيّة DNI، في كانون الثاني ٢٠١٩، إلى تصاعد أنشطة التجسس السيبرانيّ التي تقومُ بها الصينُ. وادّعى التقريرُ أنّ الحكومة الصينيّة طوّرت قدراتها في الهجمات السيبرانيّة، بما في ذلك توجيه آراءِ المواطنين الأمريكيّين“

ترامب، منح وكالة الاستخبارات المركزية في أيلول ٢٠١٨، صلاحيات إضافيّة لشنّ هجمات إلكترونيّة على البنية التحتيّة المدنيّة. وذكر التقرير أنّ الحملة الأمريكيّة السيبرانيّة ضد إيران تعودُ لحملة سريّة تدعى "عملية الألعاب الأولمبيّة"، انطلقت عام ٢٠٠٦ تحت إدارة الرئيس الأمريكيّ الأسبق، جورج دبليو بوش، لاستهدافِ قدراتِ إيران النوويّة.

١٧ تشرين الأول ٢٠١٩: شنّت واشنطن هجوماً إلكترونيّاً ضد طهران استهدف قواعد بيانات إيرانيّة ومراكز تحكّم، بهدف شلّ قدراتِ إيران، وقد وسّع أوباما الحملة لتشمل استخدام الأسلحة الإلكترونيّة ضد منشآت التخصيب النووية الإيرانية.

وأسقطت إيران، في ٢٠١٩/٦/٢٠ طائرة أمريكيّة مسيّرة من طراز "غلوبال هوك"، يتجاوز ثمنها ١١٠ مليون دولار، كانت تحلق فوق مضيق هرمز، وقالت إنّها انتهكت مجالها الجوي، فيما نفت واشنطن ذلك بشدة، مؤكدة أنّ الطائرة كانت تحلق في الأجواء الدوليّة.

وقالت صحيفة "واشنطن بوست" وموقع "ياهو نيوز" إنَّ الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب عدل في اللحظة الأخيرة مساء اليوم الذي أسقطت فيه الطائرة، عن قرار توجيه ضربةٍ عسكريّة إلى إيران سراً للقيادة السيبرانيّة الأمريكيّة بشنّ هجماتٍ إلكترونيّة انتقاميّة ضد طهران، تستهدف قاعدة بيانات خاصة بالحرس الثوريّ، كانت تُستخدم للهجوم على ناقلات النفط، وذكرتِ الصحيفةُ أنَّ الهجومَ الإلكترونيّ عطّل أنظمة إطلاق الصواريخ الإيرانيّة، بينما لم تعلق المتحدثة باسم وزارة الدفاع على هذه العمليات إلكترونيّة. وشنّت هجمة أخرى في سبتمبر ٢٠١٩، بعدما أطلقت إيران هجمات درونز وصواريخ كروز ضد منشأتين سعوديتين، وبالمقابل اخترقت إيران حساباتِ بريدٍ إلكترونيّ وأهدافاً ناعمة أمريكيّة. وبحسب "ياهو نيوز" فإنّ هجوماً إلكترونيّاً آخر استهدف شبكة تجسس إيرانيّة مكلفة بمراقبة السفن التي تعبر مضيق هرمز، واتهمت واشنطن الحرس الثوري الإيراني بشنّ هذه الهجمات، لكن طهران نفت أي ضلوع لها فيها.

وحذّرت إيران من أنَّ أيّ هجومٍ عسكريّ أمريكيّ يستهدفُ أراضيها ستكونُ عواقبه مدمّرةً لمصالحِ الولاياتِ المتحدةِ في المنطقةِ، في تهديدٍ قابله ترامب بالإعلانِ عن عقوباتٍ جديدةٍ "مشدّدة".

وأرادت واشنطن عبر اغتيال قاسم سليمانيّ في ٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، أن تبعثَ برسالةٍ ردعٍ لطهران وتؤكدَ امتلاكها لأحدثِ أنواع السلاح، وأن تكسبَ الحربَ دون أن تخوضها. فالجنديّة الأمريكيّة التي ضغطت على زرِ إطلاق الصواريخ كانت في قاعدةٍ أمريكيّة بولاية نيفادا على مسافة ١١٧٠٠ كم عن بغداد، وتمّتِ العمليّةُ عبر الأقمارِ الصناعيّة باستخدام طائرةٍ مسيّرةٍ من طراز MQ-9A Reaper.

وفي ٢٠٢٠ هاجم قراصنة إيرانيون أهدافاً إلكترونيّةً لحساباتِ مواطنين أمريكيّين، وأعلنت

غوغل في حزيران ٢٠٢٠ أنَّ إيران حاولت اختراقَ حساباتِ البريدِ الإلكترونيّ المرتبطة بحملةِ إعادةِ انتخابِ الرئيس السابق دونالد ترامب.

وفي ٢٣ تموز ٢٠٢٠، اعترفت وزارة الخارجية الإيرانيّة أنَّ الحملة السيبرانيّة التي استهدفت بنية إيران التحتيّة ارتفعت خلال الشهور الماضية، وبسبب التكنولوجيا المعقّدة لهذه الهجمات، قالت إيران إنّها على الأرجح صادرة عن حكومات أجنبيّة. وفي أكتوبر ٢٠٢٠ صادرت الولايات المتحدة ٩٢ نطاقاً إلكترونيّاً مملوكاً للحرس الثوريّ الإيرانيّ.

الولايات المتحدة الأمريكيّة

ومن أهم الاختراقات من الناحية التجاريّة، حادثة الهجوم على شبكة معلومات شركة تارجت Target وهي ثامن أكبر سلسلة متاجر أمريكيّة للبيع بالتجزئة في عام ٢٠١٣، والتي كان من شأنها تسريب البيانات المصرفيّة لـ٧٠ مليوناً من المتعاملين معها، وتحمّلت الشركة نحو مليار دولار نتيجة لذلك، ومنها سرقة بيانات وأرقام الحسابات المصرفية لـ١٤٠ مليون شخص في الهجوم على شركة إيباي ebay العملاقة المتخصصة في التجارة الإلكترونيّة في عام ٢٠١٤، ومنها اختراق قاعدة معلومات سلسلة فنادق ماريوت وسرقة بيانات ٥٠٠ مليون عميل في عام ٢٠١٨، بل وصل الأمر إلى أنه في العام نفسه تم اختراق موقعي جوجل بلس Google+، وفيسبوك.

عملت أجهزةُ الأمنِ الأمريكيّة بشكلٍ متواصلٍ لاحتواءِ تداعياتِ الهجومِ السيبرانيّ على مواقعِ عددٍ من الوزاراتِ المهمة، في كانون الأول ٢٠٢٠ والتي شملت الدفاع والخارجية والخزانة والتجارة والطاقة والأمن الداخلي، وعدداً من الوكالاتِ الفيدراليّةِ الرسميّة ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكوميّة. وكان حجمُ الهجومِ واسعاً ولذلك سمَّته وسائل الإعلام بحملةِ الاختراقِ الإلكترونيّةِ الكبرى، ووصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ بأنّه أشبه ما يكون بإعلانِ روسيا الحربَ ضدَّ أمريكا، في اتهامٍ واضحٍ بأنَّ المخابرات الروسية دبَّرت هذا العملَ. ويعود الهجوم إلى آذار ٢٠٢٠ عندما تمكَّن مُدبروه من اختراق نظم حماية وتأمين الشبكات الإلكترونيّة لهذه المؤسسات، والتجسس عليها ونقل المعلومات منها بواسطة استخدام برامج خبيثة، واستطاعوا من خلال هذه البرامج التسلل إلى داخل الشبكات، ومتابعة أنشطتها، وظلوا فيها لعدةِ شهور يتابعون تبادل المعلوماتِ والاتصالاتِ التي تجري فيها حتى تم اكتشافهم في كانون الأول.

ووصف البيان الذي صدر عن وكالة الأمن الإلكترونيّ وأمن البنية التحتية الأمريكيّة في ١٧ كانون الأول ٢٠٢٠ الجهةَ التي قامت بالاختراقِ الأخير بأنّها "جهةٌ فاعلةٌ متقدمةٌ خطرةٌ" دون تحديدها أو توجيهِ الاتهامِ لدولةٍ محددةٍ، وأضاف أنّ التعاملَ مع هذا الاختراقِ سيكونُ "معقّداً" وسيستغرقُ وقتاً طويلاً.

مزيدٌ من الهجمات

في ١٧ شباط ٢٠١٩ ذكر موقع WD الألماني نقلاً عن تقرير لصحيفة "فيلت أم زونتاغ" زيادة ملحوظة في عدد الهجمات الإلكترونيّة التي تتعرضُ البنى التحتيّة الحسّاسة في ألمانيا العام الماضي مقارنةً مع العام الذي سبقه، وبلغ عدد الهجمات الموثّقة، حسب الصحيفة، ١٥٧ هجوماً.

وفي ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠ تعرضت وزارة الخارجيّة النمساويّةِ لهجوم إلكترونيّ يُشتبه تنفيذه من بلدٍ آخر.

كشف الاستطلاع الذي أجراه معهد gfs.bern للأبحاث واستطلاعات الرأي، نُشر في ٢٩ آذار ٢٠١٩، أنّ ١٥٪ من السويسريين تأثروا بالهجماتِ الإلكترونيّة على الإنترنت.

وفي ١ أيلول ٢٠٢٠ نشر قراصنة فيروساً يدعى "ريتادوب" وتم تثبيته على خادم (server) فرنسيّ، وحاولوا اختراقَ (٨٥٠) ألف جهازِ حاسوبٍ في العالم.

في ٢١ شباط ٢٠٢٠ تعرضت أستراليا لهجومٍ إلكترونيّ، اخترقَ الأحزابَ الرئيسيّةَ والبرلمان، من قبلِ قراصنةٍ يقيمون في إيران ويعملون في جهةٍ تتعاونُ مع الحرسِ الثوريّ.

في ١٣ تموز ٢٠٢١ أُكتشفت مجموعة إيرانيّة تظاهرت بأنّها أكاديمية مقرها بريطانيا لاستهدافِ بعض الأفراد، في حملةِ تجسسٍ إلكترونيّ، واخترقتِ المجموعةُ أيضاً موقعاً إلكترونيّاً تابعاً لكليةِ الدراساتِ الشرقيّةِ والأفريقيّةِ بجامعة لندن، في محاولة لسرقةِ معلوماتٍ. وكشفت شركة "بروف بوينت" الخاصة بالأمن الإلكترونيّ العمليّةَ، وقالت إنَّ المجموعة تتسم بتطور كبير، ويُعتقد أنَّ المهاجمين الذين يُطلق عليهم أحياناً اسم القطة الساحرة Charming Citten ، مرتبطون بالحكومة الإيرانيّة، وأنّهم أيضاً مهيّؤون للدخول في محادثات آنية مع أهدافهم، الذين يوجدون أساساً في الولاياتِ المتحدةِ وبريطانيا.

تضمُّ تسريبات قام بها عميل الاستخبارات الأمريكيّة السابق، إدوارد سنودن، معلومات مفصلة عن أنشطة التجسس السيبرانيّ. وسلطت التسريبات ـ عُرفت بوثائق ويكيليكس ـ الضوء على أساليب وكالة الأمن القومي الأمريكيّ، للتجسس داخل البلاد وخارجها، والتي شملت التنصت على دوائر حكومية في بلدان أخرى، وزعماء أجانب.

وأظهرت الوثائق قيام الاستخبارات الأمريكيّة بالتنصت على هاتف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ما تسبب بأزمة بين البلدين الحليفين.

وما يزيدُ الشعورَ بالتأثير السلبيّ للهجوم، أنّه لم يكن الأول من نوعه، فقد سبقته اختراقاتٌ وانتهاكاتٌ لمواقع الهيئاتِ الحكوميّةِ والأحزابِ والبنوكِ والشركاتِ، لمراتٍ عدةٍ، وما يزيد الأمرَ صعوبةً أنّ التحقيق في هذه الانتهاكاتِ والاختراقاتِ يفضي إلى نفقٍ مظلمٍ أو طريقٍ مسدودٍ، ولا يُعثرُ على دليلٍ تقنيّ يثبتُ هويةَ المتدخلِ أو شخصيته. فالمنتهكُ أو القرصان الإلكترونيّ لا يتركُ وراءه "الأثرَ الرقميّ" الذي يُمكّن من معرفته، ويمكنه الاختفاءُ داخلَ النطاقِ الإلكترونيّ لأيّ دولةٍ، فيما يكونُ موجوداً في مكانٍ آخر يبعد عنها آلاف الكيلومترات. ولذلك، فإنَّ أغلبَ الاتهاماتِ التي تُوجَّه في أعقابِ مثل هذه الهجمات تكونُ ذات طابع سياسيّ دون سندٍ تقنيّ.

لكن الفرصة الآن باتت ممكنة، والدوافع أيضاً، سواء بهدفِ التجسس أو التشويش. وهناك عدة دول لديها حافزٌ للتجسس السيبرانيّ، أو التحضير لهجماتٍ سيبرانيّة عبر زرعِ برامجَ خبيثةٍ موجّهةٍ ضدَّ أنظمةِ الإنذارِ المبكر الأمريكيّة ... كوريا الشماليّة لديها حافز للقيام بذلك. الصين لديها حافز للقيام بذلك. روسيا لديها حافز للقيام بذلك، ودول أخرى كثيرة، أيضاً.

البنيةُ التحتيّةُ الأكثرُ حساسيّةً في العالم

الهجمات السيبرانيّة على البنى التحتيّة المدنيّة سبّبت قلقاً كبيراً في الشارع، وثار جدل حول سبل الحماية منها، ولكن الحرب السيبرانيّة يمكنها أن تستهدفَ أيضاً مجالَ الأسلحةِ النوويّةِ، وهو أمرٌ أكثر جديّةً لم تتحدث عن خطورته سوى مجموعةٌ قليلة من الخبراء في هذا الصدد، ويشير جيمس أكتون المدير المشترك لبرنامج السياسة النوويّة بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بواشنطن: «هذه قضية نقاش على قدر كبير من الأهميّة والصعوبة، لأنَّ المعلومات حولها تندرج تحت بند السريّة المطلقة». ويضيف: «قيادة الأسلحة النوويّة والتحكم بها هو كلّ شيءٍ، عدا السلاح النووي نفسه، والتي تكون ضروريّة لتشغيل السلاح».

ويشير أكتون إلى أنَّ الهجماتِ السيبرانيّةِ لا تركّزُ على الأسلحةِ النوويّةِ نفسها، بل على أنظمةِ القيادةِ والتحكّمِ المحيطةِ بها، والتي تُعتبرُ أكثر البنى التحتيّةِ حساسيّةً بالعالمِ، لدرجةِ أن قالتِ الولاياتُ المتحدةُ في آخر عدد من تقرير «مراجعةِ الموقفِ النوويّ» إنّها سترُدُّ بضربةٍ نوويّةٍ على أيّ استهدافٍ لتلك البنية.

هذا التحذير يشي بأنَّ البنيةَ التحتيّةَ للأسلحةِ النوويّةِ أصبحت أكثر عرضةً للاختراقِ في العصرِ الرقميّ. وتُعد أنظمةُ الاتصالِ بعيدةِ المدى والتحذيرِ المبكّرِ كمكوناتٍ أكثر حساسيّة للتشويش عليها. فهي أنظمةٌ تعتمدُ بشكلٍ متزايد على الإشاراتِ الرقميّةِ بدل القياسيّة. وعلى أنظمةِ تشغيلٍ مرتبطة بالإنترنت ورقم بروتوكولِ الإنترنت (آي بي). فيما أنظمةُ القيادةِ والتحكّم التقليديّة لم تكن تستخدمُ أنظمةً رقميّةً ولا تمتلك نصوصاً برمجيّة يمكنُ مهاجمتها سيبرانيّاً.

في قمة جنيف التي جمعت الرئيسين جو بايدن وفلاديمير بوتين في ٢٠٢١/٦/١٦ انتعشت الآمال بأنّهما ربما يأخذان بالاعتبار الاحتمالات الخطيرة التي تهدد «الاستقرار الإستراتيجي». وبالفعلِ تمّت مناقشة مسألةِ الهجماتِ السيبرانيّة.

في ١٠ تموز ٢٠٢١ قال البيتُ الأبيض إنَّ الرئيس الأمريكيّ جو بايدن، أبلغ نظيره الروسيّ فلاديمير بوتين أنَّ الولاياتِ المتحدة ستتخذ «أيَّ إجراءٍ ضروريّ» لوقفِ الهجماتِ الإلكترونيّة من روسيا. وأجاب على سؤالٍ ما إذا كانت روسيا ستواجه عواقب، بنعم.

والسؤالُ يدورُ حول إمكانيّةِ وضعِ ضماناتٍ أحاديّةِ الجانبِ، وأن تلتزمَ الدولُ بقواعدَ حصريّةِ الصلاحيّةِ في حالةِ إطلاقِ هجومٍ سيبرانيّ على نظامِ قيادةٍ وتحكّمٍ نوويّ، أو نظامٍ مزدوجِ الاستخدامِ، وأن يُتخذَ القرار على أعلى مستوياتِ القيادةِ السياسيّةِ والعسكريّةِ لضمانِ عدمِ تحوّلِ مثل هذه الهجماتِ إلى عملٍ اعتباطيّ واعتياديّ.

أنواعُ الهجماتِ الإلكترونيّة

١ــ هجمات الحرمان من الخدمات» أو «حجب الخدمة» Distributed Denial of Service، وهي أكثر الهجمات السيبرانيّة شيوعاً وبدائيّة، وتتم بإغراق المواقع بسيلٍ من البياناتِ غير المهمة، تُرسل بشكلٍ مكثفٍ إلى المواقع المستهدفة، فتسبب بطء الخدمات أو زحاماً

> **في ١٣ تموز ٢٠٢١ اُكتشفت مجموعة إيرانيّة تظاهرت بأنّها أكاديمية مقرها بريطانيا لاستهداف بعض الأفراد، في حملة تجسس إلكتروني، واخترقت المجموعة أيضاً موقعاً إلكترونياً تابعاً لكلية الدراسات الشرقيّة والأفريقيّة بجامعة لندن، في محاولة لسرقة معلومات. وكشفت شركة "بروف بوينت" الخاصة بالأمن الإلكتروني العمليّة، وقالت إنّ المجموعة تتسم بتطور كبير، ويعتقد أنّ المهاجمين الذين يُطلق عليهم أحياناً اسم القطة الساحرة** Charming Citten **، مرتبطون بالحكومة الإيرانيّة**

مروريّاً في هذه المواقع، وذلك بإقامة مجموعة من الخوادم في مختلِف أنحاء العالم، وجعلها تحاول الوصول إلى موقع الويب هذا في الوقت نفسه، ما يصعّب وصول المستخدمين ويؤدي إلى تعطيله بسبب «الاكتظاظ المعلوماتيّ».

٢ــ هجوم «شخص في المنتصف» Man In The Middle، وهي عمليّة يقومُ بها المهاجمُ لاعتراضِ محادثةٍ جاريةٍ بين طرفين، وتبدو وكأنّها تجري بين الطرفين مباشرة، لكن يتم التحكّم بها من قبلِ الشخصِ المهاجمِ، والذي يقومُ بعرضِ وإضافةِ وإزالةِ وتعديلِ واستبدالِ الرسائلِ التي يتمَّ تبادلُها في هذه المحادثةِ.

٣ــ هجوم التصيّد الاحتياليّ Phishing Attacks، ويهدفُ إلى الحصولِ على معلوماتٍ خاصةٍ ومهمةٍ مثل أسماءِ المستخدمين وكلمات المرور وتفاصيل بطاقة الائتمان، بهدف الاستخدام الضار ضد أصحابها، ويتم ذلك عبر تطبيق يبدو جديرٍ بالثقةِ في اتصالٍ إلكترونيّ.

٤ــ هجوم كلمة المرور Passwords Attacks، وهو أسلوبُ هجومٍ شائعٌ وفعّالٌ لتحقيقِ الاختراق.

٥ــ هجمات تَصيُّد الحيتان whaling attacks: تركّزُ على موظفين يشغلون مناصبَ رفيعةً بإحدى الشركاتِ كالمسؤولين الماليين أو التنفيذيين، وتهدُف إلى سرقةِ معلوماتٍ هامةٍ، وفي معظم حالات تَصيُّد الحيتان تُخدعُ الضحية لإرسالِ حوالاتٍ مصرفيّة ضخمة إلى المهاجِم.

٦-هجمات البرامج الضارة Malware Attack، وهو عبارة عن رمز يُدخل إلى جهازِ الشخصِ المستهدف للتأثير بصورةٍ سريّةٍ على نظام الكمبيوتر الخاص به دون موافقةِ المستخدِم. ويشمل هذا التعريف الشامل عدة أنواع محددة من البرامج الخبيثة (البرامج الضارة) مثل برامج التجسس، وبرامج الفدية الضارة، والأمر، والتحكم. ويختلف هذا النوعُ من البرامج الضارة عنِ البرامج الأخرى بانتشارها في كلِّ أنحاءِ الشبكة، والتسببِ بحدوثِ تغييراتٍ وأضرارٍ، والتخفّي دون الكشف عنها، والاستمرارِ في النظامِ المخترَق. ويمكن أن تدمّرَ هذه البرامج الشبكاتِ وتُعطّل تشغيلَ الماكيناتِ داخلَ أيَّ مؤسسةٍ.

٧-برامج فيروس الفدية ransomware تحظرُ الوصولَ إلى بياناتِ الضحايا، وعادةً ما تُهدّدُ بحذفها إذا لم تُسدد قيمةُ الفدية. ولا ضمانَ أنَّ دفعَ قيمة الفدية سيمكّنُ الضحايا من استعادةِ الوصولِ إلى البيانات. وغالباً ما يتمُّ نشرُ برامج الفدية الضارة من خلال فيروس حصان طروادة الذي يقومُ بإرسال بياناتٍ أساسيّة متخفيًا بصيغةِ ملف صالح.

٨- برامج حصان طروادة Trojan horse software: برنامج ضار يتخفى ويظهر في صورة برنامج مفيد، ينتشر عن طريق التمويه ومشابهته للبرامج العادية وإقناع الضحية بتثبيته. وتُعتبر برامج حصان طروادة أحد أخطر أنواع البرامج الضارة، لأنها مُصممة في الكثير من الأحيان لسرقة المعلومات الماليّة.

٩ــ هجوم التنصت: تبدأ هجمات التنصت باعتراض حركة بيانات الشبكة، وتُعرف أيضاً بالتطفلِ أو التتبع، وهو الهجوم على أمان الشبكة والسعي إلى سرقة المعلومات التي ترسلها أو تستقبلها الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقميّة الأخرى. ويستغل هذا المخترقُ عمليات الإرسال عبر الشبكات غير المؤمنة للوصولِ إلى البيانات التي يتم إرسالها، ويَصعُبُ اكتشافُ هجومِ التنصت، لأنّه لا يسببُ حدوث أيَّ أعطالٍ غير عاديةٍ بعملياتِ إرسالِ البياناتِ.

من الإجراءات التي يمكن اتخاذها إزاء هذه الهجمات الإلكترونية والمخاطر، الاستمرار بتحديث برامج حماية الفيروسات بقاعدة البيانات، والتدريب المستمر واستخدام كلمة مرور قوية، ونموذج بيئة تكنولوجيا معلومات ذات امتيازاتٍ منخفضة، ويمكن أن توفر بعض البرامج حماية إضافيّة وتقف كحائط صدٍّ أمام الهجماتِ الإلكترونيّة.

الإرهاب الإلكترونيّ

يشهدُ عالمُ اليوم تحوّلاتٍ متسارعة يتصدرُها ملفُ الإرهابُ، والتطرّفُ والتكفير، والهيمنة السياسية، وكان للثورةِ الرقميّةِ أثرٌ بالغٌ في المتغيرات الحاصلة، وتحوّل الفضاء الإلكترونيّ (السيبرانيّ) إلى ميادين استغلتها التنظيمات الإرهابية التكفيرية، لتشكّل «بؤر إرهاب» يديرها المتطرفون لبثّ ونشر ثقافة الكراهية والتدمير والعنف.

تبرزُ أهميّةُ منصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ وخطورتُها من عاملين: الأولُ هو سعةُ نطاقها وكثرة الأفراد المستخدمين لها، والثاني إمكانية توظيف واعتماد الجماعات الإرهابيّة للمنصات لنشر التطرف وتجنيد بعض المستخدمين.

يأخذ مصطلحُ خطاب الكراهية حيّزاً كبيراً اليوم وبخاصةٍ في المجتمعاتِ المنغلقةِ، وقوامها

الأنا الجمعيّة، وفق معايير مذهبيّة وطائفيّة وقبليّة ومناطقيّة وأيديولوجيّة وعشائريّة، وقد ساعد توفر المنابر الإلكترونيّة التي يمكن اعتلاؤها بضغطةِ زرٍ في اتساع إطار هذا الخطاب في عالم المجتمعاتِ الافتراضيّة، بعد انحسار واضحٍ في العلاقات الاجتماعيّة الواقعيّة.

الإرهابُ الإلكترونيّ (Cyber terrorism): لم يتمّ التوافقُ حتى الآن حولَ تعريفٍ محددٍ له، ولكن تعريفَ الإرهابِ الإلكترونيّ مشتقٌ من تعريفِ الإرهابِ العام، إذ لا يختلفُ إلا بالوسيلةِ المستخدمةِ لتحقيقِ الهدفِ الإرهابيّ.

ما يحدثُ في العالمِ الافتراضيّ هو حربٌ مفتوحةٌ بأدواتٍ عصريّةٍ، وكلّ ما يحتاجه المقاتلُ هو رصيدٌ من الحقدِ والمصطلحاتِ العدائيّة والاتهاماتِ بالتكفيرِ والخيانةِ الوطنيّةِ والرفض، وبذلك يسقطُ معنى التواصلِ الاجتماعيّ، وما يروّج له تحت عنوان الحرية الشخصيّة وحقّ التعبيرِ سقط تماماً مع حالةِ عدمِ الالتزامِ مع أدنى المعاييرِ الأخلاقيّةِ اعتباراً من احترامِ الذاتِ، وباتت كلُّ المسائلِ أهدافاً مباشرةً للطعنِ والشكِّ، لنكونَ بمواجهةِ تدفقٍ لا متناهٍ من الآراءِ المتضاربة لا سبيلَ معه للتوصلِ إلى توافقاتٍ بأيّ درجةٍ.

تشهدُ المواقعُ الإلكترونيّةُ حالاتِ اغتيالٍ وإعدامِ العقائدِ والأفكارِ، لتحلَّ محلَّ التوافقِ المجتمعيّ، والأنكى التعرضُ لمسائلَ فطريّةٍ كاستهدافِ قوميّةٍ معينة والانتقاصُ من أفرادها على سبيلِ الإجمالِ والتعميمِ، ويشتقُ الاستهدافُ مفرداته الأساسيّةِ من الواقعِ المُعاشِ، ليترجمَ التناحرَ السياسيّ والحزبيّ بصورةٍ تحريضيّة متطرفةٍ، فيما تنقلب الأيديولوجيات إلى سيوفٍ مشهّرةٍ تطالُ كلَّ المخالفين لها.

مواقعُ التواصلِ ميادين حربٍ سيبرانيّة

أصبحت مواقعُ التواصلِ اليوم المحطّة الأشمل للنشر وتلقّي أخبار نشطاء مغمورين طموحين، وإعلاميين لا يكفون عن الثرثرة والتحريض الأعمى والاستفزاز والإقصاء، كما تنامى الإعلام المختصّ بالكراهيةِ في ظلّ غيابٍ ملحوظٍ لإعلامٍ مهنيّ يعزّز الوحدة الجامعة لمكوّنات الشعب، ويدرأ دسّ السمّ في الخطابِ المجتمعيّ، وأضحت خطابات العنف تلقى رواجاً، وقد تكيّف المتلقي معها مع كثافة التكرار، ما جعل المجتمع حاضنة للسلوك العدوانيّ.

هناك عدة أسباب لارتفاع سويات الشتم وحِدّته والقذف في الخطاباتِ، وتتمحور حول الاختلاف السياسيّ وتموضع الأحزاب ومضامين الأيديولوجيات، وبقدر موازٍ الاختلاف الدينيّ، وهو لا ينفصل عن السبب الأول، وتُتخذ من الاختلافات المذهبيّة ذرائع عدائيّة، وبذلك أضحى الإعلام ميدان حربٍ ضروسٍ، فيما يتمُّ اجترار قوالب جاهزة من قبل كلّ الأطراف وتداولها بالنسخ المباشر، ولم يعد من الممكن التمييز بين النقد والشتم، إذ سرعان ما ينزلق الخطاب إلى العدائيّة ليكون منفّراً غير مستساغ ولا يراعي ذائقة العامة، زاخراً بالعبارات العنصريّة والاستعلاء والشوفينيّة والمذهبيّة الضيقة، وتكال الاتهامات جزافاً من غير بيّنة على سبيل الاستفزاز والنكاية.

لا يمكن تبرئة هذا النوع من الخطاب من الارتباط بالأجندات، ولعل كلّ نمط من الخطاب يقف خلفه مروّجون وداعمون وممّولون، إلا أنهم لا يتصدرون المشهد العام، هي حرب البيادق افتداء للقطع الأهمّ على رقعة الشطرنج.

يشكّلُ ما يحدثُ على شبكاتِ ومنصاتِ الإنترنت امتداداً لما يحدثُ في الواقعِ الفعليّ، ويتمَّ ذلك ضمن أطرٍ وآلياتٍ أيديولوجيّةٍ وخطابيّةٍ جديدةٍ، فالتعاملُ مع الفضاءِ الإلكترونيّ بوصفه فضاءً مخالفاً لمجريات الواقع الفعليّ، ينطوي على قدرٍ كبيرٍ من المبالغةِ أو الجهلِ.

في ظلِّ غيابِ الأمنِ الرقميّ أو السيبرانيّ خلالَ العقدِ الأول من الألفيّةِ الثالثةِ، زاد النشاطُ الإرهابيُّ بصورةٍ مذهلةٍ، وتمّ تكريسُ ثقافةِ القطيعِ وتغييبُ أيّ دورٍ للعقلِ ليقومَ بفرزِ محتوى تلك الوسائل، من رسائلِ الحقدِ والكراهيةِ بين أبناءِ

» هناك عدة أسباب لارتفاع سويات الشتم وحدّته والقذف في الخطابات، وتتمحور حول الاختلاف السياسيّ وتموضع الأحزاب ومضامين الأيديولوجيات، وبقدر موازٍ الاختلاف الدينيّ، وهو لا ينفصل عن السبب الأول، وتتخذ من الاختلافات المذهبيّة ذرائع عدائيّة، وبذلك أضحى الإعلام ميدان حربٍ ضروس، فيما يتم اجترار قوالب جاهزة من قبل كلّ الأطراف وتداولها بالنسخ المباشر، ولم يعد من الممكن التمييز بين النقد والشتم، إذ سرعان ما ينزلق الخطاب إلى العدائيّة ليكون منفّراً «

المجتمعِ الواحدِ. والدعايةِ له في المجتمعاتِ العربيّةِ والإسلاميّةِ في جمهوريات الاتحاد الروسيّ ودولِ البلقانِ الغربيّة وتحديداً جمهورية كوسوفو. ما أدّى إلى التحاقِ المئاتِ من مواطني هذه الدول بمنظماتٍ متطرفةٍ. وتجنيدِ المتطرفين من خلالِ تجمعاتٍ عنقوديّةٍ تنتشر خلاياها في أصقاعِ الأرضِ. تمكنت من تجنيدِ «الذئابِ المنفردةِ» وهي الحالةُ الإرهابيّةُ الأكثرُ خطورةً والتي يمكنها تنفيذُ عملياتها منفردةً داخلَ مدنِ أوروبا.

أصبح الفضاء السيبرانيّ أقرب للنوادي مفتوحة العضويّة لكلّ من اعتقد وآمن بمضمون الخطاب الذي يتم تمريره. ولا يُشترط في العضويّة انتماء الأفراد إلى هوية واحدة. بل تصبح العضويّة بحدّ ذاتها هوية عابرة للقوميات والحدود. وتتجاوز الانتماءات الوطنيّة وتسبغ عليها هالات القدسيّة. لينفذ الأعضاء مستقبلاً المهامّ التي تُطلب منهم حيث هم أو ينتقلون إلى حيث يُطلب منهم.

مواقع التواصل... إعلامُ الإرهابِ

لا تمتلكُ الجماعاتُ الإرهابيّةُ البنيةَ التحتيّةَ للإعلامِ بالمعنى المتداولِ. ولذلك استخدمت ساحاتِ الإعلامِ البديل أو الموازي. المتمثلة بمواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ. واستغلت هذه المساحةَ الآمنةَ. وحوّلتها إلى ساحةِ حربٍ تدورُ رحاها في العالمِ الافتراضيّ. وأقامت منظوماتٍ أقربَ للدوراتِ التدريبيّةِ والتلقينِ العقائديّ بهدفِ استقطابِ أعضاءٍ جددٍ والتعريفِ بنفسها والدعاية للانتصاراتِ الوهميّةِ.

من الملاحظِ أنَّ التنظيماتِ المتطرفةِ حققت نجاحاتها الأكبر في مواقعِ التواصل. والانتشارَ في ميادين مختلفةٍ منه (تويتر. تليغرام. اليوتيوب. الفيسبوك. سناب شات. إنستغرام. واتساب). وتغني هذه المواقع لدرجةٍ كبيرةٍ عن متابعةِ وسائلِ الإعلامِ التقليديّة. والسرّ في انتشارها يعودُ إلى آنيتها وإمكانيّة نشر الموادّ البصريّة ومرونتها والشراكةِ فيها عبر النشرِ والتعليقِ وإبداء الرأي. فيما يبقى المتلقي بحالةٍ سلبيّةٍ وتُمارسُ عليه الوصايةُ في وسائلِ الإعلامِ وبخاصةٍ الرسميّة والحكوميّة. وبذلك تنشأ يوميّاً مئاتُ الحساباتِ لمؤيدين ومناصرين لأيّ حكومةٍ أو منهجٍ دينيّ. وتُنشرُ عبرها آلافُ الصورِ على مدارِ اليوم. وربما تتحدث عن انتصاراتٍ ومعاركَ ليست موجودةً على أرضِ الواقعِ. ورغم الجهودِ الكبيرةِ التي تبذلُ عبر منصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ لمحاصرتهم وتحديدهم إلا أنّ تلك التنظيمات تستمرُ بالتكاثرِ من خلال أعدادٍ لا حصرَ لها من الحساباتِ الوهميّةِ لداعميها ومؤيديها.

هناك جملةٌ من العواملِ التي تتصف بها شبكات التواصل الاجتماعيّ. منها تميّزها بتقنيات إعلاميّة حديثة. وتوفير بيئة خصبة يمكن استغلالها لنشرِ دعايتهم الباطلة. وجذبِ الجهاديين وتنفيذ خطط الإعلان بتكاليف منخفضة. والميزة الأهم هي سرعةُ التواصلِ مع العالمِ وآنيةِ نشرِ المعلوماتِ بزمنٍ قياسيّ. عبر سهولةِ التسجيلِ والدخولِ واستخدام أسماء مستعارةٍ. وعدم الحاجةِ لإثباتِ الهوية. وإمكانيّة

إدارة حواراتٍ في غرفةٍ واحدةٍ تضمُّ أفراداً من مناطقَ مختلفةٍ من العالمِ، وسهولةِ جمعِ المعلوماتِ المختلفةِ عبر منصةٍ واحدةٍ، إضافةً لصعوبةِ ضبطها وتملصها من الرقابةِ وكلّ ذلك بدونِ فرضِ رسومٍ.

يسعى المتطرفون عبر العالمِ للمشاركة بمحتواهم المتطرف في عروض يوميّة عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، مستغلين سهولة رفع محتواهم، وصعوبة ملاحقتهم، وتعقيداتِ التعريف بما هو «محتوى متطرف»، من غير تقييم لما يستحق الحذف من عدمه، وبذلك يمكن نشر مواد مختلفة: جرائم القتل والعنف والتعذيب والمعارك، وأخبار العمليات الإرهابيّة الحصريّة وبثّ خطبِ الكراهية والتحريض، وكذلك الإنتاج المرئيّ والمسموع والدعايات المزيفة للتنظيمات الإرهابيّة.

الربيع العربيّ واستهداف الشباب

كان للربيعِ العربيّ دورٌ كبيرٌ بزيادةِ حِدّةِ التعبئةِ والتحشيدِ المذهبيّ والطائفيّ، وتغذيةِ الكراهيةِ والإقصاءِ عبر استغلالِ وسائل التواصل الاجتماعيّ وأدواتِ الاتصالِ الرقميّ، فتجاوزت دورَها الإيجابيّ في تواصلِ الأفرادِ. ومن المهم أن نذكرَ أنّ الربيعَ بدأ في كلّ دولةٍ بمرحلةٍ افتراضيّةٍ، وبلغ مؤيدو التغييرِ آلاف الشبابِ قبل أن تمتلأَ الساحاتُ بهم وتصدحَ الحناجرُ مطالبةً بالحرياتِ وتحسينِ الوضعِ المعيشيّ، ثم ترفعُ سقفَ مطالبها إلى إسقاطِ النظامِ القائمِ.

ساهم الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ بتعزيزِ الخطابِ الطائفيّ بين مكوّناتِ المجتمعِ في دولِ الربيعِ العربيّ (تونس، ليبيا، اليمن، مصر، البحرين وسوريا) فعملت على تضخيمِ الكراهيةِ وبثِّ مشاعرِ النفورِ والحقدِ على الآخر.

مع تغيّرِ معطياتِ الحياةِ أضحى جيلُ الشبابِ اليوم أقلَّ اهتماماً بالقراءةِ، فراحتِ الجماعاتُ الدينيّةُ تركّزُ خطابها بالتفرّدِ بالمتلقي عبر حساباتها المتنوعةِ وغسل دماغه، عبر الصورِ ومقاطعِ الفيديو التي تعتبرُ الأكثر تأثيراً اليوم على أفكارِ الشبابِ وعواطفهم، واستطاع «داعش» مثلاً استقطابَ الكثيرِ من العناصرِ عبر مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ وأثّر في قناعاتهم عبر اللغةِ الرقميّةِ العصريّةِ.

تستخدمُ التنظيماتُ الإرهابيّة مواقع التواصل الاجتماعيّ لتسهّل التحويلات الماليّة فيما بينها، وكذلك الحصول على التبرعات الماليّة، ويتم تجنيد التنظيمات الإرهابيّة للشباب عبر الإنترنت عبر ثلاث مراحل: الأولى هي مرحلة التأثير الوجدانيّ، بإثارة العاطفة والنعرة والغيرة الدينيّة بحجة الدفاع عن القيم المقدسة، والشعور بالمظلوميّة وتحريض الرغبة بالانتقام باستخدام نصوص دينيّة. أما المرحلة الثانية، فتتعلق بنقل المعلومات والبيانات، التي تعبّر فقط عن وجهة نظر الجماعات الجهاديّة. والمرحلة الثالثة، وهي الأخطر وتتعلق بالانتقال من مرحلة التأثير في الأفكار إلى المشاركة الفعليّة في التغيير.

لا يُنكر دور الصورة في عصر العولمة الرقميّة نظراً لسهولة وسرعة انتشارها وتخطيها الحدود، والمزاج العام الذي يميل إلى تفضيل مشاهدة الصور والفيديو على قراءة نص مكتوب، وإمكانية وصول المعلومة بطريقة سلسة لا تحتاج جمهوراً نخبويّاً، ولهذا تركز معظم وسائل التواصل على الصور، ومع إمكانيّة التلاعب بالصورة وتلفيق مقاطع الفيديو تمّ الترويج لخطاب الكراهية والحقد ونشر الفوضى في المجتمع السوريّ، بما فيهم المثقفون والشباب الجامعيّ، ولوحظ إدمان فئات الشباب على شبكات التواصل الاجتماعيّ التي أصبحت منابر لخطاب الكراهية، بما توفره الشبكة من إمكانية النشر السهل واستخدام أسماء مستعارة وفضاء الحرية وتدني المستوى الأخلاقيّ.

ويبدو أنّ أخطرَ روّادِ هذه الحساباتِ وأكثرهم ضرراً وتأثيراً في نشرِ الدعاياتِ الإرهابيةِ هم الأفرادُ المعنيون بنشرِ التثقيفِ العقائديّ، الذين يتمُّ تكليفهم على شكلِ مجموعاتٍ باختراقِ عقولِ الشبابِ والتأثير عليهم عاطفياً، بتوجيه خطاب

دينيّ يبعثُ على الحماسِ وروحِ الانتقام من أفرادِ المجتمعِ المسالمين وأجهزةِ الدولةِ الرسميّة، والتي يعدّونها خارجةً عن الدينِ والملةِ والشريعةِ.

الإرهابُ يغزو شبكاتِ التواصلِ الاجتماعيّ

جاء في دراسة أعدّها معهد «بروكينغ» الأمريكيّ وموّلها «غوغل إيدياز»: «نعتقد أنه بين أيلول وكانون الأول ٢٠١٤، استخدم ٤٦ ألف حساب على تويتر من قبل أنصار داعش، وبتحليل المعطيات الجغرافية للتغريدات (الموقع المُعلن والمنطقة الزمنية)، فإنّ أغلب المشتركين يقيمون في مناطق تحت سيطرة التنظيم في سوريا والعراق. و٧٤٪ من الحسابات المؤيدة لداعش ناطقة بالعربيّة و٢٠٪ بالإنكليزيّة و٦٪ بالفرنسية.

وتشير تقارير إلى أنّ وجود أكثر من ٣ ملايين تغريدة تروّج وتؤيد «داعش» على «تويتر» من دولة واحدة فقط! وأكثر من ١,٧ مليون مقطع فيديو إرهابي، مع الإشارة إلى أن «تويتر» تعترف بأنّه مع وجود أكثر من ٣٠٠ مليون حساب يعمل بنشاط، فإنّه من الصعوبة أن تمتلك هذه الشركة القدرة على مراقبة ومتابعة والسيطرة على كل حساب، ومعرفة ماذا ينشر أو من أي مكان يعملِ صاحبه (صحيفة إيلاف ١٩ أكتوبر ٢٠١٥). ووفقاً لهذه البيانات الرقميّة فالجماعات الإرهابيّة حوّلت خطابها التحريضيّ من المنابر الخطابيّة التقليديّة أو كتب التكفير والتطرف، إلى العالم الافتراضيّ.

وتؤكد دراسة بحثيّة «أنّ ٨٠٪ من الذين انتسبوا إلى تنظيم «داعش» تمّ تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، وارتفع عدد المواقع المحسوبة لهذه الجماعات من نحو ١٢ موقعًا إلكترونيّاً عام ١٩٩٧ ليصل-بحسب آخر الإحصائيات-إلى ١٥٠ألف موقع عام٢٠١٥».

في ألمانيا، تبيّن وجود علاقة بين منشورات (فيسبوك) المعادية للاجئين عن طريق حزب البديل الألمانيّ المتطرف والهجماتِ على اللاجئين، ولاحظ الباحثان كارستن مولر وكارلو شوارز أنّ ازدياد هجمات (الحرق العمد أو الاعتداء)، جاءت نتيجة منشورات تروّج للكراهية.

في الولايات المتحدة، روّج مرتكبو هجمات لتفوّق البيض في المجتمعات العنصريّة، وتبنّت وسائل التواصل الاجتماعيّ نشر أعمالهم. قال المحققون إن مطلق النار في كنيسة تشارلستون، الذي قتل تسعة رجال سود، من رجال الدين والمصلين، في حزيران ٢٠١٥، انخرط في عملية تعليم ذاتية على الإنترنت دفعته إلى الاعتقاد بأنّ الهدف من التفوق الأبيض يوجب العنف.

كان مطلق النار في كنيسة بطرسبورغ في عام ٢٠١٨ نشطاً على شبكة التواصل الاجتماعيّ (غاب/GAP) التي جذبت قوانينها المتهاونةُ المتطرفين المحظورين من قبلِ المنصاتِ الكبيرةِ القويةِ، قبل أن يقتلَ ١١ مصلياً في قُدّاسِ السبت الذي كان يهدفُ إلى خدمةِ المهاجرين، وقد لقي شعار "البديلُ العظيم" الذي أطلقه اليمينُ الفرنسيّ عام ٢٠١٨ عن عنصريّةِ البيض، صدىً في شارلوتسفيل بولايةِ فرجينيا، وهو يعبّر عن القلقِ الديمغرافيّ من معدلاتِ الهجرةِ والولاداتِ لغير البيض.

شعارُ "البديل العظيم" تبنّاه أيضاً مطلقُ النارِ في مسجدين بمدينة كرايستشيرش في نيوزيلاندا يوم الجمعة ١٥ آذار ٢٠١٩، فقتل تسعة وأربعين مسلماً أثناءِ الصلاةِ، ونشرَ هجومه على موقعِ يوتيوب.

الخاتمة

إنّ اختراقَ النظمِ الأمنيّةِ للأسلحةِ التقليديّةِ أو إرسالَ معلوماتٍ خاطئةٍ أو مضللة عبر الأقمار الصناعيّة عن المواقع الأهداف العسكريّة، قد يتسبب بضرب أهدافٍ صديقةٍ، أو إخراج عددٍ كبيرٍ من المعداتِ العسكريّةِ عن العملِ وتعطيلها، وكلما ازدادتِ الدولُ علماً وتقدماً زادت القدرة التدميريّة للأسلحة المستخدمة، وسلاح الحرب القادمة سيكون أقوى وأسوأ من القنابل النوويّة والهيدروجينية، إذ سيتم استبدال الجنود

بالروبوتات والطائرات المسيّرة (الدرونز)، وستكون الأسلحة شيفرات وفيروسات مبرمجة قادرة على إحداثِ تأثير يفوقُ الأسلحةَ التقليديّةَ.

ومع زيادةِ اعتمادِ العالمِ على البرمجياتِ والتقنياتِ الذكية والحديثة وتبنّي نماذج الحكومات والمدن الذكية، سيصبح أكثر انكشافاً وعرضة للحروب السيبرانيّة، ومع زيادة الاعتماد على الإنترنت أثناء جائحة كورونا لتيسير مهام العمل والتعليم عن بعد تزايد معها نشاط القراصنة مستغلين ضعفَ الثقافةِ الأمنيّةِ لكثيرٍ من مستخدمي الإنترنت حول العالمِ، ما يتسببُ بتهديدِ الأمنِ القوميّ وتعريضِ مصالحِ الأفرادِ والدولِ للخطرِ.

الحربُ السيبرانيّة Cyber Warfare هي نموذجُ حروبِ المستقبلِ وستكونُ أكثر شراسةً من الحروبِ السابقة، ما يلزمُ الدولَ بتطويرِ آلياتِ الحفاظِ على أمنها القوميّ وحمايةِ مجتمعاتها وليس مجردَ الاستعدادِ للمعركةِ بل الدخولَ في مواجهاتٍ على الدوامِ، فالمسألةُ تنطوي على عدةِ سوياتٍ من الحربِ واحتمالَ وقوعها على مستوى التهديدِ وخوضِها ومواجهتها، وفي مستوى المفاهيمِ المتداولةِ فالمطلوبُ متانة الدفاع السيبرانيّ Cyber Defense ودرجة عالية من الردع السيبرانيّ. وتعزيز الأمن القومي السيبرانيّ Cyber National Security، والتي تختلف عن المفهوم التقليديّ للأمنِ القوميّ نتيجةَ تعدد سوياتها اعتباراً من الأفرادِ وحتى ساحةِ المجتمعِ.

الهوامش:

1ـ الحرب السيبرانيّة: الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس»، من تأليف الدكتور إيهاب خليفة

2ـ https://al-ain.com/article/new-cyber-wars ـ د. علي الدين هلال ـموقع العين

3ـ أميركا وروسيا والحرب السيبرانية ـ تيموثي أوبراين ـ الشرق الأوسط 22 يونيو 2021

4ـ هجوم إلكتروني روسي يخترق أكثر من 200 شركة أميركية ـ موقع الحرة ـ ترجمات - 3 يوليو 2021.

5ـ خطابُ الكراهيةِ في الفضاءِ السيبرانيّ ـ رامان آزاد ـ صحيفة روناهي ـ 1 سبتمبر 2019

6 BBC: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-57893908

7 BBC: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-57686306

8 BBC: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-57822795

9ـ بوابة الحركات الإسلاميّة: http://www.islamist-movements.com/26351

11ـ الحروب السيبرانيّة.. ترسانات رقميّة وتهديدات دوليّة ـ بسمة فايد ـ 12 تشرين الأول 2020. المركز الأمني الأوروبيّ.

12ـ جائحة كورونا تجتاح الأمن السيبراني ـ بشرى الربيعة ـ 22 أيلول 2020 ـ موقع انديبندنت عربية.

13ـ تعرض بنى تحتية حساسة بألمانيا إلى هجمات إلكترونية متزايدة ـ موقع dw ـ 17 شباط 2019

14ـ قراصنة "صينيون" يشنون هجمات على شبكات الكمبيوتر بالفاتيكان .موقع روسيا اليوم .29 تموز 2020. https://bit.ly/3iMbZ0u

15ـ هجمات إلكترونيّة صينيّة لسرقة بيانات مختبرات إسبانيّة تسعى لتطوير لقاح ضد كوفيد19-.موقع يورونيوز 19 أيلول 2020 ـ https://bit.ly/3jIehiz

16ـ روسيا متهمة بشن "هجمات خطيرة" في جورجيا ـ موقع سكاي نيوز ـ 21 شباط 2020. https://bit.ly/3nuxg2d

17ـ واحد من كل سبعة مواطنين سويسريين تعرض لهجمات إلكترونية ـ موقع SWI ـ 29 آذار 2019 ـ https://bit.ly/3lsgUWk

18ـ خطاب الكراهية على منصّات التواصل الاجتماعي: مقارنات عالمية ـ ترجمة ـ 11 حزيران 2019. https://www.geiroon.net/archives/155620

19ـ ما هو الهجوم الإلكتروني ؟ أنواعه ؟ وكيفية الوقاية منه ـ مؤسسة دعائم التقنية للحاسب الآلي ـ IT PILLARS ـ 19 تموز 2021

اخوان المهجر وخيارات البحث عن ملاذات آمنة جديدة

إعداد: د أنمار نزار الدروبي

مقدمة:

المتتبع لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين يجد أنه على مدار السنوات انتقل الإخوان إلى العديد من أقطار العالم إلى أن تبلورت صورة الإخوان الحالية في تنظيم مصري سياسي يقود تنظيماً دولياً من خلال شبكة شديدة التعقيد. وأبرز أزمات الإخوان التي تتحكم في مستقبل حركتهم هي، مشكلة التنظيم وعلاقته مع النظام الحاكم من جهة، وبين الجيل القديم والجيل الجديد من جهة ثانية. أما المشكلة الأكثر خطورة هي انغماس الجماعة في العمل السياسي على حساب العمل الدعوي، بالإضافة إلى ترهل التنظيم وشيخوخته.

وبعد سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر وعزل الرئيس (محمد مرسي) عام ٢٠١٣، بات من المستحيل استعادة الجماعة لنفوذها السياسي والاجتماعي في مصر. لكن من المؤكد لا يمكن اعتبار أن حقبة جماعة الإخوان المسلمين قد انتهت في مصر.

لقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها بناء علاقات متينة مع حكومات ونخب في عدد من الدول العربية والإقليمية، على الرغم من الخلافات العقائدية، على سبيل المثال لا الحصر إيران، التي تجمعها علاقة قوية مع الجماعة، منذ عهد الخميني ولاتزال العلاقة قوية حتى الآن. لكن تبقى علاقة الإخوان مع تركيا هي الأقوى بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة بعد وصول الرئيس التركي أردوغان لسدة الحكم في أنقرة، حيث تطور التحالف الوثيق بين الإخوان وأردوغان بقوة في أعقاب عام ٢٠١١، إذ دعمت تركيا الإخوان في دول الانتفاضات العربية في إطار سياسات إقليمية لدعم تيارات الإسلام السياسي بصورة عامة، وعقب ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ في مصر وهروب أغلب قيادات جماعة الإخوان المسلمين خارج مصر، أصبحت تركيا، إضافة إلى قطر، قبلة الإخوان الهاربين، وحاضنة لمقراتهم وقنواتهم ومنصاتهم الإعلامية ومركزاً أساسياً لإدارة قياداتهم وكوادرهم وأنشطتهم في الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين لهم وجود ونفوذ لا يستهان به في بعض الدول العربية والأوروبية منذ بدايات تأسيس الجماعة إلى اليوم.

وبما أن المخططات التركيّة قد تهاوت خاصة بعد فشل حكم الإخوان المسلمين في مصر، ولم يستطع أردوغان تحويل تنظيم الإخوان إلى القوة الجديدة التي تحكم العالم الإسلاميّ، فإنه فتح الطريق على مصراعيه أمام ما يسمى (بالجهاد الإسلاميّ) بديلا عن حكم الإخوان. أما الدعم القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين فكان وما يزال واضحاً وعلنياً، بل صاحب ذلك الدعم توظيف المؤسسات الدينيّة بطريقة براغماتية، فأنشأت قطر في عام ٢٠٠٤م (الاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين) بصفته مؤسسة أيديولوجية يقف على رأسها منظّر الجماعة والأب الروحي لهم: يوسف القرضاويّ، حيث كان الهدف المعلن لهذا الاتحاد تقديم (نسخة عصرية للدين الإسلاميّ) أكثر اعتدالاً وتسامحاً لفهم مدلولات النصّ الدينيّ ومقاصد الشريعة، لكن هدف هذا الاتحاد بالأساس هو ضرب شرعية مؤسسة رابطة العالم الإسلاميّ في المملكة العربية السعودية (١).

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول طبيعة عمل الإخوان المسلمين في عدد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية ، حيث يتحرك التنظيم بطريقة سرية متّخذا من المراكز الإسلامية في أوربا ودور العبادة غطاءً لعمله التنظيمي، وفق طريقة تحليلية لا تخرج عن المعيار الأكاديمي الذي يفرض على الباحث قيود الالتزام والدقة والحياد واعتماد مصادر موثوقة وتجنب الاقتباس من الدراسات المشابهة، وبذلك يمكن أن تشكل هذه الدراسة إضافة مفيدة في تناول موضوع شائك ومؤثر على البنية الاجتماعية في أوربا، لأنه لا يخاطب النخبة المثقفة وحسب وفق منطلقاته النظرية بل يتجاوزها إلى جميع الشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى مخاطر النشاط الذي يقوم به التنظيم الدولي للجماعة على الصعيد الدولي بصورة عامة. وبعد التقارب المصري التركي الذي يشوبه نوع من الحذر من كلا البلدين، فأي مستقبل يتنظر جماعة الإخوان المسلمين؟ سؤال لا تطرحه فقط تحديات المرحلة المقبلة، تلك المرحلة التي ربما تُطيح بالجماعة وماكينتها الإعلامية في تركيا وقطر، وإنما يتعلق بخيارات أخرى تواجه الجماعة، بمعنى الانتقال إلى دول أخرى ونبذ العمل السياسي والإعلامي، وبين خيار الاندماج مجددا في المشهد وفق ترتيبات

١ ( ) بعد سقوط حكم الإخوان في مصر استقبلت قطر أغلب قيادات جماعة الإخوان المسلمين، أبرزهم (عمرو دراج) وزير التخطيط المصريّ السابق والقياديّ بحزب الحرية والعدالة، و(محمود حسين) أمين عام جماعة الإخوان المسلمين، و(جمال عبد الستار) القياديّ بالجماعة، ومن ثَم انتقل هؤلاء إلى تركيا، كما استقبلت قطر أيضاً كلًّا من (عاصم عبد الماجد، وطارق الزمر)، وهما أبرز أعضاء الجماعة الإسلاميّة وتحديداً طارق الزمر أحد أهم العناصر الذي اشترك في عملية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات في حادثة المنصة الشهيرة.

سياسية جديدة، مع الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينتج عن كلا الخيارين من تحديات أمام الجماعة من جهة، وتغيرات في المشهد السياسي والأمني في مصر ومحيطها الإقليمي من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يعمل البحث على توضيح حقيقة عمل وتحرك جماعة الإخوان المسلمين في العديد من دول أوربا وغيرها والحركات التي تنضوي تحت إطاره أو تمثله على الساحة الأوروبية، ويمكن أن نجمل الأهداف الرئيسة للبحث بما يلي:

١. إبراز بدايات نشاط جماعة الإخوان المسلمين في أوربا، عندما حاول الرعيل الأول للإخوان المسلمين التحرك على مسلمين أوربا، وإنشاء مجتمع مواز يدور في فلك الجماعة.

٢. إيضاح حقيقة عمل مكتب التنظيم الدولي للإخوان، ومدى أهمية تحرّك أعضاء هذا المكتب في أوربا، وغير أوربا أيضا.

٣. فرز وتصنيف الجماعات والأحزاب والمؤسسات التي تمثل جماعة الإخوان المسلمين وفق معيار عقائدها وطبيعة تنظيمها وتحركها وأهدافها السياسية في أوربا وغيرها.

٤. الدور الدوليّ والإقليميّ في احتضان أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتوظيفهم لمصالحهم الاستراتيجية.

٥. وأخيراً رغم تعدد الدراسات التي تتخصّص في دراسة ورصد الجماعات والحركات التابعة لتنظيم الإخوان في أوربا، نلاحظ أنها تهتم في متابعة نشاطاته وتركز على الجوانب التنظيمية والفكرية ومساحة انتشاره دون دراسة التناقضات والأسباب الجوهرية التي تستدعي ظهوره واختفائه وتقوقعه عند زوال المسببات والدوافع لوجوده.

مشكلة البحث:

إنّ نشاط وعمل جماعة الإخوان المسلمين بكلّ تجلياته وألوانه على ساحة الأحداث في ظروف

"استطاعت جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها بناء علاقات متينة مع حكومات ونخب في عدد من الدول العربية والإقليمية، على الرغم من الخلافات العقائدية، على سبيل المثال لا الحصر إيران، التي تجمعها علاقة قوية مع الجماعة، منذ عهد الخميني ولا تزال العلاقة قوية حتى الآن. لكن تبقى علاقة الإخوان مع تركيا هي الأقوى بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة بعد وصول الرئيس التركي أردوغان لسدة الحكم في أنقرة"

معينة يثير تساؤلات كثيرة عن حقيقته والأدوار التي يؤديها على الساحة العربية والإقليمية وحتى الدولية. وإذا تفحصنا طبيعته بدراسة تحليلية وأجرينا مراجعة تاريخية فسوف نجد أن تنظيم الإخوان المسلمين، وكما ذكرنا في المقدمة بالرغم من أنّ لديه نشاطاً دعويّاً وسياسيّاً خارج مصر منذ بدايات تأسيسه، إلا أن نشاطه خارج مصر قد تزايد بعد سقوط حكم الإخوان عام ٢٠١٣. حيث اشتد نشاط الجماعة في قطر وتركيا تحديداً في مواجهة الدولة المصرية ومؤسساتها ومحاولة لتأجيج الصراع بين مكوّنات المجتمع المصري بذريعة الدفاع عن الشرعية والديمقراطية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث فقد ارتأينا استخدام مناهج علمية متداخلة بين المنهج التاريخيّ والمنهج التحليليّ مع الاستعانة بالمنهج الوصفيّ. وقد تم تناول الموضوع من خلال بحثين، الأول، السيرة التاريخيّة-النشأة والجذور للإخوان المسلمين في

مصر وتاريخ تأسيس التنظيم الدولي، الثاني، مستقبل إخوان المهجر: التحالفات والانقسامات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لا تتوفر دراسات سابقة كافية عن تواجد جماعة الإخوان المسلمين في المهجر، ونظراً لِقلّة المصادر في تحليل موضوع إخوان المهجر، فقد جاءت دراستنا تختلف عن الدراسات الأخرى، ويمكن أن تشكل إضافة جديدة من حيث أنّها اهتمت بدراسة تاريخ هروب أعضاء جماعة الإخوان المسلمين خارج مصر وانتشارهم في عدد غير قليل من دول العالم.

١.دراسة الكاتب البريطاني (مارتين فرامبتون)، حيث يقدم فرامبتون صورة دقيقة ومفصلة للعلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين والغرب، وتحديداً بين الجماعة وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشكل أساسي في الفترة ما بين تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في العشرينيات والربيع العربي. وقد اعُتبرت هذه الدراسة مهمّة للغاية نتيجة لأهمية مصادرها، حيث أنّ (فرامبتون)، لم يقرأ فقط معظم المواد ذات الصلة الموجودة في الأرشيفات الأمريكية والبريطانية، وإنما أجرى مقابلات مع شخصيات بارزة في تنظيم الإخوان المسلمين، ودرس المواد التي وصلت إليها المخابرات البريطانية ونشطاؤها، مثل السيرة الذاتية، والنشرات، والكتيبات وما شابه ذلك. وقد ركز على العلاقة بين الإخوان المسلمين والبريطانيين منذ تأسيس الجماعة في عام ١٩٢٨م، وحتى أزمة السويس في عام ١٩٥٦م (٢).

٢. شهادة الدكتور (محمود عساف) أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، ومستشار مجلس إدارة النظام الخاصّ في الجماعة وأمين معلومات التنظيم إبّان حِقبة مؤسس الجماعة حسن البنا، أنّ السكرتير الأول للسفارة الأمريكية (فيليب أيرلاند) أرسل مبعوثا من قبله للبنا كي يحدّد له موعداً لمقابلته بدار الإخوان، وقد وافق البنا على هذا اللقاء، لكنه فضّل أن يكون في بيت (أيرلاند)، حيث أنّ المركز العام للجماعة كان مراقبا من قبل القلم السياسي، وكان اللقاء في دار (أيرلاند)، في شقة بعمارة في الزمالك، وقد طلب أيرلاند من البنا في حينها التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين وبريطانيا وذلك لمحاربة الشيوعية كونها العدو المشترك بينهما وبحسب وصف أيرلاند. ويوضح عساف أن البنا وافق على الفكرة حيث قال لأيرلاند» نحن نستطيع أن نعيركم بعض رجالنا المتخصصين في هذا الأمر على أن يكون ذلك بعيداً عنا بصفة رسمية ولكم أن تعاملوا هؤلاء الرجال بما ترونه ملائماً دون تدخل من جانبنا غير التصريح لهم بالعمل معكم، ولك أن تتصل بمحمود عساف فهو المختص بهذا الأمر إذا وافقتم على هذه الفكرة»(٣). وعليه يؤكد محمود عساف على أن حسن البنا لا يمانع من التعاون مع دولة أجنبية خلف ظهر الحكومة إن كان ذلك في مصلحة الجماعة (٤).

المبحث الأول

السيرة التاريخيّة-النشأة والجذور للإخوان المسلمين في مصر وتاريخ تأسيس التنظيم الدولي

نشأت حركة الإخوان المسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية التي كانت تمثل مؤسسة الحكم الدينيّ لدى المسلمين إذ ولدت هذه الحركة والمستعمر الإنكليزيّ جاثم على صدر مصر والبلاد الإسلاميّة الأخرى التي كانت تعيش حالة من الجهل والفساد الكبيرين على المستويات كافة. لقد أحدث نشوء حركة الإخوان المسلمين صحوة في الشعب العربيّ وباقي الشعوب الإسلاميّة التي كانت تحت الاحتلال البريطانيّ لا سيما أن جماعة الإخوان المسلمين امتداد لعدة حركات إسلاميّة مثل الحركة الوهابيّة السلفيّة والحركة

٢ () The Muslim Brotherhood and the west: A history of Engagement and Enmity p35p36 martyn by

3) عساف، محمود، مع الشهيد حسن البنا، الناشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص27 (

٤ () نفس المصدر السابق ص27ص28

السنوسيّة الليبية، كما هي امتداد للحركة المهدية السودانيّة. ولعل من أهم أسباب ظهور الجماعة هو تعطيل الشريعة من قِبل المحتل وحلّ محله القانون الوضعيّ، فلم يعد الإسلام أساس الهوية، بالإضافة إلى أنّ مصر كانت تعاني من نظام حكم فاسد قسّم البلد إلى طبقتين، إحداهما شديدة الثراء، وطبقة ثانية تعاني من الفقر وسوء الحال.

كان ظهور جماعة الإخوان المسلمين بسبب الواقع الإسلاميّ، وما شهده من تدهورٍ نتيجة البعد عن مفاهيم الإسلام، مما جعل الاستعمار يمارس عملية تنصير واضحة، وذلك لإخراج المسلمين من دينهم الإسلاميّ إذ اتّبع الاستعمار نهجاً غربياً يشكّك في ثقافة الأمة الإسلاميّة وفكرها وتراثها. ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت في ظهور حركة الإخوان المسلمين ضعفُ عمل الأحزاب السياسيّة في مصر إذ لم توحد هذه الأحزاب جهودها في مواجهة المحتلّ، بل كانت هناك حروب وتناحر بين الأحزاب السياسيّة المصريّة (٥).

تُعدّ جماعة الإخوان المسلمين في مصر أولى جماعات الإسلام السياسيّ، وهي جماعة إسلاميّة أسسها حسن البنا في محافظة الإسماعيلية في مارس عام ١٩٢٨م، وهي حركة إسلاميّة إذ سعى البنا لنشر أفكاره وإلقاء خطبه ودروسه، تلك الخطب التي لاقت قبولاً خاصة مع وجود القوات البريطانيّة في الإسماعيلية وفي قناة السويس. وكنتيجة للظلم والأسى الذي كان يشعر به سكان الإسماعيلية بايع البنا ستةُ رجال ممن تأثروا بخطبه ومواعظه، وهم كلٌّ من (حافظ عبد الحميد، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، أحمد المصريّ، إسماعيل عز، وزكي المغربيّ). وقد حمّلوه تبعة أمرهم، واتفقوا على تسمية أنفسهم الإخوان المسلمين (٦).

لقد مرّت جماعة الإخوان المسلمين بعدة مراحل أثناء فترة حسن البنا، كان أهمها المرحلة

> **نشأت حركة الإخوان المسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية التي كانت تمثل مؤسسة الحكم الدينيّ لدى المسلمين إذ ولدت هذه الحركة والمستعمر الإنكليزي جاثم على صدر مصر والبلاد الإسّلامية الأخرى التي كانت تعيش حالةً من الجهل والفساد الكبيرين على المستويات كافة. لقد أحدث نشوء حركة الإخوان المسلمين صحوة في الشعب العربيّ وباقي الشعوب الإسلامية التي كانت تحت الاحتلال البريطانيّ لا سيما أن جماعة الإخوان المسلمين امتداد لعدة حركات إسلامية مثل الحركة الوهابية السلفيّة والحركة السنوسيّة الليبيّة**

الدينيّة (المرحلة الدعوية) التي امتدت من عام ١٩٢٨م إلى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ إذ تميزت تلك الفترة بأنها كانت مرحلة دينية إصلاحية بحته ونشاطها باتجاه الوعظ الدينيّ، حيث كانت الجماعة في بدايتها تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة المساجد مع إثارة المشاعر الإسلاميّة لدى الناس ضد مظاهر التحلل الأخلاقيّ، بالإضافة إلى أنّ تلك المرحلة لم تخلُ في بعض محطاتها من توجهات قومية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مشاركتها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وكذلك كان تأسيس البناء الهيكليّ للجماعة خلال تلك المرحلة، إذ تشكّل لأول مرة مكتب الإرشاد العام، وبدأ التحول تدريجيًّا من الدعوة الدينيّة والإصلاحيّة إلى العمل السياسيّ والمشاركة في الحياة السياسيّة المصريّة، بعد أن أعلن حسن البنا عام ١٩٣٩ عن حزبية الجماعة، ومن ثّم أعلن عن نيته في ترشيح نفسه لانتخابات عام ١٩٤٢، كما شهدت تلك الفترة تأسيس الجهاز السريّ للجماعة (٧).

٥ () للمزيد راجع، شماخ، عامر، الإخوان المسلمين من نحن؟ وماذا نريد؟ الناشر، دار الصحوة، القاهرة، 2011، ص3ص4

٦ () للمزيد راجع، عودة، جهاد، سقوط دولة الإخوان، الناشر، دار كنوز، القاهرة، 2014، ص9ص10

٧ () للمزيد راجع، علي، عبد الرحيم، الإخوان المسلمون

بدايات انتشار جماعة الإخوان المسلمين في العالم:

تأسيس فروع للجماعة خارج مصر:

عمل البريطانيون خلال القرن التاسع على دعم جماعة الإخوان المسلمين، فقدموا التمويل اللازم لهم، كما أقاموا المؤتمرات للدعاية لهذا التنظيم. في الوقت نفسه دأب مؤسس الجماعة حسن البنا منذ عام ١٩٣٤، على تأسيس فروع لتنظيم الإخوان المسلمين خارج مصر، حيث كان للتنظيم أعضاء في جنيف قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ذكرت تقارير للسفارة البريطانية في مصر إبّان الحرب العالمية الثانية أنّ جماعة الإخوان المسلمين تلقت مساعدات من دول المحور (ألمانيا وايطاليا)، بين عامي ١٩٣٤م _١٩٣٩، ممّا جعل مؤسس الجماعة حسن البنا يصبح من العناصر النشيطة المعادية لبريطانيا (٨).

الإخوان المسلمون والاتصال بالأمريكان:

وإذا ما عدنا إلى نشاط جماعة الإخوان المسلمين خارج نطاق العالم العربي والإسلامي وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكلت الجماعة في الستينات من القرن الماضي تنظيماً تابعاً لها يُدعى (اتحاد الطلاب المسلمين) في بعض الجامعات الأمريكية، بيد أن هذا التشكيل كان بتمويل إيراني بحت، والذي كان بعلم من السلطات الأمريكية، التي أغمضت عينها عن أنشطة هذا التنظيم الفرعي للجماعة، حيث بدأ اتحاد الطلاب المسلمين منذ ذلك الحين ببناء إمبراطورية تجارية وقوة شبه عسكرية، ويذكر أنّ اتحاد الشركات الإسلامية في أمريكا الشمالية كان يقوم بغسل عشرات الملايين من الدولارات سنويا لاستخدامها في أغراض تخص عمل جماعة الإخوان المسلمين. وفي عام ١٩٦٦، استحوذ الأعضاء السريون للإخوان المسلمين بشكل كامل على اتحاد الطلاب المسلمين الذين استخدموا مجموعة من الطلاب الناطقين بالفارسية في الاتحاد لتكون نقطة انطلاقهم (٩).

الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا:

سنحاول في هذه الفقرة، إعطاء موجز بسيط عن أهم المؤسسات والتنظيمات المنضوية تحت تنظيم الجماعة وخارطة انتشارها في دول أوربا. حيث شهدت الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان في أوروبا عدة نقلات نوعية منذ تأسيس المركز الإسلامي في جنيف عام ١٩٦١، باعتباره أول مؤسسة إخوانية في أوروبا، في إطار استراتيجيتها الرامية لتوظيف أوروبا كنقطة انطلاق مهمة لممارسة نشاطها خارج مصر، فقد كان انتشار أعضاء الجماعة في ثلاثة بلدان أوروبية رئيسة وهي (فرنسا وألمانيا ثم بريطانيا) في ضوء أنها أكبر بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وعدد السكان، فضلا عن أنها تمثل مركز استقطاب للجاليات الإسلامية القادمة من البلدان العربية والإسلامية التي كانت خاضعة لاستعمار هذه البلدان الثلاثة. وقد مثل المركز الثقافي الإسلامي في جنيف الذي أسسه (سعيد رمضان)، زوج ابنة حسن البنا عام ١٩٦١، النواة المؤسسية الأولى لتنظيم الإخوان في أوروبا، حيث احتضن المركز العديد من العلماء المسلمين المتعاطفين مع جماعة الإخوان أبرزهم المفكر الإسلامي والداعية الهندي (أبو الحسن الندوى).

وفى إطار تعزيز الوجود الاخواني في أوروبا، قام (سعيد رمضان)، بإسهام كبير في تأسيس ووضع ميثاق الجامعة الإسلامية العالمية التي تم إنشاؤها

من حسن البنا إلى مهدي عاكف، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2007، ص36ص37 ولاحقا

٨ () للمزيد راجع، محسن، محمود، من قتل حسن البنا، الناشر، دار الشروق، القاهرة، 1987م، ص16ص17

٩ () للمزيد راجع، دريفس روبرت، ولومارك ثيري، رهينة في قبضة الخميني، الناشر، دار نيو بنجامين فرانلكين هاوس، نيويورك، 1980م، ص129ص130

عام ١٩٦٢، كأول منظمة إسلامية عابرة للقارات تمتلك فروعا في العديد من العواصم الأوروبية. كما مثلت لجنة مسجد ميونيخ التي ترأسها (سعيد رمضان) عام ١٩٦٣ أول نقلة نوعية على صعيد التواجد المؤسسي للإخوان في أوروبا، حيث اعتبرت ألمانيا الغربية بمثابة المركز الجديد للنشاط. وفي عام ١٩٧٣ تحولت لجنة مسجد ميونخ إلى منظمة رئيسية تتولى تمثيل مسلمي ألمانيا تحت اسم مؤسسة ألمانيا الإسلامية (IGD). وبالتوازي مع جهود (سعيد رمضان) لتأسيس القاعدة المؤسسية الإخوانية في ألمانيا الغربية وسويسرا، قام سعيد رمضان بإنشاء أول منظمة إخوانية في فرنسا وهي (جمعية الطلبة المسلمين) عام ١٩٦٣ في العاصمة باريس، حيث ضمت مجموعة من شباب الإخوان والمتعاطفين مع الجماعة آنذاك وكان أبرزهم (حسن الترابي) و (أبو الحسن بنى صدر) أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية و(راشد الغنوشى)، و(فيصل مولوى)، زعيم جماعة الإخوان المسلمين في لبنان والذي تولى إدارة الجمعية عام ١٩٦٨. هذا بالإضافة إلى عدد من قياديي الفصيل السوري للإخوان مثل (سعيد البوطى وعصام العطار) الذي انفصل عن الجمعية ليؤسس جمعية مسجد بلال بمدينة آخن بألمانيا الغربية التي تحوّلت فيما بعد إلى مركز رئيس لإخوان سوريا (١٠).

أهم أذرع جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا:

أوّلا، الجماعة الإسلامية في ألمانيا(GID) التي تأسست عام ١٩٥٨، وتمثل تلك الجماعة فرع ألمانيا لتنظيم الإخوان المسلمين في أوروبا الذي أسسه سعيد رمضان عام ١٩٥٨، وكان يرأسها الألماني والمصري الأصل (إبراهيم الزيات (.

ثانياً، اتحاد الهيئات والجاليات الإسلامية في إيطاليا (UCOII) أيضا الممثل الرسمي للإخوان المسلمين في إيطاليا، وقد تأسس عام ١٩٩٠ ويديره السوري (محمد نور داشان) ويضم الاتحاد ما يقرب من مئة وثلاثين جمعية، ويتحكم في ثمانين بالمئة تقريبا من المساجد في إيطاليا، كما يمتلك الاتحاد فرعا ثقافيا وفرعا نسائيا وآخر شبابيا (١١).

ثالثا، رابطة المجتمع المسلم في هولندا التي أسسها في لاهاي المغربي الأصل (يحيى بوياف) عام ١٩٩٦، وتضم الرابطة عدة منظمات منها على وجه الخصوص (مؤسسة اليوروب تراست نيديرلاند (ETN) و (المعهد الهولندي للعلوم الإنسانية والإغاثة الإسلامية).

رابعاً، رابطة مسلمي بلجيكا (LMB) القناة التاريخية للحركة في بلجيكا، فهي مُمثلة جماعة الإخوان المسلمين هناك، وأسَّست الرابطة عام ١٩٩٧، وتملك الهيئة عشرة مساجد ومقرات بعدة مدن منها بروكسل وأنفير وغراند وڤرڤييه، ويديرها (كريم شملال) من مدينة أنفير وهو من أصل مغربي يعمل طبيبا في مجال علم الأحياء.

خامساً، الرابطة الإسلامية في بريطانيا (MAB) فهي مُمثلة الإخوان المسلمين هناك، وقد أنشأها الناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا (كمال الهلباوي)، عام ١٩٩٧، وظل الهلباوي لوقت طويل ممثلا للإخوان المسلمين في أوروبا قبل أن ينشق عن الجماعة، ثم تولى إدارة الرابطة الإسلامية في بريطانيا العراقي الأصل (أنس التكريتي) أستاذ الترجمة بجامعة ليدز حتى عام ٢٠٠٥.

تأسيس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين:

حرص حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين عندما وضع قانون النظام الأساسيّ للإخوان التأكيد على عالميّة فكرته ودعوته، وقد جاء ذلك في رسالة البنا إذ يقول» جاء الإسلام الحنيف يعلن الأخوة الإنسانيّة، ويبشر بالدعوة إلى العالميّة، ويبطل كل عصبية، ويسلك إلى

١٠ () الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا، مقال، طارق دحروج، الأهرام العربي، 2016م، .www.ahram.org.eg

١١ () المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2016م، https://me.wp/POHDP8-lzl

> **اعتمد التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين على قائمة كبيرة من الكيانات والتنظيمات التي تنفذ مخططات الإخوان في الخارج، أبرزها المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ومنظمة كير الإسلامية الأمريكية، واتحاد المنظماتّ الإسلاميةّ في أوروبا، والجمعية الإسلاميّة الأمريكية، والمجلس الثوري بتّركيا، والاتّحاد العالميّ لعلماء المسلمين، ومعهد الفكر السياسيّ الإسلاميّ في لندن الذى يديره عزام التميميّ أحد قادة التنظيم الدولي للإخوان**

تحقيق هذه الدعوة الكريمة السامية كل السبل النظريّة والعملية»(١٢).

وفي هذا الصدد يقول (جمعة أمين) القياديّ البارز في جماعة الإخوان المسلمين ونائب المرشد العام في الثمانينيات» إن الإخوان المسلمين هيئة إسلاميّة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام. فاستهدف في دعوتهم المصريّين. ثم توسعوا فشملت الأقطار العربيّة الشقيقة. ثم تعدت دعوتهم حدود العرب على كل مكان في العالم ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه»(١٣).

تعود أول محاولة لإيجاد فرع خارجيّ لجمعية الإخوان إلى عام ١٩٣٣ حين قرر البنا تشكيل شعبة للإخوان في جيبوتي. وقد اتخذ المؤتمر الثالث للجماعة ١٩٣٥م قراراً بتعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل. ومن ثم بدأت الجماعة بالتوسع والانتشار في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي عقب المؤتمر العام للجماعة في عام ١٩٤٥ في إنشاء عدد من الفروع خارج مصر. كان أبرزها الفرع السوريّ. وفرع القدس في فلسطين. وكذلك فرع السودان. وفرع شرق أفريقيا في أريتيريا. وفرع المغرب في محافظة تطوان. وفرع الكويت الذي يعدّ بداية انتشار وتمدد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الخليج. إضافة إلى فرع العراق الذي أطلق عليه جمعية الأخوة الإسلاميّة. كما تأسست شعب إخوانية في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي في كل من اندنوسيا. والباكستان. وكذلك في إيران وأفغانستان وتركيا(١٤).

لقد اعتمد التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين على قائمة كبيرة من الكيانات والتنظيمات التي تنفذ مخططات الإخوان في الخارج. أبرزها المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ. ومنظمة كير الإسلاميّة الأمريكيّة. واتحاد المنظمات الإسلاميّة في أوروبا. والجمعية الإسلاميّة الأمريكيّة. والمجلس الثوريّ بتركيا. والاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين. ومعهد الفكر السياسيّ الإسلاميّ في لندن الذى يديره عزام التميميّ أحد قادة التنظيم الدوليّ للإخوان. والاتحاد الإسلاميّ في الدنمارك الذى يرأسه سمير الرفاعي عضو الاتحاد العالميّ لعلماء المسلمين. وتحالف المنظمات الإسلاميّة الذى يتولّاه إبراهيم الزيات القياديّ في التنظيم الدوليّ. وبالتالي فإنّ هدف التنظيم الدولي من السيطرة على تلك المراكز هو استقطاب أعضاء جُدُد للإخوان قادرين على تغذية التنظيم بالمال اللازم علاوةً على استغلالهم اختراق الجامعات من خلال البعثات الدراسية التي توجد في الخارج. كما تسعى جماعة الإخوان المسلمين إلى استغلال تلك المراكز الإسلاميّة للاستيلاء على تبرعات

١٢ () البنا، حسن، مجموعة رسائل حسن البنا، الكتاب الخامس عشر، تحقيق، تركي إسماعيل وشعيب السيد وآخرون، مراجعة، عبد العزيز جمعة أمين وعبد المجيد حلمي وآخرون، الناشر، مركز البصائر للبحوث والدراسات، القاهرة، سنة الطبع، بلا، ص٣٦٨

١٣ () عبد العزيز، جمعة أمين، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الإخوان والمجتمع المصريّ والدوليّ في الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٨، الجزء الثالث، الناشر، الدار الإسلاميّة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥٤

١٤ () التنظيم الدولي للإخوان: النشأة والتحولات والتمويل، بحث، www.movement-islamist.com

الإسلاميّين في الخارج لاستخدامها أحد موارد التنظيم (١٥).

وتأسيساً لما تقدّم، فإنّ الميلاد الحقيقي للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين قد بدأ بعد أن أسس سعيد رمضان (زوج ابنة حسن البنا) المركز الإسلامي بميونخ بعد هجرته إلى ألمانيا، والذي بدأت فكرته عام ١٩٦٠، وتم افتتاحه عام ١٩٧٣. حيث أنّ الكثير من كوادر الإخوان الذين ينتمون إلى دول عربية وأفريقية وآسيوية خرجوا من هذا المركز الضخم. ومن هذا المنطلق يعد سعيد رمضان المهندس الأول والمنظم الأساسي للتنظيم الدولي للجماعة. وفي نهاية السبعينيات أصبح (مصطفى مشهور) المرشد الخامس للجماعة مسؤول التنظيم الدولي، حيث كان لمشهور دور متميّز في تنظيم وإعادة هيكلة وتقوية التنظيم العالمي للجماعة، وكان مشهور يتنقل بين لندن وعواصم أوروبية أخرى. وفي السياق ذاته فقد أسهم (يوسف ندا) مفوض العلاقات الخارجية لجماعة الإخوان المسلمين في ربط مسجد ميونخ بشبكة الإخوان السعودية، إضافة إلى أن ندا لعب دورا في تقوية علاقة الجماعة مع إيران، حين قصد طهران إبان الثورة الإسلامية التي أسقطت حكم الشاه، وكذلك كان ندا مفوضا إلى أفغانستان لمساعدة المجاهدين في صراعهم مع السوفييت (١٦).

المبحث الثاني

مستقبل إخوان المهجر: التحالفات والانقسامات

بلا شك أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل لاعباً فاعلاً وأداة صراع بين العديد من الدول، حيث وظفت الجماعة ضمن أدوات السياسة الخارجية القطرية والتركية تحديدا. وفي الوقت الراهن تشهد جماعة الإخوان المسلمين حالة من التخبط والارتباك على وقع المتغيرات التي أحدثتها التحركات التركية الأخيرة للتقارب مع مصر، وسط تسريبات برغبة أنقرة في التخلي عن قيادات التنظيم بشكل نهائي، وتسليم المطلوبين منهم إلى القضاء المصري. لكن في المقابل يتوقع أن تُبقي تركيا على عدد محدود من جماعة الإخوان كورقة تستخدمها للضغط على خصومها في لعبة الصراع الدائر حالياً، وستحدّد تلك الأحداث مستقبل ودور الجماعة في أي ترتيبات قادمة. في حال قررت أنقرة التضحية بجماعة الإخوان، فسيتم توفير ملاذات آمنة بديلة لهم في بعض الدول التي يوجد بها موطئ قدم للتنظيم، مع السماح للحاصلين على الجنسية التركية بالبقاء داخل البلاد دون أن يكون لهم نشاط مكشوف واضح ضد مصر، وكذلك إيجاد صيغة مناسبة للمنصات الإعلامية الإخوانية كإغلاق بعضها أو تعديل الخط التحريري لها في محاولة استرضاء الجانب المصري.

أمّا الدعم القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين فكان وما يزال واضحاً وعلناً، بل صاحبَ ذلك توظيف المؤسسات الدينيّة بطريقة براغماتية، ويعدّ يوسف القرضاوي من أبرز الشخصيات الإخوانيّة التي استقرت في قطر منذ وقت مبكر إذ ارتبط القرضاوي بعَلاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة أبرزهم (علي بن سعود بن آل ثاني، والشيخ قاسم بن حمد آل ثاني شقيق ولي العهد، والشيخ خليفة بن حمد ابن عم حاكم قطر)، وقد عُين القرضاوي مدير المعهد الدينيّ في الدوحة من العام نفسه، ومن ثم بدأ القرضاوي يلقي الخطب والدروس في المساجد القطريّة وتحديداً مسجد الشيخ خليفة بن حمد وليّ عهد قطر ونائب الحاكم، تلك الخطب التي كان يهاجم فيها القرضاوي الطبقة الغنية من الشعب المصريّ ونظام عبد الناصر إذ كان يقول: «إنكم بخلتم بحق الله في أموالكم، فسلط الله عليكم دعاة الاشتراكيّة والثوريّة الذين صادروا أموالكم، وخربوا بيوتكم ولا يكادون يبقون لكم شيئا. لقد كان الابتلاء بمصيبة الاشتراكيّة عقوبةً

١٥ () الحداد، حسام، مراكز التنظيم الدولي لجماعة الاخوان في أوروبا، بحث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠٢٠، www.europarabct.com

١٦ () للمزيد راجع، جونسون، إين، مسجد في ميونخ وبزوغ نجم الإخوان المسلمين في الغرب، ترجمة، أبو الليل، أحمد جمال، الناشر، مطبعة سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٣٣٣ص٣٣٤ ولاحقا

من الله للأغنياء الأشحاء»(١٧). ويؤكد القرضاوي أنه كان يلتقي بجماعة الإخوان المسلمين في قطر من المصريّين في كل يوم جمعة بعد صلاة الفجر في بيت من بيوت أحد الإخوة، يقرؤون فيها الأدعية، ومن ثم يبدأ القرضاوي بالحديث معهم عن الدعوة والجهاد في سبيل الله، وأنهم جنود هذه الدعوة شاؤوا أم أبَوْا، كانوا قريبين أم بعيدين بحسب وصف القرضاوي (١٨).

في الجانب الآخر لعب المال والإعلام القطريّ أدواراً متعدّدة في كثير من الدول العربيّة أو الغربيّة، على سبيل المثال لا الحصر، التمويل القطريّ لجماعة الإخوان المسلمين في أوروبا عبر مؤسسة (قطر الخيرية) تحت ستار المساعدات الإنسانيّة وتمول بناء مساجد ومراكز ومؤسسات تابعة للتنظيم الدوليّ لجماعة الإخوان المسلمين، إذ تمكّنت تلك المؤسسة من التوغل في ٦ دول أوروبية، أبرزها فرنسا، وإيطاليا، وسويسرا ودول البلقان، وقد موّلت مؤسسة قطر الخيرية ما يقارب من ١٤٠ مشروعاً في أوروبا وكندا وأستراليا بما يزيد مجموعه على ٧٢ مليون يورو، حيث تم التمويل القطريّ من خلال ترتيبات مالية معقدة، وهي ليست بالضرورة غير قانونيّة، لكن تبقى مبهمة لإخفاء الهدف الحقيقيّ لها (١٩).

في السياق ذاته، فإن الممارسات القطريّة للتغلغل في أوروبا وتمويلها للإسلام، كانت من خلال تمويل قطر للمراكز الإسلاميّة في فرنسا وأوروبا، ووصلت إلى ٢٢ مليون يورو، أنفقتها مؤسسة قطر الخيرية على مشاريع إسلاميّة في إيطاليا وحدها. ويعتبر اتحاد المجتمعات والمنظمات الإسلاميّة في إيطاليا (UCOII) الجمعية الأبرز بالتعاون الوثيق مع جماعة الإخوان المسلمين في قطر. لقد شهدت الاحتجاجات في بعض الدول العربيّة منذ مطلع العام ٢٠١١، حضوراً قطريًّا داعماً وبقوة للإخوان في أكثرَ من دولة، فبالرغم من أن قطر أدركت انهيار نظام الرئيس محمد مرسي في مصر وفقدان جماعة الإخوان المسلمين سيطرتهم على الشارع لكن الدعم الإعلاميّ لمرحلة ما بعد الرئيس مرسي ما يزال مستمرًّا. كما حضر الدعم القطريّ المساند للإخوان في سوريًّا وليبيا واليمن عبر ضخّ الأموال بشكل مباشر للجماعة، فأطلقوا قنوات فضائية وصحف ومواقع إلكترونية ومنظمات أهلية مساندة لتحركاتهم (٢٠).

كما تمثل تونس أيضا أحد الملاذات المُحتملة لاستقبال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، خاصة في ظل مركزية موقع حركة (النهضة) الاخوانية ضمن المشهد السياسي التونسي، ودعمها العلني لقطر منذ بداية الأزمة، وهو ما يجعلها مؤهلة لاستقبال أعضاء الجماعة الموجودين في قطر وتركيا. وتضم قائمة الدول المُرشحة لاستقبال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، باكستان وماليزيا، وجنوب أفريقيا، ولكن هذه الدول يمكن أن تستقبل قيادات التنظيم كأفراد بصفاتهم الشخصية من دون أن تكون مقراً بديلاً للتنظيم تتمّ من خلاله إدارة العمليات والأنشطة وإطلاق المنصّات الإعلامية، حيث ستحرُص هذه الدول على حماية أمنِها الداخلي والحفاظ على علاقاتها بالدول المضادة للإرهاب.

البحث عن ملاذات جديدة لجماعة الإخوان المسلمين:

داخل مساحة ضيقة جداً يحاول تنظيم الإخوان تفادي نتائج التغييرات الحاصلة في مواقف، قطر وتركيا، باحثا عن ملاذات جديدة آمنة بعيداً عن الملاحقات، ويرجّح الباحث أن يلجأ التنظيم إلى مجموعة دول في شرق آسيا وإيران، وكذلك ممكن تكون نيجيريا وجهة الإخوان القادمة وحتى أفغانستان، ووسط وشرق أوروبا، باعتبارها مناطق

١٧ () القرضاوي، يوسف، ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة، الجزء الثاني، الناشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥٤٣

١٨ () المصدر نفسه السابق، ص٣٦٨ ص٣٦٩ ولاحقا

١٩ () أوراق قطرية: كتاب فرنسي يفضح تمويل الدوحة للإخوان في أوروبا، com.skynewsarabia.www , 2019

٢٠ () Sheeps Awolfin :Qatar, Menotti Giulio Clothing Bankrolling Islamism in Europe ,https: //:gates- org.toneinstitute ,2019

ينشط فيها عناصره بشكل يسمح له بالتمدّد، وتنتشر فيها المراكز والمؤسسات التابعة للإخوان تحت غطاء العمل الخدمي والاجتماعي.

سيختار الباحث بعض الدول التي ممكن أن تكون ملاذاً آمناً لجماعة الإخوان المسلمين بعد تركيا وقطر، وذلك لاعتباراتٍ؛ بعضُها تاريخيّ، والآخر أيديولوجي وفيما يلي أهمها:

أولاً، بريطانيا

لم تكن علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع بريطانيا جديدة، على الرغم من محاولات التغطية على هذه العلاقة والتساؤلات التي تطرح بخصوص الدعم البريطانيّ لجماعة الإخوان المسلمين وهل بريطانيا دعمت الجماعة أم لا، وأنّ الجماعة قد قبلت عرض البريطانيّين أم رفضته؟

لقد تمّ أوّل اتّصال مباشر معروف بين المسؤولين البريطانيّين، وجماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٤٠م، وفي ذلك العام كانت السلطات المصريّة قد اعتقلت مؤسس الجماعة حسن البنا تنفيذاً لضغوط بريطانية، ولكن عند إطلاق سراحه فيما بعد أجرى البريطانيّون أول اتصال مع الإخوان.

في رواية لمؤسس الجماعة؛ حسن البنا، حول الاتهامات التي وجّهت للجماعة بتلقّي أموال من البريطانيّين، يوضح البنا أنّه التقى البارون البريطانيّ (دي بنوا) مدير شركة قناة السويس في حينها ومعه سكرتيره المسيو (بلوم)، فتحدّث معهم البنا عن طريق مترجم، وكان جوهر الحديث أنّ بريطانيا تسعى إلى مساعدة جماعة الإخوان المسلمين ماديًّا، وأنّها على استعداد بتبرع مالي قدره خمسمائة جنيه مصريّ لبناء مسجد للجماعة، لكن البنا رفض المبلغ واعتبره قليلاً، وعلى هذا الأساس وعد البارون البنا بأنّه سيحاول أخذ الموافقات من الحكومة البريطانيّة لزيادة المبلغ مستقبلاً، وعلى إثر ذلك قبِل البنا المبلغ وتسلمه أمين الصندوق لدى الجماعة الشيخ (محمد حسن الزلموط)، بالتالي فقد تعرضت جماعة الإخوان

"يحاول تنظيم الإخوان تفادي نتائج التغييرات الحاصلة في مواقف، قطر وتركيا، باحثاً عن ملاذات جديدة آمنة بعيداً عن الملاحقات، ويرجح الباحث أن يلجأ التنظيم إلى مجموعة دول في شرق آسيا وإيران وكذلك ممكن تكون نيجيريا وجهة الإخوان القادمة وحتى أفغانستان، ووسط وشرق أوروبا، باعتبارها مناطق ينشط فيها عناصره بشكل يسمح له بالتمدد، وتنتشر فيها المراكز والمؤسسات التابعة للإخوان تحت غطاء العمل الخدمي والاجتماعي"

المسلمين لنقد شديد، وثار الناس عليهم رافضين أن تبني الجماعة مسجداً بأموال الإنكليز، لكن البنا وجماعته حاولوا إقناع الجمهور بأنّ هذه الأموال هي ملك الشعب، وأن القناة للمصرين جميعاً، وعليه قام البنا بتحويل المبلغ لبناء دار لجماعة الإخوان المسلمين في الإسماعيلية (٢١).

وفي السياق ذاته وتحديدا في عام ١٩٤٠ زار الجنرال البريطانيّ (كلاتيون) حسن البنا في محاولة ثانية من جانب المخابرات البريطانيّة لتقديم الدعم والإسناد لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كانت المحاولة الأولى في نهاية عام ١٩٣٩، عندما عرض المستشرق البريطانيّ (هيوارد دان) على الأستاذ أحمد السكريّ أحد أهم مؤسّسي الجماعة ووكيل البنا، دعماً ماليًّا قدرُه عشرون ألف جنيه لكن السكري رفض المبلغ، ومن ثَم عرض الجنرال كلاتيون على البنا استعداد بريطانيًّا لتمويل جريدة يومية للإخوان المسلمين، وأن بريطانيا تضع تحت تصرف البنا

٢١ () للمزيد راجع، البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الناشر، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠١٢، ص١٠٨

وجماعته ما يشاؤون من أموال لتجهيز المركز العام للجماعة، وستدفع بريطانيا للجماعة مبلغاً قدره مائة ألف جنيه كل شهر (٢٢).

وتأسيسا لما تقدم، فقد احتضنت بريطانيا قيادات جماعة الإخوان المسلمين ومنحتهم فرصة للمشاركة المجتمعية في بريطانيا واستغل تنظيم الإخوان المسلمين تلك الفرصة في توسيع نفوذهم في بريطانيا، حيث يعد (إبراهيم منير) أبرز قيادات الإخوان فى بريطانيا، وهو عضو التنظيم الدولي ويعيش فى بريطانيا منذ ٣٠ عام، ويعمل بحرية كاملة، وليس إبراهيم منير هو القيادي الإخوانى الوحيد الذى ينعم بالعيش آمناً فى بريطانيا وله علاقات وطيدة مع الحكومة هناك، فقد أوت ومكنت بريطانيا أيضاً شخصيات إخوانية معروفة مثل (راشد الغنوشى) رئيس حزب النهضة الإخوانى فى تونس، وغيرهم من أعضاء وقيادات مكتب التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: إيران

كما ذكرنا آنفا تعد إيران مرشحة بقوة لاستقبال قادة الإخوان خلال الفترة القادمة، فالإخوان في حاجة إلى دول تعترف بهم ولا تصنفهم كجماعة إرهابية. وكما ذكرنا سابقا فقد أيّدت جماعة الإخوان المسلمين في مصر نجاح الثورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩، ووصول الخمينيّ إلى السلطة في طهران.

ومن هذا المنطلق، فقد ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين بعلاقات تاريخية مع النظام الإيراني الحالي الذي سيطر تماماً على السلطة، بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني عام ١٩٧٩. الجدير بالذكر كانت هناك لقاءات أجراها قادة التنظيم الدولي للجماعة بالمعارضة الإيرانية في عدد من العواصم الأوروبية خلال فترة حكم شاه إيران، حيث قام رجل الأعمال المصري المقيم في سويسرا (يوسف ندا) وهو سفير التنظيم الدولي، ومفوّض العلاقات الخارجية لجماعة الإخوان المسلمين، ومعه نخبة من قيادات الجماعة في مصر، وأعضاء التنظيم الدولي للإخوان بزيارة طهران بعد نجاح الثورة وتهنِئة الخميني، وذلك أنّ يوسف ندا كان مسؤولاً عن الاتصال بإيران حتى قبل نجاح الثورة، وقد كان هناك وفد إخوانيّ دوليّ التقى بالخميني في باريس بهدف تدعيمه، وضمّ الوفد كل من راشد الغنوشيّ؛ رئيس حزب النهضة في تونس، وحسن الترابي من السودان وعدد من أعضاء التنظيم في لبنان (٢٣).

وقد أصدرت الحركة الإسلاميّة المتمثلة لجماعة الإخوان المسلمين في بعض من دول العالم تأييدها وتضامنها مع الخمينيّ، وهم كلٌّ من حزب السلامة التركيّ بزعامة نجم الدين أربكان، والجماعة الإسلاميّة في باكستان بزعامة أبي الأعلى المودوديّ حيث أكّدت هذه الفصائل أنها ستظل على عهدها في خدمة الثورة الإسلاميّة في إيران. وفي شهادة لـ (يوسف ندا) مفوّض العَلاقات الدوليّة في جماعة الإخوان المسلمين يوضّح أنّ عَلاقة الإخوان المسلمين مع الخمينيّ كانت أبعد من بداية الثورة، وأنها تعود إلى ما قبل ذلك مع آية الله بهشتي الذي أصبح من كبار المسؤولين في نظام ما بعد الثورة الإيرانيّة.

وتأسيساً لما تقدّم فإنّ الموقف السياسيّ الذي اتّخذته جماعة الإخوان المسلمين مع الثورة الإيرانيّة كان حصيلة تلاقيات فكرية مع اتجاه الخمينيّ الذي يُمثّل نوعاً من الحركة الإسلاميّة التي أتت من مجتمع يغلب عليه المذهب الشيعيّ مثل المجتمع الإيرانيّ، مثلما كانت الحركة الإخوانيّة حركة إسلاميّة أفرزها الوسط السُنّيّ، وبالتالي فإنّ هذه التوافقات الفكريّة أدّت إلى توافقات سياسيّة. والجدير بالذكر أنّ راشد الغنوشيّ زعيم حزب النهضة التونسيّ التابع لجماعة الإخوان المسلمين كان رأيه في الحركة الخمينيّة وولاية الفقيه باتجاه ينطلق من المفهوم الشامل للإسلام مستهدفاً من خلاله إقامة المجتمع المسلم والدولة

٢٢ () للمزيد راجع، شماخ، عامر، الوقائع الإخوانية، الناشر، دار النشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٠٩

٢٣ () للمزيد راجع، أبو النور، محمد محسن، إيران والإخوان توظيف الدين لمصلحة السياسة، الناشر، مركز المسبار للبحوث والدراسات، الإمارات، ٢٠١٣، ص٩٣

الإسلاميّة وعن تأثره بالثورة الإسلاميّة في إيران والخمينيّ يقول الغنوشيّ» لقد جاءت الثورة الخمينيّة في وقت مهم جدًّا بالنسبة إلينا إذ كنا بصدد التمرد على الفكر الإسلاميّ التقليديّ الوافد من المشرق، فجاءت الثورة الإيرانيّة لتعطينا بعض المقولات الإسلاميّة التي مكنتنا من أسلمة بعض المفاهيم الاجتماعيّة اليسارية»(٢٤).

ووَفقاً لهذه الرؤية الإخوانيّة تجاه الحركة الخمينيّة فقد دفعت المرشد العام للجماعة (عمر التلمسانيّ) عام ١٩٨٥ أن يدعو عبر مجلة الدعوة التابعة للإخوان المسلمين للتقارب ما بين الشيعة والسُنة، حيث وصف التلمسانيّ الثورة الإيرانيّة بأنها أعظم ثورة في التاريخ الحديث بفعالياتها ونتائجها الإيجابية وآثارها التي أعادت الحسابات وغيرت الموازين بحسب رأيه (٢٥).

تبرز مجموعة من العوامل شديدة الأهمية والتي قد تساعد على فهم مستقبل علاقة جماعة الإخوان المسلمين والنظام في إيران، وإمكانية انتقال بضع من قيادات الإخوان من الدوحة واسطنبول إلى طهران في ظل عدد من التحديات الإقليمية التي تواجه الطرفين بضراوة أكثر من أي وقت مضى وهي:

١. تنسجم العقيدة التاريخية لدى كل من إيران والإخوان حول عدد من القضايا الثابتة في التكوين الأيديولوجي لدى كل منهما وعلى رأس ذلك الموقف من الغرب، ومن إسرائيل، ومن دعم حركات المقاومة في فلسطين وهو ما يسمح ببناء قاعدة صلبة يمكن البناء عليها في حالة تفكير إيران في إيواء قادة جماعة الإخوان في داخل أراضيها.

٢. يعتبر قادة الإخوان المسلمين، أنّ النظام الإيراني مدين لجماعة الإخوان المسلمين بحلحلة معضلة العلاقات مع مصر، لا سيما وأنّ أوّل رئيس إيراني تطأ قدماه أرض مصر بعد ٣٩ عاما من المقاطعة كان في فترة حكم الرئيس محمد مرسي، كما أنّ أول زيارة لرئيس مصري إلى طهران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية كانت في ظلّ الرئيس نفسه.

٣. ركّزت إيران في تعاطيها مع جماعة الإخوان المسلمين على مفاهيمهما المشتركة في بناء الدولة ونظام الحكم الإسلامي، وعزّز ذلك المواقف المتطابقة لدى الجماعة وإيران في عدة مسائل منها مناهضة الاستكبار العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، واتفاقهما على أنّ إسرائيل هي الشيطان الأصغر في المنطقة.

٤. يعي النظام الإيراني أن علاقته بجماعة الإخوان المسلمين تاريخية وتتصف بالاستراتيجية على مر عقود التلاقي الفكري والأيديولوجي والسياسي بين الجانين، كما أن النظام الإيراني لا ينسى لقادة التنظيم الدولي لجماعة الإخوان بأنهم أول من أيدوا قائد الثورة الإيرانية (الخميني) في مقر إقامته بضاحية نوفل لو شاتو بالعاصمة الفرنسية باريس قبيل نجاح الثورة، كما أن قادة التنظيم الدولي للجماعة أول من قدموا التهاني للخميني بنجاح الثورة (٢٦).

ثالثاً: ماليزيا

لعل الباحث في حركة الإخوان المسلمين في دولة ماليزيا، يرصد البدايات الأولى لانتشار الفكر الإخواني مع ما يُسمى بالصحوة الإسلامية الماليزية، التي انطلقت في ماليزيا في سبعينيات القرن الماضي، وقد شهدت الحركة الإسلامية في ماليزيا حِراكاً واسعاً في الجامعات الماليزية، في الوقت نفسه كان للعائدين من المنح الدراسية التي تلقّوها في مصر، وتحديداً في الجامع الأزهر لهم الأثر البالغ في انتشار الفكر الإخواني في

٢٤ () الغنوشي، راشد، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، الناشر، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، ٢٠٠١، ص٦١

٢٥ () للمزيد راجع، رصاص، محمد سيد، الإخوان المسلمون وإيران الخميني-الخامنئي، الناشر، دار جداول، لبنان، ٢٠١٣، ص٩٥ص٩٦ ولاحقا

٢٦ () أبو النور، محمد محسن، هل يمكن أن تكون إيران ملاذا آمنا للإخوان المسلمين، بحث، تقدير موقف، الناشر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥، ص٣ص٤

> **"انضم (محمد يوسف) مؤسس بوكو حرّام" في الثمانينيات إلى مجموعة الإخوان المسلمين، أو الحركة الإسلامية التي تعمل تحت جناح إبراهيم الزكزاكي، حيث تأثر محمد يوسف بأفكار سيد قطب وكتابه معالم في الطريق، واعتقاده بمبدأ الحاكمية، ويرجح أن جذور أفكار تكفير المجتمعٍ استمدها يوسف من الاتجاه القطبي، ومن هنا كان تكفيره للدستور ووصفه لنظام الحكم الديمقراطي بأنه جاهل"**

ماليزيا. لقد تأسّس (الحزب الإسلامي الماليزي) والمعروف بـــ (PAS) في العام ١٩٥١، للجمع بين مختلف الجمعيات والتنظيمات الإسلامية في الاتحاد الماليزي، تحت زعامة الشيخ (أحمد فؤاد حسن) وضم عدداً من رجال الدين، حيث قام هذا الحزب على منهج جماعة الإخوان المسلمين وعقيدتهم السياسية. فقد دعا الحزب إلى الجهاد في سبيل الله حتى ينشأ في ماليزيا المجتمع المسلم والدولة الإسلامية التي تطبّق شرع الله، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وكذلك دعوة الناس إلى كتاب الله وسُنة رسوله (ص) وتوثيق الإخوة الإسلامية بين المواطنين الماليزيين، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الإسلامية وإعلاء راية الإسلام عقيدة وشريعة ونظاما والتعريف باللغة العربية. بالتالي فقد نمت حركة الدعوة الإسلامية في ماليزيا نمو سريعا وملحوظا ففي عام ١٩٦١ قام مجموعة من شباب الجماعات بإنشاء الاتحاد الوطني للطلاب المسلمين الماليزيين (PKPIM) وذلك ليكون" اتحادا رئيسيا يمثل جميع الجمعيات الطلابية الإسلامية في المعاهد والجامعات الماليزية، وحثهم على تحمل مسئولية الدعوة وإصلاح المجتمع"(٢٧). وقد تأثر الاتحاد الوطني للطلاب المسلمين الماليزيين في مرحلة تكوينه بأفكار حسن البنا وأبي الأعلى المودودي وسيد قطب، وغيرهم مما كان لهم دور في تنشيط الحركة الإسلامية في ذلك الحين (٢٨).

وتجدر الإشارة إلى أنّ في أوّل خطوة من نوعها لقطر، بعد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في جدّة عام ٢٠١٤، والذي أُعلِن فيه عن انفراجه في موضوع الخلاف القطري -الخليجي، وعلى أثره أعلنت بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر أنّ قطر أبلغت عددا من رموز الجماعة المقيمين فيها ضرورةَ مغادرة أراضيها خلال فترة محددة. وأوضح المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة في ذلك الحين، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين (سمير الوسيمي) أن السلطات القطرية طالبت ٦ من قيادات الجماعة ومؤيديها بمغادرة أراضيها، خلال مدة زمنية حددتها بأقل من شهر، وأوضح الوسيمي، في تصريح له من الدوحة، أن القائمة شملت كلا من القيادي بحزب الحرية والعدالة عمرو دراج وزير التخطيط المصري السابق، وأمين عام جماعة الإخوان المسلمين محمود حسين، والقيادي بالجماعة جمال عبدالستار، والمتحدث باسم الحرية والعدالة حمزة زوبع، والقيادي بتحالف دعم الشرعية عصام تليمة، بالإضافة إلى الداعية وجدي غنيم.

وتوقع العديد من خبراء الحركات الإسلامية أن يتجه قيادات جماعة الإخوان المبعدين من قطر إلى دول أخرى، ماليزيا أو جنوب إفريقيا أو سنغافورة، كونها الدول الأكثر ضمّاً لرموز الجماعة منذ سقوطها بعد ثورة ٣٠ يونيو. في الوقت نفسه كانت ماليزيا قد احتضنت عددا من مؤتمرات التنظيم الدولي للإخوان تحت رعاية الحزب الحاكم في العاصمة الماليزية (كوالالمبور).

---

٢٧) فاضل، صديق، الحركة الإسلامية الماليزية في التسعينات: رؤية وآفاق، مجلة الإنسان، العدد العاشر، باريس، ١٩٩٣، ص٤٠(

٢٨ ( ) للمزيد راجع، الأمين، محمد نوري، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، الناشر، دار البيارق، ٢٠٠٠، ص١٠٩ص١١٠ ولاحقا

بحضور خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وعبد الموجود الدرديري عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة، ورضا فهمي القيادي بالحزب (٢٩).

رابعاً، نيجيريا

نشطت السلفية في نيجيريا، ومعها الإخوان المسلمون، منذ سبعينيات القرن المنصرم، وكانت الانطلاقة الحقيقية للجماعات الإسلامية بالتوافق بينها وبين بعض السياسيين، حين أُعلن خيار تطبيق الشريعة، فاستطاع حكام الولايات كسب تأييد الجماهير عبر هذه الجماعات، التي أصبحت تظنّ أنّ لها سلطة على الحكّام، وسرعان ما حدث الخلاف بينهما، فنتج عن ذلك تيار اتّجه نحو التشدد أكثر فأكثر. إنّ تتبع مسار خروج التطرف الديني في نيجيريا من تفاعلات الإسلام التقليدي، والإسلام السياسي، وصولاً إلى التطرّف المتشدد، كان نتيجة لعدة عوامل أبرزها، التقليد الصوفي، وظروف التهميش السياسي، ومحفزات الثورة الإخوانية والخمينية، مع سوء إدارة الدولة، وصولاً إلى انشقاق الحركة الإرهابية المتطرفة، وظهور حركة بوكو حرام الأكثر تطرفاً (٣٠).

تعتبر (جماعة إزالة البدعة وإقامة السُنة) من الجماعات الإسلامية البارزة في نيجيريا، حيث أُنشئت الحركة عام ١٩٧٨، وهي تتوّج أفكار (أبي بكر جومي وهو عالم دين إسلامي. كان زعيما للحركة السلفية في نيجيريا، وشغل منصب قاضي قضاة المنطقة الشمالية بنيجيريا في الفترة من سنة ١٩٦٢ إلى أن أُلغي المنصب سنة ١٩٦٧، وقام أثناء ذلك بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في المنطقة).

أمّا (محمد يوسف) مؤسّس بوكو حرام" فإنه أنضم في الثمانينيات إلى مجموعة الإخوان المسلمين، أو الحركة الإسلامية التي تعمل تحت جناح إبراهيم الزكزاكي، حيث تأثر محمد يوسف بأفكار سيد قطب وكتابه معالم في الطريق، واعتقاده بمبدأ الحاكمية، ويرجّح أن جذور أفكار تكفير المجتمع استمدها يوسف من الاتجاه القطبي، ومن هنا كان تكفيره للدستور ووصفه لنظام الحكم الديمقراطي بأنه جاهل"(٣١).

من الجماعات الإسلامية الأخرى في نيجيريا (جمعية الطلاب المسلمين) والتي تسير على نهج جماعة الإخوان المسلمين، وقد تأسّست جمعية الطلاب المسلمين في جنوب غرب نيجيريا، وتولّت الدعوة في المدارس الثانوية والجامعات، حيث رفعت شعار (الإسلام هو الحل) وساهمت في ١٩٧٩ بمظاهرات في زاريا، أحرقوا فيها نسخة من دستور ١٩٧٩، وقد كانت الحركة تعتمد على كتب جماعة الإخوان المسلمين ولها صلة بهم (٣٢).

خامساً: أفغانستان

شكّلت أفكار جماعة الإخوان المسلمين عقلَ التطرّف، التي انطلقت منها الجماعات المتشددة في منتصف ستينيات القرن الماضي في مصر، وهي الجماعات التي مثلت بدورها الحاضنة الأساسيّة التي خرجت منها تنظيمات القاعدة وداعش وغيرها. وعليه لم يكن من المستغرب أن تلتقي أفكار جماعة الإخوان بتوجهات الجماعات التكفيريّة العنيفة، فجميعهم استقى من المنبع السلفيّ إذ تمثل الدعوة لقيام الخلافة الإسلاميّة مرتكزا أساسيّاً من المرتكزات الفكريّة لجماعة الإخوان المسلمين وللحركات الجهاديّة. لقد تأثر أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة بفكر سيد قطب، وذلك حين درس الثقافة الإسلاميّة في الجامعة على يد

٢٩ () الإخوان المسلمون في ماليزيا: من التفاهم مع السلطة للتحول إلى المعارضة، ٢٠١٤، https://www.islamist-movements.com

٣٠ () الترابي، عمر البشير، بوكو حرام: التدخلات الدينية والإثنية والسياسية، مركز المسبار، ٢٠٢٠، https://www.almesbar.net

٣١ شكري، نبيل، السلفية الجهادية في أفريقيا، الناشر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٧(

٣٢ () للمزيد راجع، أحمد، محمد عبد الكريم، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، الناشر، دار العربي، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٧ص٥٨ ولاحقا

محمد قطب المتشبع بفكر أخيه سيد قطب. وبهذا الصدد يقول (أيمن فايد) المسؤول الإعلاميّ السابق في تنظيم القاعدة «إنّ جماعة الإخوان المسلمين تمثّل مضخّة فكرية وبشرية لمختلف التنظيمات الجهاديّة في الفترة الماضية. ورغم اختلاف إخوانية المجاهدين عن إخوانية المسلمين في مصر. فإنّ جماعة الإخوان المسلمين هي الأم لكل التنظيمات»(٣٣). في السياق ذاته. كشف (أيمن فايد) أنّ تاريخ الإخوان مع القاعدة والمجاهدين الأفغان قديما. مؤكّداً أنّ (زينب الغزالي) القيادية بجماعة الإخوان المسلمين مكثت فترة طويلة في معسكرات ومقار ومنازل زوجات المجاهدين العرب بأفغانستان. وفي عام ١٩٨٧ زار مرشد الإخوان محمد حامد أبو النصر. ونائبه مصطفى مشهور. أسامة بن لادن في أفغانستان (٣٤).

ونتيجةً لذلك بدأ الفكر الإخوانيّ في التغلغل في صفوف تنظيم القاعدة بأفغانستان حيث وصلت أفكار جماعة الإخوان المسلمين ومعتقداتهم إلى أفراد تنظيم القاعدة عن طريق الرجل الثاني في التنظيم (أيمن الظواهريّ) الذي حمل كل قواعد العنف. واستطاع أن ينقل هذا الفكر إلى الجهاديّين في أفغانستان؛ ليكون السبب في ممارسات العنف والاغتيالات والتفجيرات المنافية لكل قيم الدين (٣٥).

إنّ الباحث في نشأة التنظيمات التكفيريّة المعاصرة يرى أنّ قسماً كبيراً من قادتها قد خرج من رحم جماعة الإخوان المسلمين. والقسم الآخر حمل أفكارها. ولهذا يقول علي عشماوي. آخر قادة التنظيم الخاصّ في جماعة الإخوان المسلمين:» إنّني أعدُّ جماعة الإخوان كانت أم التنظيمات الإسلاميّة في العالم العربيّ. لأنها أقدمها. وهي التي فرخت بقية التنظيمات بعد ذلك. وبداية الانحرافات جاءت من داخل الإخوان أنفسهم»(٣٦).

النتائج والمناقشة:

منذ سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر. أصبح قادة جماعة الإخوان المسلمين. وكثير من أعضائها ضيوفاً في بعض الدول مثل السودان التي كانت تعتبر محطة مؤقتة لقيادات وعناصر الإخوان تمهيدا للرحيل تجاه قطر وتركيا عقب فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة. حيث كانت السودان أبرز الملاذات الآمنة. أنّ أغلب الموجودين في السودان من شباب الجماعة غير البارزين أو المؤثرين وقيادات الصف الثالث وما دونه. حيث عكفت السلطات السودانية وعلى رأسهم الرئيس السابق (عمر حسن البشير) على تسهيل وجود الإخوان هناك. وإتاحة حرية الحركة لهم. ومع التحوّلات التي طرأت. والإبقاء على بعض عناصر الجماعة في السودان. أخذ الإخوان في ترتيب أوضاعهم للانتقال إلى دول أخرى مثل بعض الدول الخليجية وقسم من دول أوروبا. لكن تعتبر (قطر وتركيا) من أبرز الدول التي احتضنت قيادات الجماعة ووفرت لهم الماكينة الإعلامية.

من هذا المنطلق نعتبر أن تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في الوقت الحالي ليس فصيلاً مستقلاً. وإنما يرتبط بعلاقة عضوية مع النظام التركي. وعليه فإنّ رؤية الإدارة الأمريكية لجماعة الإخوان المسلمين. سيكون ضمن فلك شكل العلاقة بينها وبين تركيا. بيد أنّ في الآونة الأخيرة اتّخذت السلطات التركية. قرارات صارمة ضدّ القيادات الإخوانية. بإيقاف البرامج السياسية على المنصات والفضائيات التابعة لهم. والتي تبثّ من إسطنبول وإلزامهم بعدم انتقاد مصر. تمهيداً للتقارب مع مصر. وعقب هذا التضييق التركي على قيادات الإخوان. أصيبت الجماعة بحالة من الرعب والارتباك. خوفا من تخلي السلطات التركية عنهم في سبيل تحسين علاقتها مع مصر والدول الأخرى.

٣٣ () الخطيب، محمد ماهر عبد الكريم، حركة الإخوان المسلمين: عرض ونقد، الناشر، دار البيروني، الأردن، ٢٠١٢، ص١٦٥

٣٤ () تقرير، شهادات صادمة من مستشار بن لادن السابق عن علاقة بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بتنظيم القاعدة، الناشر، موقع العربية نت، ٢٠٢١

٣٥ () المصدر نفسه السابق، ص١٦٧ص١٦٨ ولاحقا

٣٦ () عشماوي، علي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص، الناشر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، سنة الطبع، بلا، ص٨٦

قد تصل إلى ترحيل القيادات خارج تركيا.

الخلاصة:

يتّضح أنّ الجماعة لم تكن تخطّط من البداية لخروج هذا العدد الكبير من شبابها على وجه الخصوص، بما يشكل أزمة كبيرة لها، وتحمل أعباء توزيعهم على بعض الدول، خارج الإطار الإقليمي لمصر، مثل ماليزيا على سبيل المثال. لقد وجدت الجماعة نفسها أمام أزمة تمويل كبيرة في تحمل تكلفة إقامة وتنقلات وتهريب عناصرها من داخل مصر، ولذلك لجأت إلى محاولات فتح مشروعات وتأسيس شركات في الدول التي يتواجدون فيها، وهذا كان واضحاً في الحالتين السودانية والتركية. في السياق ذاته توجيه أغلب التمويل الذي تتلقاه الجماعة من حلفائها، وتحديداً قطر إلى معيشة قيادات الجماعة التي يتّهمها شباب الجماعة بالإقامة الرغدة في قطر وتركيا، إذ استعرضت تقارير صحفيّة أوضاع الهاربين إلى تركيا مثلاً، حيث أنّها تنقسم إلى فئات، ويتربع على قمة هذه الفئات؛ القيادات وأبناؤهم، وهؤلاء يحصلون على منح للدراسة ويعملون في الإعلام الممول من الإخوان وقطر، ويتقاضَون رواتب كبيرة. بيد أنّ الأمر المهم في التطور الراهن هو حالة الذعر التي أصابت قيادات جماعة الإخوان المسلمين وعناصرها، ليس فقط في تركيا ولكن حول العالم، ولا سيّما مع المخاوف التي عبر عنها بعضهم بشأن إمكانية قيام أنقرة بتسليم عناصر الإخوان المتورطين في أعمال عنف للقاهرة. وسرّ حالة الذعر هذه هو أن فقدان الجماعة ملاذها الأهم في تركيا، وهي مهمة ليست سهلة في الوقت الحالي.

إنّ المشكلة الكبيرة التي تواجه الجماعة في هذه المتغيرات ليست في القيادات التي تملك المال والعلاقات، بل في الشباب الذين اندفعوا خلف قياداتها، وهؤلاء اليوم يعانون أزمة كبرى في مواجهة الواقع الجديد، لأن أوضاعهم الاقتصادية في تركيا سيئة إلى حد غياب لقمة العيش والمأوى، وحتى افتقارهم إلى أوراق نظامية تمنحهم حرية التنقل والمغادرة.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

الكتب:

١. أبو النور، محمد محسن، إيران والإخوان توظيف الدين لمصلحة السياسة، الناشر، مركز المسبار للبحوث والدراسات، الإمارات، ٢٠١٣

٢. أحمد، محمد عبد الكريم، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، الناشر، دار العربي، القاهرة، ٢٠١٧

٣. الأمين، محمد نوري، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، الناشر، دار البيارق، ٢٠٠٠

٤. البنا، حسن، مجموعة رسائل حسن البنا، الكتاب الخامس عشر، تحقيق، تركي إسماعيل وشعيب السيد وآخرون، مراجعة، عبد العزيز جمعة أمين وعبد المجيد حلمي وآخرون، الناشر، مركز البصائر للبحوث والدراسات، القاهرة، سنة الطبع، بلا

٥. البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الناشر، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠١٢

٦. الخطيب، محمد ماهر عبد الكريم، حركة الإخوان المسلمين: عرض ونقد، الناشر، دار البيروني، الأردن، ٢٠١٢

٧. الغنوشي، راشد، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، الناشر، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، ٢٠٠١

٨. القرضاوي، يوسف، ابن القرية والكتاب: ملامح سيرة ومسيرة، الجزء الثاني، الناشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢

٩. المخ، زهير، قطر: دراسة في السياسة الخارجية، الناشر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٩

١٠. جونسون، إين، مسجد في ميونخ وبزوغ نجم الإخوان المسلمين في الغرب، ترجمة، أبو الليل، أحمد جمال، الناشر، مطبعة سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٥م

١١. دريفس روبرت، ولومارك ثيري، رهينة في قبضة الخميني، الناشر، دار نيو بنجامين فرانلكين هاوس، نيويورك، ١٩٨٠م

١٢. رصاص، محمد سيد، الإخوان المسلمون وإيران الخميني-الخامنئي، الناشر، دار جداول، لبنان، ٢٠١٣

١٣. شكري، نبيل، السلفية الجهادية في أفريقيا، الناشر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥

١٤. شماخ، عامر، الإخوان المسلمين من نحن؟ وماذا نريد؟ الناشر، دار الصحوة، القاهرة، ٢٠١١

١٥. شماخ، عامر، الوقائع الإخوانية، الناشر، دار النشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٢

١٦. عبد العزيز، جمعة أمين، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين: الإخوان والمجتمع المصريّ والدوليّ في الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٨، الجزء الثالث، الناشر، الدار الإسلاميّة، القاهرة، ٢٠٠٣

١٧. عساف، محمود، مع الشهيد حسن البنا، الناشر، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣

١٨. عشماوي، علي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات علي عشماوي آخر قادة التنظيم الخاص، الناشر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، سنة الطبع، بلا

١٩. علي، عبد الرحيم، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧

٢٠. عودة، جهاد، سقوط دولة الإخوان، الناشر، دار كنوز، القاهرة، ٢٠١٤

٢١. محسن، محمود، من قتل حسن البنا، الناشر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م

المجلات:

فاضل، صديق، الحركة الإسلامية الماليزية في التسعينات: رؤية وآفاق، مجلة الإنسان، العدد العاشر، باريس، ١٩٩٣

المواقع الإلكترونية:

١. الإخوان المسلمون في ماليزيا: من التفاهم مع السلطة للتحول إلى المعارضة، ٢٠١٤، https://www.islamist-movements,com

٢. الترابي، عمر البشير، بوكو حرام: التدخلات الدينية والإثنية والسياسية، مركز المسبار، ٢٠٢٠، https://www.almesbar.net

٣. التنظيم الدولي للإخوان: النشأة والتحولات والتمويل، بحث، www.islamist-movement.com

٤. الجغرافيا السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في أوربا، مقال، طارق دحروج، الأهرام العربي، ٢٠١٦م، www.ahram.org.eg

٥. الحداد، حسام، مراكز التنظيم الدولي لجماعة الاخوان في أوروبا، بحث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠٢٠، www.europarabct.com

٦. المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠١٦م، https://wp.me/p8HDPO-azl

٧. أوراق قطرية: كتاب فرنسي يفضح تمويل الدوحة للإخوان في أوروبا، www.skynewsarabia.com ٢٠١٩

٨. تقرير، شهادات صادمة من مستشار بن لادن السابق عن علاقة بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بتنظيم القاعدة، الناشر، موقع العربية نت، ٢٠٢١م

المصادر الأجنبية:

١. The Muslim Brotherhood and the west: Ahistory of Enmity and Engagement by martyn

٢. Giulio Menotti, Qatar: Awolfin Sheeps Clothing Bankrolling Islamism in Europe, https://gatestoneinstitute.org, ٢٠١٩

الصراع الدّينيّ في الشّرق الأوسط ودور حركات الإسلام السّياسيّ

جميل رشيد

تمهيد:

يُعَدُّ الخوض في قضيّة الدّين والصراع الدينيّ في الشّرق الأوسط وتفرّعاته المتعدّدة، من أعقد القضايا التي واجهتها المنطقة تاريخيّاً –ولا تزال– بحكم كينونتها كعقيدة زرعت في الوجدان واللا وعي الجمعيّ لشعوبها. إلّا أنّ تحوّلها إلى سلطة يحكم دولاً عديدة، بعد بروز ظاهرة الإسلام السّياسيّ وتأطيرها ضمن حركات وقوى سياسيّة، مكّنتها من ليّ عنق العقيدة وإعادة تكوينها لتصبح إيديولوجيا، مثلها مثل باقي الإيديولوجيّات السّياسيّة،

لكنّها تختلف عنها بالأدوات والأساليب. وهو جعلها مثار انتقادات عديدة لجهة مناكفاتها وسجالاتها العقيمة مع معظم القوى التي وجّهت لها سهام النقد. فاعتمدت على توظيف النّصوص الدّينيّة المقدّسة في خدمة مشاريعها الدُّنيويّة، ليظهر معها مفهوم إسلام "الدّين والدُّنيا"، والتي أظهرت كمّاً هائلاً من التّناقضات بينهما، وهي – أي قوى الإسلام السّياسيّ – في النهاية لم تنتج سوى أسوأ أنواع الاستبداد والدّيكتاتوريّات، رغم أنّها في بعض البلدان لم تتطوّر من حالتها الجنينيّة، إلا أنّ إرهاصاتها تجلّت بأشكال جعلت المؤمنين بالخط السّياسيّ الإسلاميّ يرتدُّون إلى الوراء.

يُرجع العديد من الباحثين في الشأن الدينيّ أسباب التّناحر بين التّيارات الإسلاميّة وأنظمة بلدان الشّرق الأوسط إلى صراع على السُّلطة والنّفوذ والمكاسب، وليس لإرساء العدل والمساواة وإحقاق الحقوق، أو تطبيق الشّريعة الإسلاميّة وتشكيل دولة إسلاميّة، حسب زعمهم.

التّسلسل التّدريجيّ والتّاريخيّ لظهور السُّلطة الدّينيّة مُمثّلة بالخلفاء والأمراء والشّيوخ والأئمة وعلماء الدّين والوعّاظ والمُريدين، وإلى ما هنالك من فئات وطبقات تشكّلت عبر الزّمن في كنف الحكم الإسلاميّ، جميعها أسهمت في ترسيخ ذهنيّة التبعيّة المُطلقة للحاكم، الذي في أغلب الأحيان كان يشغل وظيفتين، حاكم ورجل دين. فجمع جميع الوُلاة في الدّولة الإسلاميّة على مرّ التّاريخ بين إدارة الدّولة؛ أي وظيفة سياسيّة، وبين وظيفة رجل الدّين كمرجعيّة دينيّة، ليغدو أيَّ تمرّدٍ عليه أو خروج عن طاعته، إثماً خروج عن طاعة اللّه والدّين، وبالتّالي يستوجب إنزال أقسى العقوبات بحقّ كلّ من يخرج عليه، لأنّه يَستمدُّ شرعيّته من الدّين وطبقة العلماء المحيطين به.

إنّ دراسة الصراع بين القوى الدّينيّة والسُّلطات الحاكمة، المتولّد في المراحل المختلفة من تاريخ الشّرق الأوسط، وكذلك تجيير الحكام الدّين لخدمة مصالحهم وبقائهم في السُّلطة، تعتريها العديد من الإشكالات والمنغّصات، نظراً لتشابك العلاقات بين ما هو دينيّ وسياسيّ، وأحياناً تختلط الأمور بحيث لا يستطيع المرء الفصل بينها. فمنذ ظهور الدّيانات السّماويّة الثّلاث في جغرافيّة الشّرق الأوسط "اليهوديّة، المسيحيّة، والإسلاميّة»، لا يزال الصراع قائماً بين أنظمة الحكم ورجال الدّين، وفي مراحل عديدة دخل الدّين في خدمة السُّلطات بشكل كامل واندمجت معها حتّى غدت دين السُّلطة وجزءاً لا يتجزّأ منها، ومعها بتنا أمام إشكال فكريّ، يحمل وجهين متناقضين عبر طرح السؤال التالي: هل نحن أمام دولة الدّين، أم دين الدّولة. وظلّت هذه القضيّة تشغل حيّزاً كبيراً لدى الباحثين في شؤون الدّين، ولم تشذُّ أي دولة من دول الشّرق الأوسط عن هذه القاعدة، ومنذ تشكّلها في الفترات المتعاقبة مع بداية ظهور الأديان الثّلاثة.

ففي روما اعتمد القيصر قسطنطين المسيحيّة ديناً رسميّاً للإمبراطوريّة الرّومانيّة، لتتحوّل فيما بعد إلى دولة دينيّة يتحكّم فيها الإكليروس أو الكهنوت، بعد أن استأثر بكلّ مفاصل الحكم وأخضعها لعقيدته وإيديولوجيّته الدّينيّة المتزمّتة. فحتّى الحروب؛ خاضَتْها الإمبراطوريّة باسم الدّين. الأمر ذاته كان في الدّين الإسلاميّ أيضاً، حيث خاضت القبائل العربيّة التي انضمّت إلى الإسلام معاركها في الاستيلاء على القوافل التّجاريّة وقطع الطرق، والسيطرة على مدن الجوار تحت اسم "الفتوحات الإسلاميّة». ففي الإمبراطوريّة الرّومانيّة كانت «السُّلطة الدّينيّة صاحبة الصوت الأعلى وكان البابا يمتلك سلطة لا يمتلكها الملوك، وكانت له القدرة على خلعهم أو نزع الشَّرعيّة عنهم، لكنّ النتيجة كانت واحدة، إذ سيطر البابا على الدّين والدُّنيا في أوروبا، وسيطر الخليفة على الدّين والدُّنيا في العالم الإسلاميّ، مع فارق أنّ المعركة في أوروبا كانت ضدّ استغلال الدّين في السّياسة والمعركة في العالم الإسلاميّ كانت ضدّ استغلال السّياسة في الدّين، وتحويل الدّين إلى قوّة قمع في يد الحاكم".

ما يمكن قوله من خلال التّجارب المريرة التي مرّت بها شعوب المنطقة: أنّ الخلط بين السُّلطتين الدّينيّة والسّياسيّة خطأ قاتل يشعل الفتن والحرائق المذهبيّة، ويُغلق العقل ويُقيّد الفكر وحُرّيّة النّاس، ويفرض تنميطاً معيّناً على الأفراد والمجتمعات التي تغدو مع الزّمن خارج إطار التّاريخ والحياة والتّفاعل والتطوّر.

ظلّت الحركات الإسلاميّة تدور ضمن حلقة مُفرَغة من الوهم، بإعادة شعوب المنطقة إلى القبول بالعيش وفق شروط أوّل دولة إسلاميّة تأسّست في التّاريخ، أو كما أطلق عليها تنظيم "داعش" اسم "دولة خلافة على منهاج النبوّة"، وهو ما يتعارض كليّاً مع حقائق عصرنا، وهذا لا يعني نَفيَ الدّين، وإنّما إبقائه بعيداً عن السّياسة.

سنحاول في دراستنا المُقتضبة هذه أنّ نبحث في ماهيّة العلاقة بين الدّين والسّياسة، وانعكاسها على المجتمعات الشّرق أوسطيّة، وكذلك جنوح بعض تيّارات الإسلام السّياسيّ إلى تركيز جهده الأساسيّ في الوثوب على السُّلطة، وبأيّ ثمن كان، عبر توظيف العقيدة لصالح أهدافها السّياسيّة والابتعاد عن جوهر العقيدة التي هي في الأساس علاقة بين الإنسان والإله.

كما سنعرج على بعض تجارب حركات الإسلام السّياسيّ في الحكم وإدارة البلاد، وما آلت إليه، خاصّة في تجربة الرّبيع العربيّ في كلّ من مصر وتونس، وكذلك الصراع الدّامي الذي خاضته حركة الإخوان المسلمين في ثمانينات القرن الماضي في سوريّا ضدّ السُّلطة، وعودتها إلى ذات المسار بعد انطلاق الثّورة السوريّة، والبراغماتيّة التي اتّخذتها منهجاً لها في سلوكيّاتها، وابتعادها، بل وتخلّيها، عن الفكرة الوطنيّة، والانسياق وراء أوهامها في إنشاء خلافة إسلاميّة، بلبوس مدنيّ، والعمل على مبدأ التقيّة الدّينيّة.

ولعلّ استعراض سريع بعض التّجارب التي مرّت بها أوروبا خلال عصور سيادة الكنيسة على مقاليد الحكم فيها، ومن ثمّ بدء عصر النّهضة والتنوير فيها، وانحسار دور الكنيسة في العبادات الفردية، دون التدخّل في شؤون الإدارة والمجتمعات، وانطلاق مبدأ علمانيّة الدّولة وظهور أفكار التحرّر من الفكر الدّينيّ المتشدّد، إلى جانب ولادة الحركات الدّينيّة الإصلاحيّة التي ظهرت في المسيحيّة مثل حركة مارتن لوثر، وغيره، قد تسهّل فهم طبيعة الصراع الدّينيّ في الشّرق الأوسط أيضاً. وربّما إبقاء مقاربات إيجابيّة منها قد تفيدنا في معرفة الدّور الذي تلعبه المدارس الدّينيّة الإسلاميّة المتخلفة، وكذلك فهم أدوار رجال الدّين ومشايخها، في التأثير على مجرى الحياة، وبالتّالي يمكّننا من صياغة مشروع نهضويّ شرق أوسطيّ، كما طرحه المفكّر والفيلسوف عبد الله أوجلان، عبر إخضاع تاريخ المنطقة لعمليّة نقدية صارمة، تنتج مشروعاً حضاريّاً يتجاوز البُنى المتهالكة التي تعيشها.

هل تشكّلت دولة إسلاميّة في التّاريخ..؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال، دون مواربة أو إبداء نوع من التعصّب الدّينيّ، يستدعي الغوص في تفاصيل المراحل التي مرّ بها الإسلام، وصولاً إلى يومنا هذا. ولكنّنا سنقتصر على التطرّق إلى أهمّ التحوّلات التي طرأت على الإسلام في العصور الرّاشديّة والأمويّة والعبّاسيّة، ومن ثمّ العثمانيّة، لنصل إلى مرحلة ظهور حركات الإسلام السّياسيّ المعاصرة.

لا شكّ أنّ هجرة النبيّ (محمّد) من مكّة إلى المدينة، كانت بدواعي نشر دعوته وزيادة عدد أنصاره، بعدما عارضته قريش القبيلة الحاكمة في مكّة. وبعد استقام لها المقام في "يثرب/ المدينة المنوّرة لاحقاً"، انبرى إلى دعوة كافّة القبائل والأديان (اليهود والمسيحيّين) للدّخول في الإسلام، وتمكّن خلال فترة زمنيّة قصيرة نسبيّاً من حشد عدد كبير منها إلى جانبه، ليطرح بعدها دستوراً يُنظّم العلاقات بين القبائل والأديان ويحفظ حقوقها، سُمّي باسم "دستور المدينة". يمكن القول بأنّه أوّل دستور لدولة إسلاميّة وضع

في شبه الجزيرة العربيّة، حيث كانت تسود فيها قبلها التقاليد العشائريّة والقبليّة المتناثرة والمتصارعة على الماء والكلأ. وهذا يؤكّد أنّ بذرة الدّولة كانت تدور في خلد النبيّ (محمّد)، وأنّه تأثّر بما رآه بعينيه من تنظيم الإدارة وشؤون الدّولة والجيش في الدّولة الرّومانيّة/ البيزنطيّة التي تعرّف عليها خلال رحلاته التّجاريّة إلى بلاد الشّام قبل البدء بدعوته.

ويعتبر الكاتب "محمّد المحمود" في مقالة له بعنوان "الدّين والسّياسة في الشّرق الأوسط" نشر على موقع "الحرة": "حتّى عرب ما قبل الإسلام الذين عاشوا في صحرائهم/ جزيرتهم قبائلَ متناثرة تفتقد للحدود الدُّنيا من الوحدة السّياسيّة (باستثناء الجنوب الغربيّ، وتمدّده الظرفيّ/ الاستثنائيّ، والمستعمرات الفارسيّة والبيزنطيّة على تخوم الصحراء العربيّة)، كانت شبكة العلاقات/ الولاءات التي تنظّم حياتهم مُؤَسَّسةً على شبكة تقاليد/ أعراف متناغمة إلى حدّ كبير، ينتظم فيها السّياسيّ والاقتصاديّ بالدّينيّ. وما احتلال مكّة مركزاً دينيّاً، هو – في الوقت نفسه – مركز اقتصاديّ (وسيصبح لاحقاً: سياسيّاً = المشروعيّة القُرشيّة للحكم، المؤسّسة على مقولة: "إنّ العرب لا تَدِين إلّا لهذا الحيّ من قريش") إلا دليلاً على أنّ نظام الوعي لم يكن يتصوّر إمكانيّة الحدث السّياسيّ بمعزل عن التصوّر الدّينيّ، والعكس ليس بعيداً؛ حتّى وإن كان مُضمَراً، أو مسكوتاً عنه، في أغلب الأحوال".

ويذهب الكاتب بعيداً في قراءته للتّاريخ الإسلاميّ، إذ يقول: "مع الإسلام، لم يكن الدّين إلا سياسة، ولم تكن السّياسيّة إلا ديناً. وعندما أقول: "مع الإسلام"، فلا أقصد نصوصه المقدّسة ولا وقائعه الأولى/ المُؤسّسة، وإنّما أقصد بالإسلام هنا: صيرورة التّاريخ الإسلاميّ في تفاعل المقدّس المتعالي مع الواقعيّ، سواءً على يد رجاله الأوائل من ذوي القداسة، الذي كانوا يؤكّدون على هذا الارتباط عن قناعة يفرضها تأويل دينيّ يمتلك حدّاً مقبولاً من الاتّساق النّظريّ، أو على يد أولئك المتوسّلين به من غير قناعة؛ بُغية تحقيق الغاية السّياسيّة من أقصر وأوثق طريق، أي عن طريق ربط الحياتيّ الآنيّ بالمقدّس المتعالي".

إنّ مُجمل الفعّاليّات والنّشاطات الدّينيّة في عصر النبيّ (محمّد)، وكذلك العلاقات التي أسّسها مع الجوار، إنّما عبّرت بكلّ جلاء عن دولة لها مقوّماتها الدّينيّة والسّياسيّة. فالرّسائل التي أرسلها إلى ملوك وأمراء الرّوم والحبشة (النّجاشي) كُتِبَت بلغة دينيّة ومضمون سياسيّ، ربّما لا تختلف عن رسائل الزُّعماء السّياسيّين في وقتنا الرّاهن إلا من حيث الصياغة، وتضمّنت دبلوماسيّة مشهودٌ له فيها حينها.

كذلك مسألة تداول السُّلطة بعد وفاة (محمّد) والخلافات التي ظهرت حينها، دارت حول مسألة واحدة فقط، الاستئثار بالسُّلطة/ الخِلافة، وتركت الحبل على غاربها في أمور الدّين، لتتكرّس هذه في عقل ووجدان المسلمين، وتتحوّل مسألة الخلافة مع مرور الزّمن إلى وراثة، وليس كما أمر الدّين (وأمرهم شورى بينهم).

إنّ دلالة الآية القرآنيّة تشير بكلّ وضوح إلى حثّ النبيّ (محمّد) لتأسيس دولة إسلاميّة تمتلك القوّة العسكريّة والاقتصاديّة.

فكلّ ادّعاء أنّ الإسلام تاريخيّاً لم يسعَ إلى تأسيس دولة يعتبر باطلاً لا معنى له، فكان ديدن الوُلاة والخلفاء والأمراء التحكّم بالدّولة وتوسيع جغرافيّتها، وعلى أساسها انطلقت حروب "الفتوحات" تحت شعارات وعناوين دينيّة فضفاضة، نظراً لأنّ الدّين حينها كان يرسم ملامح الحياة المجتمعيّة ويحدّد كلّ تفصيل فيها ويخضعها لقوانينه الشّرعيّة، ليُعدّ المعيار الأوّل والأساسيّ في أيّ حِراك سياسيّ واقتصاديّ واجتماعي وثقافيّ، وليعتبر كلّ ما عداه كُفراً أو ارتداداً عن الدّين، ما يستوجب الحكم عليها بموجب الأحكام والتّشريعات الدّينيّة السّائدة حينها.

ففي زمن الخلافة الرّاشديّة، تبلورت أكثر فكرة الدّولة الإسلاميّة وشكلها، لتغدو بنياناً سياسيّاً قائماً على مؤسّسات إداريّة، فتأسّست دواوين كالجُند والخراج (الماليّة/ ديوان الزّكاة) وغيرها من

المؤسّسات الكفيلة بإدارة الدّولة التي أصبحت مترامية الأطراف، بعد الحروب/ الفتوحات التي خاضتها تحت اسم نشر الدّين الإسلاميّ.

حتّى في العصر الأمويّ، حيث طُرِحَت لأوّل مرة فكرة الوراثة، يحكم الابن بعد وفاة والده، تكرّست فكرة الدّولة مع اشتداد الصراع بين الأمويّين وعلي بن أبي طالب، لا لشيء، فقط، للصراع على الخلافة، أي الحكم. وشهدت تلك الفترة حروباً مختلفة قاد معظمها صحابة النبيّ. فحرب «الجمل وصفّين ونهاوند» وغيرها من الحروب التي نشبت بين المسلمين أنفسهم وكذلك مع الفرس والرّوم، لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال النّظر إليها إلا من زاوية الصراع على السُّلطة. فحرب/ موقعة «الجمل» التي قادتها "عائشة" زوجة النبيّ، لم يكن هدفها سوى نزع الخلافة من "علي بن أبي طالب" ونقلها إلى المدينة المنوّرة، بعد أن نقلها "علي" إلى الكوفة. وكذلك حرب/ موقعة "صفّين"، لم تحمل أيّ اختلاف حول مفاهيم دينيّة، بل جوهرها صراع حول أمور "دنيويّة" أي الخلافة والسُّلطة. تلك الحروب خلّفت وراءها مآسيَ وكوارث فكريّة وسياسيّة ترسّخت في وجدان المسلمين، وكرّست واقع الانقسامات داخل الدّين الواحد، فولدت المذاهب الدّينيّة، وهي في جوهرها مذاهب سياسيّة، لكنّها كانت تصدر قراراتها "بفتاوى" شيوخ وعلماء الدّين، وهي الطبقة السّياسيّة والدّينيّة الحاكمة، ولتعزّز معها مبدأ الوراثة في الحكم، دون أن تعير أيَّ اهتمام للمؤهّلات الدّينيّة والسّياسيّة لإدارة البلاد والعباد وفق الشّريعة الإسلاميّة.

إلّا أنّ المرحلة الأكثر إثارة للجدل في التّاريخ الإسلاميّ، كانت مرحلة ولادة الدّولة العبّاسيّة، بعد قضائها بشكل نهائيّ على الدّولة الأموية، والصراع الذي راح ضحيّته عشرات آلاف الضحايا في سبيل نقل السُّلطة/ الخلافة إلى «آل عبّاس"، بعد دكٍّ عاصمة الأمويّين "دمشق" ونقل مركز الخلافة إلى الكوفة ومن ثمّ بغداد وسامراء، لتبتعد الدّولة شيئاً فشيئاً عن جوهر الدّين وتدخل في إشكالات الدّولة وتظهر

"لا يزال الصراع قائماً بين أنظمة الحكم ورجال الدّين، وفي مراحل عديدة دخل الدّين في خدمة السُّلطات بشكل كامل واندمجت معها حتّى غدت دين السُّلطة وجزءاً لا يتجزّأ منها، ومعها بتنا أمام إشكال فكريّ، يحمل وجهين متناقضين عبر طرح السؤال التالي: هل نحن أمام دولة الدّين، أم دين الدّولة. وظلّت هذه القضيّة تشغل حيّزاً كبيراً لدى الباحثين في شؤون الدّين"

الأمراض السُّلطويّة بشكل فجٍّ في معظم مراحل حكم العبّاسيّين، من خلال الصراعات الدّاخليّة بين الأخوة الخلفاء، عبر تصفيات جسديّة بشعة، كما حدث بين "الأمين" و"المأمون" أولاد "هارون الرّشيد"، وقبلها حينما شرع الخليفة العبّاسيّ الثّاني "أبو جعفر المنصور" بعد "أبو العبّاس السفّاح» إلى تصفية مؤسّس الدّولة العبّاسيّة الحقيقيّ «أبو مُسلم الخُراسانيّ» خوفاً من انقلابه عليه.

شهدت الدّولة العبّاسيّة في طوري الازدهار والضعف والانحطاط العديد من الصراعات الدّاخليّة والخارجيّة، بسبب تغلغل المُعادين لها من السّلاجقة والأقوام الأخرى التي ناصبت العداء لها، وابتعاد الخلفاء عن العمل وفق ما تُمليه عليهم الشّريعة الإسلاميّة، فكان ديدنهم الحفاظ على حكمهم وتصفية معارضيهم حتّى وإن كانوا من الأقرباء. كذلك برزت ظاهرة قتل وتصفية العلماء والمحدّثين والمجدّدين في الدّين، حيث تعرّض العديد من العلماء إلى

القتل والتصفية، وبأبشع الأشكال، مثل جماعة المعتزلة والسهروردي وأبو منصور الحلّاج، وغيرهم من العلماء في الطبّ والهندسة والكيمياء والفلك وباقي العلوم. كما اندلعت ثورات عديدة ضدّ الدّولة العبّاسيّة، أهمّها "القرامطة، الزّنج، البابكيّة"، التي طالبت بإجراء إصلاحات شاملة في بنية الدّولة، ومنح الحقوق لكلّ مكوّناتها التي تعيش بين ظهراني الدّولة، فضلاً عن إعادة بناء مؤسّسات الدّولة وتنظيمها.

ما أتينا عليه في هذه العُجالة هو من باب الذّكر، وليس لدراسة كلّ مرحلة حكمت فيها الدّولة الإسلاميّة، أو إخضاعها لسكّين النّقد، وإنّما استعرضنا تلك المراحل لنؤكّد بأن الدّولة الإسلاميّة ظهرت للوجود منذ اليوم الأوّل لإعلان النبيّ (محمّد) عن رسالته، إلا أنّها مرّت بأطوار الصعود والهبوط. ومنذ اليوم الأوّل لبنائها؛ انكفأت على السّياسة وغابت العقيدة الإسلاميّة عن معظم قراراتها وبنيانها السّياسيّ والاقتصادي والإداريّ وحتّى الاجتماعيّ، بل ظلّ الدّين حبيس المساجد ودور العبادة والتكيّات والمدارس الدّينيّة.

في جميع العصور التالية بعد انهيار الدّولة العبّاسيّة وقيام دول متعدّدة في المنطقة التي كان يحكمها العبّاسيون باسم الإسلام، سادت ثقافة الحكم والسُّلطة في أوساط الطبقات الحاكمة، بدءاً من الدّولة الفاطميّة في مصر ومن ثمّ المماليك وحتّى بدء الاحتلال العثمانيّ للمشرق في بداية القرن السّادس عشر، ما فتح الأبواب أمام صراع دامٍ وطويلٍ للاستحواذ على السُّلطة السّياسيّة والدّينيّة، بعد أن أصبح الدّين أداة من أدوات الحكم.

لم يخفِ السّلاطين العثمانيّين طموحهم نحو بناء إمبراطوريّة مترامية الأطراف على أنقاض انهيار دولة المماليك في الشّرق. حيث استأثروا بكلّ مقدّرات تلك البلاد وسخّروها لصالح إمبراطوريّتهم الفتيّة، بدءاً من الدّين ومروراً بالمقدّسات الإسلاميّة، حتّى أنّ سليم الأوّل وبعد أن احتلّ بلاد الشّام في معركة مرج دابق عام ١٥١٦، وهزم سلطان المماليك قانصوه الغوري في حلب، وخلفه طومان باي في معركة الرّيدانيّة عام ١٥١٧، خطف الخليفة العبّاسيّ الأخير "المتوكّل بالله الثّالث" إلى عاصمته "أستانه" إلى أن توفّي في عام ١٥٢٤، فآلت الخلافة إلى دولة بني عثمان.

هذا الصراع استمرّ بشكل أو بآخر حتّى انهيار الإمبراطوريّة العثمانية ونشوء دول قوميّة متعدّدة في منطقة الشّرق الأوسط، حيث اعتمدت بعض السّلالات الحاكمة الدّين أساساً في بنية وتشكيل دولهم، مثل السّعوديّة التي اتّخذت من المذهب الوهّابيّ مرجعيّة سياسيّة ودينيّة لدولتهم. فرغم أنّ المرحلة التي سبقت انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة ونشوء دول قوميّة في المنطقة شهدت ولادة أفكار تحرّريّة نادت بالإصلاح الدينيّ وبضرورة إبداء مقاربات إيجابيّة من قضايا بناء الدّولة الوطنيّة، أمثال محمّد عبده والكواكبي والعشرات من المفكّرين، إلا أنّ مصيرهم لم يكن أفضل من مصير الحلّاج والسّهروردي وابن رشد وغيره من الفلاسفة والمفكّرين والعلماء.

مرّت المنطقة بحالة من السّبات السّياسيّ، مع تسيّد الحركات القوميّة المشهد السّياسيّ، قابلتها حالة إسلاميّة كمونيّة، انقسمت ما بين الإسلام الشّعبويّ والمنظّم الطامح للسُّلطة. ظلّت المنطقة في حالة الستاتيك السياسيّ هذه، إلى أن هبّت رياح التغيّير مع بدء ثورات ربيع الشّعوب، في حين يطلق عليه آخرون اسم "ثورات الرّبيع العربيّ»، لتدخل المنطقة معها في مرحلة تغييرات شاملة، توحي بتغيير خرائط الدّول التي رسمتها مسطرة سايكس – بيكو في بدايات القرن المنصرم. اللّافت في هذه الثّورات أنّ التيّارات والقوى الإسلاميّة كان لها حضورها القوي، وسعت – ولا تزال – كلّ ما في وسعها إلى إعادة تأسيس دولها على أسس دينيّة صرفة.

تداخل الدّين والسّياسة عبر التّاريخ الإسلاميّ:

أكّد "ابن خلدون" قبل أكثر من ستّة قرون على دور الدّين في تاريخ السّياسة في منطقة الشّرق الأوسط وفي بنية الأنظمة الدّينيّة المتعاقبة، وهو ما أكّد عليه المستشرق المعني بالشّرق الأوسط "برنارد لويس"، عندما أشار إلى أنّ "جميع الثّورات منذ عهود الإسلام الأولى كانت تأخذ طابعاً دينيّاً صريحاً". وهذه حقيقة تاريخيّة لا يمكن تجاهلها، في حين أنّ جميع الأنظمة الحاكمة في الشّرق الأوسط والتي وصلت إلى السُّلطة، إنّما أقامت مشروعيّتها على الدّين، فكلا الطرفين؛ الثّائر والمستهدَف، يتوسّلان إلى الله ليتوّج عمله بالنّصر، ويستمدّ قوّته المعنويّة من الشّعارات الدّينيّة ويبني قناعاته ودعايته بين جماهيره على الدّين والنّصوص المقدّسة.

حتّى الأحزاب العلمانيّة والقوميّة التي نشأت في غمرة النّضال الوطنيّ التحرّريّ في المنطقة بعد وقوعها تحت الانتداب والاحتلال، استندت في جزء غير قليل من بنائها النّظريّ والسّياسيّ إلى الأفكار الدّينيّة، على اعتبار أنّ الحاضنة الشّعبيّة تحمل أفكاراً دينيّة، ولا يمكن بسهولة إبعادها عن قناعاتها المتشكّلة عبر الزّمن والتي حملتها معها كمُورّثة لا يمكن الاستغناء عنها. فجمعت تلك الحركات والأحزاب العلمانيّة ما بين القوميّ والدّينيّ في دساتيرها التي حكمت بها بلادها، لتنتج حالة هجينة من الشّطط الفكريّ وحالة هلاميّة، أنتجت ديكتاتوريّات استبداديّة، انحصر تفكيرها في الاستئثار بالسُّلطة وحدها، رغم أنّها ضمّنت في قوانينها وتشريعاتها جزءاً لا بأس به من التّشريعات الدّينيّة، غير أنّها كانت بَعيدة كلّ البُعد عن الدّين ومفاهيمه ونصوصه.

فالتجربة البعثيّة في كلّ من العراق وسوريّا، هما أكبر مثالين صارخين حول حقن السّياسة بالدّين لأغراض التحكّم بالسُّلطة. فعندما كتب "صدام حسين" كلمة "الله أكبر" على العلم العراقيّ، كان الهدف منه استمالة الشّرائح الدّينيّة الإسلاميّة في العراق، ووضعها في خدمة نظامه. كذلك الطبقة الدّينيّة المؤلّفة من شيوخ وكبار علماء الدّين، استخدمهم نظام حافظ الأسد في ثمانينات القرن الماضي لنزع المشروعيّة الدّينيّة عن جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك فعلها بشّار الأسد، من خلال تصريحات الأئمّة والشّيوخ حول عدم جواز قتال الحكومة السّوريّة دينيّاً، لأنّها تحكم بالشّرع الإسلاميّ، أي أنّها أضفت عليها المشروعيّة الدّينيّة. ما يؤكّد على أنّ الدّين وظّف في خدمة السّياسة والنّظام. وبالتّالي لا يمكن الفصل بين ما هو دينيّ وما هو سياسيّ، حيث أنّ لكلّ نظام في الشّرق الأوسط دينه الذي تَدين به، وتُغلّف نفسها به وتستمدّ مشروعيّتها منه، لا من شعوبها.

وفي التجربتين الإيرانيّة والتركيّة، ثمّة بعد آخر لتطويع الدّين في خدمة السّياسة العامّة للدّولة وللطبقات الحاكمة باسم الدّين. فرغم علمانيّة النظام البهلويّ في إيران؛ فإنّ ولادة الحركة الدّينيّة الشّيعيّة التي قادها الخُميني وأطاحت بنظام الشّاه عام ١٩٧٩، وطرحت نفسها بديلاً في الحكم، لم تقل استبداداً عن نظام الشّاه، بل تجاوزته، لتحكم المجتمع الإيرانيّ بالحديد والنار، وهذه المرّة باسم الدّين. وما تعرّضَ له الشّعب الكُرديّ في روجهلات/ شرق كردستان الواقعة تحت الاحتلال الإيرانيّ، كان وصمة عار لنظام الملالي، حيث نكثوا بكلّ عهودهم ووعودهم في منح الشّعب الكُرديّ حقوقه، فطرحوا شعار "إنّما المؤمنون أخوة"، "ولا فرق بين عربيّ وأعجميّ إلا بالتّقوى"، وعلى أساس هذه القاعدة الشرعيّة؛ تمّ إهدار دماء آلاف الكُرد الأبرياء وكذلك الإيرانيّين ممّن عارضوا النّظام الدّينيّ في إيران، ولا زال النّظام مستمرّاً على نهجه إلى يومنا هذا.

وفي تركيا التي أرسى فيها كمال أتاتورك أسس النّظام العلمانيّ، حتّى أنّه منع رفع الأذان باللّغة العربيّة، عادت موجة التَديُّن لتسيطر على قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع التركيّ، متناغمةً مع الشّعور القوميّ العنصريّ المتطرّف، لتنتج شكلاً جديداً من التوليفة الدّينيّة – القوميّة وحالة عائمة لا استقرار فيها. وتبنّى

> **"المرحلة الأكثر إثارة للجدل في التّاريخ الإسلامي، كانت مرحلة ولادة الدّولة العبّاسيّة، بعد قضائها بشكل نهائيّ على الدّولة الأموية، والصراع الذي راح ضحيّته عشرات آلاف الضحايا في سبيل نقل السُلطة/ الخلافة إلى "آل عبّاس"، بعد نقل مركز الخلافة إلى الكوفة ومن ثمّ بغداد وسامراء، لتبتعد الدّولة شيئاً فشيئاً عن جوهر الدّين وتدخل في إشكالات الدّولة وتظهر الأمراض السُلطويّة"**

حزب العدالة والتنمية الحاكم الآن هذا النّموذج، ليؤجّج مشاعر التطرّف الدّينيّ – القوميّ التي باتت تشكّل خطراً على الدّولة التركية ومجتمعها، بعد أن سيطرت على مؤسّسات وإدارات الدّولة، ليهدّد شكل الدّولة وكيانها.

استخدمت أنظمة الشّرق الأوسط الدّين الإسلاميّ "فزّاعة" ضدّ شعوبها، وتثير مخاوفها من وصول الإسلاميّين إلى الحكم. وقد تمكّنت من إنتاج إيديولوجيّتها الخاصّة بها والمبنيّة على رفض كلّ ما هو دينيّ، فأنشأت دينها الخاص بها، وكذلك فقهاءها وشيوخها الذين يسبّحون بحمدها، ويصدرون الفتاوى التي تسبغ الشّرعيّة على حكمها. ويصف الكاتب السّوريّ «محمّد ديبو" في دراسة له بعنوان «الدّين والسّياسة: أيُّ علاقة؟» حيث نشرت هذه الدراسة على موقع صحيفة "العربي الجديد"، توضّح كيفيّة استغلال السُّلطة للدّين ورجال الدّين في خدمة ترسيخ نظامه واستمراره، فيقول: "تبيّن لنا أنّ السُّلطات المستبدّة تعمل دائماً على صناعة "أديانها" وأساطيرها في سبيل البقاء، فتصنع بذلك رجال دين على مقاسها، ليصنع هؤلاء بدورهم "فتاوى" و"نصوصاً مقدّسة" هدفها الوحيد هو الترويج لما تريده السُّلطة، أي أنّ الدّين هنا مجرّد "متحوّل تابع" لمتحوّل مستقلّ بذاته هو السُّلطة".

ويقارن الكاتب السّوريّ "ياسين الحاج صالح" في دراسة له بعنوان " تأمّلات في السُّلطة الدّينيّة والسُّلطة السّياسيّة ومعنى العلمنة في عالم الإسلام السُنّي» نشرت في موقع «الحوار المتمدّن"، بين دور الكنيسة في أوروبا مع دور المساجد ودور العبادة الإسلاميّة في الشّرق «لقد عاشت أوربا الغربيّة قروناً تقارب ألف سنة من تناثر السُّلطة السّياسيّة ووحدة السُّلطة الدّينيّة (الاستثناء الأبرز إمبراطوريّة شارلمان الكارولنجيّة في القرن التّاسع)، تماماً عكس العالم الإسلاميّ حيث التّناثر من نصيب السُّلطة الدّينيّة والوحدة من نصيب السُّلطة السّياسيّة. وما يقال عن التناثر الإقطاعيّ الأوربيّ ونزاعات الأمراء مع المؤسّسة البابويّة أو تبعيّتهم لها، يمكن أن يُقال مثله لدينا عن تناثر السُّلطة الدّينيّة الإسلاميّة".

وأحد أوجه الصراع الدينيّ المتمظهر في الشّرق الأوسط، يتمثّل في تصارع مشاريع ظاهرها دينيّ وباطنها قوميّ صرف. فالدّولة الإيرانيّة التي تقود مشروعاً توسعيّاً في المنطقة، مدفوعة بالفكرة المذهبيّة الشّيعيّة، تحاول النّفاذ من الفراغات – والتي ما أكثرها – في المنطقة، عبر نشر فكرة التشيّع وبناء حركات وأحزاب سياسيّة تدين لولاية الفقيه، وتعتبرها مرجعيّة لها في كلّ حراكها السّياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ.

بالمقابل؛ تتحرّك تركيّا بوحي من تاريخها في قيادة المعسكر السُنّي، إلى التمدّد في المنطقة، مستغلّةً اشتعال بلدان الشّرق بثوراتها، لتحقّق مشروعها الطورانيّ "الميثاق الملّي"، مستندةً إلى العلاقة التّاريخيّة التي ربطتها بشعوب المنطقة ضمن إطار الجامعة الإسلاميّة السُنيّة، لتشعل

حرائق إضافيّة في المنطقة، ولتصل حدّ التّصادم مع رغبات وطموحات الشّعوب.

فيما المشروع الصهيونيّ المستند إلى مقولة "أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل"، يسعى إلى بناء دولة يهوديّة دينيّة مترامية الأطراف، لتتصارع مع محيطها الإسلاميّ، وتكون أحد الأسباب الرّئيسية في ديمومة الحروب الدّينيّة في المنطقة.

ويشرح الكاتب السوريّ "جاد الكريم الجباعي" في مقالة له بعنوان " وجهات نظر.. هل الدّين سلطة في ذاته؟" ماهيّة العلاقة بين السُّلطة الدّينيّة والسّياسيّة أو عدم وجود سلطة دينيّة بالأساس، وحاجة الأوّل إلى إجراء إصلاح دينيّ ليتوافق مع شروط العصر، عبر مأسسة "الدّين"، ما يساعد مجتمعاتنا للانتقال إلى "الديمقراطية"، فيقول: "يذهب كثيرون إلى الاعتقاد بعدم وجود "سلطة دينيّة" أو "كهنوت" في الإسلام، بوجه عام، ويميل آخرون إلى الاعتقاد بعدم وجود مثل هذه السُّلطة في الإسلام السُنّي خاصّة. لكن بعضهم، يرى أنّ ثمّة سُلطة دينيّة في عالم الإسلام السُنّي، لكنّها "متناثرة بشدّة؛ وأنّ "الإصلاح الدّينيّ" الإسلاميّ المحتمل مشروط بتوحيدها ومركزتها ومأسستها؛ (ما) يساعد مجتمعاتنا على التشكّل والتّوازن، ويسهل عمليّة الدمقرطة، وهو بعدُ "لحظة" في عمليّة علمنة لا نرى مجالاً للقفز فوقها". ويرى، من ثم، "أنّ ضعف السُّلطة الدّينيّة وتبعثرها، لا قوّتها أو وحدتها، هو العقبة الكؤود دون عقلنة حياتنا الاجتماعيّة والسّياسيّة والدّينيّة وترتيب العلاقة بين الدّينيّ والسّياسيّ في بلداننا على الفصل والاستقلال، أي دون العلمنة".

ويؤكد الكاتب أنّه "من المسلّم به أنّ ثمّة سلطة مستمدّة من الدّين، في كلّ زمان ومكان؛ و"عالم الإسلام السُنّي" ليس استثناءً؛ لأنّ الدّين مصدر من مصادر السُّلطة، بوجه عام، ومن مصادر السُّلطة السّياسيّة، بوجه خاص، شأنه شأن الكتابة والمعرفة والثّقافة والعلم والقوّة والمال والملكيّة الخاصّة". ويمضي في تفصيل مقوّمات ورجالات الدّولة الدّينيّة، حسب توصيف "عبد الرّحمن الكواكبي" لها، ليصفها بالقول: "تمارس هذه السُّلطة مؤسّسة راسخة نميل إلى تسميتها مؤسّسة "الدّين الوضعيّ"، التي ينضوي في إطارها "العلماء" والشّيوخ والأئمة والفقهاء والمجتهدون والمفتون ووعّاظ السّلاطين و"المتمجّدون" بمجد المستبِدّين، بتعبير عبد الرّحمن الكواكبي، فضلاً عن مؤسّسة الإفتاء ومؤسّسة الأوقاف وغيرهما".

والاعتقاد السائد في الأوساط السّياسيّة وبين النُّخب الثّقافيّة، أنّ الدّين الإسلاميّ، وبعد تحوّله إلى أيديولوجيا مترافقةً مع ولادة حركات الإسلام السّياسيّ في العصر الحديث، ابتعد عن مضامين العقيدة بوصفها علاقة بين الفرد والإله، وتركّزت جهود حركات الإسلام السّياسيّ على وضع العقيدة والإيديولوجيا في خدمة أهدافها في الوصول إلى السُّلطة. فأصبح مفهوم "سُلطة الدّين" و"دين السُّلطة" ملازماً لكلّ مرحلة من مراحل الدّولة الشّرق أوسطيّة ولأنظمتها التي وضعت الدّين في خدمة إحكام قبضتها على السُّلطة واستمراريّتها.

من هذا المنظور السّياسيّ وكذلك السوسيولوجيّ: لا بُدَّ من تحرير الدّولة من "دينها" الذي كوّنته عبر عمليّات التحوير والتزوير وبما يناسب الأنظمة الحاكمة، بالمثل: أثبت التّاريخ أنّ الأخذ بمُسلّمات العقيدة الدّينيّة في تكوين الدّول على أسس دينيّة، أي بناء الدّول الدّينيّة، دون إبداء أيّ مقاربة لها مع الكمّ الهائل من التطوّرات العصريّة في كافّة المجالات، لم تَعُد تفي بأغراض التطوّر العلميّ والفكريّ للبشريّة، فلا بُدَّ من تجاوز هذه الأفكار الدّاعية إلى أنّ "الإسلام هو الحلّ" وأنّ "دولة الشّرع الإسلاميّ" هي الخلاص للمجتمعات من الاستبداد.

فحتّى الأنظمة الاستبداديّة التي سعّرت من الخطاب الدّينيّ متعدد الأوجه، استغلّت سعي الحركات الدّينيّة للوثوب على السُّلطة، واستخدمته سلاحاً فتّاكاً في محاربة شعوبها، ما رفع سويّة العنف المجتمعيّ وعمّق انقسام

المجتمع على أسس دينيّة وطائفيّة ومذهبيّة مقيتة، وخير دليل على ذلك ما تشهده سوريّا من حرب منفلتة من كلّ الضوابط الأخلاقيّة والدّينيّة.

لقد بات من الصعوبة بمكان فصل تاريخ "السُّلطة الدّينيّة» عن الاستبداد السّائد في الدّول الإسلاميّة، فكان الاستبداد وخوّل الدّين إلى "سلطة" ركيزةً أساسيّة في بناء وتكوين الدّولة الإسلاميّة في جميع مراحلها، وهو ما تجلّى أكثر فأكثر في النّصف الثاني من العصر الرّاشديّ والأموي والعبّاسيّ، وصولاً إلى الإمبراطوريّة العثمانية والدّول القوميّة التي تشكّلت على أنقاضها.

لقد ابتعد القائمون على الدّين عن المضامين الأخلاقيّة للدّين، بمجرّد تحوّلهم إلى رجال سُلطة أو خدم في جيش السُّلطات، وتحوّلَ قسم كبير منهم إلى مستبدّين تفوّقوا على استبداد الأنظمة التي كانوا يعارضونها قبل وصولهم إلى السُّلطة. والتجربة السّوريّة في هذا الصدد برهان ساطع على ذلك. لكن السّؤال : هل الدّين يحمل في بذوره وعقائده الاستبداد من خلال ممارسة طقوسه وشعائره، وهل الإسلام يُقرُّ بقطع الرّؤوس والتمثيل بجثث القتلى من معارضيه؟ هل هذه هي الثّقافة التي توارثها المسلمون من "السّلف الصالح"، أم أنّ الأنظمة الاستبداديّة قد أنتجت معارضة إسلاميّة من صنوِها وعلى شاكلتها لتوافقها في التوجّهات والممارسات؟

إنّ الإجابة على هذا السّؤال تحمل في طيّاتها الكثير من المآسي التي حلّت بشعوب الشّرق الأوسط تحت مقولة "دين الدّولة" أو "دولة الدّين"، والتجربة أثبتت أنّ الحركات الإسلاميّة لم تتمكّن من إجراء مراجعات فكريّة ونقديّة لتاريخها الطويل الحافل بالكوارث الفكريّة والعقديّة التي صاغتها وفق أهواء السُّلطة، بل أعادت إنتاج نماذج استبداد الدّولة الإسلاميّة، واستخدمت آخر ما توصّلت إليه البشريّة من تطوّر تكنولوجيّ وفكريّ واجتماعيّ بمكر بالغ لصالح تمرير مشاريعها القروسطيّة، لا لشيء، فقط لإحكام قبضتها على المجتمع والدّولة. ففي حين تنظيم "داعش" الإرهابيّ وكذلك الحركات التّابعة لجماعة الإخوان المسلمين تحرّم التّلفاز والهاتف المحمول؛ فإنّها في الوقت نفسه كانت تصوّر عمليّات تصفيتها لمعارضيها عبر استخدام التقنيّات التي حرّمتها على مجتمعاتها وتنشرها على الملأ.

فيما يرى بعض أتباع الحركات الإسلامويّة والمتشدّدين منهم، أنّ الأنظمة الاستبداديّة تمكّنت من تدجين "السُّلطة الدّينيّة" المتمثّلة بالمؤسّسات الدّينيّة، بدءاً من المساجد والأوقاف الدّينيّة وغيرها، لتتحوّل إلى أبواق للسُّلطة وتبتعد عن جوهر الدّين والعقيدة. أصحاب هذا الرأي وصل بهم الحدّ إلى تكفير الدّولة كنظام قائم على المؤسّسات الخدميّة والإدارية، وكفّرت كلَّ من يتعامل معها، ولذلك شهدنا في ثورات الرّبيع العربيّ إقدام الحركات الإسلاميّة المعتدلة منها والمتشدّدة إلى إصدار الفتاوى الدّينيّة التي حُرّم التّعامل مع مؤسّسات الدّولة وتعتبر كلّ من يعمل فيها "كافراً" يستحقُّ القتل، ولم يكن هذا الأمر مقتصراً عل تنظيم "داعش"، بل العديد من الهيئات والمجالس الإسلاميّة أصدرت هكذا فتاوى، مثل "المجلس الإسلاميّ السّوريّ" الذي أصدر فتاوى أحلّ فيها ممتلكات أهالي عفرين إبّان الغزو التركي لها، واعتبرته "غنيمة" للمسلمين في "جهاد" ضدّ من وصفتهم بالكفّار.

ثورات الرّبيع العربيّ والدّولة الدّينيّة:

منذ انطلاقة ثورات ربيع الشّعوب في تونس وامتدادها إلى كلّ من ليبيا ومصر واليمن وسوريّا؛ والتي حملت شعارات المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان وحُرّيّة الرأي والتعبير، والحُرّيّة الثّقافيّة والدّينيّة، لم تتبلور رؤية واضحة لمآلاتها، بل غرقت في الفوضى الفكريّة والسّياسيّة والعسكريّة. إلا أنّ اللّافت أنّ جميع الثّورات هو صعود حركات الإسلام السّياسيّ، والتي ظلّت قبلها في حالة

كمونيّة وتتّخذ من مبدأ التقيّة السّياسيّة منهجاً لعملها، خاصّة في سوريّا والجزائر التي شهدت أحداثاً وصراعاً دامياً بينها وبين السُّلطات الحاكمة في ثمانينات وتسعينيّات القرن الماضي.

لا شكَّ أن الدّين يلعب دوراً محوريّاً في سياسات الشّرق الأوسط، كما يؤثّر تأثيراً مباشراً في حياة الأفراد بشكل عام، وفي بعض البلدان يلعب الانتماء الدّينيّ أو الطائفي دوراً كبيراً في تحديد دور الأفراد في الحياة السّياسيّة والعامّة وحقوقهم وفرصهم في التّعليم والعمل، حيث أنّ العديد من الدّول تتّخذ من الشّريعة الإسلاميّة "دستوراً" لها، مثل السّعوديّة، تنظّم الدّولة والمجتمع وفقاً له.

إنّ صعود تيّارات الإسلام السّياسيّ وتصدّرها المشهد السّياسيّ في البلدان التي شهدت ثورات شعبيّة، إنّما مردّه فشل التيّارات العلمانيّة والديمقراطية في ملء الفراغ الذي تركته وراءه، وتقاعسها عن القيام بواجباتها الثّوريّة تجاه مطالب الجماهير الواسعة وانزوائها في مجابهة أنظمتها الاستبداديّة. والمقاربات التي أبدتها التيّارات الإسلاميّة منذ اليوم الأوّل لانطلاقة الثّورات، أظهرت كمّاً كبيراً من البراغماتيّة السّياسيّة المُفرطة، من خلال طرح شعارات تُعبّرُ عن أهدافها الحقيقيّة وراء حراكها في الشّارع السّياسيّ والشّعبيّ، محاولة استقطاب الجماهير نحو التعلّق بها والسير نحو تحقيق أهدافها المتناقضة مع مطالب المتظاهرين في الشّوارع والسّاحات. فلم تخفِ مشاريعها في الوصول إلى السُّلطة وإنشاء دولتها الدّينيّة.

ظلّت معظم الحركات الإسلاميّة قبل بدء ثورات الرّبيع العربيّ تعمل في إطار العمل الدّعوي لنشر الفكر الإسلاميّ، وتتحيّن الفرصة لتنقضَّ على السُّلطة لإعلان دولتها الإسلاميّة، وخير مثال في هذا الصدد حركة الإخوان المسلمين في مصر، وفرعها في تونس حركة النهضة الإسلاميّة.

غير أنّ تصاعد وتيرة العنف والصراع بين الحركات الإسلاميّة والأنظمة الحاكمة في بلدان

"مرّت منطقة الشرق الأوسط بحالة من السّبات السّياسيّ، مع تسيّد الحركات القوميّة المشهد السّياسيّ، قابلتها حالة إسلاميّة كمونيّة، انقسمت ما بين الإسلام الشّعبويّ والمنظّم الطامح للسلطة. فبقيت المنطقة في حالة الستاتيك السياسيّ هذه، إلى أن هبّت رياح التغيّير مع بدء ثورات ربيع الشّعوب، في حين يطلق عليه آخرون اسم "ثورات الرّبيع العربيّ"، لتدخل المنطقة معها في مرحلة تغييرات شاملة"

المشرق، يوحي أنّنا على موعد مع حروب دينيّة – سياسيّة كتلك التي عرفتها أوروبا في القرن السّابع عشر، وإن بشكل أكثر اتّساعاً، بعد أن عادت الحركات الإسلاميّة تحمل السّلاح وتعتنقه كركن أساسيّ في "دينها"، ليخدم أهدافها السّياسيّة، ولتبرّره تحت اسم "الجهاد في سبيل الله".

يعتبر "جيرمايا أوكيفي" المستشار السّابق لشؤون الشّرق الأوسط في البيت الأبيض "إلى أنّ "داعش" في أحد آخر تسجيلاته جاء ليبُثَّ ويروّج لبذور حرب دينيّة، عبر استخدام خريطة تظهر فيها روما وقد سقطت بيد التنظيم، وانتشار سيطرته في أوروبا وفي أمريكا، وكذلك شرقا نحو الصّين"، ويخلص إلى القول: "ما نحن أمامه هنا هو إعلان لحرب عالميّة، وهناك تركيز كبير على المسيحيّة، ممّا يعني أنّنا حتماً أمام حرب دينيّة الآن".

في حين لا يعتقد العديد من المثّقفين والسّياسيّين أن ما يجري في الشّرق الأوسط هو

حرب دينيّة، بل شكل من أشكال الصراع على السُّلطة، وفي هذا الصدد يرفض الكاردينال "بيترو بارولين" أمين سُرّ حاضرة الفاتيكان (رئيس الوزراء) أنّ ما يجري في الشّرق الأوسط وخاصّة في العراق صداماً بين الإسلام والمسيحيّة، بل هو صراع على السُّلطة.

إنّ الكراهية الدّينيّة ونبذ الآخر المختلف واعتبار كلّ من لا ينتمي إلى دينه هو كافر أو مرتدّ اعتماداً على مقولة "من ليس معنا، فهو ليس منّا وهو ضدّنا"، أحدث شروخاً اجتماعيّة واسعة في مجتمعات الشّرق الأوسط، وانتشارها في العالم يهدّد السّلم العالميّ برمّته. فالعمليّات التي نفّذها عناصر "داعش" و"تنظيم القاعدة" في البلدان الغربيّة، تندرج ضمن مفاهيم نشر الكراهية الدّينيّة. وهي تأتي في إطار التعصّب الدّينيّ، الذي قابله في الطرف الآخر ارتفاع حدّة التعصّب الدينيّ لدى جماعات متطرّفة من المسيحيّين أو النّازيّين الجدد، كحادثة الاعتداء على المسلمين في إحدى مساجد نيوزيلاندا.

إنّ ارتفاع نبرة الخطاب المعادي للأديان والمعتقدات الأخرى لدى المتطرّفين الإسلاميّين في الشّرق الأوسط، وانعكاسها على شكل تعويم الإرهاب، ينذر بالدّخول في "عصر الإرهاب الانتحاريّ"، حسب تعبير أحد الكتاب المصريين.

ويعتبر الكاتب والحقوقيّ اليمنيّ "حسين الوادعي" في مقالة له بعنوان "نحن وثنائيّة الاستبدادين الدّينيّ والسّياسيّ" نشرت على موقع "درج" الإلكترونيّ، أنّ خيارات شعوب المنطقة باتت محدودة، فيقول: "تكاد الخيارات تنحصر بين قوّتين رئيسيّتين؛ ورثتا السّاحة بعد أحداث الرّبيع العربيّ. القوّة الأولى هي البيروقراطيّات العسكريّة والملكيّة التي تداولت الحكم في العقود الستّة الماضية، والقوّة الثّانية هي جماعات الإسلام السّياسيّ السُنيّة والشّيعيّة التي انطلقت من صفوف المعارضة، لكنّها تحوّلت إلى سلطة جديدة بآليّات قمع وسيطرة مختلفة".

ويمضي "الوادعي" ليؤكّد حقيقة ظهرت بجلاء في أحداث الرّبيع العربيّ "نعم.. ظنّ البعض أنّ الإسلاميّين قوّة من قِوى الثّورة، لكنَّ الأحداث التي تلت كشفت أنّهم "سلطة ثانية" تحتاج الشّعوب إلى مقاومتها كما قاومت السُّلطة الحاكمة".

ويؤكّد "أنّه من الصعب إيجاد فصل قاطع بين السُّلطتين، بخاصّة أنّ السُّلطة السّياسيّة تستخدم الدّين لتبرير بقائها في الحكم، والسُّلطة الدّينيّة هي في جوهرها تدين للسّياسة، أكثر ممّا هي تسييس للدّين، إلا أنّ الفارق بينهما هو فارق جوهريّ في الأدوات. ففي حين تمارس الأنظمة الحاكمة السّياسة بمصطلحات السّياسة، فإنّ الحركات الإسلاميّة تمارس السّياسة بمصطلحات الدّين، وتحوّل الدّين إلى أيديولوجيا سياسيّة شموليّة قبل كلّ شيء".

وحسب وجهة نظر "الوادعي" وتحليله للصراع الدّائر في المنطقة "أنّه لا يمكن إنكار دور الحركات الدّينيّة في إسقاط أنظمة المنطقة، إلا أنّه لا يمكن في الوقت ذاته، تبرير سعيهم إلى الانفراد بالسُّلطة وإقصاء شركاء الثّورة وتكوين طغيان جديد بلباس دينيّ". ويعتبر "أنّ الصراع بعد السنة الأولى من أحداث الرّبيع العربيّ؛ تحوّل من صراع بين الشّعوب الثّائرة والأنظمة، إلى صراع بين الاستبداد الدّينيّ والاستبداد العسكريّ، وتراجعت قوى الثّورة المدنيّة الأخرى إلى الهامش".

وفي تجربة مصر بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السُّلطة عبر صناديق الانتخاب، تبيّن استئثارهم بالسُّلطة وتهميش باقي الفئات والقوى السّياسيّة والمجتمعيّة الأخرى، فضلاً عن جعل نفسها مركز جذب واستقطاب للقوى السّلفيّة والتكفيريّة في العالم، ما دفع الشّعب المصريّ إلى النّزول إلى الشّوارع والسّاحات، وإعلانه الشَّرعية الثّوريّة التي أطاحت بالشَّرعية الدُّستوريّة التي يتبجّح بها الإخوان. فيما لا تزال سوريّا تعاني آلام صراع الإخوان مع النظام للاستحواذ على السُّلطة.

ويسرد الكاتب "الوادعي" الأساليب التي يلجأ

إليها كلّ من الاستبدادَين: الدّينيّ والسّياسيّ في صراعهما على السُّلطة «تخوض "السُّلطتان" الحرب اليوم بأسلحتهما النّاعمة والخشنة. فقد رفعت البيروقراطيّة العسكريّة والملكيّة شِعارَي "محاربة التطرّف وتجديد الخطاب الدّينيّ" لمواجهة الخصم الدّينيّ. في حين رفع الإسلاميّون شعارات "الحُرّيّة والدّولة المدنيّة" في مواجهة الأنظمة التسَّلُطيّة القائمة".

ويؤكّد الكاتب أنّ تلك الشّعارات خادعة تخفي داخلها تقيّة دينيّة وسياسيّة مقيتة "لكنّها شعارات زائفة تخفي الحلول الحقيقيّة لمواجهة الاستبدادين. فالشّعار الحقيقيّ لمواجهة الاستبداد الدّينيّ هو "العلمانيّة" وليس تجديد الخطاب الدّينيّ أو محاربة الإرهاب. والشّعار الحقيقيّ لمواجهة الاستبداد السّياسيّ هو "الدّيمقراطيّة" وليس الحُرّيّة أو الدّولة المدنيّة. بخاصة أنّ الإسلاميّين يفهمون الدّولة المدنيّة بأنها الدّولة التي يحكمها "مدنيّون" ولو حتّى تحت شعار الدّولة الإسلاميّة وتطبيق الشريعة!".

التيّارات السّياسيّة الإسلاميّة وتباين أشكال صراعها على السُّلطة:

ظهرت خلال الفترة الممتدّة من عصر النبيّ (محمّد) إلى يومنا هذا العديد من الحركات السّياسيّة الإسلاميّة. تباينت في أفكارها السّياسيّة وأهدافها. وكذلك الأساليب التي استخدمتها لإنجاز مشاريعها. فيما لم يذكر لنا التّاريخ أيَّ صراع حقيقيّ فكريّ بينها لجهة الأهداف والمعتقدات الأساسيّة التي تؤمن بها. سوى في فترات معيّنة. اتّسمت في ظاهرها بالاختلاف حول بعض الاجتهادات والأمور الفقهيّة. إلّا أنّ جوهرها عكس تنافساً ومن ثمّ صراعاً على السُّلطة. فالثّورات التي اندلعت ضدّ الدّولة العباسية لم تختلف حول ماهيّة وبُنية الدّولة. بقدر ما اختلفت على من يحكم الدّولة ويديرها. كذلك الأمر كان بالنسبة لما بعد ظهور التيّار الحداثيّ في الإسلام. أي في عصر النّهضة أواخر القرن التّاسع عشر وأوائل القرن العشرين. حيث ولدت حركات تدعو إلى إصلاح الدّين ليواكب العصر. ولم تتضمّن دعوات المحدّثين والمطالبين بالإصلاح أي إشارة إلى فصل الدّين عن الدّولة على غرار الحركات الإصلاحيّة في أوروبا إبّان عصر النهضة والتنوير. حيث طرح مارتن لوثر /٩٥/ مطلباً على الكنيسة. وهي شكّلت انطلاقة جديدة لولادة حركات سياسيّة علمانيّة. أمّا في دول المشرق: فقد كانت ولادة حركة الإخوان المسلمين في أواخر العشريّة الثانية من القرن الماضي. لتضع حدّاً فاصلاً بينها وبين مُجمل الحركات الدّينيّة. ولتدشّنَ عصراً جديداً في تاريخ الإسلام السّياسيّ. عنوانه الرّئيس العودة إلى الخطاب الدّينيّ المتشدّد المتمحور حول شعار "الجهاد" لبناء الدّولة الإسلاميّة.

فيما يجد بعض الدّارسين لتاريخ الإسلام السّياسيّ أنّه – أي الإسلام السّياسيّ – لم يكن في يوم من الأيّام واحداً موحّداً. فهي داخلة في صراع بيني مرير ومديد وحاد جدّاً حول المفاهيم الأساسيّة في الإسلام والتي تتعلّق بالعقيدة ونظم الحكم والعديد من القضايا الجوهريّة التي باتت مثار خلافات عميقة. انعكست تشظّياً وانقساماً شديداً في السّاحة السّياسيّة الإسلاميّة. وبالتالي قسّمت معها أطيافاً واسعة من المجتمع معها أيضاً.

لقد قسّم المفكّر السّوريّ الدّكتور "صادق جلال العظم" الإسلام إلى ثلاثة أقسام. وحدّد لها مجالها السّياسيّ والحيويّ الذي تعمل فيه.

ففي مقالة للكاتب "يوسف حجازي" بعنوان "صادق جلال العظم يحسم أمره وينتقل إلى التنظير العلنيّ للسُّنة ولفكر "الإسلام السّياسيّ البزنسي" نشرت في موقع "جدليات".

بداية يُعرّف "العظم" الإسلام السّياسيّ على الشّكل التالي: "الإسلام السّياسيّ هو إيديولوجيّة تعبويّة شديدة التأثير مستمدّة ومُشكّلة. بصورة انتقائيّة وجزئيّة. من بعض نصوص الإسلام المقدّسة ومن عدد من مرجعيّاته

”أرسى كمال أتاتورك في تركيا أسس النّظام العلمانيّ، حتّى أنّه منع رفع الأذان باللّغة العربيّة، فعادت موجة التديّن لتسيطر على قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع التركيّ، متناغمة مع الشّعور القوميّ العنصريّ المتطرّف، لتنتج شكلاً جديداً من التوليفة الدّينيّة – القوميّة وحالة عائمة لا استقرار فيها. وتبنّى حزب العدالة والتنمية الحاكم الآن هذا النّموذج، ليؤجّج مشاعر التطرّف الدّيني – القومي، ليهدّد شكل الدّولة وكيانها“

التراثيّة ومن عدد من سوابقه التّاريخيّة، ومن حكاياته المتداولة أباً عن جدّ، ومن حاضر العجز الإسلاميّ المزمن، ومن هامشيّة العالم الإسلاميّ والعالم العربيّ في مجريات التّاريخ الحديث والمعاصر. ومن المهمّ جدّاً عدم الخلط أبداً بين الإسلام السّياسيّ، كما وصفته، وبين التديّن الشّعبيّ التلقائيّ والعفويّ للمسلمين عامّة، وهو التديّن الذي يتمحور في جوهره حول العبادات والمعاملات لا أكثر“.

ويصنّف ”العظم“ أطراف الصراع في الشّرق، وخاصّة الإسلام السّياسيّ الدّاخلة في الصراع مع أنظمتها، على النّحو التّالي:

يعتبر ”العظم“ أن أولى التيّارات الإسلاميّة تمثّل تلك التي خلقتها الأنظمة السّياسيّة في المنطقة لنفسها تلائم سلطتها وهي ”أنظمة سياسيّة وحكومات وأجهزة دولة ومؤسّسات دينيّة رسميّة تديرها نُخب من رجال الدّين، تعمل كلّها على الدّفاع عمّا يمكن تسميته هنا بـ“إسلام الدّولة الرّسميّ“ وعلى صياغة تعاليمه وتوجّهاته صياغات مناسبة، وفقاً للظروف والأحوال المتبدّلة وعلى نشره وبثّه عبر الوسائل المتوفّرة للدّولة وأجهزتها. ونجد النموذج الأعلى لهذا النوع من الإسلام في إسلام البترودولار لدولتين مثل العربيّة السّعوديّة وإيران. وهو إسلام سياسيّ مدعوم جيّداً جدّاً ليس محلّيّاً وإقليميّاً فقط، بل ودوليّاً أيضاً وفي شتّى أنحاء العالم، مدعوم بجبروت الدّولة المعنيّة وبأس أجهزتها الأمنيّة المتنوّعة وبقوّة أموالها الوفيرة وإغراءاتها“.

ويعتقد ”العظم“ أنّ كلّ دولة من دول العالم الإسلاميّ: ”طوّرت نسخة مناسبة وطبعة ملائمة من إسلام الدّولة السّياسيّ الرّسميّ لها، تستعملها في خدمة مصالحها الحيويّة وغير الحيويّة داخليّاً وخارجيّاً من ناحية أولى، وفي مناوأة وإحباط المصالح المشابهة لدول أخرى منافسة لها أو متخاصمة معها، من ناحية ثانية“.

ويطلق ”العظم“ على النّوع الثّاني من الإسلام السّياسيّ اسم إسلام ”التكفير والتفجير“، ويعتبره بعيداً من إسلام الدّولة الرّسميّ. وهو الإسلام السّلفيّ الأصوليّ الذي يسعى إلى فرض حاكميّته على الدّولة والمجتمع. ويتميّز بأحكامه الجائرة والقاسية، المتضمّنة الزّجر والمنع وتقييد الحُرّيّات وخاصّة على النساء. ويعتبر نفسه في عداء وصراع مع جميع التيّارات السّياسيّة العلمانيّة والدّينيّة الأخرى المخالفة له في التوجّه والرؤية. كما أنّه يهدّد بإرجاع ما يدّعيه ”الأمّة“ إلى عصر ”السّلف الصالح“ بكلّ السبل الممكنة، وأوّلها اعتماد العنف ”الجهاد“ وسيلة أساسيّة في تحقيق أهدافه وتصفية خصومه. ولا مجال للمهادنة مع هذا التيّار الذي يُعَدُّ إرهاباً معمّماً بلبوس إسلاميّ. ويستمدّ هذا التيار قوّته من الحاضنة الشّعبيّة التي كوّنها علماؤها وشيوخها عبر وسائل الإعلام والمدارس الدّينيّة، وهم بالأساس تمرّدوا على أنظمتهم التي كانت ترعاهم وأهّلتهم لتكون تيّاراً معارضاً ضمن الحدود التي رسمتها لهم، لضمان حاكميّتها وديمومتها. ويعتبر ”العظم“ أنّ هذا التيّار الإسلاميّ هو الذي ”احتلّ الكعبة

سنة ١٩٧٩ بقيادة جهيمان العتيبي، واغتال الرّئيس أنور السّادات سنة ١٩٨١، وخاض معارك إرهابيّة دمويّة خاسرة في سوريّا ومصر والجزائر، وهو الإسلام الذي نفّذ ضربات ١١ سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠١ داخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة".

فيما يصف "العظم" التيّار الإسلاميّ الثّالث والذي يبقى في ترقّب وتأمل لمؤدّى الصراع عن كثب، ليطرح نفسه بقوّة في المشهد السّياسيّ والاقتصاديّ، ويطلق عليهم اسم "إسلام الطبقات الوسطى والتّجاريّة، أو إسلام البازار والأسواق المحلّيّة والإقليميّة والمعولمة، إسلام غرف التّجارة والصناعة والزّراعة والمصارف وبيوتات المال، إسلام البيزنس/ إسلام الأعمال"، الباحثة عن فرص الاستثمار وتوظيف أموالها في بيئة آمنة. أي أنّها تشكّل "البورجوازيّة الإسلاميّة"، إن صحَّ التعبير.

ومعروف عن هذا التيّار هوسه بالمال والأعمال، وعدم انجراره خلف البروباغاندا التي ينشرها كلّ من التيّارين السّابقين حول مقولات "الإسلام هو الحلّ" أو إطلاق صفات "المشركين والكفّار والملحدين والمرتدّين والزنادقة والمنافقين والمجوس والرّوافض والنّواصب وأحفاد القردة والخنازير" وما إلى ذلك من التسميّات التي تطلقها على كلّ من يعارضها، بل تميل إلى إبداء الاعتدال في آرائها وأفكارها، وتبدي رغبة للعمل في أجواء الاستقرار السّياسيّ والسّلم المجتمعيّ والأمن.

وفي حوار لكاتب هذه السّطور مع أحد وجوه هذا التيّار في مدينة حلب، وهو من العائلات الحلبيّة العريقة المعروفة بتديّنها الوسطيّ، سألته: هل كان لحركة الإخوان المسلمين أيَّ امتداد داخلَ العوائل البورجوازيّة الحلبيّة، وبالتالي هل سخّرتها لأهدافها، أم العكس صحيح؟. فردَّ بالقول: "لقد استثمرت البورجوازيّة الحلبيّة المعتدلة في دينها تيّار الإخوان المسلمين، وخاصّة في الأحداث التي شهدتها سوريّا في فترة الثمانينات من القرن الماضي. ومن ثمّ انكفأت عنهم عندما كانت الغلبة للنّظام. فعوائل "صايم الدّهر، شبارق، قلعجي، فلاحة، وغيرها" لم تدخل في تحالفات مع الإخوان، بل استخدمتها أدواتَ ضغط على النّظام لتمرير مصالحها. غير أنّ المعادلة اختلفت مع الثّورة السوريّة التي تحوّلت لاحقاً إلى أزمة، حيث استهدفت هذه الطبقة من كلا الطرفين: النّظام والإخوان، رغم أنّها اتّخذت موقفاً محايداً منهما".

ويعتبر عدد من الباحثين في حركات الإسلام السّياسيّ في منطقة الشّرق الأوسط، أنّ تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيّا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، رسّخت مفهوم "الإسلام المعتدل" والذي نجح في قيادة الدّولة التركيّة وإحراز تطوّر ملحوظ فيها على المستوى السّياسيّ والاقتصاديّ والمجتمعيّ، وأنّه يمكن اعتبارها نموذجاً للإسلام في دول المنطقة.

غير أنّ أحداث الرّبيع العربيّ، أكّدت أن لا إسلام معتدل على الإطلاق، وأنّ كلّ دعوة من هذا القبيل، إنّما تعد ترويجاً لفكرة استبدال استبداد سياسيّ باستبداد دينيّ – سياسيّ لا يَقُلُّ عنه ممارسة في كبت الحُرّيّات وقمع الشعوب.

لا ننطلق هنا من مُسلّمات وبديهيات وأحكام سياسيّة مُسبّقة، بل من وقائع أثبتت أنّ ما يُسمّونه "الإسلام المعتدل" هو عمقٌ إستراتيجيّ لـ"إسلام التكفير والتفجير"، والعكس صحيح أيضاً. فاحتضان تركيّا معظم تيّارات الإسلام السّياسيّ السَّلفي والمتطرّف والتكفيريّ، واعتبار نفسه المركز لتنظيم الإخوان المسلمين العالميّ، ودعمه اللا محدود لحركات الإسلام الإرهابيّ أمثال "داعش وجبهة النصرة"، إنّما يفنّد كلّ التكهّنات التي كانت تدور حول وجود إسلام معتدل في المنطقة. وانخراط تركيّا في عدّة ساحات ملتهبة في المنطقة، إنّما تؤكّد على حقيقة أنّ فكرة إقامة دولة على أسس دينيّة لا يمكن لها أن تنتج سوى استبداد شنيع يستند إلى فتاوى فقهاء التكفير والتحريم، التي تحلّل القتل والسَبي والغنائم تحت مُسمّيات مختلفة، وتدحض كلّ دعوى من قبيل "أنّ الإسلام هو الحلّ" و"دستورنا هو الإسلام".

لا يمكن الجمع بين أفكار التيّارات الإسلاميّة السّياسيّة التي تدّعي إيمانها بـ"العلمانيّة"

"إنّ صعود تيّارات الإسلام السّياسيّ وتصدّرها المشهد السياسيّ في البلدان التي شهدت ثورات شعبيّة، إنّما مردّه فشل التيّارات العلمانيّة والديمقراطية في ملء الفراغ الذي تركته وراءه، وتقاعسها عن القيام بواجباتها الثّوريّة تجاه مطالب الجماهير الواسعة وانزوائها في مجابهة أنظمتها الاستبداديّة. والمقاربات التي أبدتها التيّارات الإسلاميّة منذ اليوم الأوّل لانطلاقة الثّورات، أظهرت كمّاً كبيراً من البراغماتيّة السّياسيّة المفرطة"

و"الدّولة المدنيّة". فما أن تمتلك القوّة العسكريّة والاقتصاديّة الكافية، حتّى تسفر عن وجهها الحقيقيّ، لتعود بالمجتمعات إلى عهود السّيف والبرقع وجَزّ الرّؤوس وأكل أكباد البشر والتنكيل بكلّ معارضيها. وما تلك الشعارات التي تطلقها، إلّا لخداع النّاس، وهي مجرّد مناورات سياسيّة للوثوب إلى السُّلطة، وتجربة سيطرة حركة "طالبان" المتطرّفة على أفغانستان بعد انسحاب القوّات الأمريكيّة إثبات على ما قلناه. كما أنّ ما يجري في الشّمال السّوريّ والواقعة تحت سيطرة التيّارات الإسلاميّة التكفيرية والاحتلال التركيّ من ممارسات وبرعاية من تركيّا، ومحاولة بناء إمارات إسلاميّة متطرّفة، إنّما تمثّل انعكاساً مباشراً للأفكار التي تعتنقها تلك التيّارات.

لقد أسفرت إيديولوجيّة الإسلام السّياسيّ عن حقيقتها بشكل سافر في كلّ من مصر وتونس، لتصادر حُرّيّات المجتمع وتلغي التعدّدية وتفرض النّمطيّة الإسلاميّة الواحدة كأسلوب وحيد، دون أن تترك خيارات أخرى أمام المجتمعات، وتشهر أحكامها القراقوشيّة تحت اسم الدّين، لتحارب كلّ من يعارضها أو ينتقد ممارساتها. ما دفع بغالبيّة فئات وشرائح لتتمرّد عليها وتنهي سلطتها بمثل ما جاءت بها أيضاً. ولم تعمد تلك الحركات – أي الإخوان في كلّ من مصر وتونس – إلى إجراء مراجعة نقديّة لمسيرتها خلال الرّبيع العربيّ، بل انحدرت نحو التطرّف أكثر واستخدمت سلاح الإرهاب والتّحالف مع القوى الأجنبيّة في تهديد استقرار بلدانها، واعتبار نفسها عابرة للحدود والجغرافيا الوطنيّة، لتفرّخ العديد من الحركات الإرهابيّة تحت مُسمّى "الجهاد".

ففي تونس أعلن «راشد الغنّوشي» زعيم "حركة النّهضة الإسلاميّة – جناح الإخوان المسلمين في تونس" أنّ حركته "اختارت السّياسة وليس الإيديولوجيا في الحكم". لكن عاد "الغنّوشي" بعد قرار الرّئيس التّونسيّ "قيس سعيّد" حلّ الحكومة وتجميد عمل المجلس النّيابيّ، إلى تهديد الدّولة باللّجوء إلى العنف كوسيلة للتمسُّك بالسُّلطة.

ويُحدّد الدّكتور "صادق جلال العظم" مصير الإسلام السّياسيّ في كلّ من مصر وتونس بالقول: "واضح أنّ الإسلام السّياسيّ الإخوانيّ الذي طفا على السّطح في كلّ من مصر وتونس، يجد نفسه اليوم في وضع لا يُحسَد عليه من التخبّط والتعثّر والتّناقض والإخفاق والغضب الشّعبيّ المتصاعد، كما يواجه إحراجاً كبيراً في كيفيّة تعامله مع النّوعين الآخرين من الإسلام السّياسيّ ومع متطلّبات كلّ منهما المتناقضة، وأقصد إسلام البترودولار الرّسميّ بنموذجيه السّعوديّ والإيرانيّ من جهة، وإسلام التكفير والتفجير بنموذجه الجهاديّ الجوّال والعابر للحدود والمتمركز في المناطق النائية". ويبدو أنّ الإسلام السّياسيّ في البلدين قد فضّل الخيار الثّاني، وهذا ديدنه والنّسغ الذي رضع منه منذ نشأته.

فيما يرى أنّ إسلام البيزنس، طبقات رجال الإعمال وأصحاب رؤوس الأموال والبورجوازيّة

التّجاريّة، ستسود في فترة ما بعد إنهاء المقتلة السّوريّة والبدء بإعادة إعمار سوريّا، وستتصدّر المشهد السّياسيّ والاقتصاديّ، لتُزيح كلّ تنويعات الإسلام المتطرّف والسّلفيّ.

خاتمة:

إنّ الإسلام السّياسيّ في تعبيراته السّياسيّة والحالة الكمونيّة التي يحتفظ بها طيلة تاريخه الموغل في القدم، واستخدامه التقيّة السّياسيّة عقيدة أساسيّة له في معظم المراحل التي مرّ بها، وخاصّة في أوقات الانكفاء والعمل السُرّيّ، لجأت إلى تفخيخ المجتمع برمُته، وإبقائه في حالة من الرُّهبة والخوف من المستقبل، وابتعاده عن إبداء أيّ مقاربة إيجابيّة من المختلف معها بالفكر والتوجّه السّياسيّ، فدائماً تجده يوسمها بـ»الرّدة» و»الكفر». فكان سلاحها الأمضى "التكفير والتفجير"، مشهّراً ضد الدّولة والمجتمع، على حدٍّ سواء، دون أن تفصل بين الأنظمة التي تحكم قبضتها على الدّولة والمجتمع. فدخلت في صراعات عميقة مع مختلف التيّارات السّياسيّة والفكريّة والثّقافيّة في المجتمع، ولتفتح جروحاً أخرى في جسد الشّرق الأوسط المُثقل بالطعنات، وتكون عوناً للأنظمة الاستبداديّة لتُطيل من أعمارها.

كما أنّ كلّ دعوة إلى إصلاح دينيّ لحركات الإسلام السّياسيّ لا تغدو كونها أكثر من مضيعة للوقت، فلا رجاء من تيّارات تؤمن بالعنف وحده وسيلة لإعادة المجتمعات إلى حظيرتها الدّينيّة ذات اللّون الواحد. فيما أيَّ طرح لتغيير الفكر الإسلامويّ نحو «العلمانيّة والدّولة المدنيّة"، هو مجرّد منح جرعة إضافيّة لتطرّفها، والتجربة السّوريّة مع "جبهة الخلاص الوطنيّ» وطرحها برنامجاً أقرب إلى العلمانيّة والدّولة المدنيّة، يُعَدُّ مثالاً صارخاً في هذا الصدد. فسرعان ما انقلبت حركة الإخوان المسلمين على برنامج الجبهة، واستخدمته وسيلة لإعادة ترتيب أوراقها، ولتعود حليمة إلى عادتها القديمة، وتؤسّس عشرات الحركات المسلّحة الإرهابيّة، لتعيث خراباً ودماراً في الجغرافيا السّوريّة.

الخلاصة أنّ الصراع في المنطقة صراع نفوذ سياسيّ بين دول وليس بين قوميّات أو طوائف، أو أديان وشعوب.

المراجع:

1—مقالة الكاتب "محمّد المحمود" بعنوان "الدّين والسّياسة في الشّرق الأوسط" نشر على موقع "الحُرّة".

2 — دراسة للكاتب السّوريّ "محمّد ديبو" بعنوان "الدّين والسّياسة: أيُّ علاقة ؟" نشرت على موقع صحيفة "العربي الجديد".

3 — دراسة للكاتب السّوريّ "ياسين الحاج صالح" بعنوان " تأمّلات في السُّلطة الدّينيّة والسُّلطة السّياسيّة ومعنى العلمنة في عالم الإسلام السُنّي» نشرت في موقع «الحوار المتمدّن».

4 — دراسة للكاتب السّوريّ "جاد الكريم الجباعي" بعنوان " وجهات نظر.. هل الدّين سلطة في ذاته ؟".

5 — مقالة للكاتب والحقوقيّ اليمنيّ "حسين الوادعي" بعنوان "نحن وثنائيّة الاستبدادين الدّينيّ والسّياسيّ" نشرت على موقع "درج" الإلكترونيّ.

6 — مقالة للكاتب "يوسف حجازي" بعنوان "صادق جلال العظم يحسم أمره وينتقل إلى التنظير العلنيّ للسُّنة ولفكر "الإسلام السّياسيّ البزنسي" نشرت في موقع "جدليّات".

العلاقات الكردية العربية في الإسلام حتّى نهاية العصر العبّاسي

الباحث/عبد الله شكاكي

تمهيد

تعود جذور العلاقات الكردية - العربية إلى مراحل تاريخية سابقة للعصر الميلادي، خاصة عند قيام أسلاف العرب بتشييد الممالك الآرامية على تخوم كردستان، ومنها مملكة "آرام نهرين" بعد انهيار الدولة الميتانية في بداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد، واستمرت حتى القرن الثامن قبل الميلاد عندما وقعت تحت السيطرة الآشورية، وكذلك قيام مملكة بيت عديني بين القرنين العاشر والتاسع قبل الميلاد في المنطقة الواقعة بين نهري البليخ والخابور ومركزها تل الأحمر، ثم مملكة بيت زماني بين القرنين التاسع والعاشر في أطراف «آمد»، حيث قضى عليها العاهل الآشوري آشور ناصر بال،

وفي عهد الدولة الساسانية منذ القرن الثالث الميلادي وحتى ظهور الدعوة الإسلامية كان الكرد تحت سلطتها، وكان للعرب إمارة الحيرة بقيادة المناذرة في جنوب العراق وشرق الخليج العربي على تخوم الكرد. ومن المؤكد حدث تواصل بين الكرد والعرب في ظل الدولة الساسانية.

أما في العصر الإسلامي فكان الصحابي الجليل «سلمان الفارسي»[1] هو كردي لقب بأبي عبد الله، كما دعي «سلمان المحمدي ابن الإسلام" بعد إسلامه، قال فيه محمد (ص): «سلمان منا أهل البيت»، هاجر بلاده في طلب العلم والدين ـ وهو صبي ـ وآمن بالنبي (ص) قبل أن يبعث، وعرفه بالصفة والنعت لما هاجر إلى المدينة، وشهد معه غزوة الخندق وهو من أشار إليه بحفر الخندق، تولى حكومة المدائن- طيسفون- في زمن عمر، وتوفي بها سنة (٣٤) للهجرة، وقد روى كثيراً من الأحاديث عن النبي لعشرات التابعين، وأورد له "بقي بن مخلد" ستون حديثاً في مسنده، وأخرج له البخاري أربعة أحاديث ومسلم ثلاثة أحاديث، وورد في «أسد الغابة» لابن الأثير.

الصحابي الآخر يدعى جابان أبو ميمون الصردي[2] الكردي ورد في «تجريد أسماء الصحابة» للحافظ الذهبي، وكان تاجراً كردياً من الموصل أقام في مكة ويثرب، وابنه ميمون من التابعين، عاصر جابان النبي وروى عنه عدة أحاديث[3] الأحاديث المنقولة عنه قليلة لأنه كان يخاف أن يبدل حرفاً واحداً من الحديث، فيحدث التأويل[4].

بعد وفاة محمد (ص) بدأت «الفتوحات» العربية تحت راية الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، بغية توسيع رقعة الدولة، والحصول على الغنائم الحربية تحت مسمّى نشر الدين الإسلامي، مع أن الدين الإسلامي أعلن صراحة "لا إكراه في الدين"، و "إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء"، لكن أبا بكر لم يكن لديه متسع من الوقت للقيام بالحملات خارج الحدود، بسبب ظهور معارضة معظم القبائل العربية أو ما سميت حركات الردة، باستثناء قبائل: قريش و ثقيف[4]، كما ظهر وقتها عدداً من المدّعين بالنبوّة، ولما فرغ أبو بكر من حروب الردة بدأ بتجهيز الحملات العسكرية إلى العراق وبلاد الشام، لكن الغزوات- الفتوحات العربية الإسلامية التي استهدفت السيطرة على كردستان، تمت في عهد عمر بن الخطاب، الذي تولى الخلافة في العام الثالث عشر للهجرة.

نحاول في بحثنا هذا تسليط قبس من الضوء على واقع العلاقات التاريخية بين الكرد والعرب، وليس هدفنا من ورائه توضيح سلبيات النظم العربية أو التشهير بالشعب العربي، إذْ أنّ فرْض الظلم والقتل ونهب الثروات ليست من قيم الشعوب عامة، فالشعب العربي تعرض للظلم بقدر الشعب الكردي في المرحلة العثمانية، لكن في المراحل التي كانت السلطة بيد عناصر أو طبقات عربية كان الظلم المطبق على الكرد أشدّ وطأة قياساً مع الظلم المطبّق على العرب، وقد حان الوقت أن يستيقظ الشعب العربي من

1 هو كردي واسمه الحقيقي "روزبه" من حي يدعى "جي" بمدينة أصبهان الكردية في إيران وكان والده واليها، ودليلنا على كرديته أنه ينتمي إلى قبيلة "موگ" (موغ-mog) وهي قبيلة زرادشت ومنها كهنة الزرادشتية وكانت أسرته سدنة بيت النار ومنهم روزبه نفسه، ومكانة عشيرة "موگ" لدى الكرد تعادل بني هاشم لدى العرب والمسلمين من حيث المكانة الدينية، ترك قبيلته وأهله بحثاً عن حقيقة الدين، اتفق مع قوم من بني كلب لينقلوه إلى بلاد العرب فغدروا به وبيع ليهودي من بني قريظة، وعند الهجرة التقى بمحمد (ص) وأعلن إسلامه وأعانه محمد وأصحابه في عتقه من اليهودي.

2 الصردي من "صَرْدْ- سارد- سارد- سار» بمعنى «بارد» بالكردية ورد هذا المصطلح لدى البلدانيين المسلمين في إشارة إلى البلاد الباردة والمقصود بلاد الكرد يقابله بلاد الجروم (مفرده جَرْمْ - گرم germ) بمعنى البلاد الحارة والمقصود بلاد العرب (معجم البلدان)، كما ورد في معجم البلدان "سَرْدَرود» اسم قرية من قرى همذان (عاصمة ميديا) في إقليم الجبال من بلاد الكرد.

3 جاء في "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حَجَر العَسْقلاني الخبر عنه كما يأتي: "جابان والد ميمون: روى ابن مَنْده، من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، عن أبي خالد: سمعت من ميمون بن جابان الصردي، عن أبيه، أنه سمع النبي غير مرة حتى بلغ عشرًا، يقول: من تزوّج امرأة وهو ينوي ألا يعطيها الصداق، لقي الله وهو زانٍ"، كما ورد ذكره في كتاب "سيرة الصحابي جابان الكردي وابنه التابعي ميمون" للدكتور دحام الحسناني طبع ونشر في مكتبة التفسير بأربيل سنة 2018، كما ورد عن العلامة الآلوسي في تفسيره روح المعاني أن جابان كردي.

٤ الكامل في التاريخ مجلد 2 ص 342.

غفلته وكذلك الشعب الكردي لإيصال ثورته إلى النصر المؤزّر، وبناء وطن ديموقراطي مشترك تحظى في ظله جميع الشعوب والثقافات التي تعيش على هذه الجغرافية المقدّسة على حقوقه الطبيعية والإنسانية، ودون حدود مصطنعة بينهم ليتابعوا المرحلة المقبلة بسلام ووئام، بعيداً عن النزعات القومية التي ولّى عهدها ولفظتها البشرية التقدمية، وجاء دور أخوّة الشعوب والأمم الديمقراطية.

الحملات العربية الإسلامية على كردستان

كلّف عمر لقيادة حملة بلاد الشام وكردستان أبا عبيدة بن الجراح، ويساعده عياض بن غنم وحبيب بن مسلمة وخالد بن الوليد وميسرة بن مسروق الفهري، وذلك سنة١٥ هـ (٦٣٦) م، وبعد الاستيلاء على دمشق وحمص وبعلبك من أيدي هركليوس (هرقل) ملك الروم، توجهت حملته نحو قنسرين وحلب، فصالحهم أهلها على دفع الجزية، ثم سار أبو عبيدة نحو انطاكية التي تحصّن فيها خلق كثير من قنسرين وحلب، واقتحم الجيش العربي الإسلامي المدينة بقسوة مما اضطر أهلها إلى الاستسلام و قبول الصلح، ودفع الجزية، ثم غادرها أبو عبيدة بعد أن ترك فيها قوات مرابِطة، ثم توجّهَ نحو منطقة عفرين واحتل قرى الجومة، وحاصر قلعة خوري (قورس- نبي هوري) فخرج رهبانها يطلبون الصلح، حيث صالحهم أبو عبيدة على صلح أنطاكية بدفع الجزية، "وبث خيله فغلب على جميع أرض قورس"[٥].

تابع الجيش الإسلامي زحفه نحو مدينة أعزاز واحتلها أيضاً، ومن ثم كلف أبو عبيدة عياضَ بن غنم بمتابعة الغزو والتوجّه صوب دولوك (عينتاب)، حيث اضطر أهلها إلى الاستسلام أيضاً، عندما تيقنوا أن لا جدوى في المقاومة، وذلك على الصلح ودفع الجزية، ومن جهة أخرى كلف ابن الجرّاح جيشاً بقيادة حبيب بن مسلمة لغزو مدينة جورجوم (گورگوم- مراش)، فاحتلها أيضاً وفرض عليها الجزية وأن يكونوا عوناً للمسلمين،

٥ الكامل في التاريخ مجلد 2 ص 496.

"عمد أبو جعفر المنصور إلى التخلص من أبي مسلم قتلاً بالسيف، وقد مثّل علي وأبو مسلم حسب تقييم السيد أوجلان: "تيار العدالة المرتبط بمبادئ الإسلام، الذي يحمي الفقراء، والذي لم يكن فيه أي تعصب قومي"، لكن الغريب أن المنصور ذكر في وصيته لابنه المهدي، لما شعر باقتراب أجله: "أوصيك بأهل خراسان خيراً لأنهم بذلوا أموالهم ودماءهم في دولتك، وما أظنك تفعل"

ثم احتلها ثانية لصدور ردّات فعل الأهالي ورفض الاحتلال، وفي السنة نفسها أعاد خالد بن الوليد الهجوم عليها من جديد، وتم تدميرها وتهجير سكانها، وانتشروا في جبال الكرد و الأمانوس حتى جبال لبنان، حيث تعود جذور طائفة الجراجمة إلى مراش- مرعش، وطائفة الموارنة إلى جبل الكرد وفيها ولد وتوفي رئيسهم "مار مارون" ولا زال ضريحه في جبل الكرد قرية براد، وقد شكلت الطائفتان في لبنان تياراً سياسياً باسم تيار المردة.

وفي الجبهة العراقية- الكردستانية انتصر سعد بن أبي وقاص في معركة القادسية بعد اشتباكات عديدة مع الجيش الساساني، حيث اندحرت قوات «يزدگرد الثالث» آخر ملوك ساسان وقتل الملك في أرض المعركة، واضطر الفرس إلى قبول الإسلام كارهين، حيث كان اعتماد الجيش الساساني على الكرد الذين كانوا يدينون بالزرادشتية، وبعد قبول الفرس للدين الجديد رفض معظم الكرد التخلي عن دينهم

وقاوموا الجيش الإسلامي، وقد تابع سعد ابن أبي وقاص زحفه نحو المدائن (مدينة طيسفون) عاصمة الدولة الساسانية، واستولى عليها سنة ١٦ هـ (٦٣٧) م، ثم تابع حملته باتجاه بلاد كردستان يرافقه سلمان الفارسي والقعقاع بن عمرو وعاصم بن عمرو، حيث تم احتلال جلولاء، وحلوان، وخانقين، وهمدان، والدينَوَرْ، وبلاد ميديا، وفي تلك البلدان ارتكب القعقاع أعمالاً فظيعة بحق الأهالي، منها أنه سبى كثيراً من النساء، وأرسلهن إلى هاشم بن عمرو، إضافة إلى غنائم لا تحصى قدرت بثلاثة ملايين ديناراً ذهبياً، حيث قسمت بين القادة، وأرسل خُمُس الغنائم إلى الخليفة عمر، إضافة إلى كمية من المعادن الثمينة والجواهر أخذت من خزائن كسرى وبيوت النار ومن الأهلين، وفي السنة نفسها تم احتلال نينوى والموصل (الحصن الغربي والشرقي)، والقرى الإيزيدية: باعدرى وداسن وبازبدي وغيرها في جبل شنگال، ثم توجَّهَ صوب جزيرة بوتان.

أما حملة الاستيلاء على الجزيرة فقد ترأسها عياض بن غنم، يساعده سهيل بن عدي، حيث توجّهت الحملة بداية نحو مدينة "حران»، وقد اضطر أهلها إلى الاستسلام ودفع الجزية، ثم تابعت الحملة زحفها نحو «الرها- أورفا» وقد قاوم أهلها بشدة، وبسبب قلة العتاد اضطروا أخيراً إلى الاستسلام والصلح ودفع الجزية، وقد كلّف أبو عبيدة بن الجراح حبيب بن مسلمة على تولية كرد الجزيرة، وكان أبو موسى الأشعري قد استولى على مدينة نصيبين، وفي السنة نفسها تم الاستيلاء على بلدتَي «سروج» و «سامساط» على الفرات، أما في «رأس العين- سري كانيه» فقد لقيت جيوش المسلمين مقاومة شديدة من أهلها، فاضطرت القوات العربية إلى تركها والتوجه صوب تل موزان (واشوكاني- العاصمة التاريخية للميتانيين)، حيث تم فيها الصلح على دفع الجزية.

استأنفت الحملة العربية الإسلامية زحفها التي كان قوامها عشرة آلاف جندي، نحو مدينة آمد (ديار بكر) المشهورة بأسوارها العظيمة، ونشب قتال ضارٍ بين الآمديين والعرب دون إحراز أي تقدم، ومن ثم قام الجيش العربي الإسلامي بمحاصرة المدينة من الجهات الأربع وبشكل محكم، لمدة ٨٣ يوماً، حيث رابط عياض بن غنم على الباب الجنوبي (باب ماردين)، ومعاذ بن جبل على الباب الشمالي (باب الجبل- خاريت)، ورابط خالد بن الوليد على الباب الشرقي (باب دجلة)، أما على الباب الغربي باب الروم (باب الرها) فقد رابط سعيد بن زيد، وقد بدأ الهجوم على المدينة وأسوارها من الجهات الأربع، وأبدى أهل آمد مقاومة باسلة في ظل حصار محكم، لكن دون جدوى، وقد أصيب العرب بالإحباط جراء مقاومة الآمديين، وأخيراً تمكنت قوات خالد بن الوليد من التسلل عبر قناة الصرف الصحي إلى داخل المدينة ليلاً، واشتبكت القوات المتسلّلة مع المدافعين ثم اجتازت السور، وفتحت أبواب المدينة، وذلك في أيار سنة ٦٣٩ م، ومن ثم بدأت عمليات القتل والحرق ونهب الممتلكات، والتنكيل بالأهالي، وقد تمكنت رئيسة البلدية «مريم دارا» بصعوبة أن تنجو بنفسها بمساعدة الأهالي من خلال نفق تحت السراي وهربت إلى خارج المدينة.

ثم استولى عياض بن غنم على "دير مار توما" وحوّله إلى مسجد، وفرض على كل شخص غرامة مالية بأربعة مثاقيل من الذهب، وفي اليوم التالي تجاوز خالد بن الوليد الحدود المألوفة لقواعد الحروب عامة والإسلامية خاصة، عندما أفلت جنوده ثانية وقاموا بارتكاب أبشع الجرائم بحق الأهالي، من قتل وسلب وحرق وانتهاك أعراض، ومن ثم دخل حماماً وشرب واستحم "وتدلّك بغسلٍ فيه خمر"[6]، وقد وصل الخبر إلى أسماع الخليفة عمر بن الخطاب إضافة إلى انتهاكات كبيرة أخرى، فاضطر إلى عزله وحجز مغانمه وممتلكاته في المدينة، ولكي يطمئن عمر ولا يعود سكان آمد ثانية إلى المقاومة، قام بنقل قبيلة بني بكر العربية وإسكانها في المدينة وجوارها، وسمّى الولاية باسم «ديار بكر»، وفعل الشيء نفسه مع ولاية الرها- أورفا، إذ دعاها "ديار مضر" بعد أن قام بتوطين القبائل القيسية- جيس والمضرية من بني عقيل وبني

6 الكامل في التاريخ — ابن الأثير جزء 2 ص 536.

نُمير وبني سُليم فيها، إضافة إلى ولاية الموصل (الموصل- نصيبين) دعاها "ديار ربيعة"[7]، بعد توطين قبيلة ربيعة بن نزار فيها.

استأنفت الحملات العربية الإسلامية زحفها للاستحواذ على باقي مناطق كردستان وجمع المزيد من الغنائم، ووصلت إلى مدينة «نهاوند» حيث جرت فيها اشتباكات حامية ومقاومة مشهودة دفاعاً عن دينهم وبلادهم، وقد يئس العرب من تلك الواقعة وتراجعوا عنها عدة مرات، حيث قتل فيها خلق كثير، وأخيراً استولى العرب المسلمون على بلاد الكرد وفرضوا عليها الدين الجديد، ثم تابعوا سيرهم نحو المناطق المتبقية والظفر بالمزيد من الغنائم والسبايا.

استمر تقليد تلك الأعمال طيلة المرحلة الراشدية، واستعملت مصطلحاتها في مختلف مراحل دول الخلافة الإسلامية، باسم الفتح وبحجة نشر الدين الإسلامي، لكن جوهرها كانت المصالح العشائرية والقومية ولم تكن لها علاقة بنشر الإسلام والعدل، حيث نشر الدين يتم من خلال الدعوة والتبشير والإقناع، وننوه أن المناطق الكردية الجبلية مثل إقليم ديرسم وشمال آمد وملاطية ومراش استعصى على العرب فتحها وبقيت على دينها، إلى حين ورود دعاة "علي" الذين تمكّنوا من إقناعهم بالحسنى على تبني الإسلام، ولذلك فهم يدينون بالمذهب العلوي حتى اليوم، ومن ثم بدأ الكرد دخول الإسلام رويداً رويداً منهم بالإقناع وآخرون للتخلص من دفع الجزية، وبمرور بعض الوقت تحسّن إسلامهم وأصبح أغلبهم يدينون بالإسلام واندمجوا مع المجتمع الإسلامي.

وفي المرحلة الأموية وبعد انتصار معاوية على علي بن أبي طالب، سقط مشروع «الجمهورية» الإسلامية المبنية على «الشورى» - المصطلح الإسلامي المكافئ للديمقراطية - الذي وضع محمد (ص) قواعده، وانتصرت الارستقراطية العربية القرشية وآلت إلى تأسيس "الملكية"

7 للاستزادة يرجى مراجعة "الرها المدينة المباركة" لمؤلفه ج. ب. سيگال، دار الرها- حلب 1988.

"لما شعر "الفاتحون" بتهديد الأنظمة غير الإسلامية لهم، وخاصة في الأطراف الشمالية (الروس، الخزر، الكَرج، اللان، بيزنطة والأتراك)، خففوا من ضغطهم على الكرد بغية تحويلهم إلى حراس للحدود وسمّوا بلاد الكرد بـ "بلاد الثغور" بدءاً من عفرين وحتى جبال القوقاز، ولذلك تجنبوا "التدخل في الكيان المستقل للأغوات الكرد"، وكان هذا أحد الأسباب الأساسية التي "دفعت الكرد إلى الترحيب بالدين الجديد"

الدنيوية العربية الوراثية، بقيادة معاوية بن أبي سفيان وإقصاء الشعوب المسلمة الأخرى، وقد قال الأخير صراحة "كنا سادة في الجاهلية ونحن اليوم سادة في الإسلام»، وعين ابنه يزيد ولياً للعهد، وأصبحت معظم بلاد كردستان تحت الحكم الأموي، وباشروا بالسلب والنهب باسم الخراج والصدقات والزكاة أو الجزية، ولما رفض أهل الكوفة في عهد يزيد واستدعوا الحسين بن علي لمبايعته خليفة للمسلمين، كانت نتيجته مأساة «كربلاء» وجزّ رأس الحسين وعرضه في شوارع الكوفة سنة ٦٠٨م، وإفناء أهل البيت وسبي نسائهم وهنّ حفيدات محمد، وأرسلت السبايا بشكل مشين مع قافلة الأسلاب ومعها رأس الحسين ليقذف به بين يدي يزيد في دمشق، ويعتبر هذا العمل مثالاً للتطرّف واعتداءً على أقدس القيم، وظهر تأثيرها في المراحل التاريخية اللاحقة، من خلال القطيعة الأبدية بين القرشيين وآل بيت النبي، وتمثّلت في ظهور الشيعة كحزب طائفي وسياسي دائم، ولا زال أهل الشيعة يحيون ذكرى مقتل الحسين، بإقامة

المآتم والأحزان بشكل مهيب تخليداً لذكراه حتى اليوم، ويجددون عهدهم بالانتقام.

استمرت مسيرة "الملكية الأموية" تسعةً وتسعين عاماً، وفيها استمرت عملياتهم العسكرية لتوسيع رقعة الدولة باسم "الفتح"، وشيّدوا حضارة مادية، لكنهم ابتعدوا كثيراً عن جوهر الإسلام وخالفوا مبادئه السامية، فقد نفرت منها شعوب كردستان وفارس وعموم آسيا الإسلامية ومصر، وأخذ الفرس يدّعون أنهم أرقى من العرب، ولا يطيقون سلطة بلاد الشام.

كان آخر ملوك الأمويين مروان بن محمد، الذي لُقّب بـ»مروان الحمار»، حيث جاهد لإعادة مجد الدولة الأموية، لكنه لم يفلح في مسعاه، لأن العائلة المالكة لم تعترف بسلطته كونه استولى على الحكم عنوة ولأن الدم الجاري في عروقه لم يكن دماً عربياً نقياً، حيث ولد مروان من أمٍ كردية، وقيل أنه كان ينوي نقل مقر السلطة من دمشق إلى حران موطن أخواله الكرد، وأخيراً قتل في مصر وبمقتله انتهت الدولة الأموية، ويبدو أن العرب فضّلوا انهيار الخلافة الأموية الإسلامية على أن لا يشغل كرسيها رجل لا ينحدر من أصلٍ شريف!، وبالتالي دفنت الأخوّة الإسلامية ومعها العدل والمساواة.

أما المرحلة العباسية التي مهّد لها نظرياً «إبراهيم الإمام» كبير البيت العباسي، واستغل مشاعر المسلمين غير العرب، خاصة أهل خراسان المتصفين بالشجاعة ونزعة الحرية، وكانوا يميلون إلى الجناح الثوري (الخوارج) في الإسلام، ففي رسالة وجّهها إبراهيم الإمام داعي الدعوة العباسية والأخ الأكبر لأبي العباس السفاح وأبو جعفر المنصور، إلى أبي مسلم الخراساني٨ (المؤسس الفعلي للخلافة العباسية)، يقول فيه: "أبا مسلم، إنك رجل منا أهل البيت، احفظ وصيتي: اتّهِم ربيعة في أمرهم، وأما مضر فإنهم العدو القريب للدار، واقتل من شككت فيه، وإن استطعت ألا تبقي في خراسان من يتكلم العربية فافعل، وأيّما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله"٩، فقد دفعه هاجس السلطة والجلوس على عرش الملوكية، إلى التضحية ليس بالأمويين فقط وإنما بجميع العرب، وقد غرّر برسائله عدداً من العائلات المنحدرة من أصول غير عربية ومنهم الكرد، مثل آل خراساني، وآل برمك، الذين كانوا نخبة ثقافية ومتنفّذين في نهاية العصر الأموي، ويمتلكون مهارات في الأمور العسكرية والإدارية والسياسية والثقافية.

ولما آل الأمر إليهم وجلس أبو العباس الذي لقب بـ»السفاح» لكثرة سفكه الدماء على كرسي "الخلافة"، ثم تبعه أبو جعفر المنصور أعظم خلفاء بني العباس، فقد مسح اسم الأمويين من التاريخ بقتلهم جميعاً، ولم تسلم منه حتى قبورهم، حيث نبشوها وحرقوا عظامهم، وقد جار على الشعب بشكل يصعب تصديقه، حيث أثقل عليهم بجباية الضرائب والخراج وغيرها، وفيه قال أحد الشعراء:

يا لقومي ما لقينا ... من أمير المؤمنينا

قسّم الخمسة فينا ... وجبانا الأربعينا١٠

كما عمد أبو جعفر المنصور إلى التخلص من أبي مسلم قتلاً بالسيف، من خلال مكيدة في داخل قصره، وقد ألقى «أبو دلامة» شاعر بلاط المنصور قصيدة في مقتله، عرفنا من خلالها أنه ينحدر من أصول كردية مطلعها:

أبا مجـــرمٍ ما غـــيَّر الله نعـمة

على عبده حتى يغيّـرها العـبد

أفي دولة المنصور حاولت غدره

ألا إن أهل الغـدر آباؤك الكرد

8 هو مؤسس الدولة العباسية ولد في ماه البصرة مما يلي أصفهان (يعني أن أموال الزكاة والخراج لتلك المناطق كانت تسلم للبصرة) سنة 718م وقتل بسيف أبو جعفر المنصور سنة 755م، قال فيه الخليفة المأمون "أجَلُّ ملوك الأرض ثلاثة: الاسكندر، أردشير، وأبو مسلم الخراساني" (مشاهير الكرد وكردستان ، محمد أمين زكي ج2 ص 17).

9 تاريخ الإسلام ، حسن إبراهيم حسن ، ج 2 ص 17.

10 كان المنصور قد عمل للكوفة والبصرة سوراً وخندقاً وأراد أن يوزع للعاملين عطاء بمقدار خمسة دراهم لكل شخص، ولما علم أن المبلغ الموزع كبير أمر بجباية أربعين درهما من كل منهم!.

لعب قتل أبي مسلم الخراساني دوراً سلبياً بمقدار قتل الإمام علي والحسين، حيث كان علي وأبو مسلم يمثلان حسب تقييم السيد أوجلان: "تيار العدالة المرتبط بمبادئ الإسلام، الذي يحمي الفقراء، والذي لم يكن فيه أي تعصب قومي"11، لكن الغريب أن المنصور ذكر في وصيته لابنه المهدي، لما شعر باقتراب أجله: "أوصيك بأهل خراسان خيراً لأنهم بذلوا أموالهم ودماءهم في دولتك، وما أظنك تفعل"12.

أما هارون الرشيد (٧٨٦-٨٠٨)م، الذي يعتبر أشهر وأعظم خلفاء بني العباس، والذي جلس على العرش العباسي بمعية يحيى بن خالد البرمكي الكردي وزير الخليفة الهادي، حيث أراد الأخير عزل أخيه «هارون» عن ولاية العهد وتنصيب ابنه ولياً للعهد بدلاً عنه، لكن يحيى البرمكي بحكمته ومهارته الدبلوماسية جعله يعدل عن رأيه ويبقي هارون الرشيد ولياً للعهد، وعندما آل الأمر للرشيد وأصبح خليفة المسلمين ترك أمور الحكم وديوان الخاتم وتدبير شؤون البلاد بداية للوزير يحيى البرمكي وولديه جعفر والفضل، وكان كل من جعفر وهارون ينادي أب الآخر "يا أبتِ" ورضع كلٌّ منهما من أم الآخر، حيث كان جعفر من أخص ندماء هارون، ويجلس معه كل مساء لقضاء الليل معه إلى جانب أخته العباسة بنت المهدي، ويبدو أن جعفر والعباسة قد حدث بينهما قصة حبّ على طراز ألف ليلة وليلة، وكان مفتي الخلافة قد أوصى في وقت سابق بعدم شرعية جلوس جعفر مع العباسة، ولأن هارون لا يستطيع العيش دون جعفر لذلك وافق على تزويجهما شكلاً بناء على التوصية شريطة أن لا يلتقيا إلا بوجوده، ولكن حدث ما لم يكن بالحسبان نتيجة الإفراط في الشرب في إحدى الليالي، حيث قادته العباسة إلى غرفتها وحملت منه وأنجبت العباسة ولداً، ولخوفها من العقوبة المنتظرة أرسلت الرضيع إلى عمتها في المدينة لتشرف على تربيته، ولما علم هارون الرشيد بالأمر بناء على وشاية من زوجته «زبيدة»، استشاط غضباً وأمر "مسرور" كبير جلاديه بقتل العباسة، ففعل ودفنها في قصره، ثم أمر بقتل البرامكة فأبادهم عن آخرهم واستولى على أموالهم، كما فعل المنصور مع أبي مسلم.

ويجدر ذكره أن البرامكة كانوا مهرة في العلوم وإدارة أمور الدولة، حيث شجعوا العلماء على البحث والكتابة والترجمة، وأن «الفضل» بن يحيى البرمكي كان وزير هارون، وهو أول من أدخل الورق إلى البلاد الإسلامية تشجيعاً للكتابة، حيث بنى معملاً للورق في بغداد سنة ٧٩٤م، وكان يكتب سابقاً على الحجر أو الرقم الطينية أو على جلود الحيوانات، ومن بعده دخل الورق إلى مصر سنة ٨٠٠ م، وإلى اسبانيا سنة ٩٥٠م، وإلى القسطنطينية سنة ١١٠٠ م، وإلى إيطاليا سنة ١١٥٤ م، وإلى ألمانيا سنة ١٢٢٨ م، أما إنكلترا فلم تدخل إليها الورق إلا بعد سنة ١٣٠٩م١٣.

أما بقية الخلفاء فلا حاجة لذكرهم لأنهم لم يتركوا أثراً نافعاً وكانوا يقضون أوقاتهم مع الجواري والغلمان، حيث دخلت البلاد في فوضى عارمة، وكثرت الصراعات المذهبية والأثنية، وانعدم الأمن من كثرة اللصوص والأشقياء، وكان كل خليفة بمثابة ألعوبة إما بيد الفرس، أو الترك، يسيرون الأمور كما يشاؤون، ففي عهد الخليفة المستعين بالله مثلاً كتب أحد الشعراء:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا

يقول ما قالا له كما تقول الببّغا١٤

أما الخليفة المقتدر، ففي عهده قلد وزيره أبو علي محمد بن يحيى في منصب ولاية الكوفة سبعة عمال (ولاة) في مدة عشرين

11 من دولة الكهنة السومريين نحو الحضارة الديمقراطية ، مرجع سابق ص 196.

12 الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ج 6 ص 19.

13 قصة الحضارة ، ويل ديورانت مجلد 13 ص 170.

14 وصيف وبغا قائدين تركيين - المسعودي ت -957 مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جزء 4 ص 145.

يوماً، وفيه قيل:

وزيرٌ قد تكاملَ في الرّقاعة
يولّي ثم يَعزِلُ بَعدَ ساعَهْ
إذا أهل الرشى اجتمعوا لَدَيْهِ
فَخير القوم أوفرهم بضاعَهْ[15]

وبعد مرورنا بشكل مقتضب جداً على التاريخ الإسلامي في مراحله الثلاثة الأولى (الراشدية والأموية والعباسية) وبما يخص العلاقات العربية- الكردية، نلاحظ أن الخلفاء وضعوا نصب أعينهم تقوية دولتهم، ورفع مستواها إلى مصاف الإمبراطوريات العظمى، ولم يكن همٌّ لهم سوى السلطة والجاه، تاركين أمور الشعب وحاجاتهم، أما العقيدة الإسلامية فلم تكن سوى مساحيق تجميلية ليسهل لهم سبل الاستغلال، فقد عمدوا إلى الاستيلاء على أراضي الشعوب المجاورة، ونهب ثرواتهم، وقتل وأسر شعوبها وتحويلهم إلى عبيد أو سبايا، لدرجة أن أحد الخلفاء وهو "المتوكل" بلغ عدد سباياه ومحظياته وزوجاته أربعة آلاف ومائة امرأة، ومن أجل بلوغ السلطة ومجد الدولة تركوا رعاياهم في الفقر والجهل، وإن قول عمر ابن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» كان مضمونه فارغاً من محتواه، لعدم تلازم القول مع الفعل، أي العلاقة الجدلية بين النظرية والتطبيق التي كانت تؤرق الانسان منذ القدم، ولولا ذلك لما أشار القرآن الكريم في قوله: «يا أيها الذين آمنوا، لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون».

لذلك فإن معظم الخلفاء وخاصة العثمانيين منهم قُتِلوا، أو قتلوا أصحابهم أو إخوتهم أو آباءهم، ففي حين لم يلحظ مصطلح "الكهنة"[16] قولاً وفعلاً في عهد محمد (ص) فقد زادت أعدادهم عن أعداد كهنة سومر واليهود والمسيحية وأصبحوا أكثر قسوة واستغلالاً منهم.

ولما شعر «الفاتحون" بتهديد الأنظمة غير الإسلامية لهم، وخاصة في الأطراف الشمالية (الروس، الخزر، الكرج، اللان، بيزنطة والأتراك)، خففوا من ضغطهم على الكرد بغية تحويلهم إلى حراس للحدود وسمّوا بلاد الكرد بـ "بلاد الثغور" بدءاً من عفرين وحتى جبال القوقاز، ولذلك تجنبوا "التدخل في الكيان المستقل للأغوات الكرد"[17]، وكان هذا أحد الأسباب الأساسية التي "دفعت الكرد إلى الترحيب بالدين الجديد والإخلاص له والتفاني من أجله، وإن احتفاظ الكرد بخصائصهم القومية وبلغتهم في ظل الإسلام وحضارته، وتحولهم إلى عنصر فاعل لكليهما، لهو درس بليغ من التاريخ كان يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار"[18]، إضافة إلى أن الكرد رحبوا باللغة العربية بوصفها لغة القرآن، لكن ذلك بقيت ضمن حدود أداء الفرائض لرجال الدين الكرد مع تمسكهم بلغتهم القومية وكانوا محقين في ذلك، حيث لم يرَ رجال الدين تعارضاً بين إيمانهم وإخلاصهم للغتهم، في حين عمد الفرس ومن بعدهم الأتراك إلى أداء الفرائض والطقوس الدينية بلغتهم منذ بداية العصر العباسي.

15 الكامل في التاريخ ، ابن الأثير جزء 8 ص 64 .

16 الكهنة: مجموعة رجال الدين يحترفون مهنة الأمور الدينية، ففي الإسلام مثل: الدعاة وأئمة المساجد والخطباء والمؤذنين وأهل الفتوى والمنشدين ومنظمي عقود الزواج وتجهيز الأموات للدفن وغيرها لقاء أجر.

17 المقدم الشيخ عبد الوحيد، تاريخ الشعب الكردي منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر ص 95.

18 مظهر د. كمال أحمد مرجع سابق ص 16.

مآلات صعود وسيطرة طالبان

أحمد العناني

بات واضحاً للجميع أنّ حركة طالبان أصبحت رقماً صعباً في المعادلة الأفغانية بسبب ما أحرزته من تقدم وسيطرة على أهم المدن في شمال أفغانستان التي تعتبر مناطق نفوذ للحكومة والجيش الأفغاني أبرزها مزار شريف، والتي تمثل عنُقاً استراتيجيّاً هاماً، لندن الشمال وقندوز وسار بول وكلها أماكن تمركز لقوات من عشائر وقبائل أفغانية مناوئة لحركة طالبان، فتقترب طالبان بشدة نحو كابل العاصمة بعد سقوط قندهار أحد أكبر المدن الأفغانية، وتسيطر عليها.

يعود صعود حركة طالبان مجدّداً لسبب رئيس وهو قرار الإدارة الأمريكية في الانسحاب من أفغانستان لأسباب يراها الرئيس الديمقراطي جو بايدن أنها تصب في صالح الولايات المتحدة. من هنا رأت حركة طالبان أنّها أمام فرصة تاريخية للسيطرة على أفغانستان من خلال الجنوب لإسقاط حكومة أشرف غني حليف الولايات المتحدة.

أيضا ما شجع طالبان هو تصريحات الإدارة الأمريكية التي أكّدت على عدم الصدام العسكري مع أيّ قوة في منطقة الشرق الأوسط، والتفرّغ لمجابهة الصين وكوريا وروسيا وإيران سياسيّاً واقتصاديّاً ودبلوماسيّاً دون الخوض في مقامرات عسكرية جعلت طالبان تصعّد من هجماتها على مدن أفغانيّة.

دوليّاً وإقليميّاً

سيطرة طالبان وعودتها مجددا سيكون بمثابة خسارة لدول ومكسب لدول أخري، فعلى سبيل المثال، فقد يكون المستفيد من سيطرة وصعود طالبان تركيا وقطر، فتركيا ممثلة في حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة أردوغان يرى في حركة طالبان عمقاً استراتيجيّاً في هذه المنطقة، كمنطقة نفوذ وتواجد جديدة وتوافق أيديولوجيّ لطالبان مع التنظيم الدولي للإخوان.

ترى قطر أنّ الحفاظ على علاقة قوية مع حركة طالبان يضعها أمام المجتمع الغربي كواحدة من الدول التي تملك مفاتيح الحل في الملف الأفغاني، ولأن الدوحة تدرك أنّ صعود طالبان قادم لا محالة، فهي تسعى إلى الضغط على طالبان من خلال مفاوضات الدوحة، وبتنسيق من الولايات المتحدة لوقف أيّ هجمات والعمل على حل سياسيّ. في المقابل ربما ترى دول كلٌّ من باكستان، إيران، روسيا خطورة كبيرة في صعود طالبان.

باكستان

دولة جارة وما يحدث سينتقل إلى طالبان فرع باكستان ولأن فرع طالبان باكستان يعتبر همزة الوصل بين حركة طالبان بشكل عام وتنظيم القاعدة مما سيجعل باكستان دولة غير مستقرة وينتقل التمرد نحو إسلام أباد.

إيران

تحاول طهران استثمار ما يحدث في أفغانستان لمحاولة حماية لواء (فاطميون) وهو تنظيم شيعي داخل أفغانستان لا يتوافق أيديولوجيّاً مع طالبان السنيّة، مما سيدفع بصدام قد تدفع ثمنه مليشيا فاطميون، وإيران.

أيضاً طهران تريد التقارب مع طالبان لفتح قنوات سياسية ودبلوماسية لحماية حدودها مع طالبان من أيّ تصدير إرهابي أو هجرة، أضف إلى ذلك أنّ إيران تريد تقديم نفسها كحركة غير داعمة للحركات الشيعية، فقط إنّما للحركات السنية كما هو الحال في دعم إيران للجهاد الإسلامي في غزة، وجماعة الإخوان وغيرها لتوظيف حركة طالبان سياسيّاً، والاستفادة منها.

روسيا

قد ترى روسيا في حركة طالبان أن التأثير والمآلات من هذا الصعود سيؤثر استراتيجيّاً في ملف مكافحة الإرهاب، خاصة وأنّ طالبان تمثّل الحاضنة الرئيسة للجماعات الإرهابية المتطرفة، ولقرب كابول مناطق النفوذ للاتحاد السوفيتي قديماً روسيا حديثا تلك الدول المؤثرة جغرافيّاً وهي دول، كلٌّ من أوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان، وبالتالي فإنّ صعود طالبان سينعكس بالسلب على أمن روسيا لذا تتخوف موسكو مما يحقّقه طالبان على الأرض.

يبقى صعود حركة طالبان محلّ اهتمام العالم ومنطقة جنوب آسيا التي ستتأثر بشدة، لأنّ فرض طالبان الأمر الواقع ستترتّب عليه نتائج كبيرة، وتغييرات وتشابكات سياسية واستراتيجية ستتغير من خلال عدّة قواعد اللعبة.

تطور الأنماط المعمارية في سوريا

حسين محمد

على الرغم من أنّ سوريا تتمتع بأهمية حاسمة في الدراسة العلمية لبقايا العصرين البرونزي والحديدي، و توفر مجموعة غير عادية من المواقع التي تمّ البحث عنها خلال القرن الماضي، فإنّ نطاق هذا البحث ينحصر بالبقايا التي يمكن التعرف عليها كمباني أو صروح الماضي الأثرية. يغطي هذا المقال عدداً محدوداً فقط من بقايا هذه الفترات المبكرة، أي تلك التي تتمتع بأهمية تاريخية كبرى (إيبلا وتل حلف(أو حيث توفر البقايا المادية التي كشف الباحثون عنها أدلّة غنيّة على نحو غير عادي على الممارسات المعمارية لتلك الفترة) على وجه الخصوص أوغاريت وماري وعين دارا)

لا يمثل التسلسل المبكر للمباني في حدّ ذاته تقليدًا مستمرًا، حيث إنّ موجات الغزوات وتيارات التأثيرات المتقاطعة التي اجتاحت سوريا، شوّشت على النمط باستمرار. ففي حين تُظهر بقايا المعابد في مواقع مثل أوغاريت بدايات اتجاهٍ ثابت ،

فإنّ جُلّ التطوير المعماري انصبّ على نطاق واسع فقط، على موضوعات مشتركة مثل تطوير الفناء الداخلي كأساس لتصميم المكان. إذا كانت النتائج مرجّلة وتراكمية، فلن تكون الآثار أقلّ إثارة للإعجاب عند رؤيتها على المقياس الذي تمّ تحقيقه في قصر (زمري ليم) في ماري، الذي كان يتكون من (٢٧٥) غرفة أو في القصر الرئيسي في أوغاريت بغرفه التسعين أو أكثر من ذلك في الطابق السفلي)المبني بالحجارة(بالإضافة إلى طوابق علوية. وعلى العموم كانت المستوطنات الرئيسية عبارة عن مدن حصون، تحيط بها الأسوار للدفاع ضدّ الأسلحة التي تمّ تطويرها حديثًا مثل سلاح الفرسان الذي كان يرتكز على عربة خفيفة تجرها الخيول ورماة السهام. وكانت القلعة تقع فوق أرض، محصنة بجدارين أو ثلاثة جدران خارجية من الطين المشوي أو الحجر، ويحيط بها خندق مخصص لمقاومة أجهزة الحصار مثل الأبراج المتحركة والأكباش، وكانت المنازل داخل الجدران تتكون عادة من الطوب، وكان بعضها مكوّناً من طابق علوي. وعلى نحوٍ مماثل فإنّ تطور العناصر الزخرفية في تصميم القصر والمعبد، تتمّ رؤيته فقط على نحوٍ عشوائي في مسحنا. وتوجد في ماري قطعٌ من لوحات جدارية، ويتجلى استخدام العواميد لإنارة بوابات المداخل أو الساحات في العصر الحديدي المبكر، والذي تطور إلى استخدام الألواح المنحوتة من الحجر أو المنحوتات القائمة بذاتها في تل حلف (متحف حلب) أو عين دارة.

المعابد السورية الفينيقية

تحمل العديد من المعابد في سوريا والتي توصف على نحو مختلف على أنها رومانية، أو تدمرية أو فينيقية أو تلك التي تحمل الطراز البعلبكي في الواقع، العديد من السمات التي تدلّ على نسب إلهام مشترك محلي إلى حدّ كبير، لكنها تشبه العديد من السمات الرومانية أو الكلاسيكية. الأمر المشترك الذي يجمع بين معابد اللات وبيل وبعل شامين في تدمر، والمعبد الفينيقي / الفارسي في عمريت، ومجمّع المعبد الروماني في حصن سليمان وحتى معبد جوبيتر في دمشق (دمشق- الجامع الأموي)هو أصل سوري فينيقي مشترك.

ظهرت فكرة عزل هيكل المعبد عن فوضى الفناء المحيط ووضعه في مجمع مفتوح لأول مرة في سوريا) معابد أوغاريت)، ثم أدّت لاحقًا إلى ظهور نسخة المعبد اليونانية القائمة بذاتها . وأقدم مثال واضح على ذلك هو مجمع عمريت الذي يعود إلى أواخر القرن الخامس أو الرابع قبل الميلاد، وهو موقع غريب جنوب طرطوس يخبرنا عن مزيجٍ انتقائي من التأثيرات الفينيقية المحلية، إلى تأثيرات بلاد ما بين النهرين / بلاد فارس. هنا يمكننا رؤية الفكرة الأساسية وهي الفكرة الأساسية لمجمع معبد كبير مفتوح في وسطه يقف ناووس صغير أو هيكل. وتظل مناطق التجمعات العامة مفتوحة، وتظل الغرفة المخصصة للصورة والعبادة الكهنوتية للآلهة محصورة في مساحة صغيرة نسبيًا. ويمكن رؤية نفس الفكرة في إعادة بناء مباني العهد القديم الدينية، وأمام الناووس يوجد محراب مخصص لطقوس الأضاحي العامة وبركة صغيرة للتطهير. لم يتوفر في أي موقع آخر ما توفر في عمريت، بحيرة مقدسة حول الجزيرة المركزية . في الأمثلة اللاحقة يزداد حجم الناووس، حتى أنه يتخذ ربع مظهر المعبد الكلاسيكي نفسه إلى حدّ ما الأعمدة المحيطة، إلخ) ولكنه لا يزال صغيرًا مقارنةً بالمساحات الشاسعة للحظيرة المحاطة بالأسوار و/أو المقنطرة. يبقى المذبح وبركة التطهير (تدمر وحصن سليمان). وكذلك برج الزاوية وهو الشكل الموجود في معبد بل في تدمر وكذلك في المبنى الغريب الشكل في «الضمير». الإنجاز الأكثر لمعانًا هو معبد جوبيتر

هليوبوليتان في بعلبك (لبنان) الذي يقع خارج نطاق هذا الكتاب ولكنه يمثل نسخة مبالغ فيها من الأشكال الموجودة في المواقع الكلاسيكية والفينيقية الرئيسية في المنطقة.

السلوقيون

لقد تمّ فقْد سوريا السلوقية بأكملها فعليًا لصالح لأجيال القادمة, في سياق إعادة البناء اللاحقة. على الرغم من الاتجاه الذي سيطر في الفترة الرومانية والذي قضى باحترام مخطط المدينة اليونانية (استنادًا إلى شبكة هيبوداميان - الشارع المستقيم) في دمشق. يعني أن المبادئ المستخدمة في تخطيط المدن اليونانية تواصلُ بقي حتى لو كان النسيج الفعلي مزخرفًا إلى حدّ كبير (عادة بمقياس كبير - تدمر – أفاميا) وتعتبر دورا أوروبوس مثالًا جيدًا على قلعة يونانية تمّ تكييفها لاحقًا وفقًا للاحتياجات الفارسية

المسارح الرومانية

المسرح	القطر	السعة	القرن
أفاميا	١٣٩ م	٢٥٠٠٠ متفرج	الثاني الميلادي
بصرى	١٠٢ م	١٥٠٠٠ متفرج	الثاني الميلادي
درعا البلد	٤٣ م	٣٠٠٠ متفرج	الثالث الميلادي
النبي هوري	١١٥ م	١٥٠٠٠ متفرج	الثاني الميلادي
جبلة	١١٥ م	٧٠٠٠	الثاني الميلادي
تدمر	٤٠ م	١٨	الثاني الميلادي

والرومانية.

وفي حقيقة الأمر فحتى وقت قريب, لم يكن هناك أيّ دليل على وجود قلعة هيلينستية كبرى

لم يُعد الرومان بناءها, الأمر الذي يشير على الأقل إلى أنّ قدرة اليونانيين على انتقاء مواقع إستراتيجية, لم يتم التمكن من تحسينها على الرغم من فشل بعض مدنهم (مثل بيرويا – حلب) في الازدهار كمراكز مدنية رئيسية في العصر الروماني.

الفترة الرومانية

على الرغم من ندرة بقايا الفترة الإمبراطورية المبكرة, يبدو أنّ القرن الثاني الميلادي قد شهد انحرافًا عن النزعات الشرقية في الحقبة الهلينستية والرومانية المبكرة, وتقيّدًا أوثق بالمعايير الإمبراطورية, إذ تطور مزيج الأنماط التي صنعت المشروع الواسع بدءًا من أواخر القرن الأول. ويعتبر معبد بعل المسوّر في تدمر آخر محاولة لاستخدام المرجع الشرقي المكثف في المشاريع الكبرى. لكن الانشغالات المحلية استمرت على مستوى الرعاية الفردية. على سبيل المثال قبر البرج المستطيل, وفي الفن الجنائزي في تدمر. وسوريا تنعم بوجود (١٢) نموذجًا من المسارح الرومانية, ستة منها على الأقل في وضع جيد إلى حدّ كبير, بما في ذلك مسرح من أكثر المسارح الذي هو في حالة سليمة في عالم البحر الأبيض المتوسط. وهو المسرح الكائن في بصرى, وعلى الرغم من أن بناءه من البازلت الكئيب يعطي انطباعًا مختلفًا عن الحجر المبهر في ليبيس ماجنا (ليبيا) أو أسبندوس (تركيا). فإنّ بقاءه سليمًا تقريبًا (كان لابد من إعادة بناء الواجهات الأمامية فقط) وانسياب الفناء السليم تقريبًا يجعل منه نصبًا يتمتع بأهمية فريدة. وعلى الرغم من أنه ليس المسرح الأكبر في سوريا إلّا أنّ الأمثلة الأخرى تنجح فقط في الإيحاء بالنسب السابقة. من خلال الأمثلة الصغيرة في جبلة التي احتفظت بحالة معقولة.

لا يبدو أنّ الازدهار المسرحي في سوريا قد بدأ حتى أواسط القرن الثاني. الأمر الذي يعكس ازدهارًا متزايدًا للمجتمعات واكتساباً أكثر وضوحًا

للأذواق الرومانية. لا يتوفر لدينا أيّ دليل على تشييد المسارح في الفترة الهلنستية على الرغم من أنّ الأدلة المكتوبة تشير إلى وجود مسارح في دمشق وأنطاكية, في أوائل القرن الأول الميلادي). تتبع الأمثلة المتبقية النماذج الرومانية من خلال البنائين السوريين الذين كانوا أكثر ميلًا لاختيار المواقع على أرض مستوية

تجنب مساوئ بناء الهيكل الضخم في منحدر تل) والبناء دائمًا تقريبًا بالحجر (على عكس الطوب المستخدم في العالم الروماني إلى الغرب.

خطط المدينة

يمكن العثور على مظاهر أخرى من الفترة الكلاسيكية في أشكال متنوعة في سوريا. إذ احترم التوسع في المدن شبكة هيبوداميان الأساسية في العصور الهلنستية بشكل عام. (تمّت إضافة زخرفة سورية خاصة) تم توسيع المحور الرئيسي (الديكومانوس١ أو المفصلة الأكبر) بشكلٍ كبير وكانت تحيط به أقواس كي تقي المارة من حرارة الشمس، وتوفير إطار للأكشاك التجارية أو المحلات التجارية الكائنة في الخلف وإكساب المباني المدنية الرئيسية مشهدًا فخمًا. ولا يزال التأثير ملحوظًا في تدمر وعلى نطاق أكبر في أفاميا، ولكنه كان عادة متبعة على نطاق واسع في معظم المراكز الرومانية الكبرى. الاستثناء هو فيليبوبوليس (شهبا) وهي محاولة غريبة لتأسيس مدينة نموذجية رومانية لاحقة لإحياء ذكرى سلالة الإمبراطور الحاكم (فيليب العربي) المحلية.

المعابد والأعمال المدنية

توجد المعابد الرومانية في مواقع مختلفة، وفي الغالب تكون بعيدة عن المراكز السكانية والتي ربما أعادت استخدام أحجارها في عملية البناء اللاحقة. هناك العديد من الأمثلة عن الحمامات الرومانية (باراد وشهبا وبصرى) ولكن يوجد القليل من الأمثلة الباقية عن المنازل. كما بقيت بعض الإنجازات الهندسية المتفرقة والمثيرة للإعجاب (مثل سد حربقة، وأجزاء من الطرق الرومانية المرصوفة بالحجارة، والطريق الروماني في باب الهوى، والجسور الكائنة شرق سيرهوس، وصهريج بصرى) الأمر الذي يشهد على الطبيعة الواسعة للتطور الروماني في هذه المقاطعة الثمينة والمسالمة إلى حدٍ كبير. وربما يكون الأمر الأكثر إثارة للإعجاب هو نمط الحراسة المنعزلة على الحدود الخارجية – المخافر الأمامية في دورا أوروبوس وسيرهوس، وكلا مدينتي الحصون من أصول يونانية. لكن مركز إنجازات روما في تحقيق الاستقرار في المنطقة هو تدمر التي تشهد أيضًا على المحاولة المكثفة و (المأساوية في النهاية) لبناء ثقافة تمزج بين الأنماط الشرقية والغربية من مدينة معزولة عن طريق الاعتراف بالمزايا التجارية ل باكس. رومانا.٢

الفترة البيزنطية

كان الموضوع الذي امتدّ من القرن الرابع إلى

المدينة	المحور الرئيسي	العرض	عناصر الشبكة	التاريخ
حلب (بوريا)	٠٠٠ ١km	٢٠ - ٢٦ m	١٢٠ by ٤٦	؟
أفاميا	١,٨٥ m	١٧,٥ m	١٠٥ by ٥٣	١١٥-١٨٠
بصرى	٩٠٠ m	٢٣	V	١٠٥+
سيرهوس	٤٠٠+m	٧ m*	?	؟
دمشق	١,٣٥ km	٢٦	١٠٠ by ٤٥ m	أواخر القرن ٣/٢ ميلادي
اللاذقية (لاوديسة)	١,٥٠ km	٥-٧ m	١١٢ by ٥٧ m	١٩٢-٢١١؟
تدمر	١,٢٠ km	٢٥ m	V	أواسط وأواخر القرن الثاني

الخامس في سوريا هو الانتقال إلى الفترة البيزنطية بتركيزه على العمارة في خدمة المسيحية. فبغض النظر عن حصون الرصافة وقصر بن وردان وحليبية البارزة فإنّ الفترة البيزنطية تقاس إلى حدّ كبير بتنوع غير عادي من الكنائس التي تمّ منحها لسوريا على نحوٍ استثنائي. ولهذا السبب، وبالنظر إلى وفرة مواقع في هذه الفئة، يتمّ فحص التطور المعماري لأنماط الكنيسة هنا بشيء من التفصيل.

الكنائس

بسبب حقيقة كون سوريا مفترق طرقٍ للتأثيرات المتنوعة، فإن أكثر من تقليد معماري انعكس في تطور الأساليب المعمارية للكنائس المسيحية المبكرة. وتشمل تلك التقاليد: نموذج البازيليكا الرومانية، والمتكيّف مع الاستخدام الديني، والعمارة المحلية، والأنماط الشرقية بما في ذلك القبة العُلوية، وعمارة المعبد. كما يجب أيضًا أخذ الاختلافات الإقليمية بعين الاعتبار ، والتي غالبًا ما تعكس مدى توفر المواد. وبعد القرن الرابع كانت تعكس الانقسامات الطقوسية والعقائدية داخل التسلسل الهرمي المسيحي والتي أثرت على الممارسة المعمارية.

الأنماط الأولى

كانت أقدم الكنائس التي نملك دليلاً عنها منازل خاصة تمّ تحويلها إلى كنائس. مثال دورا أوروبوس وهي المثال الأكثر شهرة (تمّ نقل الكنيسة في ثلاثينيات القرن الماضي إلى متحف في جامعة ييل) والمثال الأقدم (أوائل القرن الثالث - قبل أن يعترف قسطنطين بالكنيسة رسميًا. فابتداءً من القرن التالي أخذ المنزل يتحول إلى كنيسة في قرية «هزقيبقر».

أصبح التقليد فيما بعد أكثر تنوعًا، حيث لعب توافر مواد البناء دورًا كبيرًا في التباينات الإقليمية. ففي الشمال كان من السهل استنباط الحجر الجيري المحلي الكلسي. وعادة ما اتبعت التصميم الأساسي تقليد البازيليكا.

وفي حوران كان البازلت المحلي ثقيلاً وغير مطواع، إذ فرض نقص الخشب والحاجة إلى تحويل البازلت إلى ألواح أسقف لا يزيد طولها عن ٢ إلى ٣ أمتار نطاقًا مختلفًا من الاحتياجات الفنية بما في ذلك القوس المستعرض وتصميم القبة المركزية. الأمر الذي أدّى إلى ظهور تقليد محليّ مبتكر يختلف عن تقليد الشمال وبعيد كل البعد عن تقليد أيّ مركز حضري كبير مثل أنطاكية.

تطور تصميم الكنيسة

تمّ تأريخ معظم الكنائس الأولى في سوريا، الأمر الذي يسهل تتبع الاختلافات في تصميمها. وحتى أن بعض الكنائس سجلت اسم المهندس المعماري الذي قام ببنائها. وبحلول نهاية القرن الرابع بدأت الكنائس السورية تبدي إمارات على تجارب جريئة ،كانت جليّة في أجزاء أخرى من عالم البحر الأبيض المتوسط. ففي قلب لوزه أصبح التصميم كبير الحجم لدرجة نشأت معها الحاجة إلى حيل معمارية جديدة خاصة للسماح بفتح الممرات الجانبية الخاصة بالكنيسة. فحيثما كان صفٌ من الأعمدة سابقًا يفصل ممرات الكنيسة الخارجية عن الصحن المركزي، كان يتمّ استبدال ذلك بطبقات قصيرة والتي تدعم أقواسًا واسعة. أضيفت إليه حيل إضافية مثل الممر المثير الذي يطوق صحن الكنيسة والأبراج الصلبة التي تحيط بالمدخل الغربي (الفكرة التي لها سوابق في المباني الهلنستية).

كنيسة القديس سمعان

وبعد فترة وجيزة، تمّ تنفيذ مشروع ذي أبعاد

ضخمة في اتجاه الشمال قليلاً في كنيسة «القديس سمعان»، لإحياء ذكرى الراهب الذي أمضى الجزء الأخير من حياته كناسك على منصة صغيرة فوق عمود. انطلق الحج لإحياء ذكرى القديس سمعان بقوة كبيرة حتى قبل وفاته. ربما سعت السلطات الإمبراطورية إلى استخدامها لتحويل السكان المحليين من ارتباطهم الهرطقي بعقيدة الطبيعة الواحدة، وبالتالي أنفقوا الأموال الطائلة في المشروع الطموح - مركز حج مكون من أربع باسيليكا - والذي تمّ بناؤه في العقود الأخيرة من العقد الخامس. أعاد هذا البناء الضخم إدخال العديد من جوانب الزخرفة الكلاسيكية إلى المخزون السوري، وقد تمّ ذلك على الأرجح على أيدي مهندسين معماريين وحرفيين تمّ استيرادهم من أنطاكية أو من مناطق أبعد من ذلك.

ألهمت رحلات الحج إلى مزارات الشهداء العديد من الكنائس التي شُيدت خلال الفترة المتبقية من الفترة المسيحية في سوريا. تمثل الكاتدرائية التي تمّ تزيينها للقديس سرجيوس في الرصافة، المراحل النهائية للسلطة السحرية لتصميم البازيليكا. فمن القرن السادس يبرز ذلك التصميم و المفاهيم الجريئة التي تمّ استخدامها في الفترة التي أعقبت قلب لوزه لفصل المركز عن الممرات، عن طريق أقواس محمولة على طبقات صلبة . تمّ استخدام نفس المبدأ في كنيسة بيسوس في رويحة (القرن السادس) على الرغم من أن كلاهما يظهر ضعفًا معمارياً في التصميم الذي فشل في توفير دعم جانبي كافٍ لتثبيت الأقواس الشاهقة والمباني الدينية المحيطة بها.

المواد والديكور

قدّم استخدام الجص المزخرف والجص تشطيبًا لمعظم الكنائس مختلفًا تمامًا عن تلك التي يتمّ نقلها الآن بواسطة الحجر المرقش والملبس ، ففي الجنوب كان يتمّ تلبيس معظم الكنائس من الداخل والخارج، وفي الشمال تمّ استخدام التجصيص الداخلي وربما تطبيق اللوحات الجدارية، كما تمّ العثور على آثار فسيفساء الأرضية في بعض الكنائس وتمّ تحويلها إلى المتاحف بهدف الحفاظ عليها. كان استخدام الزخرفة الخارجية مقيدًا في الفترة المبكرة، وفي الجنوب لم يكن المظهر الخارجي والنسب تعتبر مهمة، بسبب كون البازلت المورد المعماري والزخرفي الوحيد. وفي الشمال تمّ نحت الحجر الجيري وتشكيله في أشكال متقنة من القرن السادس عشر فصاعدًا، إما في المخزون الكلاسيكي (سانت سيمون) أو في أمثلة متعددة من الذوق.

الكنائس المركزة

وفي تيار مختلف ثمّة تقليد الكنيسة المركزية، وعادة ما كان يرتكز على هيكل مقبب دائري يوضع إلى الأعلى من جدران برج مربعة. وأقدم مثال مؤرخ عن ذلك تمّ العثور عليه في سوريا هو كاتدرائية بصرى التي يعود تاريخها إلى القرن السادس. والطريقة الأساسية لتصميم غرفة مستديرة داخل مبنى مربع هو استخدام ركن محاط بكوىً كانت قد استخدمت في العمارة الرومانية، لا سيما في بناء الحمامات (في بصرى نفسها) ولكن ترجمتها إلى مباني مسيحية هي مبادرة سورية جنوبية. وتمّ العثور على أمثلة لاحقة في جرش (القريبة في شمال الأردن) وفي

كنيسة آيا صوفيا

القسطنطينية (كنيسة القديسين سرجيوس وباخوس (٥١٨-٥٢٧) ومعمودية آيا صوفيا.

العنصر الثاني الملحوظ في تصميم بصرى هو

الممرات الدائرية المركزية ، والتي تسمى تقنيًا رباعي الفصوص ذي الأعمدة. كان مصدر الحيلة أيضًا المصادر الكلاسيكية وكانت قد انتقلت بالفعل إلى هندسة الكنيسة المعمارية بحلول الوقت الذي تمّ فيه بناء كاتدرائية بصرى. وتمّ العثور على مثل هذه الأمثلة في كنيسة القديس لورنزو في ميلانو، والشهداء في سلوقية في بلاد فارس (بالقرب من أنطاكية) و (لاحقًا) في الكنائس المركزية في الرصافة وأفاميا.

وبالتالي فإنّ كنيسة بصرى تضرب جذورها واضحة في التقاليد الهيلينستية لعالم البحر الأبيض المتوسط والتقاليد المحلية لهيكل القبة المركزية. ومضى هذا الاتجاه شوطا أبعد من ذلك، على سبيل المثال كنيسة آيا صوفيا بمجرد أن تمّ حلّ المشاكل التقنية لتوسيع التصميم المركزي من خلال التطوير اللاحق للمثلثات والدعامات الطائرة لنشر الوزن الزائد الذي يضغط على النقاط الضعيفة.

ثمّة تصميم رائع آخر غير بازيليكي ألا وهو كنيسة القديس جورج في إزرع في جنوب سوريا، وهي أقدم كنيسة مستخدمة باستمرار في سوريا تعود أصولها إلى عام(٥١٥) بعد الميلاد. وهي تختلف عن الكنائس المركزية الأخرى في أن شكلها الأساسي ثماني الأضلاع، مما يجعل مشكلة حلّ الانتقال إلى القبة الدائرية أقل صعوبة. فالشكل ثقيل وصلب، والتأثير في الداخل معتم مع قليل من الضوء الطبيعي لكن الانطباع رائع لقوة البقاء المطلقة للمبنى.

الأديرة

على العموم كانت الأديرة داكنة اللون وعملية أكثر، وكانت تعكس بشكل خاص الطفرة الرهبانية، التي تطورت في المناطق البعيدة عن أنطاكية بعد منتصف القرن الرابع (كان هناك ستون في المنطقة بحلول نهاية القرن السادس) ولم تكن ثمّة خطة قياسية، ولكن العناصر التي غالبًا ما كانت متضمنة كانت بمثابة كنيسة صغيرة، برج رهباني مكون من مكان للنوم يصل ارتفاعه إلى ثلاثة طوابق وقبر جماعي، وعادة ما كان يتمّ ترتيبه حول الفناء.

أدّت الفتوحات الإسلامية في الثلاثينيات من القرن السابع إلى توقف بناء كنائس جديدة في سوريا ولعدة قرون، على الرغم من أنّ عددًا قليلاً من الكنائس تمّ تحويلها لاحقًا لتصبح مساجد (على سبيل كاتدرائية القديسة هيلين- حلب- المسجد الكبير) ومع ذلك بقيت العديد من الكنائس الأخرى قيد الاستخدام وتمّ تكييفها وتوسيعها باستمرار على مرّ القرون (مثل كنيسة إليان في حمص ودير مار موسى بالقرب من النبك)، لكن معظم الكنائس والكاتدرائيات الأكبر المستخدمة الآن تمّ تشييدها خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين.

أعمال جوستنيان الدفاعية

كان الشغل الشاغل والمتزايد في الفترة البيزنطية بعد القرن الخامس، هو الدفاع عن سوريا ضد التهديد الفارسي القادم من الشرق، فبعد فترة من الهدوء النسبي في القرن الخامس، وبحلول زمن حكم جوستنيان (٥٢٧-٥٦٥)، أدت محاولة وقف التوغلات ضد الإمبراطورية على عدة جبهات، إلى تسخير كبير للموارد في سوريا، حيث كلّف جنراله «بيليسانوس» بخطة إستراتيجية بذلك الخصوص. تظهر النتائج اليوم في بقايا حصن جوستنيان أو برنامج إعادة التحصين لاحتواء التهديد الفارسي المتجدد - مجمع القصر / الثكنات في قصر ابن وردان، ومركز الحج المحصن في الرصافة، والقلعة في حليبية والتي ما تزال تحتفظ بمركز مراقبة في منتصف نهر الفرات. كما تمّ تحديث عدد من المراكز الأخرى خلال نفس الفترة بما في ذلك باليس (مسكنة) وقصر الحير الغربي وتدمر وسيريسيوم (الرقة) وأندرين و نبي هوري.

العمارة الإسلامية

ازدهرت العمارة الإسلامية في سوريا بزخم استثنائي، خلال عقود تأسيس الإمبراطورية

الجامع الأموي من الداخل

الأموية, فليس ثمّة نصب تذكاري واحد في سوريا ينافس الجامع الأموي في قدرته على تلخيص الطاقة والتيارات المتقاطعة لعصر ما بالطريقة التي يلخصها هذا المبنى، بسبب جميع العيوب التي ظهرت عليه من خلال عمليات النهب اللاحقة التي تعرض لها، والزلازل والحرائق وعمليات إعادة البناء.

خطط الكنيسة السورية البيزنطية

بحلول أوائل القرن الخامس، كانت عناصر خطط الكنيسة النموذجية في شمال سوريا متوفرة إلى حد كبير منذ الذروة التي بلغتها المسيحية. يتألف التصميم، والذي كان يتكرر في عشرات القرى الواقعة في منطقة «المدن الميتة»، والذي يتكون من مخطط البازيليكا وانتهاء صحن الكنيسة إلى الشرق بشبه قبة ترتكز على الحرم الموجود في حنية نصف دائرية. وعلى جانبي الحرم كانت توجد غرفة صغيرة - في الشمال، غرفة الشماس أو غرفة المقدسات وملابس الكهنة/ حجرة الاجتماعات الكنسية وغرفة جنوبية غالبًا ما تستخدم كغرفة شهداء تستخدم لتبجيل رفات القديسين. (وقد تدعم إحدى هذه الغرف برجًا). كان السقف فوق الصحن يتكون عادةً من الخشب المائل، وكان يتجنب الحجر المقوس أو القباب الموجودة في الجنوب. وفي العديد من الكنائس، كان يحتل مركز الصحن المقدس على شكل حذاء حصان، وهو منصة مرتفعة مخصصة للمحكمة، ربما كان الغرض منها خدمة الاحتفال بطقس القربان الذي له صبغة عالمية.

غالبًا ما كان مدخل الكنيسة يمرّ عبر مدخل على الجانب الجنوبي، خاصة في الكنائس المبكرة. وفي وقت لاحق كان هناك اتجاه لتطوير الجبهة الغربية برواق عريض أو دهليز ضيق بين الأبراج المجاورة. كانت التقاليد الاجتماعية تنصّ في العديد من المجالات (ولكن بشكل خاص في جوار أنطاكية حيث كانت تسود أرثوذكسية أقوى) على الفصل بين النساء والرجال، حيث كان يقتصر النساء إما على الطرف الغربي للكنيسة أو في الرواق المنفصل فوق صحن الكنيسة.

على الرغم من أنه كان عبارة عن توليفة من التأثيرات المعمارية والزخرفية القائمة، فقد كان الغرض الرئيسي منه هو أن يكون شاهدًا على أمجاد الدين الجديد, وإضفاء الطابع الإسلامي على الأشكال القديمة في هيكل يحمل الجدة والروعة . وحقيقة أنّ العديد من الأجزاء (الهيكل الخارجي، والفسيفساء، وقاعة الصلاة البازيليكية وقبة الكنيسة الجانبية) تمّ اقتباسها من مخزون قديم هو جزء من الهدف الواعي للمبنى الذي يستوعب الماضي في نظام جديد.

الأمويون

بصرف النظر عن المسجد الأموي، فإنّ الهندسة المعمارية في القرون الإسلامية المبكرة هي إلى حدّ كبير بمثابة لغز لا تتوفر سوى القليل من القرائن لفكّ رموزه. طمس العباسيون معظم قبور وقصور أسلافهم, وسعوا لجعل سوريا أرضًا قفر. ولحسن الحظ أغفلوا طمس الدليل على القلاع الأموية أو المستوطنات النموذجية الكائنة

في المناطق الصحراوية النائية, كما هو موضح في موقعين: قصر الحير الشرقي والغربي وفي بقايا الآثار المتفرقة في جبل سيس. والجانب الأكثر إثارة للاهتمام في هذه المشاريع العلمانية ليس خطتها الأساسية, والتي مشتقة إلى حدّ كبير من النماذج العسكرية الرومانية, ولكن الطبيعة الدائمة للزخرفة, وكونها أفضل العينات المتوفرة لدينا من مخطط البناء الإسلامي الزخرفي . يبدو أنّ الشغل الشاغل كان تغطية كل جزء من السطح بذخيرة مضطربة من الألماس والأقواس المزيفة, والحلى المعمارية ورديّة الشكل, وأفاريز ومثلثات مستوحاة من كل تقليد معروف محليًا بدءًا من الرومان إلى الساسانيين, وهو تأثير يمكن رؤيته بسهولة على واجهة قصر الحير الغربي, التي أعيد بناؤها والتي تشكل المدخل الرئيسي لمتحف دمشق الوطني.

العصر العباسي

بما أنّ العباسيين تبنوا سياسة متعمدة واعية بتجاهل سوريا, فإنّ ثقافتهم غائبة عن المدن الرئيسية, والاستثناء الأبرز هو الرقة التي أعيد استعمارها في محاولة لإحياء دور الجزيرة المركزي المتمثل بربط قرني الهلال الخصيب. وعلى نحو مماثل, فإنّ قرونًا من الفوضى والتي امتدت من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر, قد تسببت في القليل الذي نجا ما عدا قليل من بقايا الحصون السلجوقية, والتي تمّ دمجها في عمليات إعادة البناء اللاحقة. وأول مثال بارز على ظهور نمط معماري سوري جديد هو مئذنة الجامع الكبير في حلب. ولكن فقط في أواخر العصر الأيوبي (خاصة مع ظهور المدرسة - انظر المربع في الصفحة التالية) تمّ العثور على مجموعة كبيرة من المباني التي بقيت سليمة.

الصليبيون

تشهد سوريا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر على شدة الصراع الكبير الذي كان محتدمًا بين الصليبيين والسلالات الإسلامية, التي أسست في سوريا القواعد الأمامية ضد الوجود الفرنجي.

قدِم الصليبيون وهم يحملون في جعبتهم القليل من التقاليد الفعّالة للتحصين باستخدام الحجر, ولكن في غضون عقود أسّسوا مجموعة هائلة من القلاع استناداً على إرث أسلافهم البيزنطيين, وأضافوا إليها أفكارًا جديدة تمّ تجريبها في فرنسا في القرن الثاني عشر في نفس الفترة. حافظت سوريا في ظلّ الحكم الفرنسي فعليًا على أحد أعظم الأمثلة عن التحصينات التي تعود للعصور الوسطى «قلعة الحصن» والتي نادرًا ما يضاهيها حصن آخر في دقة التصميم والبناء. والأمثلة الأخرى مثل قلعة صلاح الدين تكشف عن أصلٍ أكثر تنوعًا ,ولكن القليل منها يضاهي ثبات تحصينات قلعة المرقب الضخمة والكالحة, والتي تطلّ على المتوسط وتحرس الخيط الواهي الذي يربط أوروبا بالأرض المقدسة.

النهضة الإسلامية

حفّز الصراع الكبير بين أوروبا والشرق على تطوير العمارة العسكرية العربية, والتي هي إلى حدّ كبير تكيّف سوري للعمارة العسكرية التركية والفارسية والمحلية, فأعيد بناء أسوار دمشق وحلب في ظل حكم الزنكيين والأيوبيين. وكانت النتيجة الأكثر إثارة هي البوابة الأثرية لقلعة حلب والتي تمّ بناؤها في عهد الظاهر غازي, أوائل القرن الثالث عشر والتي ما تزال تمثل المثال الأسمى للطراز العربي. وكان الحصن في بصرى يقع بالقرب من المسرح الروماني المحيط ذي الأبراج والمعاقل. كما يمكن العثور على العمارة العسكرية العربية على نطاق أصغر في حارم وقلعة الرحبة وقلعة نجم وقلعة جابر والقلعة في دمشق (قلعة دمشق الأسوار الشمالية- المئذنة).

أصل المئذنة هو موضع تنازع بين الخبراء, حيث تعطي الحسابات وزناً مختلفاً للأبنية التي سبقت المئذنة والتي وضعتها أبراج الكنائس

قلعة جعبر

المسيحية أو المنارات أو الأبراج الفردية, ومن أوائل استخدامات البرج في الجامع كان في الجامع الأموي بدمشق, وانصرمت عدة قرون قبل أن يصبح ربط الأبراج بالمساجد ممارسة ثابتة. فخلال فترة التوسع الشيعي (القرن العاشر إلى الحادي عشر) لم يكن برج المسجد محبّذًا, ولكن مع عودة ظهور الأرثوذكسية السنية تحت تأثير السلاجقة، عادت المئذنة إلى الوجود بقوة متجددة. وبرج الجامع الكبير في حلب الذي يعود بناؤه لأواخر القرن الثاني عشر والذي تمّت الإشارة إليه سابقًا, هو مثال صارخ عن تمكّن الأسلوب الإسلامي المحلي الواثق. ومنذئذٍ توجد المآذن في كل نمط افتراضي يمكن تصوره تقريبًا في سوريا، من التنوع المملوكي الغني إلى البساطة الشديدة للمخطط العثماني والتي غالبًا ما انتشر في تشكيلات متعددة.

المواد والزخرفة

كانت المواد المستخدمة في البناء تعتمد مرة أخرى على الموارد المحلية, إذ كان الطوب شائعًا في المناطق المتأثرة بتقاليد بلاد ما بين النهرين (الرقة وقلعة جعبر) لكن البناء الحجري كان أكثر انتشارًا في أماكن أخرى. توجد الأقواس المدببة في وقت مبكر يعود إلى القرن الثامن, وأصبحت عالمية تقريبًا بحلول القرن العاشر باستخدام قطع اللبن الصغيرة والتي كان يتمّ التلاعب بها بإتقان, بهدف التأثير الزخرفي الذي تمّ تطويره إلى درجة عالية في فترة الزنكي. كان الدبش المبني بالملاط هو التقنية الشائعة بالنسبة للأعمال المعمارية غير المتميزة كفنادق القوافل.

المدرسة

بلغ الترويج للأرثوذكسية السنية (والذي بدأ في أواخر القرن العاشر) ذروة طاقته الجديدة في ظل حكم الزنكيين والأيوبيين (القرنان الثاني عشر والثالث عشر). وشهد هذا العصر إدخال المدرسة، وهي مدرسة في المسجد كان ينشئها زعيم مدني أو سياسي لتعزيز التفسير أو الفقه الإسلامي. كان يتمّ تمويل المدرسة من خلال أملاك الوقف وعادة ما يكون الدخل من قطعة أرض أو بستان أو سوق أو حمام. (كانت المؤسسة المقابلة للصوفيين هي الخانقاه)التي لم يبق منها سوى القليل في سوريا الحديثة). تمّ تشييد(٨٢) مدرسة في دمشق وتمّ تشييد (٤٧) مدرسة في حلب خلال هذه الفترة . لكن تمّ العثور على المثال الأول عن المدارس في الإضافات الملحقة بمسجد مبرك في بصرى الشام.

اتبعت المدرسة في شكلها الكلاسيكي (والذي اشتق من بلاد فارس في القرن العاشر) مخططًا صليبيًا مكونًا من أربعة أواوين تقابل فناءًا داخليًا. لكن لم يكن ثمة التزام صارم بهذا الطراز في العديد من الطرز المختلفة والتي تمّ تطويرها في سوريا. إذ تضمنت الأمثلة المبكرة غرفًا مخصصة لمعيشة الطلاب والأساتذة على

الرغم من أنه في الفترة المملوكية ، كانت أقسام المعيشة عادة في مبنى تجاري منفصل كان يدرّ دخلًا للمؤسسة الدينية. بحلول ذلك الوقت كانت المدرسة التي تستخدم كسلاح دعاوي قد لاقت إهمالا. وصارت المدرسة الآن تميلُ لأن يكون لها وظيفة مدنية أوسع إذ كانت تعمل كمسجد جماعي للحي، حيث تمّ استبدال الموضة السابقة لمسجد جماعي مركزي كبير الآن بجوامع أحياء في جميع أنحاء المدن.

على الرغم من وجود المدارس على شكل ما في معظم أرجاء العالم الإسلامي، إلّا أنّ انتشارها في سوريا كان ملحوظًا بشكل خاص. ومع ذلك، كان حجم المدرسة صغيرًا نسبيًا وموقعها منفصلًا، وربما يعكس ذلك حقيقة أن أفراد النخبة الأكثر ثراءً هم الذين كانوا يمولونها في كثير من الأحيان بل القادة المحليين أو زوجاتهم أو أمهاتهم وأسباب أصيلة تتعلق بالتقوى وليس بالمكانة.

إنّ إحياء المدرسة كما هو الحال في العصر العثماني يتجلى في سوريا من خلال وعي بالأهداف السامية لمسجد التكية.

تمّ تبنّي القباب في سوريا والتي تمّ استقاؤها من مجموعة متنوعة من المصادر، ليس أقلها التقاليد المحلية التي تعود إلى العصر المسيحي البيزنطي، حيث تمّ استخدام التقنيات الرومانية والفارسية . وقد انتشر المفهوم الأساسي للقبة المرتكزة على المكعب في استخدامات متنوعة، تتراوح بين أنظمة غرف الصلاة المتعددة في المساجد الكبرى والأمثلة المنفردة وغير المصنفة التي تستخدم كمقابر بسيطة لرجال يتصفون بالقداسة.

بدأ البناؤون في العصر الأيوبي باستخدام المقرنصات كأداة لتحويل القبة التقليدية أو المعلقة، إلى وسيلة منسجمة أكثر تعقيدًا ومعمارية، بهدف التوفيق بين قاعدة القبة الدائرية ومخطط الجدران الداعمة المربعة، وتمّ استخدام المقرنصات أيضًا كزخرفة منمّقة حول البوابات، والتي تمّ تطويرها لأول مرة بطريقة متقنة في سوريا في القرن الثاني عشر، وربما من خلال تأثير بلاد ما بين النهرين والذي تمّ نقله عبر شمال سوريا. وعلى نحوٍ مماثل فإنّ استخدام الأعمال الحجرية المخططة أو البلقاء (والتي تتناقض مع الأشرطة السوداء والبيضاء / الكريمية) التي ظهرت في الأصل في سوريا في القرن الثالث عشر، ومن هناك أصبحت جزءًا لا يتجزأ من ذخيرة الطراز المملوكي. وغالبًا ما كان الخط العربي يستخدم في أنماط منمنمة للغاية، وعادةً بهدف التأثير الزخرفي كأطواق حول أو فوق المداخل أو النوافذ. كانت الزخرفة بالحجر المنحوت أو الرخام المرصّع أو الجص محدودة على نحو ملحوظ ، حيث اقتصرت على أماكن مثل النوافذ والمداخل وشرائط الكتابة أو على المحراب، وبشكل عام تجنبت العمارة الإسلامية ما قبل المملوكية في سوريا الإفراط في التأثير الموجود في أماكن أخرى، عن طريق استخدام الزخارف المتعددة والأشكال الملتوية. لقد كانت المباني تُبنى عادة بناءً على منظور إنساني، ولا تسعى للهيمنة على محيطها كما هو الحال في بعض مشاريع القاهرة الأكثر هيبة، فاقتصرت الزخرفة على عدد قليل من الأسطح أو المساحات، وكانت الزخرفة عادة مقصورة على الحيل المعمارية المتداخلة أو الفسيفساء أو تأثيرات المقامات. استمر بقاء التقليد الهلنستي في الزخرفة خلال معظم الفترة الإسلامية، نظرًا للتأثير المستمر للجامع الأموي على الذخيرة الإبداعية السورية.

المباني المتخصصة

تصنف المشاهد في سوريا، والتي هي أصلاً

الحمامات في العمارة الاسلامية السورية

ظاهرة شيعية على شكل مؤسسات تذكارية مكرّسة لأحفاد النبي، على أنها أبنية تقليدية، فبحلول القرنين الثالث عشر والرابع عشر كان هناك مشهد الحسين ومشهد الشيخ محاسن القريب.

أشكال بناء أخرى بارزة نجت من كوارث الزمن على نحو يمكن معه التعرف إليها هي مشفى المدرسة الطبية (ماريستان نور الدين في خانات دمشق والحمام العام). لم يحتفظ أي من هذه الأبنية الأخيرة بزخارفه الأصلية نظرًا لعمليات إعادة البناء اللاحقة، لكن يمكننا العثور على أمثلة جيدة حافظت على الكثير من المخططات الأصلية كحمام نور الدين (خانات دمشق) وحمام نصري في جنوب دمشق.

الفترة المملوكية

أصبح النمط السوري الشعبي أكثر تبعية لذوق القيادة الكائن في القاهرة خلال الفترة المملوكية، حيث كان الحرفيون السوريون أقلّ حرية في اختيار ما يحلو لهم من بين مجموعة الأساليب التقليدية المحلية، وكانوا واقعين تحت ضغط أكبر لتقليد ذخيرة المماليك الأكثر تباهياً بطريقة متحيزة، وبالتالي إقليمية. فعلى العموم أحضروا القليل من الأشياء الجديدة أو المبتكرة إلى المدينة، مفضلين في فترة نهاية حكمهم الحصول على الأشياء الجميلة الرائعة، فلقد تمّت التضحية بكل شيء من أجل المظاهر الخارجية، ولم يكن النصب التذكاري أكثر من دعم للزخرفة المبهرجة.

الفترة العثمانية

قدّم العثمانيون والذين اعتمد أسلوبهم إلى حدّ كبير على تلك الأساليب السائدة في تركيا، لفترة من الوقت تأثيرًا مظهرًا مع إظهارهم تفضيلًا للأشكال الأكثر نظافة والأكثر بساطة، وعلى وجه الخصوص في المآذن. ولكن كانت معظم الأمثلة على المباني العثمانية في سوريا أيضًا إقليمية من حيث الحجم والإلهام. وكانت المشاريع المنقولة جزئياً من السياق الحضري الاستثناءات في مجال المباني العامة، على سبيل المثال مسجد التكية بدمشق والذي قام بتصميمه مهندس البلاط الشهير) سنان)

عادت التكية والتي هي خليفة الخانقاه المملوكية، لتقليد سلسلة الحجيرات التي تحيط بفناء يوجد به جناح مركزي لإعطاء الدروس.

الخانات

كانت تكمن أهمية سوريا بالنسبة للعثمانيين في تعزيز فرص التصدير ودورها التجاري، الذي كانت تلعبه في تجارة بلاد الشام، وكذلك دورها في توفير وحماية رحلة الحج السنوية من آسيا الصغرى إلى مكة . بقي من الفترة العثمانية على قيد الحياة الأسواق والخانات (المستودعات والنُزل) في دمشق وحلب وفي سلسلة بيوت القوافل (الإقامة الليلية للقوافل المتنقلة) التي كانت تنتشر على طول الطريق الذي كان يتجه من الشمال إلى الجنوب. ولا يزال من الممكن رؤية بيوت القوافل في مراكز مثل اللاذقية ومعرة النعمان وأفاميا، حيث تمّ تحويلها إلى متاحف . لكن يشكل العديد من الأسواق والخانات جزءًا لا يتجزأ من بنية المدن التجارية التحتية، وغالبًا ما يكون من الصعب اختيار المعالم العملية التي تمّ وصفها في جولات مشينا في عالم عمل الأسواق الحديثة اليومي.

توجد أفضل الأمثلة على أسواق العصور الوسطى الإسلامية في حلب، حيث تحوي المدينة المحاطة بالأسوار على أكثر أسواق الشرق الأوسط

خان اسعد باشا الدمشقي

نشاطًا. ولا تزال الأساليب ذات القيمة العالية تتبع نمط الشبكة الهلنستية (مع أنه لحق بها العديد من التعديلات اللاحقة وتضييق المحاور). يعود تاريخ البناء الحالي لمناطق السوق المقنطرة إلى الفترة الواقعة بين القرن الثاني عشر والقرن السادس عشر.

كان الخان العثماني أضخم نطاقًا بكثير من الخانات في العصر المملوكي حيث كانوا يتركون الفناء المركزي مشرعًا للسماء. وبشكل عام كان الفناء ـ حيث كان يتمّ تخزين البضائع وكانت تتمّ المقايضة ـ مغطًى في الفترة العثمانية أصلًا إما بقبة واحدة أو قبتين أو سلسلة من القباب المحيطة بقبة مركزية, كما هو الحال في خان أسعد باشا المثير للإعجاب في دمشق. تم تزويد غرف التخزين الواقعة حول الفناء بغرف أخرى منفصلة عن صالات العرض العلوية, والتي كانت غالبًا ما تستخدم لإيواء التجار المسافرين. وفي حين أن بعض الديكورات تُظهر أصولًا سورية, فإنّ التصميم الأساسي للقاعات الأكبر حجمًا كان مستمدًا من أسلافهم العثمانيين الحضريين . ومما يدعو للأسف أنّ العديد من هذه المساحات المقبّبة مكشوفة الآن, حيث تعرضت الأسقف لأضرار ناجمة عن الطقس والزلزال, لكن يمكن رؤية بعض من حجم هذه المعابد التجارية الافتراضية, في عمليات الترميم التي جرت لخان أسعد باشا في الفترة الأخيرة.

المنازل

كانت الفترة العثمانية في مجال المساكن الخاصة أيضًا أكثر حذاقة, فبالنسبة لعائلات النخبة التي كان العثمانيون يفضلونها, ألهمت فرص الفترات المتعاقبة لوالي أو لحاكم المدن الرئيسية, بناء المنازل على نطاق واسع, إذ يُعتبر قصر العظم في دمشق, ونظيره في حماة والذي هو الآن متحف المدينة أو منازل حي الجديدة في حلب, أمثلة جيدة على مزج الممارسات السورية والتركية في العمارة المحلية, مع إيلاء التركيز المشترك على الفناء الداخلي المزود بنافورة وتكييف الإيوان, كمنطقة استقبال مفتوحة عادة ما تكون في جنوب الفناء مع غرفة استقبال شتوية (قاعة) والتي تكون في الشمال). وما تبقّى من الطابق الأرضي يشمل عادة مكتبًا وغرفًا / مطابخ خدمة وكانت غرف النوم تقع في الطابق العلوي. واتبعت جميع أنماط العمارة المحلية النمط العربي المكون من واجهة مخطط إلى الشارع, مزوّد بجدران عالية بما يكفي للحفاظ على الخصوصية من خلال النوافذ الموجودة في الطابق العلوي, والتي أصبحت شائعة نسبيًا في أواخر القرن التاسع عشر.

كانت توفر منازل المسلمين الأكثر ثراءً مكانًا منفصلًا (السلملك) لاستقبال الزوار الذكور منفصلاً عن القسم العائلي (الحرملك).

القرن العشرون

ينتهي بحثنا ببداية الفترة الفرنسية, وشهدت تلك الفترة استمرار المحاولات خلال العهد العثماني المتأخر لتحسين المرافق العامة وفتح المدن أمام المواصلات العامة, وتطوير أحياء جديدة خاصة بعمليات الحكومات واحتياجات قوات الدفاع. ولحسن الحظ, تمّ إنجاز الكثير من هذا التطوير مع إهمال المدن الأخرى التي كانت تخترق المراكز المحاطة بالأسوار أو بالأحرى تركها تتلاشى في كثير من الأحيان, ولحسن الحظ, تمّ تنفيذ الكثير من هذا التطوير على حوافّ المدن الأخرى مع الحفاظ على المراكز المحاطة بأسوار (أو بالأحرى تركها تتلاشى في كثير من الأحيان), بينما تمّ افتتاح المرافق الأحدث في ضواحي الحدائق التي ستظل تضفي روعة وإحساسًا بالرحابة على دمشق وحلب.

حركة إيتّا من النشوء.. إلى الحل

مصطفى شيخ مسلم

كان وجود الحركات المتمردة والانفصالية منذُ القِدم ملازِماً وموازياً لوجود الحكومات التي كانت تحكم أطيافاً مختلفة على الصعيد المذهبي والعرقي وحتى الديني، لذا كانت العوامل السابقة بمثابة أرضية خصبة لنشوء الحركات الانفصالية وتصدرها واجهة الحراك السياسي المسلح في العديد من الدول، وعلى سبيل المثال لا الحصر، منظمة وطن الباسك، والحرية المعروفة اختصارا باسم «إيتّا»، منظمة إسبانية مسلحة تشكلت من طلبة غاضبين، وسعت منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين إلى انفصال إقليم الباسك عن إسبانيا وتأسيس دولة مستقلة.

النشأة والتأسيس:

أنشئت منظمة «إيتّا» وهي الحروف الأولى لكلمات «وطن الباسك والحرية» بلغة اليوسكارا أقدم لغات أوروبا التي لا تزال تستخدم، في ٣١ يوليو/تموز ١٩٥٩ في منطقة الباسك الواقعة على الحدود بين إسبانيا وفرنسا.

ويقول خبراء اللغات إن تلك اللغة لا علاقة لها باللاتينية أساس اللغتين الفرنسية والاسبانية. ويمتد إقليم الباسك على مساحة ٢٠ ألف كيلومتر مربع قاطعاً الحدود الغربية بين فرنسا واسبانيا، وتعتبر مدينة بيلباو عاصمة له.

وحول إنشاء حركة «إيتّا»، ثمّة أكثر من رأي حول من قام بإنشائها بدايةً، فأحدى الآراء تفي بأن مجموعة من معارضي الحزب المحافظ آنذاك المعروف بـ «الحزب الوطني لإقليم الباسك» وكان هؤلاء المعارضون ممن نفاهم الجنرال فرانثيسكو فرانكو خلال سنوات حكمه الذي وصف بالديكتاتورية، هم اللذين أنشؤوا الحركة.

أما الرأي الآخر يقضي بأنّ الحركة أنشأتْ من قبل طلاب قوميين ثائرين على ركود الحزب القومي الباسكي «حزب معتدل وهو الحزب الحاكم اليوم في منطقة الحكم الذاتي الباسكية في مواجهة الحركة الفرنكوية». فيما يرجع مؤرّخون معاصرون الحركة القومية الباسكية الي نهاية القرن التاسع عشر وقد أسسها «سابينو ارانا» بناء على أيديولوجيا أثنية كاثوليكيّة متزمّتة ومعادية لإسبانيا، ثم تأسست هذه الأيديولوجيا في مرحلة من مراحلها بالنزعة الماركسية اللينينية لمؤسس «إيتّا».

ومنذ ذلك التاريخ فإن حركة «إيتّا» في الغالب تستهدف بعملياتها قوات الشرطة والجيش وهي تتحرك بصورة خاصة من خلال السيارات المفخخة وأعمال العنف في المدن والاغتيالات.

رسّخت المنظمة أرضيتها في مؤتمرها الأول في "دير بيبوك" في بفرنسا، وصفت نفسها بكونها "حركة ثورية باسكية للتحرير القومي"، وانتهجت العمل السري والثوري عبر "الكفاح المسلّح".

المسار السياسي:

بنت إيتّا عقيدتها على ثلاثة أسس: أولها الدفاع عن اللغة المحلية والعرق الباسكي، وثانيها معاداة ومقاومة الإسبانية، وثالثها العمل على استقلال بلاد الباسك التي تضم مقاطعات آلابا وبيثكايا وغيبوثكويا الإسبانية، ولابوردي ونابارا السفلى وثوبيروا الفرنسية.

قامت بأنشطة مسلحة واختطافات، وكانت أول عملية مسلحة تقوم بها -يوم ١٨ يوليو/تموز ١٩٦١-استهداف قطار يقلّ فريقاً من أنصار الجنرال فرانشيسكو فرانكو الذي حكم إسبانيا في الفترة ١٩٣٩-١٩٧٥.

اغتالت إيتّا عام ١٩٦٨ مدير مكتب المخابرات الإسبانية في مدينة سان سبستيان في إقليم الباسك ميليتون مانتاناس، وفي عام ١٩٧٣ اغتالت رئيس الوزراء الإسباني لويس كاريرو بلانكو بسيارة ملغومة في مدينة مدريد، تلتها تفجيرات عام ١٩٧٤ في المدينة نفسها.

أنشأت «إيتّا» عام ١٩٧٨ جناحا سياسيا باسم «هري باتاسونا» دون أن يمنعها ذلك من الاستمرار في عملياتها العنيفة والمسلحة، حيث كانت بداية الثمانينيات أكثر السنوات دموية في تاريخها، سجلت فيها مقتل ١١٨ شخصاً.

أدرج كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية المنظمة على لائحة المنظمات الإرهابية، فيما أعلنت المنظمة من جانبها وقف عملياتها العسكرية مؤقتا عام ١٩٨٩، ودخلت في مفاوضات مع الحكومة الإسبانية.

عادت «إيتّا» عام ١٩٩١ إلى العمليات المسلحة، واستهدفت بمحاولة فاشلة الملك خوان كارلوس عام١٩٩٥ وبعدما فشلت مفاوضتها مع الحكومة عام ١٩٩٩ صعّدت من عملها المسلح عام ٢٠٠١، ونفذت ١٦ عملية راح ضحيتها ١١ شخصاً.

أعلنت في ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٦ وقف إطلاق نار دائم كمرحلة أولى لبدء مفاوضات جديدة مع الحكومة الإسبانية للوصول لحق تقرير المصير لبلاد الباسك، كما أعلنت في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ تخليها النهائي عن العمل المسلح بكافة أشكاله.

اعتقلت إسبانيا بمساعدة فرنسا عدداً من زعماء منظمة إيتّا، منهم ايزاسكون ليساكا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ بشرق فرنسا، وإيبون غوخياسكوشيا -الذي يُعتقد أنه زعيم الجناح العسكري للمنظمة- في شمال فرنسا.

جددت عام ٢٠١٢ الإعلان عن استعدادها للتفاوض والدخول في حوار مباشر مع الحكومتين الفرنسية والإسبانية تمهيداً لحلّ نفسها بعد أربعين سنة من العمل المسلح، لكن الحكومة الإسبانية قابلت ذلك بالرفض وأصرت على اعتبارها منظمة إرهابية وطالبت بحلها دون شروط.

وفي ٨ أبريل/نيسان ٢٠١٧ أعلنت إيتّا تسليمها مخازن أسلحة إلى السلطات الفرنسية. وقال رئيس الوزراء الفرنسي برنار كازنوف، إنّ المتفجرات والأسلحة التي كانت على الأراضي الفرنسية بلغت ٣,٥ طن.

ووصف وزير الداخلية الإسباني خوان إغناسيو ثويدو تسليم «إيتّا» الانفصالية أسلحتها بأنه «استعراض إعلامي»، وقال في تصريح متلفز: «ينبغي على إيتّا أن تعتذر للمتضررين بسبب أعمالها، وتحل نفسها بدلا من استعراض إعلامي»، معتبرا أن المنظمة تسعى من خطوتها إلى تحقيق مصلحة سياسية بعد هزيمتها. وأضاف ثويدو أنه «على الإرهابيين عدم انتظار حسن نية من الحكومة الإسبانية».

أبرز عمليات الحركة:

- نفذت إيتّا أول عملية اغتيال لها حيث قتلت ميليتون مانثاناس مدير مكتب المخابرات الإسبانية ١٩٦٨ بمدينة سان ساباستيان بإقليم الباسك.

١٩٧٣ - اغتيال رئيس الوزراء الاسباني لويس كاريرو بلانكو بسيارة ملغومة في مدريد.

١٩٧٤ - تفجير مقهى بمدريد وقتل ٩ أشخاص.

١٩٧٨ - إنشاء الجناح السياسي ويعرف باسم هري باتاسونا

١٩٨٠ - أكثر السنوات دموية في تاريخ إيتّا، حيث قتل ١١٨ شخصاً.

١٩٨٣ - كونت الحكومة الاسبانية مجموعة من الفرق شبه العسكرية لمحاربة إيتّا باسلوب جديد.

١٩٨٧ - إيتّا تعتذر عن التفجير الخاطئ لقنبلة قتلت ٢١ مدنياً في محل تجاري بينما كان من المقصود أن تنفجر في مقر الحرس الوطني بمدينة ذاراجوذا.

١٩٨٩ - إيتّا تعلن وقفاً مؤقتاً للعمليات وتبدأ في مفاوضات مع الحكومة الإسبانية بالجزائر.

١٩٩١ ـ عودة العمليات.

- نجاة السياسي المعارض آنذاك خوذيه ماريا أذنار من محاولة اغتيال بسيارة ملغومة، واحباط خطة لاغتيال الملك خوان كارلوس في منتجع مايوركا ١٩٩٥

١٩٩٦ - العودة إلى المفاوضات تثبت فشلها.

١٩٩٧ - اغتيال محافظ الباسك الاسباني ميجيل بلانكو

١٩٩٨ - اغتيال المحافظ الجديد مانويل ذامارينو. وبدء جولة جديدة من المفاوضات بين إيتّا والحكومة.

١٩٩٩ - فشل المفاوضات للمرة الثالثة اشتراك فرنسا مع اسبانيا في احباط محاولة لتفجير عدة شاحنات محملة بالمتفجرات كانت تعبر الحدود من فرنسا.

٢٠٠١ - إيتّا تكثف من عملياتها حيث نفذت ١٦ عملية راح ضحيتها ١١ شخصا، والشرطة الفرنسية والاسبانية تلقيان القبض على ١٠٠ من المشتبه في انتمائهم لإيتّا.

٢٠٠٢ -٢٠٠٤ - حكومتا باريس ومدريد تلقيان القبض على المزيد من المشتبه بهم وعمليات إيتّا تقل بصورة ملحوظة.

٢٠٠٤ - شكوك حول مسؤولية إيتّا عن تفجيرات مدريد الأخيرة.

حل الحركة:

أعلنت حركة أرض الباسك والحرية (إيتّا) الانفصالية في إقليم الباسك أنها حلّتْ تماماً كلّ هياكلها، وأنهت حملتها التي استمرت ٥٠ عاماً، وذلك في خطاب بتاريخ ١٦ أبريل/نيسان نشرته صحيفة «إل دياريو» الإلكترونية الأربعاء، وقالت إنها «حلت إيتّا تماما كل هياكلها وأنهت مبادرتها السياسية».

وأضافت الحركة، التي فشلت حملتها من أجل إقامة دولة مستقلة في شمال إسبانيا وجنوب فرنسا وسقط خلالها نحو ٨٥٠ قتيلا، إن قراراتها تهدف إلى «التخلص من الوضع الذي كان سائدا خلال العقود الأخيرة وبناء مستقبل من نقطة بدء جديدة».

المراجع:

-1 الجزيرة نت

-2 فرانس 24

الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية حرة تعنى بشؤون الشرق الأوسط

رقم الاعتماد

لدى نقابة الصحفين العراقيين 148

رقم الإيداع

دار الكتب و الوثائق في بغداد 868 لسنة 2005

لدى وزارة الثقافة المصرية

دار الكتب و الوثائق في القاهرة

رقم 24217

العدد 54 - أيلول / سبتمبر 2021م